الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري – قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

رقم التسلسل:.....

استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية - حالة الجزائر - دراسة نظرية .

رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية

إعدادالطالب: فكرون السعيد.

إشراف: الأستاذ الدكتور : قيرة اسماعيل.

تاريخ المناقشة :.....

لجنة المناقشة :

أد .غربي علي	أستاذ التعليم العالي جامعة منتوري– قسنطينة	رئيسا
أد. قيرة اسماعيل	أستاذ التعليم العالي جامعة منتوري– قسنطينة	مشرفا ومقررا
أد. توهامي ابراهيم	أستاذ التعليم العالي جامعة منتوري– قسنطينة	عضوا
د. عنصر يوسف	أستاذ محاضر جامعة منتوري– قسنطينة	عضوا
د. بومهرة نور الدين	أستاذ محاضر جامعة قالمة	عضوا
د. زرواتي رشيد	أستاذ محاضر جامعة محمد بوضياف– المسيلة	عضوا

السنة الجامعية 2004 - 2005

إهـــــــــداء

إلى كل من ناضل من أجل الفكر والمعرفة .

إلى كل باحث في بلدي الحبيب .

إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين كان لهم الفضل في تعليمي وتكويني .

إلى أم أبنائي التي صبرت معي طول مدة إنجاز هذا البحث.

إلى براعم المستقبل أبنائي علاء وفاطمة وعصام .

إلى كل الخيرين في بلدي الطيب الجزائر أهدي هذا العمل العلمي المتواضع .

السعـيد فكـرون

كلمة شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير والإمتنان لأستاذي الفاضل الدكتور قيرة إسماعيل على إهتمامه الواسع والكبير بموضوع رسالتي هاته والذي تجلى كثيرا في توجيهاته وإقتراحاته ونصائحه العلمية القيمة حيث كانت بمثابة المنهج الذي إستدليت به والذي بدونه لم يكن ليتحقق هذا البحث.

و اتقدم بالشكر والاحترام ايضا الى كل اساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة قسنطينة.

كما لا أنسى أن أشكر كل أساتذة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة محمد بوضياف وبالأخص أساتذة قسم علم الاجتماع وقسم علم النفس وعلوم التربية وقسم اللغة العربية وآدابها وقسم التاريخ وعلى رأسهم عميد الكلية على نصائحهم وتشجيعاتهم لي .

الى كل من ساعدني على تحقيق هذا العمل أقول له شكرا جزيلا.

فهرس المحتويات

مقدمة:..... أ - ط

الفصل الأول: التعريف بمشكلة البحث وتحديد المفاهيم

1-1- إشكالية الدراسة..... 10

1-2- أهمية الدراسة..... 20

1-3- أهداف الدراسة..... 21

1-4- تساؤلات الدراسة..... 23

1-5- منهج الدراسة..... 25

1-6- تحديد المفاهيم..... 29

1-6-1- الاستراتيجية..... 29

1-6-2- التصنيع 33

1-6-3- التنمية..... 37

1-6-4- التنمية الاجتماعية..... 43

1-6-5- المجتمعات النامية..... 47

1-7- الدراسات السابقة..... 53

- الدراسات العربية..... 53

- الدراسات الاجنبية..... 62

الفصل الثاني: المنظور السوسيولوجي لقضية التنمية.

مدخل..... 66
2-1- تصور مفهوم التنمية عند كامبريدج 1948..... 71
2-2- تصور مفهوم التنمية عند فيليب روب 1953..... 72
2-3- تصور اشروج 1954..... 73
2-4- مفهوم التنمية عند اروين ساندرز..... 73
2-5- تصور مفهوم التنمية عند لوري نلسن وزملائه 1960..... 75
2-6- تصور مفهوم التنمية عند كاترين..... 75
2-7- تصور مفهوم التنمية عند رولنالد وارن وتيمون..... 76
2-8- تصور مفهوم التنمية عند ديليام بيدل..... 76
2-9- تصور مفهوم التنمية عند رولاند وارسن 1978..... 77
2-10- تصور مفهوم التنمية عند وياكنسون 1979..... 77
2-11- تصور مفهوم التنمية عند أ.د: عبد المنعم شوقي..... 78
2-12- تصور مفهوم التنمية عند الخبير الدولي صلاح العبد..... 79
2-13- تصور مفهوم التنمية عند أ.د: عاطف غيث..... 79
الخلاصة 81

الفصل الثالث: الاتجاهات والنماذج المفسرة للتنمية

تمهيد:..... 83
3-1- الاتجاهات المفسرة للتنمية..... 84
3-1-1- التجاه الحضري. 84
3-1-2- الاتجاه الاجتماعي..... 86
3-1-3- الاتجاه السياسي..... 87
3-1-4- الاتجاه الاقتصادي..... 89
3-1-5- اتجاه النماذج..... 92

3-1-6- الاتجاه التطوري..... 93
3-1-7- الاتجاه الانتشاري..... 96
3-1-8- الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي..... 98
3-1-9- اتجاه مكانة الدولة..... 100
3-1-10- نظرية شومبيتر..... 100
3-1-11- النظرية الماركسية..... 101
أ- الماركسية المحدثة وواقع التنمية للمجتمعات النامية..... 103
3-2- نماذج التنمية:..... 106
3-2-1- النموذج الاقتصادي..... 106
3-2-2- نموذج التحديث..... 108
3-2-3- نموذج التبعية..... 110
3-2-4- نموذج الثقافة..... 114
3-2-5- النمودذج التكاملي..... 115
3-2-6- نموذج الحضارة..... 120
3-2-7- التنمية المستدامة..... 122
الخلاصة..... 130

<u>الفصل الرابع</u>: معوقات التنمية بالمجتمعات النامية

تمهيد..... 133
4-1– المعوقات من الناحية الاجتماعية 135
4-2- المعوقات من الناحية الاقتصادية..... 140
4-3- المعوقات من الناحية الإدارية..... 145
4-4- المعوقات من الناحية السياسية..... 146

الخلاصة. 148

الفصل الخامس: إستراتيجية ونظريات التصنيع بالمجتمعات النامية

تمهيد: 150

5-1- التصنيع..... 151

5 -1–1- مفهوم التصنيع..... 151

5-1-2- أهمية التصنيع..... 154

5-1-3- ظروف التصنيع..... 156

5-1-4 -أنماط التصنيع..... 159

5-1-5- التصنيع والتغير الاجتماعي..... 163

5-2- نظريات التصنيع

تمهيد: 168

5-2-1- نظريات النمو..... 169

أ- نظرية النمو المتوازن..... 169

ب- نظرية النمو غير المتوازن..... 170

5-2-2-نظرية أقطاب النمو..... 171

5-2-3- نظرية الصناعات المصنعة..... 173

5-3- التصنيع بالمجتمعات النامية

تمهيد..... 176

5-3-1- مراحلة التصنيع بالمجتمعات النامية..... 178

5-3-2 -عوامل التصنيع بالمجتمعات النامية..... 183

5-3-3 - نتائج التصنيع بالمجتمعات النامية..... 186

الخلاصة..... 191

الفصل السادس: التجربة الجزائرية و واقع وأبعاد التصنيع في عملية التنمية.
مدخل عام..... 195
6-1- وضعية التصنيع بالجزائر بين الأمس واليوم..... 199
6-1-1- وضعية التصنيع أثناء فترة الاستعمار..... 201
6-1-2- التصنيع أثناء فترة 1962 – 1967..... 206
6-1-3- الأسس الأيديولوجية لعملية التصنيع بالجزائر..... 209
6-2- إستراتيجية التصنيع بالجزائر.
تمهيد..... 216
6 -2-1- إستراتيجية التصنيع بالجزائر..... 217
6-2-2 -المبادئ العامة لإستراتيجية التصنيع بالجزائر..... 223
أ- التوازن الجهوي..... 224
ب- التأمين وبناء القطاع..... 225
ج- بناء اقتصاد وطني..... 225
الخلاصة..... 228
الفصل السابع: التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية.
تمهيد..... 231
7-1- التغيرات العالمية والتنمية..... 233
7-2- التنمية والاصلاح الاقتصادي بالجزائر..... 240
تمهيد:..... 240
7-2-1-واقع وآفاق الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر 241
7-2-2- مراحل الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.... 243
أ- المرحلة الممتدة من 1988 إلى عام 1999..... 243
7-2-3- الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي... 248

الخلاصة..... 255

الفصل الثامن: عرض ومناقشة نتائج البحث

8-1- طرح ومناقشة النتائج على ضوء فروض البحث..... 257

8-2- النتائج العامة للبحث..... 257

8-3- الاقتراحات والتوصيات..... 263

الخاتمة. 265

قائمة المراجع. 271

الملاحق. 282

كـــــلـــــمـــــة شـــــكـــــر وتـــــقـــــديـــــر

اتقدم بجزيل الشكر والتقدير و الإمتنان للأستاذ الفاضل والمحترم الدكتور قيرة اسماعيل على اهتمامه الواسع و الكبير بموضوع دراستي هذه والذي تجلى كثيرا في توجيهاته ونصائحه واقتراحاته العلمية القيمة والتي كانت بمثابة المنهج الذي استدليت به من أجل إتمام هذه الدراسة .

كما لاأنسى ان أشكر كل أساتذة كلية الآداب و العلوم الاجتماعية بجامعة محمد بوضياف و بالاخص قسمي علم الاجتماع و علم النفس و علوم التربية على نصائحهم وتشجيعاتهم من أجل إنجاز هذا العمل العلمي.

الى كل من ساعدني من قريب اوبعيد على تحقيق هذا العمل اقول له شكرا جزيلا.

الـــسـعـيـد فـكـرون

اهـــــــــــداء

الى كل من ناضل من اجل الفكر والكلمة الحرة .

الى كل من كان لهم الفضل في بناء المعرفة الإنسانية.

الى كل الأساتذة الأعزاء الذين كان لهم الفضل الكبير في تعليمي وتكويني.

الى أم أبنائي التي صبرت معي طوال مدة إنجازهذا البحث .

الى براعم المستقبل ابنائي : علاء ، فاطمة و عصام .

الى كل الخيرين في بلدي الطيب الجزائر اهدي هذا العمل العلمي المتواضع .

المقدمـــــة

يحظى موضوع التنمية بإهتمام بالغ من طرف جل المتتبعين والمهتمين بمشاكل العالم الثالث وخاصة علماء الاجتماع والمنظمات المحلية والدولية، وهذا لما له من تأثير كبير على كافة الجوانب خاصة الاجتماعية منها (البناء الاجتماعي).

وإنطلاقا من هذا فإن مشكلة التنمية أو التخلف قد إحتلت مكانا بارزا من اهتمام المفكرين والمنظرين الاجتماعيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إنطلاقا من مفهومين إثنين :

أولهما أن المشكلة مرتبطة بالواقع العام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي لمجتمعات العالم النامي.

وثانيا أن القضية مرتبطة الى حد كبير بطبيعة العلاقات الموجودة بين الشمال والجنوب أو بما يُعرف بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومافرضته من تبعية وحرمان، وقصد التخفيف من حدة هذه الفجوة إستلزم ذلك إتباع سياسة تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب والعوامل النفسية والاجتماعية والثقافية ، بإعتبار أن التنميتين الاجتماعية والاقتصادية تحققان هدفا واحدا كما أن كلا منهما تعتمد على الأخرى وتؤثرفيها.

فالتنميةالاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية، فهي تدفع عجلتها وتضمن نجاحها وإستمرارها، وفي الوقت ذاته تعتمد عمليات النمو الاقتصادي في الدول وخاصة المتخلفة منها على الرأس المال، كما تتطلب أيضا وفي المقام الأول رأس مال بشري على مستوى خاص من الصحة والتعليم والاسكان والإنتاج يمثله التركيب السكاني للمجتمع، وبناؤه الطبقي، ونظمه الاجتماعية، ومستوى الخدمات المقدمة إليه من تعليم وصحة وتغذية وتشغيل ونمط إستهلاكي وتحدده وتؤثر فيه المعوقات المتصلة بالتغيير الاجتماعي كالمشكلات الاجتماعية والفوارق الكبيرة في مستوى المعيشة ومشكلات الهجرة الداخلية وإشكالية التوازن الجغرافي بين الريف و الحضر إلخ.....

ومن هنا يتضح أن مشكلة التنمية في مجتمعات العالم الثالث أصبحت تمثل معادلة صعبة ترجمتها في الواقع، بمعنى أن تنمية أي مجتمع تشكل في حد ذاتها تحديا كبيرا لما تحتويه من تناقضات ورهانات متعددة مختلفة الأبعاد.

بالاضافة الى أن مجتمعات العالم الثالث عايشت ومازالت تعيش أوضاعا مأساوية على كامل المستويات، وخاصة منها المستوى الاقتصادي.

كذلك أن واقع هذه المجتمعات مازال بكرا، بحيث لم تحدث به تحولات جوهرية تسمح بإحداث حركة نوعية على مستوى النمو والتقدم.

إن الوضع القائم في العالم النامي لا يسمح بإنتهاج نفس المسار التنموي مثل الذي تبعته الدول المتقدمة، وذلك إنطلاقا من مفهومين إثنين:

أولا- أنه من المستحيل أن يحدث تطور تنموي مدرج بالعالم النامي، مثل ماحدث بالدول المتقدمة.

ثانيا – أن التنمية بالعالم النامي فرضت أنماطا جديدة في عملية تسيير هذه الحركية التي كانت تهدف إلى تحقيق مستوى معين من الحداثة والعصرنة، وذلك بأقل قدر ممكن من التأثير على البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع من جهة وعلى الانسان وعلاقته بهذه العملية التنموية الشاملة من جهة ثانية. ([1])

لقد انصرفت كامل دول العالم النامي على إختلاف توجهاتها وتصنيفاتها السياسية والأيديولوجية الى تحسين مستوى المعيشة، وتوفيرالرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها، التي أصبحت أكثر من ضرورية، الأمر الذي أدى إلى أن يكون تدخل الدولة في حقوق المواطن بمثابة آلية أو أسلوب يكاد يكون شائعا في كل دول العالم النامي (بالخصوص)، وإلزام هذه الدول على تحضير برامج وسن قوانين وتشريعات وسياسات وفق خطط ممتدة تعمل على تحقيق هذه الحقوق الاجتماعية والإقتصادية والثقافية...الخ للمواطنين.

---

[1]) محمد شفيق : التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، مصر ، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، 1999 ، ص10.

إن عملية التنمية لمجتمعات العالم تحتاج إلى أقصى درجات من الوعي والمسؤولية والإلتزام بها وإستيعاب برامجها وأهدافها من حيث التأكد من مراحل تجسيدها وتنفيذها، وهذه المهام كانت تشرف عليها الدولة في كثير من البلدان، بحيث تكون هي الموجه والمسير والمنفذ في نفس الوقت.

وقد حاولت معظم دول العالم النامي إيجاد ميكانيزمات وعوامل تساعد على عملية الاقلاع، فمنها من اعتمدت على القطاع الفلاحي والسياحي، ومنها من اعتمدت على القطاع الصناعي الذي يبقي من أهم العناصر التي اتبعتها معظم الدول ومنها الجزائر، وذلك لما له من اهمية في احداث حركية اقتصادية مستمرة ومتكاملة مع كامل القطاعات الاخرى ، وهذا ما اكدته جل الدراسات والابحاث سواء في العالم العربي أو في العالم بصفة عامة والنامي بصفة خاصة.

لقد عاشت المجتمعات المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية اندفاعا سريعا نحو تنمية قطاعها الاقتصادي، وإقامة مشاريع انتاجية ذات حجم انتاجي صناعي كبير، ويرجع ذلك في نظرنا إلى أمرين اثنين وهما:

1- اعتقاد هذه الدول في أن إقامة مشاريع صناعية تعد المخرج الوحيد للتخلص من التبعية الاقتصادية وحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الدورية التي كانت تعيشها والمتمثلة أصلا في انخفاض مستوى الدخل وتدهور مستوى المعيشة للأسرة وارتفاع نسبة البطالة من جهة والتحكم أكثر في العوامل التكنولوجية المتقدمة من جهة ثانية.

2- تتوفر هذه المجتمعات على نسبة عالية من العناصر المادية الصناعية الانتاجية، مما يسمح لبعضها بالاهتمام الواسع بما يعرف بالتنمية الاقتصادية المخططة (مثل الجزائر، مصر، العراق، كوبا...الخ).

وقد نتج عن هذا التوجه تمركز الجهود حول قطاع انتاجي واحد بإقامة مصانع انتاجية وتحويلية للمواد الاولية، وهذا لم يمس بشكل واضح المجتمع الريفي بالقدر الذي مس المجتمع الحضري على العموم (مجتمع المدينة).

وبالرغم من النتائج المتحصل عليها والمتفاوتة من فترة لأخرى ومن بلد لآخر، يبقى التأكيد على أن العلاقة بين الصناعة والتنمية ماتزال مطروحة على بساط النقاش والتحليل بإعتبارها في نظر البعض (علماء التنمية الاقتصادية والاجتماعية) بمثابة علاقة عضوية وظيفية، فيما يرى البعض الآخر بأنه يمكن ان تحدث تنمية ولكن ليس على أسس تنمية صناعية.

وقد جاء هذا الاهتمام من خلال الدور المهم الذي تؤديه الصناعة في المجتمع، ووضع البنية الأساسية للاقتصاد وتلبية الحاجات الضرورية للافراد والجماعات وهذا مما يؤدي إلى التأكيد على أبعاد معرفية أخرى تبرز بوضوح وجود علاقة متينة بين عملية التنمية الصناعية والعديد من العمليات مثل التحديث والتجديد والتحضر والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي، ومن العمليات المعقدة والمركبة التي أصبحت هي الأخرى تطرح تساؤلات عديدة وإشكالات مزدوجة سواء على علماء الاقتصاد أو علماء الإجتماع.

وكما ذكرنا آنفا فإن دول كثيرة من المجتمعات النامية سعت لتحقيق عملية التنمية وفق نموذج صناعي الذي أعتبر كإحدى العمليات المهمة التي تسمح بتحقيق التقدم والرقي والرخاء الاقتصادي والاجتماعي للسكان.

وبالفعل فقد حققت بعض الدول النامية معدلات هامة للتنمية الشاملة وهذا بفضل تركيزها على التصنيع كعملية إقتصادية تعمل على إدماج عناصر إقتصادية وتحويلها وتحديث وعصرنة المجتمع بشكل عام، وبالتالي تحقيق مكانة مرموقة بين دول العالم (دول شرق آسيا –هون كونغ–تايوان– سنغافورا...).

ويعكس الكثير من المجتماعات النامية الإهتمام بما يعرف بالــتوطين الصناعي لماله من أهمية في العملية التنموية الشاملة، التي إعتمدت في بداية الأمر لإقامة وتركيز الصناعات في أقطاب معينة، ثم توسيع الصناعات في مراكز ثانوية، وفي الأخير توطين صناعات خفيفة في القرى حسب توفر العناصر الإنتاجية بهدف تشجيع الانتاج الزراعي.

فالتصنيع يؤدي إلى تنويع الانتاج، نتيجة لتغير التركيب السلعي للدخل القومي، كما يؤدي أيضا إلى إزدياد طاقة إستيعاب القوى العاملة الموجودة في القطاعات الأخرى

إضافة إلى إرتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى إرتفاع معدلات نمو الدخل الكلي بصورة تزيد عن مستوى النمو الديمغرافي.

بمعنى أننا نجد أن نجاح عملية التوسع الصناعي كانت تقتضي تحقيق نمو مهم في الإنتاج الزراعي، أي أن يصاحب التقدم الصناعي تقدم زراعي في نفس الوقت، فالثورة الصناعية التي حدثت في أوربا الغربية في القرن الثامن عشر لم يكتب لها النجاح لو لم تسبقها وتمهد لها ثورة زراعية، ترتب عليها رفع الانتاجية الزراعية لتواجه إحتياجات التصنيع([1]).

لكن هذا لايعني بأن الدول النامية لم تصادفها عقبات في تسطير وتنفيذ مشروعها التنموي، حيث تجلت أساسا في ضيق نطاق السوق المحلي ونقص رؤوس الأموال الموجهة للإستثمار، وضعف البنية المادية الاجتماعية (المواصلات، الكهرباء، شبكات الطريق....الخ).

إذ تمثل معوقات التنمية بالمجتمعات النامية تحديا كبيرا أمام محاولات التقدم لهذه المجتمعات، بإعتبار أن جل قضايا التنمية أصبحت مرتبطة إرتباطا وثيقا بمدى قدرة المجتمعات والبرامج في تخفيف حدة هذه المعوقات، وهذا ما نجده يتجسد أكثر ضمن نظريات التنمية التي إنطوت على غموض نسبي وتباين واضح فيما يتعلق بتصوراتها وأهدافها والآليات التي تقترحها.

ولذلك نجد بأن دراسة مشكلة التنمية والواقع الإنساني لمجتمعات العالم النامي يستلزم أن يتم في إطار تكاملي مع عدم اغفال أي بعد إجتماعي أو سياسي أو ثقافي.

وفي هذا الإطار نجد "د. السيد الحسيني" يشير إلى أهمية دراسة الواقع الاجتماعي مع وجوب الإستعانة بالمؤشرات (الكمية والكيفية) في الدراسات الاجتماعية للتنمية، على أن يتم ربطها بالنسق التاريخي البنائي"([2]).

---

[1]) **حسين بني هاني: التنمية في الوطن العربي، الواقع و التطلعات، الأردن ، دار الكندي، 1990 ، ص128 .**

[2]) **السيد الحسيني: التنمية و التخلف، مصر ، دار المعرفة ، 1995 ، ص47.**

كما تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد المتخلفة لا تكمن في حاجتها مجرد النمو، وإنما في حاجتها أيضا للتنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بالأسلوب الكيفي والكمي.

وبشكل عام فإن عملية التنمية، تعتبر قضية معقدة ومتشابكة الجوانب، ذات أبعاد متداخلة لها خصائص مختلفة ولكنها مترابطة متداخلة يعمل بعضها من خلال بعض، ويؤثر بعضها في البعض الاخر.

وواقع التنمية ومشكلات المجتمعات المعنية بها متعددة ومختلفة تبعا لظروف كل مجتمع وخصائص مكوناته، وليس المقصود بهذا أن التنمية متباينة، وإنما الذي نقصده أن البرامج والسياسات المتبعة في إحداث تغيرات بنيوية اقتصادية واجتماعية تكون متباينة ومتعددة.

فعلى الرغم من أن النهوض بالمستويات الاقتصادية، وزيادة الانتاج هما هدفان أساسيان من أهداف التنمية، الا أنه ينبغي أن لا ينظر إلى أسلوب الانتاج والأدوات المستخدمة فيه على أنه المفتاح الوحيد للتقدم والتطور الاقتصادي "فهناك قوى وعوامل اجتماعية وثقافية لا تقل أهمية على القوى والعوامل الاقتصادية التي يمكن أن يكون لها الأثر البارز في زيادة الانتاج أو انقاصه"([1])

إضافة إلى ذلك فإن النموذج التقليدي للتنمية لم يصبح مقبولا، وخاصة بعد إنهيار مفهوم الأيديولوجيا، وبروز نظام إقتصاد السوق والنظام الديمقراطي، لأن الطريقة إلتي إعتدنا عليها في مهمتنا وتحليلنا لمفهوم التنمية في دول العالم النامي لم تمس مفهوم المجتمع المحلي وإنما أصابت كل العالم وأصبح المفكرون في مجال دراسة المجتمع ينظرون إلى موضوع الخصوصية بنظرة أكثر شمولية.

إن الوضع الراهن كما تراه اللجنة الإقتصادية الاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تميز بثلاثة أزمات أثرت على التطبيقات التنموية":

---

[1]) **أحمد الربايعة : مقومات التنمية ومعوقاتها، قسم علم الاجتماع كلية الآداب، جامعة الأردن ،1988 ، ص 06.**

فالأزمة الأولى: هي أزمة الدولة، بحيث فقدت سلطتها وتأثيرها على برمجة وتنفيذ متغيرات التنمية.

والأزمة الثانية: تمثلت في أزمة السوق، بمعنى أن العلاقة بين العناصر التنموية أصبحت تتحدد وفق علاقة أكثر براغماتية مبنية على أساس ميكانيزمات السوق.

أما الأزمة الثالثة: فقد إرتبطت بأزمة التكنولوجيا والعلم، والإحتكار الذي يعطي الدول المتقدمة المركز الدولي في التوجيه وإتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية في العالم (المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي...الخ)، مما أثر سلبا على نمو وتطور المجتمعات الأخرى، وبالتالي أصبحت غير قادرة على مسايرة التحولات الراهنة التي قد تسمح إلى حد كبير ببناء نماذج تنموية مساعدة.

إن هذا الوضع يدعو بالضرورة إلى تحديد تعريف جديد لمفهوم التنمية الذي يؤكد أكثر على قيمة التنوع الحيوي والمؤسسي ويهتم بالتاريخ ويركز على الدور الذي يؤديه رأس المال الاجتماعي في التنمية([1]).

وعليه ينعكس الواقع الجديد للعالم النامي في إطار المناقشات المتعددة حول قضية التنمية حيث لم يعد تحقيقها كما كان في الماضي، ذلك أننا نعتقد بأن الفكر التنموي المعاصر بدأ يأخذ مكانته من خلال الإستفادة من التجارب السابقة، ومحاولة إدراك الأبعاد الإقتصادية والاجتماعية المشتركة وفق منضور واقعي يتأكد أكثر بإدخال ميكانيزمات جديدة منها التصنيع الذي لم يعد حلا لمشكلة الفقر (كما حدث في بريطانيا)، وإنما أصبح محورا أساسيا في تبني القضية التنموية بدول العالم النامي إنطلاقا من كونها تراثا إجتماعيا يسمح بتفسير البناءات الاجتماعية في الوقت الراهن، وما التفاوت الذي نعيشه اليوم بين من يملك التكنولوجيا، وبين من لا يملكها وما يرتبط بذلك من خصوصيات لعالمين مختلفين.

قد يصبح موضوع التصنيع من المواضيع الهامة التي لها الدور البارز في إحداث تنمية ناجحة لمجتمعات العالم، ولكن لا يمكن السماح باعتبار أن ما يحدث لهذه الدول هو

---

[1]) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، الاردن، 1996، ص 2.**

بمثابة مقاربة إقتصادية إجتماعية بين عالم متقدم وآخر نام فقط ، وإنما هو بمثابة أطروحة ونموذج جديد كان له الدور في تحديد علاقات جديدة ساهمت في بناء منظور جديد لموضوع التنمية بشكل عام لمجتمعات العالم النامي، ومن هنا قد تطرح لنا إشكاليات جديدة تجعل موضوع التنمية موضوعا أساسيا للدراسات السوسيولوجية المعاصرة.

ولقد عالج الباحث هذا الموضوع من خلال ثمانية فصول جاءت على النحو التالي :

تناول الفصل الاول التعريف بمشكلة البحث واهمية واهداف الدراسة وكذا تحديد جملة المفاهم الاساسية التي جاءت بها الدراسة ، وختم الباحث هذا الفصل بتقديم بعض الدراسات السابقة العربية والاجنبية المقاربة للموضوع .

أما الفصل الثاني فقد احتوى على تحليل مفصل للمنظور السوسيولوجي لقضية التنمية ، حيث قدم الباحث حوالى ثلاثة عشر منظور اوتصور لموضوع التنمية منها القديم ومنها الحديث مع الاخذ بآراء وتصورات لبعض الباحثين العرب ، وقد كان يهدف هذا التحليل الى تقريب الرؤية لمفهوم التنمية ووضعه في الاطارالسوسيولوجي للدراسة .

اما الفصل الثالث فقد خصص لتفسير وتحليل وتقييم الاتجاهات والنماذج لقضية التنمية بغية الاستفادة منها من جهة ، ومحاولة احداث مقاربة معرفية وواقعية لموضوع التنمية بالمجتمعات النامية من جهة اخرى . وقد تم ذكر معضم الاتجاهات التي خصت دراسة موضوع التنمية سواء بالمجتمعات المتقدمة او النامية مع التركيز على الاتجاهات النيو-كلاسيكية ، بينما النماذج فقد طرح الباحث جملة من النماذج منها ما تم تأكيدها على الواقع ومنها مابقيت ضمن مفاهيم نظرية او مثالية وآخرها كان نموذج التنمية المستدامة .

بينما الفصل الرابع فقد جاء كنقد للواقع التنموي للمجتمعات النامية ، حيث خصصه الباحث لدراسة وتحليل المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية التي أعاقت المسار التنموي لهذه المجتمعات ، والتي لم تسمح لها في حقيقة الامر من تحقيق انطلاقية حقيقية لتنمية قدراتها وامكانياتها المادية والبشرية .

أما الفصل الخامس فقد خصصه الباحث لدراسة وتحليل استراتيجية ونظريات التصنيع بالمجتمعات النامية مع التركز على اهمية وظروف وانماط التصنيع من جهة ، ومحاولة

تتبع المراحل الحقيقية والنتائج الواقعية التي ترتبت عن عملية التوسع الصناعي بهذه المجتمعات .

أما الفصل السادس فقد طرح قضية التجربة الجزائرية كاستراتيجية وليست كنموذج في التنمية باعتبارها مجتمع نامي وتم التطرق الى وضعية التصنيع ضمن مراحل مختلفة والاسس الايديولوجي لهذه العملية اضافة الى تقييم دور التصنع في عملية التنمية بالجزائر.

أما الفصل السابع فقد خصص لتوضيح ومعرفة دور التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسيسية العالمية في تنمية المجتمعات النامية ، اضافة الى ذلك طبيعة وحقيقة الاصلاحات الاقتصادية من حيث المراحل والاهداف التي طبقت بهذه المجتمعات من بينها الجزائر كنموذج وختم هذا الفصل بتقديم اهم الانعكاسات التي نتجت عن عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.

أما الفصل الثامن والأخير فقد تناول عرض وتحليل ومناقشة نتائج البحث في ضوء التساؤلات المطروحة . وعلى ضوء ذلك فقد توصل الباحث الى جملة من النتائج المعرفية والعلمية. فمن جهة اكد البحث على ان الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدتها المجتمعات النامية في تنمية قدراتها ، والتي كان التصنيع محورها الاساسي لم تحقق كل ماكانت تصبوا اليه وتهدف من اجله ويرجع هذا الى العديد من العوامل ، اضافة الى ذلك فان مشروع التنمية بهذه المجتمعات كان يمثل حقيقة قضية مصيرية ذات ابعاد اقتصاديةواجتماعية وسياسية وان فهمها لا يتم إلا من خلال تحليل وتفسير هذه الابعاد .
ومن جهة أخرى فإن التغيرات العالمية الحالية فرضت نموذجا جديدا لقضية التنمية اختلف في طرق وانماط تطبيقه عن النموذج التنموي الراسمال اللبرالي القديم ، و اتفق معه في الاهداف والغايات التي ينشدها ضمن اطروحة اكثر استغلالا واحتكارا وتبعية .

الفصل الأول: **التعريف بمشكلة البحث وتحديد المفاهيم.**

1-1- إشكالية الدراسة.

1-2- أهمية الدراسة.

1-3- أهداف الدراسة.

1-4- تساؤلات الدراسة.

1-5- منهج الدراسة.

1-6- تحديد المفاهيم.

1-6-1- الاستراتيجية.

1-6-2- التصنيع.

1-6-3- التنمية.

1-6-4- التنمية الاجتماعية.

1-6-5- المجتمعات النامية.

1-6- الدراسات السابقة.

- الدراسات العربية.
- الدراسات الأجنبية.

1-1- إشكالية الدراسة.

لاتزال العلاقة بين التصنيع والتنمية من القضايا المهمة التي تحوزعلى إهتمامات الباحثين والدارسين في مجال تنمية المجتمعات الإنسانية، وخاصة منها القائمة على سياسات تنموية إنطلاقا من أهمية التصنيع في تنمية وتطور المجتمعات خاصة الدول النامية، بإعتبار أن عملية التصنيع هي التي تسمح في نظر الكثير من المهتمين بتحقيق التقدم والرقي والرفاهية، إنطلاقا من أن الصناعة كعملية إقتصادية إستثمارية تسهم إلى حد كبير في تغيير البنية الاجتماعية للمجتمعات من خلال الشغل، الصحة، السكن والتعليم...الخ.

إن الإهتمام بقضايا عمليات التنمية الصناعية في المجتمعات النامية من خلال دراسة العلاقة بين التوطين الصناعي ودوره في رفع مستوى الإدماج الاجتماعي والاقتصادي تعد من الدراسات السوسيولوجية المهمة التي تكشف عن الكثير من إسهامات هذا التوسع الصناعي في عمليات التنمية الشاملة مع تحليل أهم الصعوبات والعوائق التي تواجهها وكيفية التغلب عليها من جهة ودرجة التأثير الذي أصاب نسق القيم والبنية الاجتماية للمجتمع ككل من جهة أخرى.

وعليه فإن تصفح المقاربات الفكرية والمعرفية وحتى الواقعية لمعظم تحليلات علماء إجتماع التنمية التي تركزت حول تحديد كل من مفهوم المجتمع الصناعي من ناحية، ونوعية المراحل التطورية للمجتمع الحديث من ناحية أخرى، بإعتبار أن مفهوم المجتمع الصناعي إرتبط بمراحل تطورية متباينة ومتكاملة، وأن كل التغيرات المادية والقيمية التي حدثت بالمجتمع النامي كانت على العموم نتيجة حتمية لهذه السياسات التنموية. فنجد على سبيل المثال من يركز على تصنيف المراحل إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

-مرحلة المجتمع الصناعي،

-ومرحلة المجتمع ماقبل الرأسمالية،

-وفي الأخير مرحلة المجتمع مابعد التصنيع (ونجد هذه الإشارة في كثير من الدراسات السوسيوإقتصادية منها دراسة الحياة المعاصرة لعالم الاجتماع كزانوف).

إضافة إلى ذلك إرتباط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى أكثر دقة وعمقا مثل التحديث أيديولوجية التصنيع، التنمية، التغير الاجتماعي...إلخ من المفاهيم التي أصبحت تفرض نفسها على بساط النقاش كلما طرح موضوع التنمية الصناعية بالمجتمعات النامية **(بياربورديو و آلان توران و بودون)**.

وربط البعض الآخر مفهوم المجتمع الصناعي بعملية التصنيع مباشرة وهذا مانجده عنـــد **كيركلارك** "Ker clark"([1])، حيث يرى أن التصنيع هو إنتقال واقعي من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث أي الصناعي باعتبار أن التصنيع هو ثورة مادية داخلية لها أهداف إجتماعية (**في نظر علي الكنز وبن آشنهو**) .

ومهما قدمنا من تحاليل لمفهوم المجتمع الصناعي الذي يخص واقع العلمية التنموية (سنحاول التطرق إليه بشكل واسع ضمن الفصول القادمة) نجد أن التصنيع عملية إجتماعية إقتصادية دينامية تتمثل في التحول الذي يطرأ على القاعدة الإقتصادية من خلال تطبيق قواعد الانتاج الصناعي، مما يترتب عليه تغيرات جوهرية في أنساق المجتمع بما في ذلك أساليب وأنماط الحياة([2]).

ويري "**روستو**" 1960 أنه لايمكن لأي مجتمع الوصول إلى درجة عالية من النمو إلا بعد أن يمر المجتمع في حد ذاته بمراحل معينة، وقد حاول تقديم هذه المراحل المختلفة للتنمية التي يمكن أن تمر بها الدول النامية، ومن بينها مرحلة التصنيع أو التوطين الصناعي ومدى قدرة هذه الدول على خلق الثروة من خلال توظيف أحسن وأكثر لعناصر الإنتاج والوسائل المتوفرة.

---

[1]) **CLARK.KER**: **Industri and Indusrial.London Heirmann.1960.p 34**

[2]) **إحسان محمد الحسين: التصنيع وتغير المجتمع. بيروت.دار الطليعة، 1981 ، ص 13و14.**

وتعد نظرية المجتمع الصناعي من أهم النظريات التي ركزت بصفة خاصة على دراسة وفهم وتحليل المجتمعات الصناعية النامية، وخاصة مع بداية الثمانينات أين شهدت معظم الدول النامية حركية كبيرة على مستوى إنتقال وتوظيف رؤوس الأموال المحلية والخارجية، علاوة على محاكاتها للمجتمعات الصناعية الغربية التقليدية، ويبقى التأكيد هنا

على أن رواد هذه النظرية ركزوا في مجمل تحليـــــلاتهم على كل المجتمعات النامية والسائرة في طريق التصنيع والمجتمعات الصناعية وتأثيراتيها الإجتماعية والاقتصادية المختلفة التي أصبحت نقطة استقطاب واهتمام كل المجتمعات النامية والمتقدمة وذلك لما لها من دور أساسي في تحقيق واشباع المتطلبات الضرورية للسكان، خاصة بعد تزايد إهتمامات ونفوذ المنظمات والمؤسسات القومية والعالمية بالمجتمعات النامية، حيث أصبحت التنمية الصناعية، إحدى الإستراتيجيات التي تبلورت في ضوء النظام العالمي الجديد (العقد الثالث).([1]).

وفي الواقع شهد العقد الثالث للتنمية العديد من التغيرات والتحولات الأخرى وخاصة لدى دول العالم النامي بهدف حل مشكلات التنمية وقضاياها الأساسية، ولقد أعطيت لهذا المنظورإهتمام كبير وبعد إيجابي، لفهم أفضل لواقع النظام الإقتصادي العالمي الجديد وتحدياته من جهة والعمل على تنمية وتوجيه أفضل لمواردها الإقتصادية وتنويع مصادرها من جهة أخرى.

وطبقا لتقديرات منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة، ونظرتها حول معالجة مشاكل التنمية بالعالم النامي، فلقد طرحت عددا من الأهداف التي كان لزاما أن تقوم عليها الإستراتيجية ومنها تغيير نظم الإنتاج الجديدة، تطوير البنية الأساسية و الإدارية في الدول النامية ، تبني سياسات صناعية حديثة وتحسين الظروف التجارية، وجلب رؤوس الأموال بإتجاه الدول النامية ومرونة نظم النقد العالمية، وزيادة معدلات نقل التكنولوجيا وتطويرها بالمجتمعات النامية.

[1]) **أحمد الربايعة : مرجع سابق ، ص**08-10.

وقد نوجز بعض الإحصائيات التي تعتبر ضرورية لفهم أكثر طبيعة العلاقة بين إستراتيجية التصنيع وقضية التنمية للدول النامية، وتظهر هذه البيانات ضمن عقود أربعة وهذا حسب تفسير منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي حيث في عقد الستينات سجل حجم الإنتاج الصناعي بالدول النامية معدل قدر بـــ 7% كما حقق مساهمة قدرها 5،5%من إجمالي الناتج المحلي، وفي عهد السبعينات سجل 7،7%بمساهمة 6% من الناتج المحلي ، و في عهد الثمانينات بلغت النسبة 8 % و بمساهمة 6%من الناتج المحلي، بينما في عقد التسعينات بلغ نسبة 8.8% وبمساهمة 7% من الناتج المحلي، وعلى ضوء ما سبق ومن خلال هذه البيانات تتضح جملة من التساؤلات منها:

ما هي الأهداف الحقيقية للمشروع التنموي وتوجهاته نحو تحقيق التنمية بالدول النامية ؟ حيث أن هذه الإستراتيجية لا يمكن تأكيدها إلا من خلال تفعيلها بالواقع وبالتالي ترجمتها إلى مؤشرات إيجابية لنمو الإنتاج الصناعي ودورها في تحقيق التنمية.

ومهما تكن عناصر العلاقة بين التصنيع والتنمية ، فإن ديناميكية التنمية تعتبر من العمليات الصعبة التي ليس من السهل تفسيرها، وخاصة ضمن المؤشرات الإقتصادية المادية البحتة المطروحة في الوقت الحاضر، دون ربطها بعناصر أكثر أهمية وموضوعية منها: الاجتماعية والثقافية والواقع المعاش لمجتمعات الدول النامية ، بإعتبار أن آليات التنمية ترتبط أصلا بواقعية الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحتى الدينية والبيئية التي تختلف من بلد لآخر.

إذ تعتبر البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمثابة النسق الخارجي الذي يشكل كلا من سياسة التصنيع والإستراتيجية العامة لمحتوى التنمية بالمجتمع النامي والتي لا يمكن لها أن تخرج عن جملة الأبعاد السوسيولوجية التي تمت الإشارة إليها سابقا سواء عند التحضير أو أثناء التنفيذ ، باعتبار أن إحداث حركية داخل نظام اجتماعي واقتصادي وحتى سياسي أمر قائم يفرض بالضرورة إنعكاسات اجتماعية وثقافية يستلزم ايضا النظر اليها والعمل على فهمها وتحليلها.

وعلى ضوء هذا يتضح ان ما جاء به التصنيع في إطار التنمية لدول العالم النامي كان بمثابة قضية محورية تهدف إلى فهم هذه المجتمعات وبنيتها والمظاهر التي قد تنشأ عنها مستقبلا إنطلاقا من:

1- الدور الفعال الذي قام به التصنيع في المجتمع.
2- إرتكاز بنية التنمية للمجتمع على جزء كبير من عملية التصنيع للبلد.
3- أن التصنيع مرتبط بعملية الإستثمار وأن لهذه الأخيرة دورا كبيرا في رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

إضافة إلى ذلك فإن موضوع التنمية الصناعية أصبح كما ذكرنا آنفا محورا من محاور الدراسات السوسيولوجية وهذا لما يكشفه في حقيقة الأمر من:

1- الإسهامات العملية في التنمية الشاملة.
2- حقيقة العوائق والصعوبات التي واجهت عملية إقلاع المجتمعات النامية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا.
3- موقع هذه العملية وتأثيراتها في النسق العام للمجتمع الجزائري كمجتمع نام، ومدى تفاعلها ضمن حركة الإصلاح الإقتصادي والسياسي والاجتماعي التي عاشها المجتمع وخاصة بعد الأزمة الإقتصادية أثناء الثمانينات والتسعينيات، مما كان له دور بارز في الاعتماد على مفهوم جديد للتنمية وهي التنمية المستدامة.

ذلك أن دراسة التغير الذي أصاب المحتوى العام لمشكلة التنمية الحالي لا يمكن دراسته وتحليله ومعرفة مواطن قوته وضعفه إلا من خلال المفهوم التاريخي لمشكلة التنمية الصناعية التي إنتهجتها الجزائر والتي شكلت عنصر أستقطاب لكثير من الدارسين في حقل علم الاجتماع التنمية، وعلى ضوء ماتقدم نركز إهتمامنا حول محورين أساسيين هما:

المحور الأول: تحليل إستراتيجية التصنيع المتبعة بالمجتمعات النامية وفق سيرورة تاريخية والتي ضمن تصورات وأطروحات ونماذج نظرية وواقعية مع التركيز على

الآثار المترتبة عنها حيث أن هذه الإستراتيجية في الجزائر لم تأتي من عدم بل جاءت وفق منظور أيديولوجي كان أكثر وضوحا من خلال خصائص المراحل العديدة التي رت بها والتي اتصف كل مرحلة بجملة من الخصوصيات بداية من السبعينات ثم مرحلة الثمانينات، وأخيرا مرحلة التسعينات وما إتصفت به من إصلاحات إقتصادية حاولت مواكبة مفاهيم إقتصادية وإجتماعية حديثة.

المحور الثاني: دور هذه العملية التكاملية بين التصنيع والتنمية في إحداث تنمية شاملة ضمن التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي حدثت حيث أن:

- إتساع نطاق التصنيع (التوطين الصناعي) كان وليدا لجملة من الأوضاع السياسية والإقتصادية والاجتماعية والتاريخية سواء على المستوى المحلي أوالإقليمي أو الدولي.

-كذلك وإنطلاقا من صعوبة هذه العملية التي تعتبر في نظر الكثير من الباحثين بمثابة تجربة رائدة على الصعيد الإقليمي والدولي ، وهذا من خلال إرتباطها بتغيرات أخرى أكثرأهمية من حيث الدراسة السوسيولوجية التحليلية التي تبنتها هذه الدراسة كتقسيم العمل، والتغير الاجتماعي والقيم الإجتماعية المعاصرة ...الخ، فإنه من الطبيعي أن التغيرات التي حدثت في النظام الاجتماعي أثرت إلى حد كبير في النظم الأخرى، وعليه فإنه يمكن القيام بتحليل هذه التغيرات إلا من خلال النسق العام للمجتمع بإعتبار "أن بنية المجتمع هي وحدة متماسكة تتكون من أجزاء مترابطة تعتمد بعضها على بعض، ويدخل كل جزء في عدد من العلاقات الضرورية المعتمدة مع الأجزاء الأخرى"([1]).

إن حقيقة التصنيع في الدول النامية عموما وفي الجزائر خصوصا يمكن كشفها من خلال الأهداف المسطرة لها، ومنها خلق سوق جديدة وواسعة للعمل والانتاج، وتوسيع عملية الإستثمار، وإحداث تغييرعميق في النظام والعلاقات الإنتاجية الموروثة، مما يجعل هذه الإستراتيجية (التصنيع) عملية اجتماعية شاملة تسير في حلقات متناسقة تجمع بين كفاءة العناصر التنموية في المدى الطويل والمدى القصير، معتمدة على العوامل

[1]) **حسين عبد الحميد رشوان: المجتمع والتصنيع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،1996،ص132.**

الموجودة في البلاد وفق خطة مرسومة لتحقيق جملة من الأهداف، منها رفع مستوى المعيشة ومحاولة الإلتحاق بالركب الحضاري والتطور الحاصل في الدول المتقدمة القريبة منها.

إلا أن هذه العملية كما ذكرنا آنفا عادة ما كانت مصحوبة بمضايقات إجتماعية أثرت تأثيرا واضحا في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع ، بإعتبار أن التغير في العناصر المادية كان سريعا، وأن التغير الاجتماعي أصبح بمثابة عملية تراكمية ممتدة.

لذا يمكن إعتبار أن إستراتيجية التصنيع بالجزائر لم تكن محايدة بل نتجت عنها العديد من الانعكاسات الاجتماعية إثر عملية الانتقال من نظام إنتاجي وإستهلاكي تقليدي إلى نظام إنتاجي وإستهلاكي حديث، إنتقلت آثاره إلى حقيقة الأبعاد الواجب تأكيدها واقعيا بين عملية التصنيع وتنمية المجتمع من جهة أولى، وطبيعة العلاقة العضوية بين التصنيع والتنمية من جهة ثانية.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح جملة من التساؤلات التي قد تحدد في محتوياتها الطرح النظري لموضوع دراستنا هذه:

ماهي أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها فهم منطلقات ومبادئ وأهداف إستراتيجية التصنيع بالمجتمعات النامية عموما، وبالجزائر على الخصوص؟ وكيف يمكن ضبط هذه الاستراتيجية ضمن عملية التنمية الشاملة بالمجتمع وهذا من خلال التصور النماذج التنمويو التي كانت ومازالت مطروحة ؟

وهل حقيقة أن التصنيع ساعد على تحقيق الأهداف التي رسمت من أجله ومنها: رفع مستوى الدخل، وتحسين المستوى المعيشي وإحداث تقارب بين مستوى النمو للدول المتقدمة ودول العالم النامي، وبالتالي تحقيق إستقرار على كافة المستويات، أم لم يتم تحقيق ذلك ولماذا؟

وإذا كان الواقع الاجتماعي الحالي ما هو في حقيقة الأمر سوى نتاج لهذه العملية المركبة والمعقدة في نفس الوقت فكيف يمكن تحديد موقعه في خضم الإنفتاح الاقتصادي

الراهن أو بالاحرى وفق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها المجتمعات النامية ؟

تلكم هي أهم التساؤلات التي تناولتها الدراسة بالتحليل من خلال التراث السوسيولوجي لقضية التنمية بمراحلها وعناصرها ومنطلقاتها ومعوقاتها مع طرح مقاربة نظرية وفكرية تأخذ من الواقع الاجتماعي أهميتها وحقيقتها ودورها وهذا ما يؤكده علماء الإجتماع المعاصر في الوقت الحاضر(منهم : **سومبارت و مندراس و ريمون رويه**).

وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار العديد من الظروف والعوامل قبل الشروع في وضع سياسات تنموية صناعية بالمجتمعات النامية والعمل على توجيهها وفق معطيات موضوعية تخدم في محتواها التنمية الشاملة للمجتمع من خلال تحقيق الحاجات الأساسية للمواطن وتنويع مصادر الدخل القومي، وفتح فرص عمل أكثر وتوزيع الاستثمارات داخل البلد بشكل يضمن تطورها كما يستلزم أيضا إستغلال الموارد المحلية و تنمية البنية التحتية للمجتمع (الخدمات) وهذا ما يطلق عليه بعملية التكامل الصناعي (بين القطاعات الإنتاجية الأخرى التي تحقق التكامل بين العناصرالإقتصادية بشكل عام).

وهنا يتضح جليا أن البحث في مجمل العلاقة بين عملية التصنيع والتنمية يستلزم الأخذ بعين الإعتبار جملة من الأطروحات النظرية المتعددة التي ساعدت في صياغة تصور نظري جديد ، وفق مكونات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمعات النامية وللعالم بشكل كلي، وأيضا جملة النماذج النظرية التي جاءت في إطار أبحاث سوسيولوجية واقتصادية ، حاولت أن تطرح بعض الأنماط أو النظم التي على أساسها يمكن فهم وتطبيق التنمية بالمجتمعات النامية من خلال مقاربة بين الماضي والحاضر.

تلكم هي بعض مؤشرات وعناصر العلاقة لمتغيرات الموضوع التي سنحاول تفسيرها وتحليلها ضمن الفصول المقترحة في هذه الدراسة ، والتي جائت وفقا للمفاهيم

والمنطلقات الفكرية والمعرفية السوسيولوجية التي تبنتها ، محددين في نفس الاطار النسق المعرفي الذي سيجيبنا عن التساؤلات المطروحة.

1-2- أهميـــة الدراسة .

من محتوى العلاقة المعرفية المدروسة لموضوعنا هذا تنبع أهمية البحث ويكسب مصداقيته، إذ أنه يسعى إلى كشف ومعرفة الميكانيزمات والآليات الحقيقية التي حكمت العلاقة بين عملية التصنيع والتنمية ، ومحدداتها وتجلياتها ضمن متغيرات وأبعاد الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالخصوص .

أيضا يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع السوسيولوجية والاقتصادية في آن واحد التي فرضت نفسها على بساط النقاش والدراسة خاصة في العشرين سنة الأخيرة، ذلك أنه يخص الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأكبر عدد من دول العالم، منها الجزائر إنطلاقا من مكانتها الاستراتيجية التي ناضلت من أجلها ضمن الحركة التاريخية والسياسية والاقتصادية ، باعتبارها كانت رائدة في البحث عن النموذج التنموي للعالم النامي .

كذلك سنحاول الوقوف على أهم أبعاد المشكلة وخصائصها، إنطلاقا من أن بحثنا هذا يأتي في ظروف تكاد تكون إستثنائية، سواء الإقتصادية أو السياسية منها، وخاصة بعد إنهيار القطب الاشتراكي الذي ارتبطت نظمه بقضايا التنمية في العالم النامي، وبلوغ مستوى تطور النظام الرأسمالي ذروته ، والتوجه الجديد الذي أصبحت تتجهه دول العالم النامي حاليا وهو إقتصاد السوق ، ودراسة هذا الجانب سيقدم بالضرورة معرفة مهمة وتحليل للسيرورة التاريخية لقضية التنمية قد لاتكون موجودة للباحثين والمهتمين بحقل التنمية ومشكلاتها.

إضافة الى هذه العناصر الموضوعية يمكن الاشارة الى بعض النقاط الذاتية والمتمثلة في الرغبة التي نوليها لاستشارة التراث السوسيولوجي لقضية كانت وزالت تعتبر محور القضايا للمجتمعات النامية ، ومنه تقديم إضافةعلمية ومعرفية متواضعة نعتقد أنها ستحاول نقد بعض الاطروحات التي اهتمت بالموضوع من جهة ، وقد تطرح إشكالات أخرى من جهة ثانية ، ذلك أننا نؤمن بان المعرفة الانسانية مشتركة وأن البحث عنها أفضل من الإدعاء باكتسابها.

1-3- أهداف الدراسة.

إن التوطين الصناعي الذي شهدته المجتمعات النامية ومنها الجزائر بالخصوص منذ السبعينات قد أفرزت جملة من المشكلات نتجت هي الأخرى عن تلقائية الإنتقال والتحول من نظام إنتاجي إلى نظام آخرأكثر تقدما وحداثة فالمجتمع الذي كان زراعيا بـــ80 % في نهاية الستينات، أصبح صناعيا ب 75% في الثمانينات.

ولقد أثرت طبيعة التحول على إنشاء المزيد من الأسواق التجارية المتنقلة والدائمة حيث عكست هذه الأسواق الكثير من التغيرات البنائية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شملت أنساقا متعددة مثل تقسيم العمل، والملكية والانتاج، وخاصة تحول النشاط الخارجي والزراعي إلى الصناعي.

ونلاحظ أن الدراسة السوسيولوجية أصبحت ملزمة لمعرفة وقائع القضية التنموية بالجزائر ونتائج هذا النمو الذي أصاب كما ذكرنا آنفا عمق البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات.

فهل مؤشرات التنمية الصناعية وهي التوسع الصناعي كانت إستراتيجية ضرورية لإحداث إنطلاقة جديدة لكافة المجالات، وإذا كانت كذلك أليس من الواجب معرفة المنطلقات الحقيقية والأبعاد الموضوعية لهذه الانطلاقة حتى يتسنى وضع قضية التنمية في إطارها الحقيقي ضمن السيرورة التاريخية والمعرفية النظري لها وبالتالي معرفة نتائجها ومؤثراتها.

وعليه سنلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

1- معرفة الفضايا والمؤشرات العامة والخاصة للتنمية بمجتمعات العالم النامي وخاصة الجزائر.
2- البحث عن العلاقة الموجودة بين استراتيجية التصنيع (التوطين الصناعي) والتنمية الشاملة.

3- معرفة أهم المعوقات التي واجهت هذا النموذج التنموي بالجزائر.
4- تحليل أهم النتائج المترتبة عن هذه العملية في إحداث توازن وإستقرار وتقدم لكافة الطبقات الإجتماعية للمجتمع.
5- معرفة مدى قدرة إستيعاب النظام لمثل هذه الاستراتيجية، وبالتالي التأكد أكثر من قدرته في تقبل متطلبات الواقع الراهن.
6- تتبع إستراتيجية التصنيع والتنمية بالجزائر بإعتبارها تجربة تستحق الإهتمام والدراسة ضمن السيرورة التاريخية التي نبحث عنها ومدى قدرتها في تحقيق تفاعل التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الموجودة.
7- التأكيد على أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي التنموي الحالي والذي نتج عن توظيف آليات جديدة في اطار الاصلاحات التي باشرتها الدولة ماهو في حقيقة الأمر سوى إمتداد لهذه التجربة بكل مفاهيمها وخصائصها ومنطلقاتها ، وعلى ضوء ذلك نجد انفسنا ملزمين بمعرفة النتائج التي قد ترتبت عن هذا التغيير في اطار النسق الاجتماعي العام .

1-4- تساؤلات الدراسة :

يتضح من خلال عناصر الإشكالية المطروحة على أن البحث يرتكز على بعدين أساسيين:

أولا: محاولة تحليل عملية التصنيع بالمجتمعات النامية وفي الجزائر كحالة، ودورها في إحداث تنمية شاملة (اجتماعية وإقتصادية).

ثانيا: إلى أي حد يمكن أن تسهم البنية التحتية للمجتمع في تحقيق تفاعل متكامل ومشترك بين المؤشرات التنموية والواقع الاجتماعي، ومن ثم اهتم البحث بجملة من القضايا التي نحاول تفسيرها والاجابة عنها وتحليلها ضمن التراث السوسيولوجي لقضية التنمية الاجتماعية في العالم النامي وخاصة الجزائر باعتبارها عايشت فعلا هذه التجربة ومنه هذا الواقع التنموي.

*-أن عملية إنشاء مناطق صناعية، إرتبط بنموذج للتنمية عبر عن الواقع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للمجتمعات النامية.
*-أن إعتبار إستراتيجية التصنيع كمنطلق أساسي لتحقيق تنمية بالمجتمع يعبر في حقيقة الأمر عن ملامح ومكونات جوهرية للبنية الاجتماعية ككل.
*-أن قضية التنمية واجهتها صعوبات وعراقيل كبيرة ومركبة أحيانا أين أصبح من الضروري معرفتها والبحث عن إيجاد حلول لها في إطار التنسيق الداخلي والخارجي للعملية التنموية ونتائجها بشكل عام.

وإنطلاقا من هذه المؤشرات للتصور النظري وفق التفكير العام والخاص لقضية التنمية بالمجتمعات النامية والجزائر كحالة مقاربتية، فقد أردنا اضافة الى ما تقدم تقريب الفكرة أكثر من خلال تساؤلات نراها ضرورية، إيمانا منا بأن المشكلة التي نود بحثها ليست سهلة بإعتبار أنها قد تأخذ أبعادا كثيرة منها : البعد الإيديولوجي الذي هيمن على الكثير من الطروحات التي تناولت مشكلة التنمية في السابق وما زالت، ومحاولة منا للتقليل من حدة هذا التأثير طرحنا جملة من التساؤلات التي سيتم الإجابة عنها وفق البناء المنهجي المتبع.

1- ما هي أهم المنطلقات الفكرية والتاريخية لمشكلة التنمية بالمجتمعات النامية؟

2- ماهي القضايا والمؤشرات العامة والخاصة لإستراتيجة التصنيع كمبدأ تغييري قصد تحقيق تنمية إجتماعية بمجتمع نام؟

3- إلى أي حد إرتبطت عملية التصنيع وما أحدثته على مستوى البناء الاجتماعي بالإستراتيجية العامة للتنمية الشاملة؟

4- ما هي طبيعة المعوقات والمشكلات التي واجهت هذه الاستراتيجية وكيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة لإحداث تواصل بينها وبين الواقع الحالي؟

تلكم أهم التساؤلات التي حددناها والتي سنحاول الإجابة عنها في الإطار النظري بإعتمادنا على أهم البيانات الكمية المتوفرة من حيث تحليلها وفق المنظور السوسيولوجي.

1-5- **منهج الدراسة .**

يعتبر المنهج العلمي في البحوث السوسيولوجية، القاعدة الأساسية والوسيلة الموضوعية التي يستلزم على الباحث توظيفها أثناء دراسته وتحليل ظاهرة من الظواهر أو مشكلة من المشاكل في اطار البحث الاجتماعي بالخصوص، وذلك لتحديد ابعادها ومعرفة أسبابها والتنبؤ بمستقبلها.

ويرى "**محمد شفيق**": بان المنهج العلمي هو بمثابة العمود الفقري في تصميم البحوث الاجتماعية، لأنه يسمح بتحديد المفاهيم وشرح المعاني الإجرائية وتحديد مجتمع البحث([1]).

ويذهب ايضا "**محمد الغريب عبد الكريم**" إلى القول بأن المجتمع هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقيقة([2]).

ويكاد يتفق معظم الدارسين في حقل العلوم الاجتماعية على اعتبار أن المنهج العلمي ياخذ من جهة أولى معنى الاطر المعرفية والنظرية للبحث، ويرتبط من جهة ثانية باهداف الدراسة ودرجة تقدمها في البحث ويأخذ من جهة ثالثة معنى الطرق والاساليب المتبعة في عملية البحث([3]).

واذا اعتبرنا أن المناهج تختلف في استخداماتها باختلاف المواضيع وطبيعة الدراسة والأهداف المراد تحقيقها أو الوصول إليها فإن هذا الاختلاف يعد في نظرنا امرا ايجابيا يسهم الى حد كبير في تحديث المعرفة وتنوعها واستمرارها بالشكل الذي يفرضه الواقع الإجتماعي، وما تتطلبه الأطر النظرية والفكرية التي يلتزم بها كل باحث.

---

[1]) محمد شفيق : البحث العلمي: الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية، ط1، مصر، المطبعة المصرية، الاسكندرية، 1986،ص 79.

[2]) محمد الغريب عبد الكريم : البحث العلمي، التصميم والمنهج والاجراءات، مصر، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، 1982 ص77.

[3]) سمير محمد حسين : بحوث الاعلام الاسس والمبادئ، ط1، القاهرة، مؤسسة الشعب 1976، ص210.

ومن هنا، اذا اعتبرنا أن المنهج العلمي هو بمثابة مدخل نظري وإطار معرفي، فإن دراستنا هذه قد انطلقت من تصور نظري واضح المعالم والاهداف، يعتبر أن كل المداخل النظرية والنماذج المقترحة لشرح وتفسير مشكلة التنمية التي طرحت أثناء النقاش والدراسة وخاصة المتعلقة منها بالجانب الاقتصادي هي غير كافية في اعطائنا تصورا دقيقا للواقع التنموي بالمجتمعات النامية باعتبار ان المدخل السوسيولوجي اصبح يفرض نفسه اكثر من أي وقت مضى وذلك لما لهذا المدخل من دور في بناء تصور نظري تكاملي يهدف الى تحقيق معرفة سوسيولوجية قادرة على تقديم تفسيرات موضوعية لمشكلة التنمية بالمجتمعات النامية.

واذا اقترن النهج العلمي بالاهداف العلمية التي يسعى الباحث لتحقيقها فإن دراستنا هذه قد جاءت انطلاقا من جملة اهداف رايناها اساسية في تتبع وفهم العلاقة بين النسق الاجتماعي للمجتمع وعملية التصنيع التي ارتبطت اصلا بمفهومية التنمية، بمعنى ان الدراسة ستاخذ بعدين اثنين:

البعد الاول والمتمثل في محاولة تتبع مشكلة التنمية وما نتج عنها من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضرية...الخ وفق المسار التاريخي الذي من خلاله يمكن فهم مشكلة التنمية بالمجتمعات النامية.

والبعد الثاني إنطلاقا انها جاءت وفق مراحل متعددة ومختلفة وكل مرحلة تميزت بجملة من المفاهيم والميكانيزمات التي كان لها الدور الاساسي في تشكيل الناتج للنموذج التنموي ومنه تصنيف المعرفة التي تعتبر المعرفة السوسيولوجية في التنمية جزءا أساسيا لها وعلى ضوء ما تقدم يمكن الاشارة هنا الى ان الدراسة اعتمدت فى مجملها على:

1- **المنهج التاريخي:** الذي يعتبر من اهم المناهج المتبعة في الدراسات السوسيولوجية بداية من ابن خلدون واوغست كونت وماركس وماكس فيبر وغيرهم من علماء الإجتماع، والذي يهدف الى تتبع الظاهرة الاجتماعية ومحاولة دراسة العوامل المؤثرة فيها قصد وضعها في السياق الاجتماعي والاقتصادي لها.

وقد ساعد هذا المنهج على معرفة الخصائص الاجتماعية للموضوع المدروس وفق فترات متعددة نتجت عنها جدلية معرفية، لم يكن من السهل نفسيرها باعتبارها مركبة، وعليه اعتبرنا المنهج التاريخي المنطلق العلمي لتفحص المشكلة والوقوف على أبعاهاد الحقيقية.

2- **المنهج الوصفي:** والذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة([1]).

وقد تم الاستعانة بهذا المنهج اثناء المراحل التي مر بها البحث وهذا بوصف المشكلة المدروسة ومحاولة تفسير عملية التنمية سواء بالمجتمعات النامية او بالجزائر كحالة خاصة، واتضح هذا التحليل أكثر عندما تم الاعتماد على عملية تكميم هذا التفسير من خلال توظيف البيانات الكمية والاحصائية المختلفة على طول مراحل البحث.

إضافة الى ماتقدم فقد تمت الاستعانة بالمدخل القارن وخاصة عند المقارنة بين بعض النماذج التنموية وكذلك عند التطرق الى جملة من البيانات الكمية والمعرفية التي خصت بها بعض المجتمعات النامية من جهة وأيضا عند التطرق الى جملة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والحضرية...الخ لعملية التوسع الصناعي بالمجتمعات النامية والجزائر كحالة (كنموذج).

إضافة إلى النظر من منطلق مقارن لجملة الاهداف التي بنيت عليها عملية التنمة بالمجتمعات النامية والتي كان لها الدورالأساسي في تبني مواقف متباينة حول هذا الموضوع.

وما يمكن توضيحه هو أن هذا التعدد في استخدام مناهج البحث قد املته عوامل عديدة منها طبيعة الموضوع والاختلاف في التصورات النظرية والفكرية لموضوع التنمية بالخصوص والواقع المعرفي، خصوصا ان التعدد في التخصصات اصبح ضروريا

---

[1])**محمد عارف : المنهج في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي ،ط2 ، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصرية ، 1975 ،ص413.**

وملازما لأي تحليل اوتفسير لأي مشكلة إجتماعية في الوقت الراهن باعتبار ان نضرتنا للمشكلة تكمن من خلال التكامل بين المداخل النظرية المتعددة من جهة، والاسلوب الذي اصبح يمليه واقع الظواهر الاجتماعية المتعددة الابعاد والاسباب، بتعدد حقائق واتجاهات الانسان من جهة ثانية، حيث اصبح علم الاجتماع يستند في تصوره اكثر لطبيعة الإنسان الى فكرة الإنسان الاجتماعي([1])، وهو إنسان متعدد الجوانب ومختلف الحاجات والإهتمامات فماكس فيبر" Max Weber " ما انفك يدافع عن التنوع الممكن في مداخل دراسة ظاهرة واحدة او نشاط اجتماعي واحد فكل واحد منها يعتبر شرعيا في حدود افتراضاته المسبقة شريطة الإلتزام بالقواعد العامة للبحث ولا يعتبر أي مدخل متفوقا عن غيره من المداخل، ولا يمكن ان يكون كذلك الامن حيث خصوبته فيما يخص التأويل والتفسير لأكبر عدد ممكن من بالوقائع([2]).

---

[1]) **نفس المرجع ، ص** 413.

2) محمد بومخلوف : التوطين الصناعي وآثاره العمرانية، دكتوراه دولة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1995 ص 31-32.

1-6- تحديد المفاهيم:

1-6-1- الاستراتيجية :

تعد الاستراتيجية من المفاهيم حديثة الاستعمال وقد كان يخص المجال العسكري والحرب في بداية الامر ونجد القاموس يعرف كلمة الاستراتيجية ، بأنها فن التدبير الحربي ، ويعني ذلك بالذات فن استخدام القوى والموارد كلها لتحقيق الانتصار في الحرب ([1]).

كما استخدم نفس المفهوم في نظرية اللعب والتي تفرق بين مجموعة الالعاب التي تعتمد على مهارة الفرد من جانب ، وعلى الحظ من جانب آخر ، أو على الاستراتيجية من جانب ثالث ، والتي توضح أن الاستراتيجية أكثرهم تأثيرا ، إذ يأخذ اللاعب في إعتباره حركات الآخرين وتوقعاتهم ، وتفهم تحركاتهم سواء أكانوا من الحلفاء أو من المعارضين([2]) .

وتشير الاستراتيجية على القدرة على التفكير في المشكلة باسرها تفكيرا شاملا يهدف الى وضع خطة عامة أو تنظيم شامل .

وتتضمن الاستراتيجية مجموعة من المسلمات الاساسية توضح وجهة النظر العامة التي تمثلها ، وكذا تفاصيل العمل بها([3]).

ويفسرها الباحثان " **ج. فان نيومن و مورقانستارن**" ([4])على أنها تعتبر بمثابة خطة تحدد الاختيارات الممكن تطبيقها في أي ظرف من الظروف مع الاخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر في عملية توجيه الخطة التي تسمى بالاستراتيجية .

---

[1])- هدى بدران : تنظيم المجتمع ، القاهرة ، مطبعة المليجي بالجيزة ، 1969، ص94.

[2])- ابراهيم عبد الهادي المليجي : تنظيم المجتمع بين النظرية والتطبيق ، الاسكندرية ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع 1997، ص202.

[3])- نفس المرجع ، ص203.

[4])- ENCYCLOPEDIA UNIVERSALIS – France S.A , 2002.

ومن وجهة نظر فلسفية ان الاستراتيجية تعني التفكير المنظم والفعال ، والتسليم بان المجتمعات الانسانية قادرة في حالات عديدة على التوجيه والتحكم في تاريخها . فالعمل الاسترتيجيى يقصد به الايمان بعقلية ومصداقية الفعل التاريخي الذي يقوم على التنظيم.

ويعرف معجم **وبستر**" **Webster**" ، الاستراتيجية بأنها العلم والفن الخاص باستخدام القوة المسلحة لدولة محاربة لتحقيق اهداف الحرب . أما دائرة المعارف البريطانية فإنها تعرف الاستراتيجية على أنها مصطلح عسكري بدا استخدامه في القرن الثامن عشر على وجه التحديد .

وإذا الاستراتيجية كمفهوم مجرد ترتبط دائما بالنواحي العسكرية ، الا اننا نجد في مجال التنمية شيوع استخدام مفهوم الاستراتيجية لدلل على فن استخدام كل الموارد المتاحة في الدولة لتحقيق الاهداف العامة والعليا بها ([1]).

إن أي استراتيجية تتعدد وفق الاهداف التي رسمت من اجلها ، معنى ان أي استراتيجية هي مطالبة بتحقيق جملة من الاهداف واستراتيجية التصنيع تعتبر من اهم الاستراتيجيات التنموية التي اخذت بها معضم دول العالم . ان تحقيق استراتيجية التصنيع وظمان التناسبات الصحيحة وتأمين التكامل والتوازن في التنمية بين فروع الصناعات المختلفة ومنه بين قطاعات المجتمع وتحقيق التوازن والرقي تتعبر من اهم الاهداف التي ارتبطت بها استراتيجية التصنيع . إن التحديد الواضح والموضوعي للاهداف وترتيبها حسب اولوياتها القيمية والزمنية وانسجامها وتكاملها وتنسيقها يلعب دورا حاسما في تحقيق نجاح هذه الاستراتيجية .

وبالتالي فالاستراتيجية تعني الخطة الكاملة وبمفهوم آخر ان معد الخطة يتطلب عليه استكشاف كل امكانات التطبيق الممكنة التي توفرها الظروف مع اشراك النتائج التي نتحصل عليها في الفترة الزمنية المحددة .

ولقد أخذت المجتمعات النامية باستراتيجية التصنيع كمنطلق اساسي لتحقيق تغير هادف وعميق للبنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وبالتالي التاكيد على التحول باتجاه المجتمع الصناعي وما يحتويه من متغيرات.

---

[1])- أحمد مصطفى خاطر : طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1997 ، ص 216، 217.

ويدور اختيار المجتمعات النامية عادة بين استرتيجية التنمية المتوازية وبين استراتيجية التنمية غير المتوازية وتقوم هذه الاستراتيجيات غالبا على اساس الموارد المتاحة الفعلية واليد العاملة ، راس المال ، التكنولوجيا ، السوق ، مستوى القدرة الشرائية، الاستهلاك ...الخ. لذلك فان استراتيجية التصنيع هي بمثابة عناصر انتاج واعادة انتاج (كما اشار اليه عالم الاجتماع بودون في كتابه الانتاج واعادة الانتاج)، ويبقى على اساليب التنمية سواء كان بالتخطيط هدف تنويع الانتاج الصناعي او هدف تعيير البنية الهكلية للصناعة لغرض بناء قاعدة صناعية تعمل على تحقيق تنمية شاملة .

وتقوم الاستراتيجية الصناعية بالمجتمعات النامية على خيارات منها :

1- استراتيجية صناعية تقوم على صناعة ثقيلة .
2- استرتيجية صناعية تقوم على الصناعة الخفيفة .
3- استراتيجية صناعية تقوم على التكامل بين الصناعات .

وعلى ضوء ما تقدم تضح التعريف الاجرائي الذي اعتمده دراستنا وهو ان استراتيجيةالتصنيع تمثل مجموعة من العناصر المادية والبشرية والتقنية التي تهدف في حالة نكاملها وتناسقها الى بناء مشروعات صناعية ومنه اعداد برامج تنموية ، وعليه فان أي عملية هادفة يتطلب ان تقوم على استراتيجية واضحة المعالم وتاخذ بالعوامل الداخليةوالخارجية والتي قد تعيق او تساهم بصورة فعالة على تحقيق التنمية . وتعود أسباب اختيار بين النموذجين إلى جملة من العوامل منها :

أ - طبيعية الأهداف من عملية التنمية .
ب- الموقف السياسي من المسألة الاجتماعية .
ج- مدى الضرورة والتأكيد على الإسراع بالتنمية .
د- مدى التطور في علاقات الإنتاج وقوى المجتمع الأساسية.
ذ- موفق ونائج السيسات الاصلاحية من العملية التنموية التي اتبعت.

وتأسيسا على ذلك فان استراتيجية التصنيع تمثل شطرا جوهريا من الاستراتيجية العامة للتنمية الشاملة ، ويمكن أن تعرف على أنها مزيج من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات التصنيع في البلد المعني ، والتنظيمات والإجراءات اللازم العمل

بها لبلوغ أهداف معينة من التصنيع وهدا في ضوء القيم والغايات التي يحددها المجتمع لنفسه .([1])

وبالتالي يمكن القول بان سياسة التصنيع تكون متلائمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأمة ، ومتفقة مع استراتيجية التصنيع المتوازنة و بين التخطيط له وسياسته التي تحدد مجريات التنفيذ ووسائله ، حيث أن الاستراتيجية يتم ترجمتها في خطط التنمية . والسياسات تتضمن تعريفا للإجراءات والتنظيمات باعتبارها الوسائل التي تسمح بتنفيذ الاستراتيجية الصناعية ، فمزيج الأهداف الاستراتيجية المتناسبة فيما بينها ومنسجمة في مكوناتها هو الذي يجعل استراتيجية التصنيع أداة صحيحة عند تخطيط بناء الصناعة والاقتصاد الوطني ومنه التنمية .

[1])- عدنان شموط : استراتيجية التصنيع وضرورتها في التنمية الاقتصادية للبلدان العربية ، دمشق ، معهد التخطيط للتنمية ، 1976 ، ص 49.

1-6-2- التصنيع:

إصطلاح التصنيع "INDUSTRIALISATION" حديث إذ بدأ إستعماله منذ أربعين سنة مضت ليصف حالة الدولة التي تأخذ سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاعتماد علىالصناعة والتوطين الصناعي.

والصناعة بالمفهوم اللغوي هي الحرفة التي يؤديها الشخص سواء كانت يدوية أو عقلية، وينطبق هذا المعنى كذلك على بعض اللغات الأجنبية،وعلى ذلك يستخدم إصطلاح التصنيع بمعنى واسع ومطلق، أي غير محدود وبمعنى أخر ضيق محدود.

ويدل إستخدام التصنيع بمعناه الواسع والمطلق أي الشامل ليدل على جوانب شتى ومتعددة من النشاط الاقتصادي والفني، أي كل ما يتعلق بإنتاج الإنسان المادي والفكري.

بينما مصطلح التصنيع بالمعنى المحدود، ينحصر في كل مجهود يبذله الانسان في أنشطة إنتاجية مرتبطة بالمادة الخام من حيث إستخدامها وتحويلها لتصنيع مادة إستهلاكية تهدف إلى إشباع حاجيات الناس، وعليه فإن التصنيع عمل إنساني يقوم به الصانع لإضافة أشياء جديدة إلى الطبيعة لم تكن موجودة من قبل، ويهدف الإنسان من صنعها إلى تقوية قدراته على إستغلال الطبيعة والسيطرة عليها وزيادة رفاهيته([1]).

ويمكن إعتبار التصنيع بمثابة ثورة في البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الإنساني بداية من النظرية الكلاسيكية إلى غاية النظرية الوظيفية.
فالتصنيع هو العمل على تنمية الناتج الصناعي، حيث تصبح الصناعة أهم مصدر للدخل القومي، وتقوم سياسة التصنيع على إفتراض أن التطور الاقتصادي يتطلب صناعة، وأن الزراعة بمفردها عاجزة عن تحقيق هذا التطور([2]).
من هنا يتضح أن التصنيع بهذا المفهوم يعني إستعمال مختلف العوامل التي من شأنها أن تسهم في رفع مستوى الإنتاج الصناعي وتطويره لضمان إقتصاد متكامل، وقد

---

[1]) **حسني عبد الحميد أحمد رشوان: المجتمع والتصنيع ، مرجع سابق، ص 25، 26.**
[2]) **حسن الساعاتي: علم الاجتماع الصناعي، ط 3 ، بيروت ، دار النهظة العربية، -1980-ص 255.**

يختلف مفهوم التصنيع بإختلاف الأطروحات النظرية والتوجهات الاقتصادية، فقد يراه البعض على أنه آلة لإحداث ثورة عميقة في بناء المجتمع فكريا وإقتصاديا، ويراه البعض بأنه بمثابة عملية إقتصادية مرتبطة بعلاقات ومتغيرات إجتماعية إقتصادية (سوق، عرض، طلب) لا أكثر ولا أقل.

ويرى "**ميلر**" و "**فورم**" أن التصنيع هو سياسة إقتصادية شاملة ذات أهداف اجتماعية ترسمها الدولة في شكل تخطيط متدرج التنفيذ يهدف الى تدعيم الإستقلال السياسي والإقتصادي، وتشمل السياسة الاقتصادية للتصنيع تنمية جميع القطاعات الاقتصادية بالمجتمع.

والتصنيع لدى الدول النامية مرتبط أساسا بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنه يسهل في عملية الانتقال من نظام إنتاجي قديم ومكتسب إلى نظام إنتاجي حديث ومتطور يسمح بإحداث إنتقال إيجابي.

فالتصنيع هو إصطلاح يدل على نمو الصناعة الحديثة وما يصاحبها من مشكلات إجتماعية وإقتصادية في مجتمع تكون الزراعة فيه النشاط الاقتصادي الرئيسي ([1]) .

وهو ما يشير إليه "**جيستان دى برنيس**" (G.De. BERNIS) الذي يعتبر التصنيع بمثابة عملية معقدة وشاملة تؤدي في النهاية إلى إحداث ثورة على مستوى المكونات الأساسية للمجتمع سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية.

ويتفق معظم الباحثين في حقل علم إجتماع التنمية على أن التصنيع هو عملية اجتماعية شاملة ذات بداية تسير في حلقات مترابطة تجمع بين كفاءة العناصر التنموية في الزمن الطويل والقصير معتمدا على العوامل الموجودة في البلد وفق خطة مرسومة لتحقيق هدف نهائي هو رفع مستوى المعيشة([2]).

---

[1]) **نفس المرجع**: ، ص 255.

[2]) **كلارك وآخرون : الصناعة واثرها على المجتمعات والافراد ،ترجمة برهان الدجاني ، بيروت، فرنكلين للطباعة 1962، ص** 49.

والحقيقة أن التصنيع لم يكن بمثابة ثورة على عناصر الإنتاج بقدر ما كان عملية اجتماعية شاملة إنتقلت آثارها إلى كل النواحي للمجتمع النامي حيث يرى " **محمد عاطف غيث**"([1])، أن إستمرار عملية التوطين الصناعي بالمجتمع أحرز بعض الإنعكاسات التي نتجت عن القوى الكاملة في طبيعة المجتمع و منه التنسيق الحتمي.

وفضلا عن ذلك فقد أحدث التصنيع تغيرات جوهرية في النواحي الفكرية المتصلة بألوان التنظيم الجديدة المختلفة، والعادات والقيم والمعايير التي تشكل في مجملها سلوكا إستهلاكيا لأفراد المجتمع الواحد و عليه يصبح التصنيع بمثابة عملية تنشئة إجتماعيةأو تطبيع اجتماعي لكافة أفراد المجتمع أي يؤثر تأثيرا في المكونات والاتجاهات المستقلة للنسق العام ممـــا يخلق في نظر "ريمون أرون" (**R.**.ARRON) نقدا قيميا لمعظم المعتقدات القيمية للمجتمع فاتحا المجال أمام قيم ومعايير جديدة تشكل نمطا سلوكيا إستهلاكيا جديدا.

كما يصاحب التصنيع إرتفاع في معايير التعلم والإنجاز وإنتشار الوعي السياسي والاتجاه نحو التفكير العلماني نتيجة لتقدم العلم، كما تغير نظام الأسرة في المجال الصناعي ويعتبر التصنيع نشاطا إجتماعيا يتضمن كثيرا من العمليات الاجتماعية كالتعاون والتنافس والصراع والتكيف أو عدم التكيف داخل المنشأة الصناعية، وهو يربط الفرد بنمط العلاقات الاجتماعية.

ويمثل التصنيع أهمية في فهم أنماط السلوك الانساني التي تصدر عن الكائن الاجتماعي وبهذا يمكننا القول بأن التصنيع ظاهرة إجتماعية، ذلك أن الفرد يجد نظاما خاصا بالصناعة يصبح ملزما على التكيف معه والعيش وفق اطره، كذلك أن التصنيع ظاهرة عامة حيث تخص كل المجتمعات ولايخلو منها مجتمع([2]).

وفي إطار التنمية الوطنية والاقليمية والمحلية في الجزائر اتهجت الدولة منذ 1966 إلى إنشاء وتوسيع المناطق عبر كامل التراب الوطني بمجاورة المناطق العمرانية، فبالرغم مما كان يوفره هذا التوطين إلا أنه طرح إشكاليات عديدة على مستوى عملية إنسجامه وفق المعطيات السوسيولوجية والمرفولوجية للمجتمع الحضري.

---

[1]) **عاطف غيث : علم الاجتماع – دراسات تطبيقية – بيروت ، دار النهضة العربية ، 1974 ، ص 150.**

[2]) **عبد العزيزعزت: الاجتماع الصناعي، الطبعة الثانية، القاهرة، المطبعة المصرية ، 1961 ص28.**

وبفضل هذا التوسع الصناعي أصبحت المناطق الصناعية تمثل جزءا من النسيج العمراني في البلاد، إذ وصل عددها إلى 80 منطقة صناعية.

وتعتبر المناطق الصناعية بالجزائر أهم وأول تجربة تنموية شاملة على مستوى مجتمعات المغرب العربي، وقد ظهرت أول نظرية التوطين الصناعي بالبلدان الرأسمالية ذات الاقتصاد الحر، وبنيت أساسا على موقع المصنع الخاص، أو المؤسسة الصناعية الخاصة في الوسط دون الإهتمام بالمجتمع كنسق إجتماعي بإستثناء عناصر الانتاج (الدول العاملة) وهذا مانجده عند كل من "**الفرد وبير**" 1909 و"**بالندر**" 1953 و"**هوخر**" 1937 و "**تور كليف**" 1975([1])، وغيرهم من الباحثين في هذا المجال، الذي تعتبر دراساته محدودة وتكاد تكون معدومة بالبلدان النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.

وتبقى الإشارة هنا إلى أن التوطين الصناعي هو نتاج لعملية التصنيع.

وعليه فإن التعريف الاجرائي لمفهوم التصنيع هو بمثابة عملية اقتصادية واجتماعية شاملة تهدف الى إحداث تغير على مستوى بنى المجتمع ، وتساهم في انتقال المجتمع من وضعية متخلفة الى وضعية متقدمة، ويعتبر عنصرا اساسيا في عملية التنمية حيث يتبادل كل من مصادر رأس المال والعمل والتحول من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة االصناعية وخاصة القائمة على التصنيع الآلي.

ومن هذا المنظور نجد أن إستراتيجية التصنيع ينظر إليها على أنها تتدفق من محاولات لحل المشكلات الموجودة والناتجة عن زيادة كثافة السكان والتي يعتبرها "**دور كايهم**" على أنها السبب الأساسي في تقسيم العمل، إن مشاكل التوسع الصناعي ليست في الموضوع نفسه ولكن في المشاكل الاجتماعية التي قد تنتج عن هذه العملية([2])، منها التغيير في القيم، والنظم والمؤسسات .

---

[1]) **بشير محمد التجاني: مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية 1987 ص 102.**

[2] JOHN-Cornwell , Industrial and Industrialisation , in The social science Encyclopedia, Kuper A and J eds Rontledge and Kegan Paul , 1985 , p 386.

1-6-3- **التنميـــــة**:

إن تنمية المجتمع وتحقيق التقدم والرقي والرفاهية أصبح هدفا مشتركا جميع المجتمعات والبلدان المعاصرة، غير أن هناك تباينا في الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية والأطروحات الفكرية والفلسفية.

إن مفهوم التنمية قديم ، حيث شكل الموضوع المكزي لكتاب" **آدم سميث**" عام الموسوم " ثروة الامم " عام 1776، والذي اعتبر من أهم المراجع البحثية التي فتحت المجال أمام الدراسات الاقتصادية والسياسية الحديثة([1]) .

ذلك ان الثورة الصناعية التي عايشتها المجتمعات في تلك المرحلة طرحت سؤالين اثنين وهما : مدى احتياج المجتمعات الغربية لمثل هذه الثورات في تنمية اقتصادها ، والآثار التي قد تنجم من خلال التطور الاقتصادي والاجتماعي على باقي المجتمعات الانسانية الأخرى .

إن موضوع التنمية اصبح بمثابة تحدي لأكبر عدد من المجتمعات الانسانية والتي يسميها " **آلفرد سوفين** " عام 1952 بالمجتمعات النامية " **Pays sous dévloppés** " حيث يشير الى ان هناك اكثر من مليار من البشر أي مايقارب 5/1 من سكان العالم لا يتحصلون على دولار واحد في اليوم .

ومنه ربط التنمية بالتخلف واعتبرهما مفهومان يجب تحديدهما في اطار مشترك ذلك أن الاول يوضع في اطار تاريخي (أي مراحل التطور والتقدم للمجتمعات الانسانية) ، والثاني يوضع في اطار تحليلي أي تحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وخاصة عندما تكون الاحتياجات المادية الأساسية للإنسان (تغذية ، صحة، تعليم) غير محققة .

وعليه أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء من قبل الباحثين والدارسين أو من قبل الهيئات والمنظمات المحلية والدولية المختصة وغير

[1])- **5)- ENCYCLOPEDIA UNIVERSALIS , S.A , France , 2002.**

المختصة، وقد إهتمت المجتمعات النامية بهذا الموضوع بإعتباره آدات وطريقة لمواجهة التخلف، كما بُذلت جهود عديدة وكبيرة لتحديد مفهوم التنمية فقد عرفت التنمية، على أنها العملية الاجتماعية والإقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كمًا ونوعًا والتي لايمكن أن تتم إلا في إطار إنتاج اجتماعي معين حيث تحدد القوانين لهذا النمط مسيرة ومهام التنمية بشكل عام([1]).

وينظر البعض الآخر إلى التنمية على أنها عملية تستند إلى الإستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، ونفترض توافر بعض الخصائص منها الدينامية والتغير، والاستقلال، والتأثر والقوة والوحدة الداخلية([2]).

ولقد جاء في تعريف **هيئة الأمم المتحدة للتنمية** عام 1955 أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه إقتصاديا واجتماعيا إعتمادا على إشتراك المجتمع المحلي ومبادراته، تم عرضها في عام 1956 على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الإدماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع([3]) .

ويرى كل من "**هــ- سيلتر**" و "**والت رستو**" "Rostow" أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

بينما يرى " **شوداك** " أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو غيرها.

ولقد حقق مفهوم التنمية عند البعض من الدارسين في مجال علم اجتماع التنمية وفق نظرية الحلقة المتنوعة للفقر والتي تم ربطها فيما بعد بعملية الاستثمار أي بمعنى الإنتاج وإعادة الانتاج التي طورت على يد كل من "مالتوس " و" ريكاردو "([4]).

---

[1])- **حسين بن هاني: التنمية في الوطن العربي ، الأردن دار الكندي،1990 ص 118.**

[2]) -**محمد شفيق ، مرجع سابق ، ص 12**

[3]) -**محي الدين نصرت وأخرون: تنمية المجتمعات الريفية مقال في المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة 1971، ص، 300، 301.**

[4])- **محمد الجوهري: علم الاجتماع ط5 ، القاهرة، دارالمعارف ، 1980 ، ص 353.**

ونجد "**عبد الباسط محمد حسين**" في كتابه التنمية الاجتماعية يشير إلى أن التنمية ما هي الا عمليات التغير الاجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف اشباع الحاجات الاجتماعية للافراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعني بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين([1]).

ويعرفها "**ويفر**" 1971، على نها مدخل تستخدمه جماعات النفع العام التي تكرس مجهوداتها لتحقيق أهداف كل سكان المجتمع. ويرتبط هذا المعنى بتصور يتبناه المجتمع ذاته، وتترجم اهداف السكان هذا التصور الى حقيقة واقعية.

ويعرفها **أوبل، داربي** و **ستاورز** 1975 على أنها تلك العملية التي يمكن من خلالها أن تقوم أعداد متزايدة من سكان منطقة أو بيئة معينة باتخاذ قرارات بطريقة مسؤولة إجتماعيا وتنفيذ هذه القرارات بحيث يكون العائد منها هو رفع مستوى فرص الحياة أمام بعض الناس دون تخفيض فرص الحياة أمام البعض الأخر، ويثير هذا التعريف جملة من القضايا الجوهرية لمفهوم التنمية منها قضية العدالة الاجتماعية.

ويعرفها" **كونيا** "عام 1975 على أنها تعني تنمية المجتمع من خلال كافة الجهود المبذولة لإيجاد التفاعل بين الناس والعمل على إستمرار هذا التفاعل في ذات الوقت الذي يتم فيه الإرتقاء بالظروف الطبيعية وتحسينها من أجل حدوث هذا التفاعل([2])، ونجد كونيا هنا يهتم أكثر بعملية التفاعل وديناميات هذه العملية.

ومن هذه المنطلق حدد رؤيته لتنمية المجتمع على أنها تعني كافة الجهود المبذولة لإيجاد هذا التفاعل بين الناس والعمل على إستمراره.

---

[1]) - **عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، المطبعة العالمية ، 1970 ، ص 90. 100.**

[2]) -**سوسن عثمان عبد اللطيف: دراسات في التنمية المحلية، القاهرة،لمعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1979، ص 39 ،41.**

ويرى بعض الدارسين أن التنمية تغيراجتماعي إرادي ومقصود وموجه للإنتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملا، والتنمية بهذا المعني تكون تطورا لإنتقالها بالمجتمع من طور إلى طورأو تكون تقدما([1]). والتنمية عند "**سميلسر**" هي بمثابة تحديث، يتضمن تحولا في بعض المتغيرات مثل التكنولوجيا (أي تصبح اكثر تعقيدا)والسكان والزراعة والاسرة ...الخ.

وهكذا كما ذهب "**بارسونز**" إلى أن العملية التطورية للبلدان النامية هي في حقيقتها زيادة القدرة التكيفية للمجتمع، وأن العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الإنتشار الثقافي أو من خلالها([2]).

ويرى "**عبد المنعم شوقي**" أن الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة لتحقيق التنمية في المخططات المختلفة، يقوم بها الإنسان للتحكم في متضمنات وإتجاهات التغيير الثقافي أو الحضاري في تلك المجتمعات، وكذلك في سرعتها ومعدلها بهدف إشباع الحاجات.

في حين نجد "**عاطف غيث** " يظيف تعريفا أخر للتنمية على أنها التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة أكثر قبولا.

إن الإستراتيجية التنموية لابد وأن تنطلق من الإنسان، إحتياجاته، حظوظه مشاركته الإيجابية في عملية التغيير، بالإضافة إلى تحقيق المساواة الإنسانية([3]).

ويذكر "**ماير**" MEIER" أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدول خلال فترة زمنية معينة، ويتفق معه في ذلك "**بولدوين**" «BOULDOUIN» مع اضافة أن تحقيق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى.

---

[1]) -حسني بن هاني، مرجع سابق ، 118.

[2])- محمد شفيق : مرجع سابق ، ص15.

[3] - مريم أحمد مصطفى: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية ،1996 ص 150.

وتبقى الاسهامات التي جاء بها " **كارل ماركس**" جادة الى حد حد كبير في هذا المجال حيث اعتبر أن هذه التنمية عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية وقد ذكر "**ماركس**" أن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما.

وحتى عند الماركسيين المحدثين فقد كان لهم دور بارز في ازدهار التراث السوسيولوجي الذي عمل أكثر على فهم عملية التغير، ولكن يبقى مفهوم التنمية كغيره من بعض المفاهيم غير كاف وغير متكامل([1]).

إن قضايا العالم الثالث ستبقى لفترة طويلة قضايا تنموية تثير الكثير من التساؤلات وتطرح العديدة من التصورات.

وما من شك أن قضايا الواقع التنموي هي جزء من الواقع الاجتماعي في شموليته وأبعاده التاريخية ومشاكله بالمجتمعات النامية.

ذلك أن التنمية كما تراها " **مريم أحمد مصطفى**" ليست ميكانيزما، و إنما هي عملية تاريخية، **فاذا كانت النظريات الوظيفية المستندة إلى قاعدة التوازن قد فشلت في تفسير التغير في العالم المتقدم، فانها لا تصلح بالضرورة في المجتمعات النامية، وذلك لسبب أساسي وجوهري، هو أنها تعالج مواقف جزئية تصلح معها فكرة الميكانيزمات ، أما التنمية فلا بد أن يستند فهمها إلى تفهم العملية التاريخية المتجددة .**

وتهدف عملية التنمية الى تنمية الثروة الاجتماعية باخذ بعين الاعتبار كل الاحتياجات الاساسية للمجتمع الانساني .

ذلك انه لايمكن وان تحدث تنمية إذا لم يتم إشراك كل العناصر المادية والاجتماعة والثقافية للمجتمع ، انطلاقا من كونها تتطلب اطار مؤسساتي وسياسي يتوافق مع المطالب والعناصر الواجب تحقيقها وتفعيلها .

---

[1]) - **محمد أحمد مصطفى، مرجع سابق ، ص23.**

ويبقى البحث عن نظرية في التنمية مستمر، حيث أن محاولة تطوير النظريات الكلاسيكية والمحدثة لم يعد كافيا لتناسب الأوضاع والمتطلبات التنموية الشمولية في العالم النامي بالخصوص([1]).

ومما سبق ذكره يتضح أن مفهوم التنمية هو مفهوم واسع ومطاط في نظر باحث علم الاجتماع "الدكتور محمد شفيق "، حيث اختلف المفكرون كل حسب وجهاته ومنطلقاته وقناعاته.

ولكن من المتفق عليه أن موضوع التنمية عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والايديولوجية، فهي اذن تكتسي صفة العمليات المخططة والموجهة التي تحدث تغييرا في المجتمع يهدف الى تحسين المستوى المعيشي ويحقق الرفاهية وإستغلال لكافة الامكانيات والطاقات المتوفرة بالمجتمع.

وهنا لابد من الاشارة إلى الفوارق بين التنمية والنمو، حيث أنهما لا يتفقان في المعنى لوجود فارق يميز كلا منهما، وهذا الفارق يتضح في كون النمو يخص العالم الصناعي المتقدم، في حين أن التنمية تتعرض لظروف المجتمعات النامية (المتخلفة) لذا فان التنمية لاتقتصر على زيادة الكميات الاقتصادية الموجودة في المجتمع و إنما تتطلب تعديلا في الهيكل الاقتصادي القائم.

فالنمو هو زيادة في أحد أو بعض الكميات الاقتصادية التي تسير إلى نوع من التغير الكمي أساسا، فهو نتاج لعملية التنمية ، بمعنى أنه لا يمكن الحصول على نمو إلا بواسطة العملية التنموية ، ومن هنا يعتبر النمو المحصلة لعملية التنمية الشاملة.

[1]) - **مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق ، ص** 70.

1-6-4- التنميـــة الاجتماعية:

يطرح الكثير من الدارسين في حقل علم الاجتماع بالخصوص السؤال المتمثل في هل مفهوم التنمية الاجتماعية مستحدث حقا في الفكر الاجتماعي؟ ويجيب"**أرنست وايت**" "E.WITT"، على هذا التساؤل بالنفي مؤكدا على أن مفهوم التنمية الاجتماعية ليس جديدا ولكن ماهو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات التي تواجهها المجتمعات النامية.

وهذا مانجده أيضا لدى باتن" BATTEN "الذي يؤكد على أن الحداثة لا تكمن في المفهوم في حد ذاته وإنما في تزايد الإهتمام به وبالمبادرة التي يرتكز عليها، وبالرغم من ظهورمصطلحات عديدة أقدم من مصطلح تنمية المجتمع (التنمية الاجتماعية)، مثل التربية الأساسية، والإرشاد الزراعي، والإصلاح الريفي، والتربية الاجتماعية وتنظيم المجتمع، يبقى هذا المصطلح الأخير الأقرب إلى مفهوم التنمية الاجتماعية لدى الكثير من الدارسين حيث أننا نجد " **ساندرز**" يذهب إلى أن هناك ميلا لإستبدال مصطلح تنظيم المجتمع في الدراسات الأمريكية بمصطلح تنمية المجتمع([1]).

وتعرف تنمية المجتمع بأنها العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد و الهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاجتماعية والإقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية.

كما يعرفها " **بـــاتـــن** " " T.R– BATTEN"([2])، على أنها العملية التي يمكن للأفراد الذين يعيشون في مجتمع صغير أن يناقشوا عن طريقها حاجاتهم ثم يضعوا الخطة ويعملوا معا لسد هذه الحاجة.

---

[1]) **نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، بيروت ، دار النهظة العربية ، 1981 ، ص 106 – 107.**

[2]) BATTEN. T.R : .Commities and their developement ,London ,Oxford University, Press 1957, p1

ويعرفها البعض الآخر على أنها الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة في المجتمع بتشجيع وحث المقيمين في هذا المجتمع على مساعدة أنفسهم وتعاونهم([1])، وأن القيمة الحقيقية والنواحي البناءة في تنمية المجتمع هي في ذلك المجهود المخطط.

وفي سنة 1956 صدر عن **الأمم المتحدة** تعريف رسمي إلتزمت به أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في العمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية، وينص هذا التعريف على أن مصطلح تنمية المجتمع قد ظهر في الإستخدام العالمي ليشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ولتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها في التقدم القومي([2]) ويشير هذا التعريف إلى ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

1- تحضير برنامجا مخططا يهتم بالحاجات الكلية للمجتمع.
2- توفير المعونة التقنية والفنية من الهيئات الحكومية الأهلية.
3- إحداث تعاون وتكامل بين كل القطاعات.

يشير "**نبيل السمالوطي** " إلى أنه على أعقاب هذا التعريف فقد صدرت سنة 1960 دراسة بعنوان "تنمية المجتمع والتنمية الإقتصادية" إستطاعت أن تحدد تصورا للعمل الإنمائي يتضح في نقاط أساسية وهي:

أولا: أن برنامج التنمية الإجتماعية برنامج ذو جانبين ، حيث يجمع بين الإسهام الذاتي والعون الحكومي على أن تنطلق المبادأة من أحد هذين الجانبين.

ثانيا: الطابع الشمولي للبرنامج تحقيقا لشمولة المواجهة ويذهب "شتانيز" في دراسته بعنوان "-تنظيم المجتمع – دراسة لنظرياته وومارساته"، إلى أن تنظيم المجتمع يتضمن أكثر من مشكلة سواء التنسيق بين أنشطة المؤسسات الاجتماعية التي تعمل في ميدان الرعاية الاجتماعية، ذلك أن مظاهر الخلل الاجتماعي الأكثر خطورة في نظره تتمثل في طبيعة النظم الإقتصادية والسياسية والتعليمية والدينية السائدة في المجتمع ، ويذهب إلى

[1]) **د.عبد العليم محجوب: الادارة العامة وتنمية المجتمع، سرس اللبان، مركز تنمية العالم العربي ، 1962 ص8.**
[2]) **د. نبيل السمالوطي، مرجع سابق ص 112.**

أنه طالما لاتوجد عناية لمواجهة مشكلات تنظيم الصناعة مع مراعاة أن تحقق هذا التنظيم صالح للمجتمع ورفاهية أفراده([1]).

ونجد أيضا تعريف "**خندوكة**" عام 1969 الذي يرى أن تنمية المجتمع تعد مدخلا إلى التغير الاجتماعي مما يجعل تناولها محكوما بمفهوم العملية التي تقيس الناتج الفعلي من أي مشروع تنموي لما يحدثه في عقول الناس من تغيير أكثر مما يحدثه من أثر على البناء الاجتماعي([2]).

ونجد في نفس الوقت من يربط مفهوم تنمية المجتمع بالمجتمع المحلي، بإعتبارها لا تخرج عن نطاق المجتمع المحلي، ونجد في هذا الإطار الباحث "**أرنردا نهام** "عام 1970 حيث يشير إلى أن تنمية المجتمع المحلي هي تلك الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية بجانب زيادة طاقة الآهالي على المشاركة والحكم الذاتي وتكامل الجهود إرتباطا بشؤن المجتمع المحلي([3]).

كذلك نجد "**هوى**" عام 1976 الذي يعرف تنمية المجتمع على أنها عملية لإتخاذ القرارات المحلية وإيجاد البرامج المعممة لجعل المجتمع المحلي مكانا أفضل للحياة والعمل.

وتأسيسا على ما سبق ذكره من تعاريف فإنه يمكن تحديد تعريف اجرائي مفاده أن التنمية هي عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة ترتكز على مشاركة واسعة ، وآليات تسهم في إحداث هذه الحركية منها التصنيع ، فالتصنيع له أهمية بارزة في تنمية المجتمع، والتنمية التي كانت لها أبعاد ومداخل متعددة متباينة تتطلب البحث والدراسة لمعرفتها وإدراكها وتوجيهها و قد إعتمدنا على التراث السوسيولوجي لفهم قضية التنمية باعتبارها تنمية شاملة ، فهي عملية تغيير مقصود يهدف الى تحريك التغير التلقائي نحو أهداف متفق عليها تحقق رفاهية المجتمع ، فالتنمية هي مشروع اجتماعي واقتصادي وسياسي

[1]) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 153، 154.
[2]) سوسن عثمان عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 24.
3) نفس المرجع،ص 24

يحتوى على عناصر مادية وبشرية وتقنية تعمل على نقل المجتمع من حالة التخلف والفوضى الى حالة التقدم والاستقرار وهى هدف كل المجتمعات الانسامية باختلاف مستويات تطورها وتقدمها .

هذا ما يدفعنا إلى إلقاء المزيد من الأضواء المكثفة على عدد كبير من العناصر المشكلة و المنتجة للتنمية ، كمقومات وركائز وفلسفة وتحديات.

1-6-5- **المجتمعات النامية:**

يذهب الثير من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين الى تقسيم المجتمع العالمي المعاصر الى مجموعات من الدول، فمنهم من يقسم العالم ثنائيا:

مجتمعات أحرزت على قدر هائل من التقدم التكنولوجي والتفوق الحضاري والتقدم وهي مجتمعات غنية بالأساس وتعتبر مجتمعات متقدمة ، ومجتمعات أخرى تعيش أوضاعا اجتماعية وقتصادية وسياسية متأزمة ومتخلفة على كل المستويات، وتسمى بالمجتمعات النامية، أي التي تتجه نحو بناء اقتصادها، تحاول ايجاد حلول موضوعية لأزماتها المتعددة.

إن هذا الرأي يؤكد على أن دول العالم تتواجد في مراحل متتابعة من مراحل النمو الاقتصادي، ويمكن تشبيه المجتمعات النامية (المتخلفة)، من وجهة النظر هذه بألوان الطيف التي تبين ألوانا متتالية، أو متدرجة في درجة كثافة اللون.

فالمراحل الاقتصادية المختلفة التي وصلت إليها مختلف المجتمعات هي مراحل متتابعة ومتدرجة في الترتيب، بحيث أصبح التقسيم الثنائي وصفا قد لا يعبر عن حقيقة هذه المجتمعات اليوم.

وربما يمكن تشبيه الدول كأنها مسجلة على شريط، يبدأ بالدول التي قادت التنمية منذ زمن استطاعت في تحقيق انجازات عديدة، ثم ينتهي بالدول التي ما زالت تحبو في طريق النوم.([1])

ومنهم من قسم هذه المجتمعات الى رتب معينة حسب تسلسل تدرجي يأخذ بالحسبان الأوضاع الاقتصادية، حيث قسم العالم إلى ثلاثة مستويات وهي:

---

[1]) **أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص 99.**

العالم الأول: والمقصود به الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى، والتي حققت مستوى عال من الرقي والتقدم في جميع المجالات، وتقع هذه البلدان في قارة أوروبا وأميريكا الشمالية وهو الجزء الشمالي من الكرة الأرضية.

والعالم الثاني: ويضم الدول الاشتراكية سابقا "الاتحاد السوفياتي" و"دول أوروبا الشرقية"حيث تمتلك قدرا لا بأس به من الإمكانات الاقتصادية التي تسمح لها بتحقيق مستوى مهم من التقدم، وبالتالي الحصول على جزء معتبر من الدخل العالمي.

أما البلدان الباقية فهي دول العالم الثالث، وتقع غالبا في الجزء الجنوبي للكرة الأرضية حيث تضم حوال 65% من سكان العالم، وهي على الرغم من نموها الديمغرافي وشساعة أراضيها، فإن نصيبها من الدخل لا يتعدى 15 % من إجمالي الدخل العالمي بينما نجد بلدان العالم الأول (المتقدمة) تستغل أكثر من 85 % من الدخل العالمي.

ويمكن أن نشير هنا إلى أن هذه التسمية الأخيرة بقيت محصورة أثناء فترة الصراع الإيديولوجي العالمي (الحرب الباردة)، بين القطب الاشتراكي والقطب الرأسمالي الاستعماري بع الحرب العالمية القانية، ولم يصبح لها وجود في الفترة الحالية لجملة من الأسباب نذكر منها:

1. أن معظم دول العالم نجدها تتعامل وتتجاوب أكثر مع اقتصاد السوق.
2. أن بعض المجتمعات المتقدمة (الرأسمالية) تحكمها أنظمة اشتراكية (فرنسا – سابقا-، إسبانيا، السويد-حاليا...الخ).
3. أن دول العالم الثاني انهارت أنظمتها الاقتصادية والسياسية، ولم يعد لها تأثير مثل السابق، وبدأت تعمل على إيجاد آليات جديدة من أجل التكيف ونظام اقتصاد السوق.

وعلى الرغم من عدم دقة هذه التسمية من الناحية العلمية، إلا أن هذا المصطلح تأكد استخدامه من طرف سياسي العالم النامي أنفسهم، وخاصة في "مؤتمر باندونج" من طرف جمال عبد الناصر، نهرو، وتيتو، مما جعل هذه التسمية تأخذ مكانة عالمية هامة، وخاصة بعد حدوث التكتلات العالمية ومنها دول عدم الإنحياز.

كما يرى بعض المفكرين([1]) أن استخدام مفهوم البلدان السائرة في طريق النمو **(P.V.D)** هو مصطلح حديث مقارنة بالتسميات المستخدمة مثل البلدان المتخلفة، الفقيرة العالم الثالث...الخ، إذ أن توظيف هذه التسمية من شأنه أن يلطف العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ويتفق الكثير من الدارسين في حقل التنمية على أن المجتمعات النامية تتصف بجملة من الخصائص، وأن فهم مكونات وأبعاد هذه الأخيرة يسمح بفهم أكثر لطبيعة وواقع ومتطلبات هذه المجتمعات ومنها نذكر ما يلي:

1- **إنخفاض حجم الدخل القومي**:

تتصف المجتمعات النامية بضعف كبير في مستويات دخلها القومي ويرجع ذلك إلى النقص الحاصل في الاستثمارات الكلية، وبما أن هذه الأخيرة مرتبطة بمعدل الإدخار فإن مستويات النمو تقل أي أن العلاقة علاقة عكسية بين الاستثمار والادخار الفردي.

وفي هذه الحالة يصبح المجتمع يدور في حلقة مفرغة، وتفسر هذه الدائرة من خلال أن ضعف الدخل يؤدي إلى انخفاض حجم السوق، وهذا مما يؤدي إلى إنخفاض حافز الاستثمار الذي يترتب عنه ضعف في تكوين رأس المال، ثم ضعف الإنتاجية، ومنه إنخفاض مستوى الدخل مرة أخرى، وهطذا يصبح المجتمع يدور حول نفسه.([2])

2- **ضعف تكوين رأس المال (أي خلق الثروة):**

تعاني المجتمعات النامية من ضعف في بنيانها الاقتصادي، إذ لم يسمح لها نسقها الاقتصادي من خلق ثروة وتراكمها، باعتبار أن تكون رأس المال هو العنصر

---

[1]) **بول ساموبلسن : علم الاقتصاد ، جزء 7، (ترجمة مصطفى موفق) الجزائر، ديوان الطبوعات الجامعية، 1993، ص 91.**

[2]) **رفعت المحجوب: الاقتصاد السياسي، الجزء الاول، القاهرة، دار النهضة العربية، 1964، ص 16.**

الاستراتيجي في العملية التنموية، لفكلما انخفض مستوى الانتاج كلما انخفض الرأس المال المستخدم، ومنه انخفاض في معدلات الانتاج.

فالنظام الانتاجي للمجتمعات النامية غير مرن وغير متنوع، عكس ما هي عليه اقتصاديات الدول المتقدمة ، ومن الأسباب التي لم تؤدي إلى تكوين وتراكم رأس المال بالمجتمعات النامية:

- عدم كفاية موارد التمويل.
- عدم توفير الخبرات والمهارات الفنية.
- ضعف معدلات الاستثمارات الداخلية والخارجية (الأجنبية).
- ارتفاع في معدلات الاستهلاك الآني الداخلي.

3- **ضعف البنيان الاقتصادي**:

تتصف المجتمعات النامية بضعف كبير في بنيانها الاقتصادي، مما لم يسمح لها باحداث انطلاقة تنموية واصحة المعالم وقادرة على تحقيق الأهداف، بحيث تتميز هذه المجتمعات بالتركيز على قطاع اقتصادي واحد عموما، القطاع الزراعي وقطاع استخراج الموارد الأولية، وهذا بدون إعادة إنتاجها أو تحويلها، لأن ذلك يتطلب رؤوس أموال وتكنولوجيا عالية الدقة غير متوفرة بهذه البلدان.

وعليه فإن الدخل القومي يعتمد على مصدر واحد وهو انتاج الموارد الأولية الذي يرتكز كثيرا على منتوج واحد أو عدد محدود من المنتجات الأولية والموجهة أصلا للتصدير، وتصبح بذلك اقتصادياتها معرض لتقلبات عنيفة وتحت سلطة الأسواق العالمية.([1])

فعلى الرغم من تبني الكثير من البلدان استراتيجية التصنيح، إلا أن انتاجها لا يمثل سوى 7 % من الانتاج الصناعي العالمي، وهذه النسبة محصورة في عدد معين من الصناعات، كذلك أن أكثر من ألف مليون من سكان المجتمعات النامية تعيش في حالة سوء تغذية مزمنة، كما أن الجوع يقضي يوميا على عشرات الآلاف، وأن أكثر

[1]) **محمد شافعي: التنمية الاقتصدية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1967، ص 26.**

من **800** مليون من سكان هذه المجتمعات تعيش تحت مستوى الفقر، وهذا حسب ما حدده البنك العالمي للتعمير والتنمية.([1])

ر - **ضعف الإنتاجية**:

تتسم المجتمعات النامية بضعف الانتاجية، وهذا إذا ما قورنت بالمجتمعات المتقدمة،فإنتاجية العامل منخفضة بشكل واضح في كافة النشاطات الاقتصادية، وعلى سبيل المثال نلاحظ أن مستوى الإنتاجية السائدة في المجتمعات النامية لا تتعد خمس ما هو عليه في الاقتصاديات المتقدمة، إذ يلزم **5** (خمسة) عمال لإنتاج نفس كمية السلع التي ينتجها عامل بالمجتمعات المتقدمة، وفي الزراعة تصل انتاجية العامل في انخفاضها إلى عشر ما هي عليه في المجتمعات المتقدمة، ويرجع هذا الانخفاض حسب بعض الدارسين والمحللين إلى جملة من الأسباب منها:

- سوء التغذية.
- أنتشار الأمراض بكل اصنافها.
- إنتشار الأمية بين كافة فئات المجتمع وبدون تمييز.
- ضعف حجم رؤوس الأموال المستثمرة.
- نقص الخبرات والكفاءة الإنتاجية.([2])

ز - **أتساع حجم البطالة**:

تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشكلات التى تواجهها المجتمعات النامية في اوقت الحاضر، فهي تعيش ارتفاعا مستمرا وغير متوازن في معدلات البطالة، ويعود هذا الوضع إلى جملة من الأسباب منها ما هو مرتبط بضعف قدرة استيعاب سوق العمل وعدم توفر فرص عمل جديدة، بمعنى أن سياسة التشغيل بهذه المجتمعات تكاد تكون غير دقيقة وغير موضوعية لأنها لا تستجيب بصورة كافية لطلبات العمل، ويرجع ذلك إلى ضعف البنيان الاقتصادي من جهة، والنمو الديمغرافي السريع من جهة أخرى.

---

[1]) **محمد شفيق: مرجع سابق، ص 10، 11.**

[2]) **أحمد مصطفى خاطر: مرجع سابق، ص 108**

س- **النمو الديمغرافي:**

تواجه معظم المجتمعات النامية مشكلات سكانية تتمثل في الكثافة السكانية العالية والتركيب العمري.

ش- **اتساع حجم الأمية:**

يعتبر التعليم من أهم العمليات الاجتماعية التي تهتم بها المجتمعات المتقدمة، وذلك لما له من دور أساسي في بناء واستمرار هذه المجتمعات، ويتميز النظام التعليمي بالمجتمعات النامية بجملة من الخصائص منها: ارتفاع نسبة الأمية، تفات كبير في مستويات التعليم بين الذكور والإناث، التفاوت أيضا في التعليم بين الريف والمدينة...الخ.

إن المفهوم الاجرائي الذي اتبعته الدراسة يعتبر ان المجتمعات النامية هي المجتمعات حديثة الاستقلال والتي تتصف باوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متخلفة بحيث تشترك جلها في كونها لها نفس الخصائص والمميزات فهي مجتمعات لها مصادر قوة وتعمل على الخروج من أوضاعها المتأزمة باتجاه أوضاع اكثر تطورا وحداثة وتقدما .

تلك هي أهم الخصائص –وليس كلها- التي تتميز بها المجتمعات النامية في الوقت الحاضر والتي ارتأينا تقديمها لتقريب مفهوم المجتمعات النامية التي نحن بصدد دراستها ومحاولة تحقيق مقاربة نظرية لواقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي من خلال تصور سوسيولوجي يعتمد على منهجية واضحة المعالم، وواقع يأخذ التاريخ الاستدلالي مكانة أساسية في فهمه وتشكيل هذا الواقع من حيث التأسيس والتغيير.

إن الأطر المعرفية التي احتوتها هذه الدراسة سواء أكان ذلك ضمن الإشكالية أو المفاهيم أو التصورات المطروحة للنقد ، وكما يقول "**هيقل**" "إن المفهوم يحدد الفكر الانساني"، هي بالأساس محاولة كشف العلاقة العضوية بين الاستراتيجية الصناعية والمسار التنموي الذي اعتمدته المجتمعات النامية على ضوء أبعاد الحقائق السوسيواقتصادية التي ذكرناها آنفا.

1-7- الدراسات السابقة:

سنحاول أن نستعرض ضمن هذا الفصل أهم ما صدر من التراث السوسيولوجي من دراسات وأبحاث سابقة حاولت تقديم جملة من المفاهيم قصد فهم موضوع التنمية وخاصة بالمجتمعات النامية.

وتشغل الدراسات السابقة أهمية قصوى في بحثنا هذا، ذلك أننا نعتبرها بمثابة نقطة انطلاق، والحجر الأساسي الذي يرتكز عليه تحليلنا ومناقشتنا لموضوعنا هذا.

ونظرا لنقص البحوث التي تناولت موضوعنا المقدم، وهو استراتيجية التصنيع في التنمية الاجتماعية وخاصة في المجال السوسيولوجي ، الا انه صادفتنا دراسات مشابهة لدراستنا هذه كان لها دور مهم في تشكيل المنطلق النظري للدراسة وسمحت لنا بالتحقق من الأسلوب المنهجي الذي تمت به معالجة المشكلة ، وسنحاول ذكر بعض الدراسات التي رأينا من الضروري عرضها ، حيث انقسمت الى قسمين:

الدراسات العربية و الدراسات الأجنبية.

1) - الدراسات العربية:

الدراسة الأولى:

دراسة **الدكتور أحمد الربايعة**: وتناولت موضوع مقومات التنمية ومعوقاتها، قسم علم الاجتماع، بجامعة الأردن سنة 1988 وقد جاءت هذه الدراسة معبرة عن جهد علمي جاد وثمرة لدراسة ميدانية في مجال التنمية ومقوماتها ، وكانت بمثابة تعريف شامل للريف الأردني من حيث الخصائص الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية و السكانية والوضع الحقيقي للريف مقارنة بالوسط الحضري من حيث الخدمات العامة والقيم والثقافات والعلاقات الاجتماعية التي اعتبرها الباحث بمثابة الموحدات الأساسية للتنمية الريفية.

ومن جهة أخرى حاول الباحث معرفة قوة العلاقة بين هذه المحددات من جهة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

وقام بابراز المقومات الانسانية وأهميتها في احداث عملية التنمية بالمجتمع المحلي، ومن خلال هذا التقديم يمكن ذكر أن الباحث حدد الاطار النظري للدراسة من خلال تناوله أدبيات نظريات التنمية.

ووفق المقاييس التي جاء بها استخلص ثلاث مجموعات وهي: النموذج النظري الرأسمالي، نموذج التبعية والنموذج التكاملي.

وحاول شرح كل نموذج على حده ، وفي الأخير اقترح النموذج التنموي الواجب تطبيقه في المجتمع المحلي الأردني، وبالتالي النموذج المقترح للمجتمعات النامية فالنموذج الغربي الرأسمالي يعبر عن أسلوب التنمية في البلدان الرأسمالية، وهذا لا يتطابق حسب رأي الباحث مع المكونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع النامي.

أما نموذج التبعية، فيرى الباحث أنه يحلل ظاهرة التخلف وما رافقها من ظروف تاريخية و خاصة السياسة الاستعمارية و نتائجها التي شكلت صورة واضحة في استنزاف قدرات وثروات هذه المجتمعات، وبالتالي يدعو إلى القطيعة السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالم الرأسمالي.

أما النموذج التكاملي الذي يأخذ بعين الاعتباركل المكونات والمقومات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية للمجتمع النامي في عملية التنمية فيستند الى مجموعة من العوامل التي تؤثر في التنمية العامة للمجتع.

وقد وصل الباحث إلى جملة من الاجابات عن الأسئلة التي طرحت منها:

1- أن الريف الأردني يبقى في منأى عن حركة التنمية التي عمت خيراتها المدن والحضر، بينما الريف والبوادي فقد حصلت على نصيب أقل من الاستثمارات.

2- أن الخصائص السكانية تؤثر على التنمية الريفية، حيث أن المشتغلين في الفلاحة هم كبار السن عموما نتيجة الهجرات الداخلية للشباب.

3- أن الزراعة لم تعد مصدر الدخل الرئيسي لسكان الأرياف، وأن مستوى التعليم قد تدنى، وأن مشكلات الزراعة قد تركزت في وجود الملكيات الصغيرة، وإنخفاض الإنتاج في الأراضي الجبلية، وزيادة الإنتاج وتدني الأسعار في الأراضي المروية.

4- أن وجود نوع من الثنائية، أي الزراعة المطرية والزراعة المروية عقد أكثر المسألة الزراعية وخاصة محاولة طرح الحلول.

كما ناقش الباحث أيضا مستوى آداء الخدمات بين الريف والمدينة وطالب بضرورة إحداث عدالة في توزيع الخدمات القطاعية بين الوسطين الريفي والحضري من خلال إحداث دفعة قوية في التنمية، وهذا من خلال رفع مستوى الاستثمارات، وختاما لما ذكر نجد أن دراسة الباحث "الدكتور الرباعية " تمثل جهدا علميا ومصدرا أساسيا من حيث القيمة العلمية، والنتائج المستخلصة من النظريات المطروحة ومن البيانات الميدانية وهو مصدر لا يمكن أن يستغني عنه المهتم بقضايا التنمية.

الدراسة الثانية:

هي الدراسة التي قام بها **الباحث جلال مدبولي**: حيث تمحورت حول موضوع الإتجاه التكاملي في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية المستحدثة– وجاء في إطار رسالة دكتوراه - بكلية الآداب بجامعة القاهرة سنة 1972 .

يعتبر منهج تنمية المجتمع المحلي من أكثر أساليب التنمية إستخداما في نظر الباحث سواء بالمجتمعات التقليدية أو المستحدثة، وإذا كانت دراسة المجتمعات المحلية المستحدثة والتي مالبثت في إطار كونها مشروعات تنمية قومية ، فان أهمية الدراسة تظهر من خلال كون أن هذه الظاهرة مازالت حديثة النشأة في المجتمعات النامية وخاصة البلدان العربية ، لذلك كان من الضروري القيام بدراسة نمط المجتمعات المستحدثة التي تشكل جهدا من مجهود الدولة في سبيل التنمية الشاملة إضافة إلى أن الفرص متاحة للمجتمعات المستحدثة لتحقيق التقدم المنشود.

وقد جاءت أهداف الدراسة على النحو التالي:

1- مدى تطبيق التصور التخطيطي التكاملي على التجربة العملية و محكات الإتفاق والإختلاف، بإعتبار أن هذ المشروعات التنموية هي المجال التطبيقي لإختيار النظرية السوسيولوجية في التنمية.

2- مدى تأثير التخطيط العمراني لأحد أنماط الإستيطان السائد في الأراضي الجديدة في مصر على الأبعاد التخطيطية الأخرى بإعتبارها تكاملية.

3- حجم التغيرات الكمية والكيفية التي طرأت على مجتمع الدراسة.

ومن الفروض التي تمحورت حولها هذه الدراسة:

أ)- يرتبط إستخدام المنهج التكاملي في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية المستخدمة والذي يتيح الفرص الملائمة لإيجاد التفاعل والموازنة بين الجانبين المادي والبشري إرتباطا فرديا بمدى تحقيق أهداف التنمية الشاملة لهذه المجتمعات.

ب)- يرتبط التناول التكاملي لخطة التنمية للمجتمعات المحلية المستحدثة إرتباطا فرديا بحجم التنمية الإقتصادية والاجتماعية فيها.

وإستخدم لدراسة ذلك مناهج عديدة، منها المنهج التجريبي، والمنهج الوصفي، والمنهج الاحصائي ومنهج دراسة الحالة، وأخيرا المنهج المقارن.

ومن نتائج الدراسة يمكن ذكر مايلي:

1-لم يراع المخططون في تصميم المساكن رغبات المنتفعين وإتجاهاتهم نحو الإستخدام الأمثل في نظرهم لمساحة المسكن ومنافعه.

2-هناك إرتباط بين حجم الخدمات التعاونية التي تقدمها الجمعيات التعاونية الزراعية والبعد المكاني .

3-زيادة نسبة المنتفعين من الخدمات الصحية الترفهية وغيرها من الخدمات.

4-كذلك هناك علاقة إرتباطية بين الأنشطة القيادية والأنشطة العامة .

الدراسة الثالثة:

دراسة "**عبد الله محمد عبد الرحمن**" حول التنمية الصناعية في العالم الثالث دراسة ميدانية في منطقة الرسيل الصناعية بسلطنة عمان - كلية الآداب جامعة السلطان قابوس عام 1994.

إن الإهتمام ببحث عمليات التنمية الصناعية في المجتمعات النامية، من خلال دراسة المناطق الصناعية تعد من الدراسات السوسيولوجية المهمة، وتأتي أهمية هذا البحث لدراسة عمليات التنمية الصناعية في العالم الثالث، مع التركيز على دور هذه التنمية في سلطنة عمان وخاصة تقسيم المنطقة الصناعية للرسيل في عمليات التنمية الإقتصادية والاجتماعية في المجتمع العماني في الوقت الحاضر.

ولقد ركزت هذه الدراسة على جملة من القضايا منها:

1- إن عملية إنشاء المناطق الصناعية في العالم الثالث ترتبط بسياسات التنمية الصناعية وتعكس طبيعة النظام الإقتصادي العالمي الحديث.
2- أن سياسات التنمية الصناعية في المجتمع العماني تعبر عن ملامح معينة للتجربة العمانية في التنمية الشاملة.

وقد اتبع الباحث في موضوعه استراتيجية عامة لهذه الدراسة باعتبارهـــا دراســـة (استطلاعية) تركزت أساسا على التعريف بدور التنمية الصناعية ممثلة في وجود التصنيع وآثارها على عملية التنمية الشاملة في المجتمع العماني، ومن ثم فقد إستخدم الباحث منهج دراسة الحالة، منطقة الريسل الصناعية.

ولقد وصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج العامة منها:

1)- إن منطقة الرسيل ارتبطت عملية اتساعها بواقع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في سلطنة عمان، وخاصة منذ السبعينات حيث وصلت الدراسة إلى تحليل أهم مؤشرات التنمية الشاملة خلال العقود الثلاثة واعتبرت أن التوسع الصناعي حقق تنمية هائلة من جميع النواحي للمجتمع العماني.

2)- إن انشاء منطقة الريسل الصناعية ساهم في بناء قاعدة صناعية تنموية للبلد.

3)- إن نوعية السياسات الاقتصادية المتبعة أثبتت أهمية القطاع الخاص في التنمية.

4)-إن منطقة الرسيل ساهمت الى حد كبير في توفير مناصب شغل عديدة من خلال فتح سوق عمل كبير.

5)- ساهمت نوعية الصناعات الحديثة الموجودة بمنطقة الريسل على استحداث سبل جديدة للتنمية التكنولوجية.

الدراسة الرابعة:

دراسة" **مريم أحمد مصطفى**" تحت عنوان "الأبعاد التاريخية لواقع التنمية في مصر" حيث ركزت الباحثة على الانفتاح الاقتصادي والنمو في مصر وتناولت هذه الدراسة مرحلتين أساسيتين:

أ)- واقع التنمية الشاملة والتخطيط في عهد الثورة (1962-1970).
ب)- الانفتاح الاقتصادي والنمو في مصر: (1970-1980).

وقد تمحورت اشكالية الدراسة حول مدى نجاح أو فاعلية البرنامج والمشاريع التنموية بالموازنة مع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد، وقد اهتمت الباحثة أيضا بجملة من الأبعاد الاجتماعية والقضايا الواقعية التي تهم التنمية بالمجتمع المصري وهذا قصد بلورة نموذج تكاملي تنموي يتماشى وهذه المعطيات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر منها:

1)- ارتباط الاقتصاد المصري بالنظام الاستعماري حتى قيام الثورة 1952 بمعنى أن عمليات التغيير التي حدثت أثناء الاحتلال البريطاني لم تخرج عن نطاق المصالح الاستعمارية.

2)- كشفت الدراسة التاريخية عن تكرار محاولة تطبيق نماذج للتنمية مغايرة تماما لواقع المجتمع المصري، دون محاولة لتطويرهذه النماذج بما يتلاءم مع المجتمع.

3)- إن عملية التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالوعي الوطني للمشاركين، وأن غياب المشاركة الشعبية من أهم المعوقات التي واجهت التجربة التنموية بالمجتمع المصري.

4)- غياب التخطيط العلمي الشامل المبني على البيانات الكمية والكيفية الواقعية.

الدراسةالخامسة:

وتمثلت في دراسة الباحث "**محمود ثابت**" وشملت موضوع تنمية المجتمعات المحلية الحضرية مع دراسة ميدانية بكلية الآداب جامعة أسيوط عام 1998.

وقد تناولت هذه الدراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمدينة جهينة وأثر الثقافة السائدة فيها على التنمية بما في ذلك التقاليد، الأعراف الاجتماعية والقيم والعادات المكتسبة وذلك قصد تحضير وتهيئة الظروف الملاءمة لتنفيذ برامج التنمية.حيث أن التنمية ضرورية لارتفاع مستوى الفرد والأسرة والمجتمع ككل.

والفروض التي اقترحها الباحث لبحثه جاءت على النحو التالي:

1 - هناك علاقة بين شدة التمسك ببعض التقاليد ودرجة انتشار الأمية كعائق من عوائق التنمية.

2- هناك علاقة بين شدة التمسك ببعض التقاليد المتصلة بأوجه الاتفاق المظهري من الدخل الأسري الذي تتأثر به برامج التنمية.

3- هناك علاقة بين بعض الاتجاهات السائدة في مجتمع الدراسة وعدم إمكان تمويل برامج التنمية.

وخلصت الدراسة الى جملة من النتائج منها:

1- أوضحت الدراسة أن بعض التقاليد والعادات الاجتماعية المنتشرة بمجتمع البحث تؤثر بدرجة كبيرة على عملية التنمية.

2- إن الأنماط السلوكية لها تأثيرعلى الدخل الأسري من ناحية وعلى التنمية من ناحية أخرى في المجتمعات النامية.

3- وجود علاقة بين بعض المجتمعات السائدة وعدم امكان تمويل برامج التنمية، فقد كشفت الدراسة بأن هناك اتجاها سائدا نحو زيادة حجم الأسرة وعدم لرغبة في تنظيمها والاتجاه نحو الاكتناز، بعيداعن أوعية الادخار الحكومية بسبب التقاليد المظهرية والتفاخر.

الدراسات الأجنبية:

الدراسة الاولى:

وهي الدراسة التي قا بها قسم تنمية المجتمع بجامعة "**ألنيوي**" بجامعة ألنيوي الشمالية (تقويم برامج المجتمع في ولاية الينوي بالولايات المتحدة الأمريكية) حيث قام باجراء دراسة مسحية على عينة من 29 مجتمع محلي بالولاية استهدف عملية تقويم برامج تنمية المجتمع بها وأسلوب مشاركة المواطنين في عمليات إتخاذ القرارات بالولاية. واعتمدت الدراسة في توجهاتها النظرية على نموذج التنمية المحلية الذي وضعه "روثمان" "Routhman" سنة 1970. وأسلوب الدراسة الذاتية Self- Study لتنمية المجتمع الذي وضعه "براين" "Bruyn" 1963 وطوره تلاميذه أمثال "**ريتشارد**" "**بوسطن**" ويؤكد فوت "VOTH"([1]) في هذه النظريةعلى أن أهداف تنمية المجتمع عادة ما تنقسم إلى نوعين هما : العملية والمحتوى.

فبخصوص أهداف العملية فهي تتضمن اتخاذ القرارات وقدرة المجتمع نفسه على حل مشكلاته.بينما أهداف المحتوى فهي أهداف ملموسة مثل تقديم خدمات اجتماعية متعددة، انشاء مؤسسات للخدمات، توفير مراكز استشفائية وسياحية.....الخ. ويبقى العنصر المهم في عملية التنمية هو المشاركة الفعلية للمواطن في اتخاذ القرارات. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المجتمعات النامية التي تنفذ برامج للتنمية كانت نسبة المشاركين فيها من الأهالي أكبر وأكثر استجابة، وبالتالي تطورت وارتفعت فاعلية الخدمات بها أكثر من المجتمعات المحلية الأخرى التي تنفذ برنامج التنمية.

---

[1]) VOTH.ED « An evaluation of commnity development programs in illenois , social forces , vol.53 N°4 USA , Juin ,1975 , P.P 635- 646.

الدراسة الثانية:

وخصت تقويم البرامج التنموية بمجمتع بنغلاديش من خلال موضوع التنمية والتحضر.
حيث يعتبر التحضر ظاهرة جديدة في بنجلاديش إذ بلغت نسبة السكان الحضريين37.6%، وخلال فترة 1901- 1974 فإن معدل نمو السكان الحضريين وصل إلى 6.7 % بالمقارنة بالسكان الريفيين الذي نما إلى 2.3 % خلال نفس الفترة وطبقا لمشروع السكان الذي قامت به جامعة "هارفارد"، فإن عدد السكان الحضر في بنجلاديش سيزداد 13 مرة حتى سنة 2000، وتعتبر الهجرة الريفية هي السبب الرئيسي في إرتفاع سكان الحضر، وبالتالي إنتقال الفقر من الريف الىالمناطق الحضرية، وتبعا للضروف الإجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع البنجلاديشي كانت أهمية الحاجة إلى برامج لتنمية المجتمع، وتمحورت هذه الدراسة على احتياجات أهالي المجتمع، تحديد الأولويات، تحديد موارد المجتمع المتاحة ، إعداد القادة المحليين، تشجيع الأهالي على المشاركة في برنامج التنمية، مساعدة وتوجيه الهيئات للرعاية الاجتماعية التطوعية وقد شملت الدراسة جملة من الأهداف منها:

أ- تقويم برامج وأنشطة تنمية المجتمع الحضري.
ب- دراسة العلاقة بين مشروعات المجتمع الحضري.
ج- دراسة المشكلات الموجودة واقتراح الأساليب لتقوية برامج تنمية المجتمع الحضري.

وللتأكد من مدى قدرة هذه الأهداف على التحقق تعاملت الدراسة مع خمس مشروعات تنمية المجتمع كما تم جمع البيانات عن طريق سبعة جداول لوجهات نظر متعددة المقاييس وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج العامة منها:

1)- إن برنامج التنمية كانت تنفذ عن طريق الهيئات التطوعية.

2)- زاد عدد المنتفعين من برنامج تنمية المجتمع الحضري" U.C.D " في بنجلاديش، فقد وصل 357 ألف من 1967- 1977 ثم وصل سنة 1978 إلى 653 ألف مواطن.

3)-اوضحت الدراسة أن اهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع الحضري تتمثل في: الأمية، الفقر،البطالة، نقص الخدمات الاجتماعية وضعف البنية التحتية للمجتمع(طرق–كهرباء...)

4)- وأوضحت أيضا أن ما يحتاجه الأهالي لحل مشكلا تهم المجتمعية يتمثل في المنح الماديـــــة،التدريب المهنـــــي، توفيـــــر الموارد الأولية، تسويق المنتجات...إلخ).

الفصل الثاني: المنظور السوسيولوجي لقضية التنمية.

مدخل.

2-1- تصور مفهوم التنمية عند كامبريدج 1948.

2-2- تصور مفهوم التنمية عند فيليب روب 1953.

2-3- تصور اشروج .1954

2-4- مفهوم التنمية عند اروين ساندرز.

2-5- تصور مفهوم التنمية عند لوري نلسن وزملائه 1960.

2-6- تصور مفهوم التنمية عند كاترين.

2-7- تصور مفهوم التنمية عند رولنالد وارن وتيمون.

2-8- تصور مفهوم التنمية عند ديليام بيدل.

2-9- تصور مفهوم التنمية عند رولاند وارسن 1978.

2-10- تصور مفهوم التنمية عند ويلكنسون 1979.

2-11- تصور مفهوم التنمية عند الاستاذ الدكتور عبد المنعم شوقي.

2-12- تصور مفهوم التنمية عند الخبير الدولي صلاح العبد.

2-13- تصور مفهوم التنمية عند الاستاذ الدكتور عاطف غيث.

- الخلاصة

المنظور السوسيولوجي لقضية التنية:

مدخل:

لقد سجلت معظم الدراسات السوسيولوجية التي ظهرت، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية تقدما ملحوظا واستيعابا واسعا ونضجا كبيرا في دراستها وطرحها لجملة المشكلات السوسيولوجية التي واجهت العالم والعالم النامي بالخصوص، بالرغم من مواجهتها صعوبات كثيرة ومتعددة، سواء على مستوى المناهج المتبعة، أو على مستوى الواقع بكل أبعاده.

وكان لهذه الاجتهادات الأثر البارز في تطور النظرية السوسيولوجية، وبالتالي محاولة طرح نماذج جديدة وطرق أكثر دقة لمعالجة أهم المشكلات المطروحة خاصة بالمجتمع المعاصر.

وكان لهذا الاهتمام الأثر البارز بعد بروز ظروف عالمية اقتصادية وسياسية جديدة فرضت من جهتها إعادة بناء المجتمعات بأكملها، كما طرحت أيضا قصية الإستيعاب والتكيف وفق التحديات الهائلة التي جاء بها التقدم التكنولوجي والعلمي بالمجتمع النامي من أجل تطوير الواقع وتحديثه من خلال نماذج يمكن أن تختلف عن النماذج القديمة وذلك أن واقع المجتمعات النامية أخذ يشكل مناخا جديدا يفرض نفسه على قضية التنظير في علم الاجتماع، واتخذ استجابة علم الاجتماع طرقا عديدة بعضها ينتمي الى البنائية وبعضها الآخر ينتمي الى مفهوم الصراع بكل منابعه وتفرعاته.

لكن هذا التعارض والاختلاف بقي داخل أنساق مغلقة نسبيا، بحيث يستجيب لكثير من التغيرات التي اصابت البناءات والتنظيمات الاجتماعية مما ولد لديها عجزا أو تقصيرا في فهم و تفسير الواقع الجديد للمجتمعات النامية ،وخاصة عندما تطرح قضايا مصيرية كالتنمية والتحديث، ويرى الباحث" **نبيل السمالوطي**" أن قضية التنمية تعتبر من أكثر قضايا علم الاجتماع غموضا وخلافا بين علماء الاجتماع ويرجع

هذا الى حداثة دراسة هذه القضية في الفكر السوسيولوجي، كذلك يعود هذا

الغموض إلى الفكر القائم بين المفكرين الاجتماعيين من حيث اختلاف وتعدد منطلقاتهم الفكرية والأيديولوجية التي تقف خلف تناول القضية بالدراسة والتحليل([1]).

اضافة الى ذلك فإن المجتمعات النامية تواجه مشكلات عديدة على كل المستويات وأن عملية انطلاقها نحو التقدم والاستقرار أصبح أمرا مرتبطا أكثر بمدى قدراتها على التجاوب مع المتغيرات العالمية الجديدة من جهة، (وهذا بعد نيلها للاستقلال السياسي) وعلى طبيعة المعوقات التي تواجه عملية التنمية والتحديث التي اصبحت حقيقة عوامل صعبة ومعقدة يصعب حلها من جهة أخرى.

وهذا ما يشير إليه " **الدكتور محمد علي** " أن قضية التنمية أخذت مكانا بارزا من جانب المفكرين الاجتماعيين باعتبارها أهم مشاكل العصر تأثيرا وخطورة، فهناك هوة قائمة بين مجتمعين مختلفين (مجتمع متقدم وآخر متخلف)، فالأول يتمتع بالقوة والسيطرة، والثاني يعيش في فقر وتبعية كاملة، ولقد خلصت بحوث علماء الاجتماع الى أن تخطي عقبة التخلف لا يتم إلا بنجاح عملية التنمية للمجتمعات النامية([2]).

هذا الاهتمام لعلماء الاجتماع والاقتصاد بقضية التنمية دفعهم الى تقسيم دول العالم من حيث بنيانها الاقتصادي، وما وصل اليه من تقدم ورفاهية، ومن حيث مستوى الحياة الاجتماعية والمعيشية فيها الى دول متخلفة او تحت النامية، ودول في سبيلها الى التطور او التنمية، ودول نامية او متطورة او متقدمة، ولم تأت سنة 1960 حتى اصبح مفهوم التنمية يشغل كل الباحثين والدارسين.

وفي هيئة الأمم المتحدة كانت التنمية الشغل الشاغل للاقتصاديين والاجتماعيين الذين قسموها الى قسمين:

---

[1]) **نبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص 101**

[2]) **محمد على وآخرون: دراسات في التغير الاجتماعي، القاهرة، دار الكتب الجامعية ، 1974، ص 205.**

1- تنمية اقتصادية تتجه الى تنمية انتاج وزيادة الدخول والتوسع في توظيف رؤوس الأموال، وبالتالي خلق الثروة وزيادتها.

2- تنمية اجتماعية تهدف الى تحقيق مستوى معاشي وحياتي من حيث التعليم والسكن والصحة وغيرها للسكان.

لكن اتضح أكثر لدى المهتمين بقضية التنمية على أنه من المستحيل الفصل بين كلا النوعين من التنمية، لأن كلا منهما شرط لتحقيق الآخر([1]).

والتحمت بذلك التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية وظهر اصطلاح التنمية الشاملة، فالاستثمار في الجوانب الاقتصادية لا يكون له أثر إيجابي إلا إذا اتبعه استثمار في الجوانب الاجتماعية، فالتخطيط الصناعي وتطويره مثلا يفرض تخطيطا لمواجهة الضغوط الاجتماعية التي تصاحب النمو.

وعلى الرغم من أن استراتيجية التنمية الشاملة قد تقوم من الناحية النظرية على الأقل على التخطيط المحكم للنهوض بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بصورة متوازنة، إلا أن المخططين غالبا يغفلون الجوانب الاجتماعية والثقافية، أو لا يعطونها قدرا كافيا من الاهتمام مقابل التركيز المكثف على النواحي الاقتصادية، ربما يعود قصور خط التنمية في بلوغ أهدافها في جزء منها على الأقل الى عدم إعطاء اهتمام كاف للنواحي الاجتماعية.

وفي هذا المجال فقد كشفت بعض الدراسات بكثير من الوضوح " أن القيام بسياسات تنموية فعالة محكومة إلى حد ما بالوسط الثقافي المحيط، ومن ثم فإن التناقض بينها وبين هذا الوسط قد يعوق دورها " ([2]).

وليس من المبالغة اليوم أن نشير الى أن علم الاجتماع ما زال يواجه ازمة معرفية في مجال تحديد وتفسير وتوظيف كثير من المفاهيم التي اصبح جزء منها مرتبطا بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالمجتمع من جهة، ومدى امكانية بعض التفسيرات والتحاليل على الاجابة عن كل متطلبات القضايا المطروحة على بساط النقاش،

---

[1]) حسين سعفان: اتجاهات التنمية في المجتمع العربي، جامعة الدول العربية، الجزائر، مطبعة التقدم، 1973، ص 226.

[2]) محمد الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، ط1، مصر ، دار المعارف بمصر ، 1973، ص 141.

ومنها التنظير في علم الاجتماع بشكل يؤدي الى إبراز حقيقة الارتباط بين نظم المجتمع الحالية وبين التطلعات المستقبلية لإنهاء التخلف وتحقيق التقدم.

ولهذا " فإن العديد من المشاكل في نظرية علم الاجتماع التي لا زالت موضوع جدل بين الدارسين مثل مشكلة التغير وعلم الاجتماع المتحرر من القيم وأزمة الوظيفية، ونماذج التنمية الملائمة المتباينة تطرح نفسها الآن " ([1]).

هذا ما يسمح للمجتمعات بالتأكيد على أن عملية التقسيم الإيجابي والموضوعي يعتمد في نظرنا على اشتراك المجتمعات النامية بكل مكوناتها وابعادها وتاريخها ضمن عملية المقارنة، التي تسمح بالضرورة بفهم أحسن لواقعها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وبالتالي طرح نماذج جديدة تعتمد أكثر على معطيات وبيانات واقعية للمجتمعات النامية "ذلك أن الاكتمال النظري والكفاءة المنهجية لا بد وأن تعتمد على إدراك أوسع للحقيقة والتحولات وطابع التغيرات ونوعية المشاكل التي تواجه تجارب التنمية في عدد من المجتمعات، وقد لا يستهان به في المجتمعات التي تشكل ما يعرف بالمجتمعات النامية "([2]).

فإن الاهتمام الواسع بقضايا المجتمعات النامية والطروحات المعرفية التي شغلت اهتمام علماء الاجتماع المعاصرين في قضايا التنمية اصبحا يمثلان الطريق الوحيد للوصول الى معالجة المشكلات التي تواجه المجتمعات النامية، ومنها إزالة الحيرة والتقليص من الغموض الذي أصاب النظرية السوسيولوجية.

كما لا يمكن أن ننسى بأن معالجة القضايا المطروحة على واقع المجتماعات النامية من المنظور السوسيولوجي لا تتم إلا من خلال الفهم الكامل والشامل لكافة الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أن التنمية عملية تغيير مقصود تسعى الى تحريك التغير التلقائي نحو أهداف متفق عليها تحقق المصالح العليا للمجتمع ويساندها

[1]) **مريم أحمد مصطفى: مرجع سابق، ص 6 .**
[2]) **نفس المرجع، ص 7.**

فهم على المستوى النظري، الذي يشكل جزءا من عملية الفهم الكلية للمجتمع، ومن ثم يصبح التغيير وسيلة وهدفا في نفس الوقت.

إن الباحث في التراث السوسيولوجي حول قضايا التنمية بالخصوص تواجهه جملة من التساؤلات التي تغير مصيره من إحداث أو عدم إحداث التغير الذي تثبت الإشارة إليه

على ضوء الأطر النظرية التي تحاول في مجملها صناعة منظور يتفق ومتطلبات واقع العالم النامي، مما جعل التنمية قادرة كاستراتيجية أو كعملية قابلة على التنفيذ في إحداث تحولات في جميع الميادين تسمح بتحقيق تحديث للمجتمع النامي ، وفي أي اطار يمكن فهم هذه المجتمعات النامية وبالتالي العملية التنموية؟

حقيقة إن واقع المجتمعات النامية هو الواقع التنموي، أي واقع التنمية أو الظروف الموضوعية ذات الأبعاد التاريخية، والرؤية المستقبلية لإمكانات التنمية التي تحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي في ظل نظام متطور ومستمر نسبيا تتحقق له كل امكانيات التنظيم، والذي يعتمد على استخدام أفضل لأساليب العلم والتكنولوجيا، بالإضافة الى القدرات الوطنية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها"([1]).

كما يمكن الإشارة وبدون تحيز إلى أن علم اجتماع التنمية لا يستطيع أن يعالج المواقف المعاصرة للمجتمعات النامية دون أن يمارس مهمته في ظل إطار عالمي تاريخي، ودون أن يأخذ في اعتباره المجتمع الدولي بوصفه كلا شاملا، من خلاله تتجدد وتتنوع فرص ومجالات الحياة المختلفة، تلك هي حقيقة أساسية إذا ما أردنا تحليل وتفسير الآليات والميكانيزمات التي تسمح بانتقال المجتمعات من حالة التخلف إلى النمو، " فمن الصعب فهم واقع المجتمعات النامية دون الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الداخلية والخارجية المحيطة بالمجتمعات "([2]).

وبرغم صعوبة تحديد الاهتمامات الأساسية للنظريات السوسيولوجية المتعددة في داسة قضية التنمية، وصعوبة الحصول على اتفاق واضح بين علماء الاجتماع في تعريف محدد للتنمية.

إلا أنه يمكن تتبع الفكر السوسيولوجي من خلال آثار ومواقف وتصورات الدارسين الاجتماعيين لمشكلة التخلف والتنمية ضمن حركة تاريخية متعددة الأبعاد كان لها الدور البارز في تشكيل هذا الفكر السوسيولوجي المعاصر.

وبالرغم من هذا التباين فقد تجاوزت قضية (مشكلة) التنمية مجال المناقشة النظرية إلى مجال التطبيق والدراسة الميدانية.

---

[1]) **نفس المرجع، ص 11.**

[2]) **السيد الحسيني: مرجع سابق، ص 21 .**

وعليه فقد جاء ترتيبنا هذا للتسلسل التاريخي لمفهوم التنمية لدى علماء الاجتماع وفق قناعتنا على أن إدراك مفهوم التنمية لا يمكن إلا من خلال الإحاطة بكامل الجوانب المختلفة والمتعددة المحيطة بها، كذلك أن الفهم الواعي والواضح لمعنى وفلسفة تنمية المجتمع يسمح بالضرورة بتصور الأهداف والغايات وحتى البرامج.

إضافة إلى ذلك فإن الفهم الموضوعي لحركة الفكر السوسيولوجي لقضية التنمية يمكننا من فهم البناء الاجتماعي والثقافي المميز لكل المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة.

2-1- تصور مفهوم التنمية عند كامبريدج 1948.

يرى الكثير من المفكرين والباحثين في مجال تنمية المجتمع أن تعريف " **كمبريدج** " والذي قدمته الإدارة البريطانية للمستعمرات في مناقشات **(مؤتمر كامبريدج)** للإدراة الإفريقية، يعد من أول التعريفات المتعلقة بتنمية المجتمع، حيث يركز هذا التعريف على أن تنمية المجتمع الإنساني هو بمثابة حركة مصممة لرفع وتحسين مستوى المعيشة للسكان ككل، وهذا بمشاركة نشطة، أي بمبادأة تلقائية من كافة أفراد المجتمع وإذا ما تبين أن المجتمع يفتقد هذه المبادأة التلقائية فيمكن استخدام كافة الأساليب الفنية التي تتضمن استشارة الأهالي لضمان استجابتهم بحماس لهذه الحركة.

وتضم هذه العملية أي تنمية المجتمع كافة أشكال تحسين المعيشة والإطار الحياتي وكل الأنشطة التنموية سواء التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات والمنظمات غير الحكومية([1]).

[1]) **د. سوسن عثمان عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص 10.**

2-2- تصور مفهوم التنمية عند روب عام 1953.([1])

يعتبر في نظر بعض الدارسين في مجال التنمية أن هذا التصور قد سمح بإنطلاقية جديدة لدراسات التنمية الاجتماعية، حيث جاءت دراسة "**فيليب روب**" تحت عنوان " **المدخل الى تنمية المجتمع** " ، إذ يرى " **روب** " أن التنمية الاجتماعية تختلف عن التغيير الاجتماعي و يشير إلى حدوث تحولات اجتماعية في اتجاهات متعددة بينما التنمية الاجتماعية فهي استحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة أو هي تغيير مقصود وهادف من حالة إلى حالة أخرى مرغوب فيها أكثر، أو هي إحداث تغيير منهجي على مستوى النسق العام بما في ذلك القيم.

ويؤكد على أن التنمية مشبعة بالفعل والغرض الإنساني، وهنا نجد نفس التضارب بين تصور "فليب روب" وتصور "كامبريدج"، حيث أن التنمية هي أن تبرر ذاتها، ولكن ما يبررها هو ما تهدف إليه، وفي هذا الإطار نجده يحدد ثلاثة معايير للتنمية:

أولا: تزايد قدرات التحكم الانساني في ظروف الحياة التي تتكون من الانسان المجتمع والبيئة الطبيعة.

ثانيا: نمو التعاون بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد.

ثالثا: اتساع نطاق الحرية والتعاون.

كما يرى أنه ليست كل أنواع التطور والتحول أو التنمية الاجتماعية شيء مفيد وحسن، ولكن الهدف الأخلاقي هو الذي يحدد حسن أو سوء هذه العملية.

[1]) - **نبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص 120.121**

2-3- تصور "أشروج" 1954. ([1])

ويأتي هذا التصور في نفس الإطار الذي جاء به تصور "**كامبريدج**" فقد ورد هذا التصور في مؤتمر" **أشروج للنمو الاجتماعي** "عام 1954، الذي عقدته بريطانيا لمعالجة المشكلات التي تواجه مستعمراتها، وقد كانت تنمية المجتمع في ذلك الزمان تعرف "بالتربية الشعبية" فعرفت في هذا المؤتمر بمعناها المقصود وهو تنمية المجتمع باعتبارها حركة الهدف منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع الإنساني.

2-4- مفهوم التنمية عند اروين ساندرز.

فقد أخذ التنمية وفق أربعة أبعاد أو مفاهيم أساسية وهي:

1- تنمية المجتمع كعملية.
2- تنمية المجتمع كبرنامج
3- تنمية المجتمع كمنهج أو طريقة
4- تنمية المجتمع كحركة

والمقصود بهذه الأبعاد:

*تنمية المجتمع كعملية:

وتعني التحرك في مراحل متتابعة من حالة معينة الى حالة أخرى، فهي تتضمن مجموعة من المتغيرات المتسلسلة والمتعاقبة التي تتم فيها وتتصل بمعايير معينة، وهي بهذا المعنى تعد اصطلاحا علميا يمكن أن يخضع للتحديد الدقيق والقياس الذي ينصب أساسا على العلاقات الاجتماعية([2]).

*تنمية المجتمع كمنهج أوكطريقة (عملية+ هدف):

[1])- سوسن عثمان عبد اللطيف: مرجع سابق، ص 10

[2]) - سوسن عثمان عبد اللطيف: مرجع سابق، ص 15.

وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الاهتمام في ظل هذا البعد بالعملية قائما، وبالتالي فعند استخدام المنهج من الضروري إدراك هذا المطلب بوضوح، ذلك أنه لا يمكن في نظر "ساندرز" فرض طرق أو خطط من خارج المجتمع لعدم استجابتها لحاجيات واهتمام أفراد المجتمع، والتي تصبح في نظرهم مدمرة لطموحاتهم واهتماماتهم.

***تنمية المجتمع كبرناج (طريقة+ محتوى):**

عادة ما يتم التعبير عن الطريقة في شكل مجموعة من الاجراءات، وبالنسبة للمحتوى فيعبر عنه في شكل قائمة من الأنشطة، فإذا ما قمنا بتنفيذ الاجراءات فإن الأنشطة ستتحقق، وعندما يكون البرنامج قد أخذ شكلا رسميا أي تم التخطيط له، فإن الإهتمام يتركز عادة على ما يحدث للناس من تغيير في مجالات عديدة منها: التعليم التربية، الصحة، الخدمات الاجتماعية ...الخ.

***التنمية كحركة(برنامج+ تفاعلات+ وجدانية):**

وهنا يركز "ساندرز" على عنصر الترابط والالتفاف حول قضية التنمية من قبل كافة أفراد المجتمع، ويعني أن قضية التنمية بالنسبة للمجتمع تصبح قضية مصيرية من خلال إيمان الجماهير والالتزام بها كلية، حيث أن التقدم الذي يبتغيه المجتمع النامي عادة ما ينظر إليه بالقياس إلى القيم والأهداف المختارة التي يمكن أن تختلف من نظام سياسي واجتماعي إلى نظام سياسي واجتماعي آخرين.

وخلاصة القول فإن التنمية كحركة تتوجه دوما إلى أن تصبح في نظر "ساندرز" مؤسسة لتنشئ بناءاتها التنظيمية الخاصة، ويكون لها اجراءاتها المقبولة ويكون لها ممارسوها المهنيون([1]).

وأخيرا يمكن الإشارة إلى أن السياق الاجتماعي أو البناء الاجتماعي يمثل أهمية كبرى في نظرية "ساندرز"، حيث يشير " الى ضرورة الوقوف على العوامل الجغرافية والإيكولوجية والديمغرافية في المجتمع الذي نخطط لتنميته، إضافة إلى أنه يجب معرفة

[1]) **نفس المرج، ص 15 و 16.**

بناء القيم والمعايير الموجهة للفعل الاجتماعي والمرحلة التي وصل إليها المجتمع من النمو وعلاقته بنسق المجتمعات المتسلسلة رأسيا."([1])

2-5- تصور التنمية لدى "لوري نلسن وزملائه" عام 1960.

تختلف نظرة "**لوري نلسن**" حول قضية تنمية المجتمع عن نظرية "**ساندرز**" بحيث يرى أن التنمية هي بمثابة عملية هادفة، أي تطبيق من أجل تحقيق جملة من الأهداف المرسومة أو المخططة، ومن أهدافها الرئيسية هي تشر وتنمية الوعي والإعتماد المتبادل بين أفراد المجتمع، وأيضا بتنمية قدراتهم من أجل تحمل المسؤوليات الواجب تحملها لمعالجة المشكلات التي تواجههم، وبهذا يتضح أن التنمية هي عملية تفاعلية وتعاونية تتضمن استخدام مناهج دينامية لاستحداث تيار دائم يصل بين الفكر والعمل لدى أفراد المجتمع.([2])

بمعنى أن تنمية المجتمع في نظر "**نلسن**" هي عملية تعليم وتوجيه بالأساس، ومن خلالها يكتسب أفراد المجتمع الخبرات والمعارف التي تسمح بتنفيذ البرنامج التنموي حيث يشير صراحة الى أن تغيير قيم الإنسان وأفكاره يعد شرطا أساسيا من الضروري تحقيقه في البداية حتى يمكن أن يحدث تغيير حقيقي وجوهري في البناء الاجتماعي للمجتمع.([3])

2-6- تصور التنمية عند "كاترين لاكي".

حيث تعد التنمية الاجتماعية عند "**لاكـــي**" بمثابة عملية للتعليم المجتمعي للسكان، وهذا قصد تحضير وإعداد السكان لتحقيق أهداف المجتمع ذاته، فيتم تحديد الأهداف ثم تنظيم الجهود البشرية على أساس من الديمقراطية في وقت يعمل فيه أفراد المجتمع من أجل إنجاز وتحقيق الأهداف المشتركة وبالتالي تتغير أوضاعه. ويثير هذا التعريف جملة من القضايا الهامة، حيث من الضروري إعداد الناس للتغيير بداية من داخلهم بتخليصهم

---

[1]) نبيل السمالوطي : جع سابق، ص 124.
[2]) نفس المرجع، ص 125.
[3]) سوسن عثمان عبد الطيف: مرجع سابق، ص 22 و 23.

من الخوف من المخاطرة وتعليمهم طريقة الوقائع الجديدة، ومن ثم تحديد حاجاتهم الفعلية ومدى قدرة احتياجاتهم في التكيف مع قيمهم ومعتقداتهم وقناعاتهم السائدة.([1])

2-7- مفهوم التنمية لدى "رونالد وارن وتيومين":

يتمحور تعريف التنمية لدى كل من "رونالد وتيومين" حول التأكيد بأن جوهر التنمية يتمثل أساسا في العملية وليس في الأنشطة او في الناتج، فالتنمية عند "وارن" هي المحاولة المقصودة والمستمرة لدعم النمط الأفقي في المجتمع أي يخص مستوى العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع. فهو يعتقد بأن أنماط العلاقات والتفاعلات الاجتماعية هي التي تحدد مفهوم التنمية([2])، بينما "تيومين" فيرى بأن التنمية هي بمثابة العملية المستمرة التي تهدف إلى تنمية الاهتمام لمعالجة المشكلات التي تواجه المجتمع، وتحضير الفرد من خلال الاعتماد على النفس لتحقيق التغير المنشود، ونجد هنا تقاربا في المفاهيم والمدلولات المعرفية لنصوص مفهوم التنمية بين نظرة "تيومين" و"كاترين لاكي".

2-8- تصور التنمية عند "ديليام بيدل.

يرتكز مفهوم التنمية عند "**بيدل**" على النمو البشري كما يرى أن التنمية تبدأ من الداخل وليس من الخارج، حيث يرفض تقديم الخدمات جاهزة من الخارج لفشلها في تحقيق تنمية حقيقية، كما يرى أيضا أن عملية التكيف وفق المعطيات والمتغيرات الجديدة تصعب كثيرا بالرغم من توفر مختلف العمليات التربوية.

وعلى هذا الأساس فإن عملية التنمية يجب أن تتم من داخل المجتمع إنطلاقا من القدرات الذاتية لأفراده، فالتنمية عملية تربوية تعتمد على الخصوصيات والمكونات الداخلية للمجتمع وتسير في عدة مراحل أساسية وهي:

1- المرحلة الاستكشافية.

---

[1]) - **نبيل السمالوطي ، مرجع ابق ، ص 126**.

[2])- **نفس المرجع ، ص 126** .

2- المرحلة النقاشية.
3- المرحلة التنظيمة.
4- مرحلة النشاط.
5- مرحلة التقييم.
6- مرحلة الاستمرار.

ويحاول "**بيدل**" تحديد خصائص كل مرحلة (من عملية التنمية) ولا يتقيد بهذا التسلسل في العمل التطبيقي، ولكنه يشير إلى ضرورة البدء بالمرحلة الأولى والإنتهاء بالمرحلة الأخيرة، لأن هذا أمرا يقتضيه التسلسل المنطقي الخاص.([1])

2-9 - تصور "**رولاند وارسن**" 1978.

يري "**وارسن**" أن عملية التنمية تخص المجتمع وتهدف إلى مساعدة أفراده على معالجة وحل مشلاتهم وممارسة قدرا من الاستقلالية، ضمن الحدود المتفق عليها، وزيادة درجة تواجد المواطن الفرد والمنظمة النوعية مع المجتمع المحلي ككل.

ويتضح مما سبق أن مفهوم تنمية المجتمع مرتبط بجملة من الأسس وهي:

1- أنها عملية لمساعدة السكان وتحديد مشكلاتهم وحاجاتهم وأهدافهم.
2- ترتيب الحاجات والأهداف المرغوب في تحقيقها.
3- ترتيب الأولويات وتحديدها في ضوء الحاجيات والأهداف والمواد المتاحة لتحقيقها.
4- تدعيم دور الفرد ومسؤوليته، وكذا دور المنظمة وفقا لنوعيتها مع باقي أفراد ومنظمات المجتمع لزيادة كفاءة وفاعلية مواجهة المشكلات.([2])

2-10 - تصور مفهوم التنمية عند "ويلكنسون عام 1979.

[1])- **نفس المرجع ، ص 132.**
[2]) - **سوسن عثمان عبد اللطيف: مرجع سابق، ص 44.**

يرى أن التنمية هي مجهودات يقوم بها أفراد المجتمع تسمح بفتح قنوات للاتصال وللتعاون بين الوحدات الاجتماعية للمجتمع والمحافظة على هذه القنوات.

ويتضح من هذا أن عملية التنمية تعتمد على عملية الاتصال المتوفرة وكذلك عملية التعاون بين جماعات المجتمع التي تندمج وتتآلف مع عملية التنمية، 'ولأن الناس يكونون أكثر تأييدا والتزاما ببرامج النشاط التي يكون لهم صوت في صياغتها فإن عملية تنمية المجتمع تصبح أسلوب ديناميكي لأحداث التغيير الاجتماعي، خاصة إذا ما تمت المحافظة على قنوات الاتصال مفتوحة".([1])

11-2 - تصور الأستاذ الدكتور "عبد المنعم شوقي" لمفهوم التنمية.

يرى " **الدكتور عبد المنعم شوقي** " أن تنمية المجتمع هي العمليات التي تبذل بقصد وفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو اقليمية أو قومية بالإعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منها قدرة اكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.([2])

وعلى ضوء هذا التعريف فقد قدم تصورا لمجموعة المحددات الخاصة بعملية التنمية وهي:

أ. أن مفهوم التنمية جديد قديم مما أدى إلى أن يتحدث عنه كل مختص.

ب. أن المجتمعات منذ القدم تتغير بواسطة العوامل الداخلية بينما التغيير المقصود فهوم تغير واع يخطط له ويعترف بسيطرة الإنسان على مجتمعه.

ج. من الضروري توفر سياسة عامة للإصلاح مع وجوب حدوث التغيير في كل من المواطنين والحكومة والبيئة أيضا.

د. الاهتمام المباشر للمواطنين واشراكهم في عملية التنمية.

ه. إدراك العلاقة البنائية بين المستويات المحلية والإقليمية والقومية.

---

[1])- **نفس المرجع، ص 44.**

[2])- **نفس المرجع، ص 23.**

و. صعوبة تحديد مفهوم التنمية نظرا لارتباطه بجملة من المفاهيم الأخرى كالنمو التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية الشاملة والتنمية الريفية...الخ.

ز. أن تنمية المجتمع ترتكز على تقديم جملة من الخدمات الاجتماعية للمواطنين لتشجيعهم على المشاركة الفعالة.([1])

12-2 - تصور الخبير الدولي "صلاح العيد" لمفهوم التنمية.

لقد حاول بعض المفكرين والدارسين العرب تحليل قضية التنمية من وجهة خصائص ومكونات وحقائق الواقع العربي ومنهم نجد الخبير الدولي " **صلاح العيد**" الذي حاول مناقشة الأبعاد الحقيقية للتخلف الذي تعيشه دول العالم النامي، ومنه اعتبر أن التنمية عملية متشعبة الجوانب والأبعاد، فهي تقوم بالأساس على تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك، مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى ابنائه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ومقابلة احتياجاتهم بالإنتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة.([2])

وعلى ضوء هذا التحليل نجده يطرح جملة من العناصر المرتبطة بعملية تنمية المجتمع:

أ. أن عملية التنمية تهدف إلى إحداث تغيير عميق في البناء الاجتماعي يستجيب إلى احتياجات ومطالب المجتمع.

ب. أنها عملية جماهيرية، أي أنها تقوم باشراك كافة أفراد المجتمع من أجل تحقيقها.

ج. أنها تهدف الى معالجة مشكلة التخلف من خلال رفع مستوى المعيشة للسكان وتحقيق التطور لكافة المستويات الاجتماعية والتعليمية الثقافية ...الخ.

---

[1]) نفس المرجع، ص 23، 24

[2]).صلاح العيد: علم الاجتماع التطبيق وتنمية المجتمع العربي، القاهرة، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، 1972، ص 295.

د. أن تنمية المجتمع هي عملية وبالتالي فإن نتائج التغيير المصاحبة لها تأتي في حدود الإطار الكلي لسياسة المجتمع.([1])

13-2 – تصورعالم الاجتماع الدكتور "عاطف غيث" لمفهوم التنمية.

يرى عالم الاجتماع العربي "**عاطف غيث**" أن التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوب الوصول اليها والمقصود من ذلك أن عملية التنمية تهدف إلى إحداث تغيير واسع النطاق في البناء الاجتماعي وتعديلات في الأدوار والمراكز، وإحداث حركية عميقة في البنية الاقتصادية من أجل تحديد الموارد وتفعيلها، إضافة إلى ذلك تغيير القيم والسلوكات والموجهات الفكرية، التي تمثل في كثير من الأوضاع عوائق تحد من فاعلية التنمية.([2])

وعلى ضوء ما سبق نجد أن التنمية عند عالم الاجتماع العربي "**عاطف غيثث** " تتمثل في:

أ. أنها تخلق ارتباطات وثيقة بمستويات التغيير.

ب. أنها تنبع من أيديولوجية تنتج وتحدد شكل النظام الاجتماعي والاقتصادي.

ج. أنها تعمل على ايجاد السبل الحسنة لتوفير الإمكانيات والوسائل القادرة على تحقيق هذه العملية.

---

[1]) سوسن عثمان عبد اللطيف:مرجع سابق، ص 32، 33.

[2]) عاطف غيث: في تقديم كتاب "التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث" لمريم أحمد مصطفى عبد الحميد، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1990، ص 138.

الخلاصة

ما يمكن استخلاصه من العناصر التي جاء بها هذا الفصل هو أن الاهتمام الذي أولي لقضايا التنمية وخاصة من طرف علماء الاجتماع ما هو في حقيقة الأمر إلا تعبيرا على أن هذا الموضوع يحتل مكانة كبيرة في مجال البحث السوسيولوجي، ومنه فإننا نؤكد على أن نظريات علم الاجتماع في القرن التاسع عشر بالخصوص والقرن العشرين جاءت كرد فعل طبيعي للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المجتمعات الانسانية، وخاصة المجتمعات النامية من جهة، واستجابة لجملة المطالب المعرفية التي كانت مطروحة (الصراع الفكري الذي حدث بين اقطاب الفكر الماركسي منهم بوخرين نيكتين وروزا لكسمبورغ ...الخ) والتي عجزت في بنائها وتحديثها العلوم التقليدية التي كانت قائمة منها الاقتصاد، السياسة، والتاريخ من جهة ثانية.

وسنحاول ضمن عناصر الفصل القادم، تتبع هذه التصورات والمفاهيم لقضية التنمية من خلال الاسهامات الموضوعية التي جاء بها الفكر السوسيولوجي، وهذا ضمن ما تم اقتراحه من اتجاهات مفسرة ونماذج لقضية التنمية بالمجتمعات النامية.

الفصل الثالث: الاتجاهات والنماذج المفسرة للتنمية.

تمهيد.

3-1- **الإتجاهات المفسرة للتنمية.**

3-1-1- الاتجاه الحضري.

3-1-2- الاتجاه الاجتماعي.

3-1-3- الاتجاه السياسي.

3-1-4- الاتجاه الاقتصادي.

3-1-5- اتجاه النماذج.

3-1-6- الاتجاه التطوري.

3-1-7- الاتجاه الانتشاري.

3-1-8- الاتجاه السيكولوجي او السلوكي.

3-1-9- اتجاه مكانة الدولة.

3-1-10- نظرية شومبيتر.

3-1-11- النظرية الماركسية

أ- الماركسية المحدثة وواقع التنمية للمجتمعات النامية.

3-2- **نماذج التنمية.**

3-2-1- النموذج الاقتصادي.

3-2-2- نموذج التحديث.

3-2-3- نموذج التبعية.

3-2-4- نموذج الثقافة.

3-2-5- النموذج التكاملي.

3-2-6- نموذج الحضارة.

3-2-7- التنمية المستدامة.

الخلاصة.

تمهيد:

تطمح الدول النامية منذ حصولها على الاستقلال الى تحقيق تطور وتقدم اقتصادي واجتماعي في كافة الميادين عن طريق امكانياتها الذاتية والمتمثلة في مواردها الأولية، وفي قدراتها البشرية من خلال طروحات نظرية أو نماذج تنموية تعتمد عليها من أجل تسطير استراتيجيات ونماذج تسمح لها بتحقيق اهدافها التنموية.

وعلى ضوء ذلك نجد نقاشات عديدة تمحورت حول جملة من الاتجاهات النظرية والفكرية التي حاولت من جهتها امكانية تكييف واستيعاب التجديد التي تطمح إليه هذه المجتمعات، والذي بواسطته يمكن لها من تغيير واقعها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وتحديثه وفق نماذج معينة.

غير أن هذا التوجه صاحبه نقاش حاد وصراع من خلال مفاهيم عديدة، منها ما اتصف بالتقليدية من جهة، وبالفراغ الايديولوجي من جهة ثانية.

هذا الجدل الذي شغل اهتمام الكثير من الدارسين في حقل علم الاجتماع حول قضية التنمية بالمجتمعات المتخلفة والطرق والأساليب الممكن اتباعها للتخلص من مشكلة التخلف قد قدم كما هائلا من الأفكار النظرية والتصورات المتعددة التي حاولت في مجملها معالجة واقع المجتمعات المتخلفة، هذه الأطروحات النظرية (التي تم ذكرها سابق) نتج عنها نماذج تطبيقية عملية تطورت وأثرت بتطور التجارب التي اتبعت في الكثير من المجتمعات النامية.

وعلى ضوء ذلك سنحاول تقديم جملة من النماذج التنموية مع إعطاء بعض التحاليل اللازمة قصد فهمها وتوضيح درجة ومدى قدرتها على التطبيق، مع التركيز على النموذج الممكن اقتراحه للمجتمعات النامية.

3-1- الإتجاهات المختلفة في تفسير قضايا التنمية:

لقد تباينت وتعددت مفاهيم التنمية وتنوعت إتجاهات دراستها وتحليلها وفقا للمواقف المعرفية للمفكرين والمختصين في هذا المجال، وعلى هذا الأساس ظهرت أفكار وإتجاهات متعددة كانت تهدف أصلا إلى بناء نظرية في التنمية، وبالرغم من صعوبة الإتجاهات النظرية المختلفة في دراسة واقع المجتمعات النامية، إلا أن هذا لم يمنع من التفكير وبلورة إتجاهات أساسية حاول أصحابها دراسة ومعالجة الواقع الاجتماعي الثقافي والإقتصادي لهذه المجتمعات وفق منظور وتصور معين، وسنحاول ضمن عناصر هذا تتبع اهم الاتجاهات النضرية والتطبيقية التي حاولت تفسير وتبني قضية التنمية .

3-1-1)- الإتجاه الحضري:

ويركز هذا الإتجاه على العنصر الجغرافي من أوضاع وتوفر البلد على الموارد الأولية والعناصر الإنتاجية بإعتبارها عوامل أساسية في تحديد مدى تقدم وتطور المجتمع أو تخلفه، ويسقط من حساباته كل العوامل والمكونات الأخرى للمجتمع التي يكون لها دور ضمن هذه العملية.

ومن أشهر هذه النظريات التي إنطوت تحت لواء هذا الإتجاه نجد نظرية الحتمية الحضارية التي يرى روادها أن البلدان المتخلفة تقع إما في المناطق شديدة الحرارة أو شديدة البرودة، وأن غالبيتها تقع في المناطق المدارية في إفريقيا وأمريكا اللاّتنية وبالتحديد في نصف الكرة الجنوبية وتتسم هذه البلدان الموجودة في هذه المناطق بتخلف شديد، وخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتغذية و تفشي الأمراض والأوبئة المختلفة.

بينما الدول المتقدمة تقع في المناطق المعتدلة كما يرتبط الانتاج في تلك المناطق بانخفاض الانتاج الحيواني نتيجة عدم توفر الأعلاف الكافية.....
فبالرغم مما قدمه هذا الاتجاه ومدى توفره على بعض المنطلقـــات الموضوعيـــة في تفسيره لمشكلة التنمية والتخلف إلا أنه قد واجهته انتقادات عديدة وعنيفة باعتبار أن هذا

العامل (الجغرافي) لا يمكن أن يكون وحده سببا للتخلف، ذلك أنه يمكن التغلب على جزء المشكلات بواسطة البحث العلمي.

وتبقى الشواهد الواقعية تعارض ما جاء به هذا الاتجاه في تفسيره للتنمية، ذلك أن العوامل والعناصر الجغرافية والموارد الطبيعية لا يمكن أن تكون وحدها سببا كافيا وهذا تبعا للعوامل التالية:

1)- أن هناك بعض المجتمعات النامية تعيش في مناطق معتدلة (لم تبلغ مستوى عال من التقدم والتطور).

2)- أن التقدم في البحث العلمي والتكنولوجي أصبح بمثابة عامل جوهري ومهم في حل المشكلات التي تواجه المجتمعات.

3)- أن التاريخ يعرفنا بأن بعض المجتمعات النامية اليوم كانت تعيش تقدما كبيرا وواسعا في مراحل تاريخية سابقة.

4)- أن بعض الدول ذات الخصائص الجغرافية غير المواتية نجدها قد حققت معدلات من التنمية وهذا بإعتمادها على التقدم العلمي.

5)- تمكنت الكثير من الدول التي تفتقر للكثير من الموارد الطبيعية من تحقيق معدلات نمو هائلة منها: اليابان وسويسرا(كمثال).

ومما سبق نستخلص أن الاتجاه الجغرافي لا يمكن أن يكون عنصرا أساسيا في تفسير عملية التنمية يسمح بتقديم مفاهيم وتحاليل كافية لشرح محتوى وطبيعة العلاقات القائمة بين عنصر التنمية والمجتمع في واقع عالم نام، إلا أنه يبقى عاملا له تأثيره.

3-1-2)- **الإتجاه الاجتماعي:**

يرتكز هذا الإتجاه في تفسيره لعملية التنمية بالمجتمعات النامية على البناء الاجتماعي والعمليات الاجتماعية، فحيثما يوجد نظام اجتماعي تقليدي يناهض التغير يوجد التخلف.

ويعتمد أصحاب هذا الإتجاه في تفسيرهم هذا على جملة من المؤشرات منها:

1)- العادات والتقاليد والأعرف الاجتماعية التي تتصف بنمط الإستهلاك المفرط (مثلا أثناء الإحتفالات بالأعياد والأعراس وغيرها...) بما لا يحقق منفعة حقيقية بل يسهم في زيادة الأعباء الإقتصادية.

2)- العوامل الثقافية والقيمية التي لا تسمح بتوجيه الإدخارات (من ذهب أو أموال...) نحو الإستثمار.

3)- عدم توفر سياسات حقيقية وعلمية تهدف إلى فرض خطط دقيقة وواضحة لإستغلال أحسن للقوة المنتجة من حيث توزيعها على القطاعات وفق الإحتياجات اللازمة والضرورية لعملية التنمية وبروز مظاهر الغنى والثراء غير المنتج وإنتشار المشاكل الاجتماعية كالرشوة، والمحسوبية والجهوية..، وهي بطبيعة الحال ظواهرتنتشر كثيرا بالمجتمعات النامية.

4)- عدم إشراك المرأة في العملية الإنتاجية بشكل عام، مما يؤدي إلى تعطيل جزء مهم من عناصر الإنتاج للمجتمع، وبالتالي يؤثر إلى حد كبير على مستوى الدخل الوطني والقدرة الإنتاجية والإستهلاكية بالضرورة.

6)- عدم إتساق المشاريع التنموية فيما بينها مع تعارضها في بعض الأحيان مع القيم الاجتماعية والثقافية السائدة.

7)- إنتشار الفقر، والأمية والأمراض والأوبئة نتيجة ضعف المنظومة الصحية، وهذا راجع إلى الإنفصام بين المنظومات المتعددة لعملية التنمية بإعتبارها متكاملة ومتناسقة.

8)- يفسر هذا الإتجاه التنمية في ضوء إرتباطها بالشخصية القومية.

9)- يركز هذا الإتجاه على أهمية الهيكل السكاني في المجتمع وخصائصه المختلفة كأحد العوامل المؤثرة في التنمية، فضلا عن عوامل أخرى ترتبط إلى حد كبير بالتغير الديمغرافي مثل مشكلات البطالة وخصائص السكان وتوزيعهم بحجم العمالة والمستوى الصحي والثقافي السائدة... ([1])

3-1-3)- **الإتجاه السياسي:**

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن التخلف سببه الإستعمار القديم والتبعية الإقتصادية الحالية فأينما يوجد إستعمار نجد الإستغلال ومنه التخلف.

ونجد "**علي لطفي**" في كتابه: " التنمية الإقتصادية " يشير الى عنصر مهم في تفسيره لعملية التنمية بالمجتمعات النامية وفق منظور مقارن بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية، وهذا من حيث تطور الأحداث التاريخية لهذه المجتمعات، فعندما قامت الثورة الصناعية في بريطانيا في أوائل النصف الثاني من القرن الثامن عشر ثم في عدد كبير من دول أوربا، زاد حجم المنتجات عن إحتياجات أسواقها المحلية، فإتجهت هذه الدول الصناعية إلى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاّتنية كمصدر لإحتياجاتها من الموارد الأولية وكسوف إستهلاكية يساعدها في تصريف منتجاتها.

وبذلك إرتبط مفهوم الإستعمار بمفهوم آخر وهو تخلف المجتمعات، فالرأسمالية الصناعية التي نهبت ثروات دول العالم النامي ، إقترن إسمها مرة أخرى بعملية الإحتكار التي مارستها في أسواق الموارد الإستثمارية والإستهلاكية.

وقد ترتب عن هذا الوضع بأن فرض نوع من التخصص على المجتمعات النامية، بحيث تخصصت في الإنتاج الزراعي فقط، أي إنتاج الموارد الزراعية الأولية التي تشكل صعوبة في إنتاجها بالدول المتقدمة (البيئة) والتي تحتاجها عجلتها الإنتاجية.

---

[1]) **محمد شفيق: مرجع سابق، ص24.**

ويؤكد " **بتلهايم**" "BETELHEIME"([1]) على العلاقة بين الإستعمار والتبعية والإستغلال الساسي والإقتصادي التي أدت في النهاية إلى تخلف عانت منه الكثي من المجتمعات النامية.

ومن المؤكد أن الدول المستعمرة قد بقيت مرتبطة إلى حد كبير، وفي كل المجالات السياسية الإقتصادية والثقافية، مباشرة بالدول التي إستعمرتها وضمن هذا الصدد نجد " **د. محمد شفيق** " في كتابه "التنمية الاجتماعية" يشير الى أنه بخروج المستعمر من هذه المجتمعات النامية فإن مسيرتها لم تنته بل إستمرت في شكل صور من التبعية المباشرة إستبدل فيها الإستعمار شكله العسكري إلى شكل آخر من السيطرة الإستعمارية في المجال الإقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي...إلخ، وهذا ما يوضحه بقاء العديد منه وسيطرته وإشرافه على الدول حديثة الإستقلال بإستخدام وسائل إقتصادية وثقافية وسياسية من خلال منظمات وتنظيمات أنتجها وشكلها لهذا الغرض.

وفي نفس الإطاريشير كل من "مجدي حجازي" و"شادية قناوي" في كتابهما الموسوم تحت عنوان "التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري" إلى أن العلاقة بين التخلف والتبعية هي علاقة تتسم بالجدلية، فإذا كان التخلف يعود إلى التبعية وتحكمها، فإن التبعية تزيد من التخلف بل وتكثفه، كما أن العملية الإنتاجية في الدول النامية لها محددات معينة تتحكم في جوانبها، فهي:

أولا تتوقف على ماتقدمه الدول الصناعية للدول النامية من تكنولوجيا وآلات وخبرات ومعارف وربما رؤوس أموال.

وثانيا أن الدول المسيطرة غالبا ماتحجب عن النامية جوانب من أسرار العملية التبعية للإنتاج فضلا عن أن معظم العملية التنموية بالمجتمعات النامية تعتمد أساسا على قروض ومنح،مقدمة إليها من طرف الهيئات والمنظمات المالية والنقدية العالمية التي تتبع أصلا الإستراتيجية المحددة من قبل الدول المتقدمة.([2])

---

[1])- **شارل بتلهايم : التخطيط والتنمية ترجمة د. إسماعيل صبري عبد الله، القاهرة ، دار المعارف ، 1966، ص 38.**

[2])- **أحمد مجدي حجازي و شادية قناوي : التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، القاهرة ، دار الكتاب للنشر والتوزيع،1987، ص 18 -27.**

3-1-4) - **الإتجاه الإقتصادي:**

يتفق بعض الدارسين في حقل التنمية بأن معالجة مشكلات المجتمعات النامية تتم من الزاوية الإقتصادية وبالتالي ربط عملية التنمية بالمنظور الإقتصادي الخالص، وقد بدأ الإهتمام بهذا المدخل بعد تقسيم الدول إلى دول فقيرة متخلفة، نامية، شبه متقدمة ودول متقدمة.

ولما كانت الرفاهية الإقتصادية عاملا رئيسيا في تحديد التخلف والتقدم فإن معالجة مشكلة النمو لدى أصحاب هذا الرأي ينبعث أصلا من خلال المعالجة الموضوعية لقضايا النمو المجتمعي نفسه، حيث يذهب البعض إلى إعتبار أن طبيعة النظام الإقتصادي الذي يهدف أصلا إلى تبني الطريقة المثلى لحل مشكلة الندرة النسبية لعناصر الإنتاج هو الذي يحدد وضع المجتمع أو المنطقة ومكانها من مستويات النمو.

ومن أشهر التصنيفات التي طرحت في الفكر الاجتماعي تلك التي قدمها "**إيوجي ستالي**"([1]) "Eugen stally" التي أقامها حول متوسط دخول الأفراد طبقا لإحصاء 1950 وقد أخذ "ستالي" في إعتباره عاملين آخرين هما: درجة التحضر ونسبة العمالة الزراعية. وإنتهى هذا التحليل بتصنيف المجتمعات إلى متقدمة، نامية ومتخلفة.

وبالرغم من إهتمام المجتمعات المعاصرة بمشكلات التنمية، واتجاه المؤسسات والحكومات في تحقيق معدلات سريعة للنمو بالبلدان النامية، من خلال زيادة متوسط الدخل الفردي، باعتبار أن الزيادة في مستوى الدخل الفردي يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع في الدخل القومي ، وتبقى المقارنة بين الدول المتقدمة و البلدان النامية هي بمثابة معادلة عكسية، بحيث في البلدان المتقدمة نجد ارتفاع مستويات الدخل يقابله انخفاض في مستوى النمو السكاني، بينما في الدول النامية فإن أي زيادة في الدخل الفردي يقابله ارتفاع في معدل النمو الديمغرافي (السكان) وهنا نجد أن معدلات الزيادة السكانية تمثل تحديا كبيرا أمام عملية نمو المجتمعات النامية الذي لا يساعد بالضرورة في خلق فرص لتحسين الدخل الفردي.

---

[1]) - **نبيل السمالوطي: مرجع سابق ، ص** 59.

وبهذا يظل هناك تفاوت كبير بين دول العالم من حيث مستوى الدخل فبعض هذه الدول ينخفض فيها مستوى الدخل عن مائة دولار على حين أن البعض الآخر يرتفع فيها مستوى دخل الفرد عن ألفي دولار([1]).

ويحاول بعض الدارسين حصر أهم مؤشرات التخلف فيمايلي:

1)- نقص رؤوس الأموال وعدم كفايتها و تخلف طرائق الانتاج.
2)- سوء إدارة المنشآت و خاصة القطاع العام.
3)- إنخفاض مستوى الدخل الفردى والمستوى المعيشي العام.
4)- تخلف البناء القائم للتصنيع.
5)- سوء استخدام الموارد الاقتصادية القائمة.
6)- سيادة الانتاج الأولي و الاعتماد عليه اعتمادا شبه كلي في قطاع التصدير.
7)- دوام المديونية.

وفي مقابل هذه الخصائص والمميزات التي تتصف بها المجتمعات النامية يحاول المختصون في هذا المجال تحديد جملة من العناصر التي يعتبرونها بمثابة المنطلقات الأساسية للتقدم ومنها:

أولا: ارتفاع مستويات الدخل الفردي بصفة شاملة ومستمرة حتى لاتكون عملية التنمية ظرفية وطارئة تخص فترة معينة ومرتبطة بعوامل وعناصر اقتصادية أو سياسية محددة، ينخفض مستوى النمو (مستوى الدخل) بانتهاء هذه الفترة أو المرحلة حيث بارتفاع مستوى الدخل كما ذكرنا آنفا يتبعه ارتفاع في المستوى التعليمي والصحي ونوعية الغذاء وطبيعة المسكن، ومنها يهتم الفرد أكثر بالادخار وبهذا تدور دائرة التقدم في مقابل التخلف حيث يتم بناء الهياكل الأساسية أو رأس المال الاجتماعي، واتساع حجم السوق الأمر الذي يؤدي الى المزيد من التقدم و الرفاهية.

[1]) MC Graham, D.V et al,Content: and Measurement of socioeconomic developement, praegor publishers , Newyork ,1974 ,pp33. 44.

ثانيا: تعدد الإنتاج وتخصصه وإنخفاض نسبة اليد العاملة الزراعية والخدمات ، ففي الدول النامية نجد نسبة العمالة الزراعية تصل إلى 70 % من جملة العمالة، بينما تنقص لتصل إلى 5% في بريطانيا وبصورة عامة نجد أن مع نمو المجتمع تنخفض نسبة العمالة الزراعية.

ثالثا: القدرة على فتح مجالات جديدة للإنتاج، وبالتالي خلق ثروات جديدة تساير التطور التكنولوجي والمعرفي الحاصل في العالم من جهة وتلبية الرغبات والإحتياجات المتجددة والمتعددة للمجتمع من جهة ثانية ويقول في هذا الصدد "هانز سنجر" إن المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمعات المتخلفة لاتتمثل في صعوبة إستحداث ثروة وإنما صعوبة خلق القدرة على إنشاء هذه الثروة بصورة تلقائية و مستمرة، الأمر الذي يؤدي كل نمو إلى مزيد من النمو بصورة منظمة مما يقتضي إعادة البناء الإقتصادي من خلال إستحداث تغيير النسب والعلاقات البنائية، مثال ذلك نسبة الناتج القومي إلى رأس المال القومي ونسبة العاملين إلى العدد الكلي للسكان، ونسبة العمال الزراعيين إلى العمالة الكلية.([1])

وعلى ضوء التحليل الذي تقدم ظهرت مجموعة من النظريات حاولت تقديم تفسير لمشكلة النمو بالعالم النامي، وفق المنظور الإقتصادي للمجتمع، نوجزها فيما يلي:

النظرية التقليدية، النظرية الماركسية، ونظرية **شومبير**([2]) "J.Schmpeter"

النظرية التقليدية وهي التي تقوم على المعادلة القائلة بأن النمو هو بمثابة محصلة العلاقة التسابقية بين التقدم التكنولوجي للإنتاج وبين التزايد المطرد.

فكلما حدث تحسن في أساليب الإنتاج أدى ذلك إلى إرتفاع في مستوى الدخل الفردي الذي يؤدي بدوره إلى تكاثر السكان ، فإنخفاض الدخل الفردي في المتوسط.
وبوجه عام تناقش النظرية الكلاسكية قضية النمو والدورة الرأسمالية من خلال عدة تغيرات أساسية هي مقدار الإنتاج والمجتمع الرأسمالي وتوقع الأرباح وحجم الإستثمار...إلخ.

---

[1]) - **نبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص62** .

[2]) B. Higgins: Economic Developement , Norton co. New york 1960 p64.

وعلى الرغم من عدم تطابق هذه النظرية مع الواقع في كثير من الأحيان، إلا أنها تتفق فيما إنتهت إليه من فهم دورية حالة الركود التي تهدد المجتمعات المتقدمة مع النظرية الماركسية على الرغم من إختلاف التوجه الأيديولوجي([1])

لقد كشف واقع التنمية بعد أكثر من أربعة عقود في العالم النامي فشل النظريات الرأسمالية في فهم وتفسير التنمية([2]) والعجز عن تقديم إستراتيجية ملائمة للقضاء على التخلف.

3-1-5) - **إتجاه النماذج:**

ويعتبر في نظر الكثير من الدارسين الاتجاه الاكثر شيوعا في دراسته لموضوع التنمية والتخلف، ومن ابرز ممثلي هذا الاتجاه ليبست "Lipset " وهو سيلتز"Hoseilitz" وجالتونج وبارسونز" Parsons" و ليفي "Levy" ويأخذ هذا الاتجاه في نظر الكثيرين مفهومين: **كمي و كيفي**.

إضافة الى ذلك يعمل هذا الاتجاه على حصر عناصر التنمية في جملة من المفاهيم، مؤكدا على أن عملية التنمية تتجلى في اكتساب الدول النامية لعناصر التقدم السائذة في الدول المتقدمة، في شكل جملة من العناصر الكمية منها: متوسط الدخل الفردي، نسبة النمو الديمغرافي، حجم العمالة وتوزيعها على مستوى القطاعات الإنتاجية، مستوى التعليم والصحة ومعدل توزيع الصحف ومستوى الاستهلاك من الادوات التكنولوجية...الخ.

وما يمكن ملاحظته في هذا الاطار هو ان اصحاب هذا الاتجاه يميلون للاستعانة بهذه المؤشرات الإحصائية، لكي يبرهنوا اساسا على صحة مفاهيم معينة مشتقة من الواقع المعاش للمجتمعات النامية فقد حاول "**سيمور ليست**" ربط مفهوم التنمية ببعض المؤشرات مثل الثروة (وهي تقاس بمستوى الدخل الفردي)، والتصنيع والتحضر(المعبر عنهما بنسبة السكان الذين يعيشون بالمدن)، والتعليم([3]).

---

[1])- **نفس المرجع ، ص** 64، 65.

[2]) - **مريم أحمد مصطفى: مرجع سابق ، ص** 35.

[3]) **محمد شفيق: مرجع سابق، ص**36.

ولكن يبقى هذا التحليل لعوامل التنمية يشوبه نقص، ذلك أننا نجد بعض البلدان تتوفر على اكبر دخل فردي في العالم لكن، من الدول النامية وليست المتقدمة، وبلدان أخرى لديها معدل تحضر أعلى من فرنسا ولكن تبقى الدولة النامية أيضا.

3-1-6) - **الاتجاه التطوري:**

وقد جاء به المفكر روستو سنة 1960 حيث نص على ان أي مجتمع لايمكن له الوصول الى أعلى نقطة من النمو والتقدم الا بعد مروره ببعض المراحل المحددة، وقد جاء هذا الاتجاه كبديل للإتجاه الماركسي.

حيث حاول "**روستو**" التاكيد على جملة من المراحل المتعددة للتنمية التي يمكن ان تمر بها المجتمعات النامية، وهي تعبر في مجملها على جملة المراحل التي تمت صياغتها في ضوء مراحل النمو الاقتصادي التي عايشتها المجتمعات المتقدمة، وبذلك يرى روستو بأن تقدم المجتمعات النامية مرتبط الى درجة كبيرة بمدى قدرة هذه المجتمعات على إتخاذ الطريق الذي سلكته من قبل الدول الصناعية الراسمالية.

وهذا مايشير اليه "**محمود عودة**" في دراسته حول "**أساليب الإنتاج والتكوين الإجتماعي للقرية المصرية**" " إن عملية التنمية بالمجتمعات النامية يمكن الإشارة اليها بوصفها سياقا تكتسب منه هذه المجتمعات خصائص التنسيق الاجتماعي (الصناعي) الرأسمالي بدرجات متفاوتة، ومن ثم يكون معيار التخلف والنمو متوقفا على مدى ابتعاد او اقتراب هذه المجتمعات من الخصائص الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لنسق المجتمعات الرأسمالية الذي يمثل **غاية وهدفا ونموذجا مثاليا** في حد ذاته.

ومنه نجد ان روستو صنف جميع المجتمعات من الناحية الاقتصادية الى خمس فئات:

- مرحلة المجتمع التقليدي.
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق.
- مرحلة النضج.

- مرحلة الاستهلاك الوفير.

أ- مرحلة المجتمع التقليدي:

يرى "**روستو**" أن المجتمع التقليدي يشمل من الزاوية التاريخية جميع العالم السابق ويتجلى المجتمع التقليدي بانخفاض متوسط الدخل ويتعذر على أفراده الإدخار، ويغلب عليه الطابع الزراعي المرتبط بالنظام الاقطاعي، مع انتشار التقاليد والعادات المتخلفة كالقدرية التي تحول دون تحقيق تغير شامل للبناء الاجتماعي بالخصوص ويسود المجتمع الأمية ويلعب نظام العائلة والقبيلة دورا هاما في التنظيم الإجتماعي.

لكن هذا لايعني بأن المجتمع التقليدي يعيش في وضع ستاتيكي بل يتحرك في حدود الامكانات الواقعية.

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق:

وتعتبر مرحلة انتقالية باعتبار أن مرور المجتمع من المرحلة التقليدية الى مجتمع قادر على الاستفادة من ثمرات العلم والتكنولوجيا وفي هذه المرحلة يعيش المجتمع عدة امور منها انتشار التعليم، وظهور طبقة إجتماعية قادرة على الأخذ بزمام الأمور وعلى قيادة المجتمع فتظهر المصارف والبنوك وترتفع مستويات الإستثمار ويتسع بذلك حجم التجارة الداخلية والخارجية وتتوسع الصناعة.

ج- مرحلة الانطلاق:

ويقصد به الإتجاه نحو النضج وهذا مانجده عند "**ريكاردو**"، حيث يقول ان الانطلاقية تتم عن طريق العلماء، أي ان الإختراع والابداع هما الحافزان لهذه الانطلاقية.

وهي الفترة التي تتلو زوال العقبات التي تعترض سبيل النمو المستمر في هذه المرحلة يتم التغلب على معوقات النمو والمقاومة التقليدية، ويصبح التقدم هو الامر الطبيعي للمجتمع([1])، فيرتفع مستوى الاستثمار وتظهر بذلك صناعات جديدة، وتتسع التجارة ويرتفع الإستخدام التكنولوجي بشكل عام.

---

[1]) **مريم أحمد مصطفى**: **مرجع سابق ، ص** 30 ، 31.

ويبدأ المجتمع في توجيه نسبة من دخله تتراوح مابين 10% و20% من إجمالي الدخل الى الاستثمار و يتمكن الاقتصاد القومي من تثبيت أقدامه في المجال الدولي، فيحدث بذلك نموا في القطاع الزراعي، الذي تنتشر فيه الأساليب الحديثة ويرتبط بالتغير في التركيب الاساسي.([1])

د - مرحلة النضج:

وبعد مرحلة الانطلاق تأتي مرحلة التكوين والنضج ويعرف "روستو" هذه المرحلة بكونها "المرحلة التي يظهر الاقتصاد فيها مقدرته على تجاوز الصناعات الأصلية التي حركت مرحلته الإنطلاقية".

فينمو الانتاج بصورة أسرع من النمو الديمغرافيى، كما يحتل إقتصاد البلد مكانا جديدا في الاقتصاد العالمي، ويتجه المجتمع نحو ربط علاقات تجارية أكثر عمقا بالخارج وباقتراب المجتمع الى مرحلة النضج تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

ه- مرحلة الاستهلاك الوفير:

وتعتبر آخر مرحلة ينتهي بها التطور الإجتماعي أو المجتمعي الذي حدده روستو وهي المرحلة التي يعتمد فيها المجتمع على المنتوجات الخدماتية وانتاج السلع المعمرة كالسيارات والتلفزيون...الخ، ويتجاوز المجتمع بذلك الصناعات التقليدية فتحدث حركية أوسع على مستوى البناء الإجتماعي ككل وخاصة على مستوى النمط الاستهلاكي، حيث يأخذ أبعادا اقتصادية أكثرأهمية عن سابقتها في النظام الاقتصادي ككل، وهذا نتيجة لارتفاع مستوى الدخل الفردي كذلك "نجد في هذه المجتمعات إهتماما كبيرا بتوفير اعتمادات طائلة للرفاهية الإجتماعية والتضامن الإجتماعي".([2])

ويعتبر ظهور دولة الرفاهية من مظاهر المجتمع الذي تجاوز النضوج، وترتبط هذه الفترة بتحقيق أهداف إنسانية تتمثل في فرض الضرائب التصاعدية لتذويب الفوارق بين

---

[1]) - **محمد شفيق: مرجع سابق، ص 30.**

[2]) - **نفس المرجع، ص 39.**

القطاعات والتوسع في مستويات الاستهلاك، وكتب روستو يقول "إن تطور المجتمعات النامية الطبيعي يتلخص في السماح للتطور أن يسير الى الأمام عن طريق الوسائل الخاصة المتنافسة".([1])

ويمكن اضافة الى ما سبق أن نظرية روستو قد حاولت رسم سياسة تنموية للمجتمعات النامية من خلال فهمه الخاص للدول الصناعية الرأسمالية وتبقى نظرية " روستو" مثل كافة البدائل النظرية الرأسمالية في التنمية تفتقد الى الصدق الإمبريقي والكفاءة النظرية لفهم الواقع للمجتمعات النامية.

3-1-7) - **الإتجاه الانتشاري:**

ويقوم هذا الإتجاه على فكرة مفادها أنه يمكن حدوث تنمية واسعة بالمجتمعات النامية في حالة قبول هذه الاخيرة عملية تحويل وانتقال عناصر التنمية والتقدم من الدول الصناعية.

وعليه نجد اصحاب هذا الاتجاه يحاولون تحديد جملة العناصر المادية والثقافية التي يمكن نقلها من الدول المتقدمة الى الدول النامية بهدف تنمية هذه الاخيرة.

فهو يقوم أساسا على ثنائية ويقسم العالم الى قسمين:

أ- عالم متقدم وهو العالم الصناعي الرأسمالي.

ب- وعالم متخلف وهو العالم النامي، والذى هو مرتبط بالأول بسبب حتمية التحديث والتطور المطالب به.

وأن عملية الانتشار تبدأ بالعناصر الثقافية التي تنتقل من المجتمعات المتقدمة نحو المجتمعات النامية، والتي تبدأ عملية انتشارها في عواصمها الاقليمية ثم تنتقل الى كافة المناطق الأخرى، ويتم ذلك من خلال المنظمات الجماهيرية الشعبية والتعليم والسياحة...الخ.

وهذا ما عايشته بعض الدول النامية منها الجزائرأثناء فترة السبعينيات عندما انتهجت سياسة التحويل التكنولوجي من الدول الصناعية.

---

[1]) - **دالت روستو: مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان دجاني، بيروت ، منشورات المكتبة، 1960 ص 210.**

فقد واجهت هذه العملية انتقادات عديدة ذلك أن التكنولوجية المستوردة لم تكن في درجة عالية من التقدم والتطور، بحيث بقيت الدول الصناعية تستحوذ على التكنولوجيا ذات النمط الاستهلاكي العالي، وهنا طرحت فكرة أخرى على الدول النامية وهو استيراد المعرفة التكنولوجية وليست التكنولوجيا في حد ذاتها.

"وقد لوحظ أن الدول الاستعمارية خلال مراحل تطورها قد نقلت شكلا معينا من التكنولوجيا الى مستعمراتها يتلاءم وأهدافها الاستعمارية، اضافة الى ذلك فان المجتمعات النامية تعيش هوة تكنولوجية كبيرة وحتى بين المجتمعات الصناعية المتقدمة نفسها، مثلا بين الولايات المتحدة الامريكية وأوربا، وأن هذه الاخيرة تحاول جاهدة سد هذه الهوة، فكيف يمكن للدول النامية سدها، وهي خاضعة تماما لنظام احتكاري عالمي".([1])

وما يؤخذ على هذا الإتجاه أنه جرد الواقع الإقتصادي والإجتماعي والثقافي من أبعاده وحقائقه المرتبطة أصلا بالبناء الكلي للمجتمعات النامية.

كذلك اهتم هذا الاتجاه اكثر بالجوانب المادية باعتباره العنصر الأساسي في احداث أي تغيير شامل، وهذا غير ممكن باعتبار أن هناك عناصر مستمدة من الواقع المعاش، والتي لها دور مهم في فهم الواقع المركب للمجتمعات النامية وبالتالي في فرض تصور نظري شامل، اضافة الى ذلك السياق التاريخي لعملية التغير المنشودة، باعتبار ان الخصوصية أمرا لازما تفرضه الاوضاع الواقعية لهذه المجتمعات.

[1]) - **محمد شفيق**: **مرجع سابق، ص** 40، 41.

3-1-8) - **الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي:**

ويعني أصحاب هذا الاتجاه بدراسة عملية التنمية الشاملة (الإجتماعية والاقتصادية) والتغيير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد.

والقضية التي يرتكز عليها هذا الاتجاه في فهمه لعملية التنمية "هي أن درجة الواقعية الفردية أو الحاجة الى الانجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الإقتصادية".([1])

وأن عملية التغيير في المجتمع تتوقف الى حد كبير على طبيعة أفراد المجتمع انفسهم، من حيث قدراتهم واستعداداتهم واستجابتهم لقبول أو رفض التغير.

ويرتبط هذا بخصائص الشخصية والمعتقدات والاتجاهات السائدة والتنشئة الاجتماعية والتربية الاجتماعية...الخ. ومن هذا المنطلق تؤكد بعض النظريات الغربية "**على دور الأبعاد السيكولوجية في عملية التنمية وارتباطها الى حد كبير بتغير افراد المجتمع، وتوفير العدد الكافي ممن يتصفون بالطموح والرغبة في الإنجاز والقدرة على التقمص والتصور لأدوار وامكانات مستقبلية**".([2]).

ومن رواد هذا الإتجاه نجد "**ماكيلان**" "Meclelland" الذي اعلن بوضوح "أن الدوافع والقيم أو القوى السيكولوجية هي التي تحدد تماما التنمية الإقتصادية والإجتماعية وأن الأفكار هي التي تلعب الدور الهام في تشكيل التاريخ ، وأن الجوانب المادية لم ولن تلعب مثل هذا الدور كما ان عملية التجديد تكون في ضوء ظهور توجيهات معينة".([3]).

ونجد أيضا "**اليكس إنجلس**" يقدم عدة خصائص يعتقد بأنها تميز الرجل العصري أي الحديث وأن المجتمعات التي تنوي التحديث والتنمية عليها باكتساب هذه الانماط والخصائص ومنها نذكر، قبول التغيير، الميل نحو الديمقراطية، التصرف بعقل مفتوح، احترام الغير، الاستعداد لقبول التجديد، الثقة في العلم والتكنولوجيا...الخ.

---

[1]) - **مريم أحمد مصطفى: مرجع سابق، ص 42.**
[2]) - **نفس المرجع، ص 42، 43 .**
[3]) - **محمد شفيق، مرجع سابق، ص 41.**

ومن الخصائص نجد كذلك في نفس الإتجاه كل من " **دانيل ليرنر**" والذي إعتبر الخصائص السلوكية و السكولوجية من أهم العناصر لتحقيق التنمية بالمجتمعات النامية إضافة إلى ذلك نجد "**جيمس سكستون**" "James D.SEXTON " والذي يركز تقريبا على نفس الخصائص التي يجب أن تتوفر في الإنسان المحدث والمعاصر للمجتمع الذي يريد إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية ويرجع عامل التخلف في نظر هؤلاء إلى إنخفاض مستوى الإبداع والخلق في المجتمعات التعليمية بسبب سيطرة نمط تسلط الشخصية غير الأخلاقية، وكذلك فإن متطلبات التحول إلى التنمية الإقتصادية تتمثل في خلق ونشر الإبداع الضروري لإحداث حركية تجديدية بالمجتمع النامي.

وإعتبر "**ماكليلان**" "Meclelland" ان الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الانجازمن أهم دعائم التنمية و ذهب الى اعتبار أن الانتاج يمثل الدافع على صنع جميع الاشياء بطريقة أفضل.

لذلك تبرر ضرورة حشد مصادر الانجاز العلمي السائدة في المجتمعات الصناعية لتحقيق التطور وتتصف بالندرة في المجتمعات النامية.

ويبقى ماجاء به "ماكس فيبر" "MAX WEBER" من أن التمسك بالدين وبالاخلاق من أهم أسباب تقدم المجتمعات فقد لاحظ ان حركة التصنيع اشد انتشارا وتوسعا في المناطق الشمالية من المانيا وفرنسا وانجلترا منها في المناطق الجنوبية وهذا لتمسك سكناها بالدين ومثله.([1])

وعموما تبقى الابعاد السيكولوجية من أهم العوامل الأساسية في عملية التغير بالمجتمعات النامية أوغيرها، لكن هذا غير كافي في تفسير عملية التنمية باعتبار أن هذا الاتجاه اعتبر البناء الاجتماعي كإنعكاس لنموذج الشخصية السائدة وهذا في نظرنا غير كامل ويشوبه نقص واضح.

[1]) **مريم أحمد مصطفى: مرجع سابق ص.43، 44**

3-1-9) - إتجاه مكانة الدولة:

ومن رواد هذا الاتجاه "**لاجوس**" و "**بارسونز**"، الذي ذهب إلى أن الاستقطاب يعد الخاصية الأساسية التي تميز المجتمع الدولي المعاصر وأن الاستقطاب يحدث بين ما يطلق عليه (**العالم الحر**) و (**الكتلة الشيوعية سابقا**).

ويعتبر "**لاجوس**" أن المجتمعات تكون نسقا اجتماعيا دوليا، وأن المجتمعات تمثل داخل هذا النسق أوضاعا مختلفة ومتباينة يمكن ترتيبها، ونوضحها على أساس المكانة الاقتصادية والقوة والهيمنة. حيث أن التفاوت والتباين ينطبق على الأمم أيضا، فالمركز الاقتصادي للأمم يحدد مستوى تطويرها وتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي مع الأخذ بعين الإعتبار مستوى الدخل القومي ومستوى معيشة الأفراد والقدرة العسكرية.([1])

الملاحظ أن هذا الاتجاه يدرس ظاهرة تخلف الدول النامية في ضوء فكرة النظام أو البناء الدولي، لاكتساب رموز المكانة الضرورية التي تمر بها الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة وهذا قد لايتوافق مع القائع الاجتماعية والاقتصادة والثقافية لكثير من المجتمعات النامية .

3-1-10) - نظرية شومبيتر " Schumpetre ":

وتعتمد هذه النظرية في تفسيرها لمشكلة التنمية على ابراز عنصر الزيادة والتنظيم والابتكار الإقتصادي، وتتمثل هذه التجديدات في انتاج منتوج جديد، أو اسلوب ونمط جديدين، أو استخدام موارد وعناصر انتاجية جديدة أو اسواق جديدة أو تحقيق مركز اقتصادي جديد.

فعندما يحصل تطور صناعي يؤدي ذلك الى بروز مجالات اقتصادية واجتماعية جديدة، فمثلا توفر السكك الحديدية يؤدي الى خلق اقاليم ومدن حضرية جديدة واعادة توطين الصناعة الخ...

---

[1]) **السيد الحسيني: التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية ط1 ، القاهرة، مطابع سجل العرب، 1980، ص 5 و 6.**

وتقوم نظرية "**شومبيتر**" على التفرقة بين الاستثمار بفعل عوامل مغرية، والاستثمار التلقائي أو الاستقلالي، حيث يعتمد الأول على الربح والثاني يتوقف على إعتبارات المدى الطويل كالتجديدات التكنولوجية.

ويرى " **شومبيتر**" **أن التنظيم يلعب دورا اساسيا ومحوريا في التطور الاجتماعي والانتقال من التخلف الى التقدم، باعتباره العنصر الدينامي في الموقف الانمائي.**

وما يؤخذ عن هذه النظرية أنها قللت من دور العوامل الإجتماعية كالإستقرار الاجتماعي وتوافر التنظيمات الملائمة والحرية.

كذلك أثناء دراسته لنظرية التطور نجده يقلل من الدور الإجتماعي للمنظم، حيث أصبح التجديد أحد الوظائف الاساسية لبعض الهيئات والتنظيمات النظامية في المجتمع، وأصبح يمثل عملا جماعيا تراكميا.([1])

3-1-11)- **النظرية الماركسية:**

لقد بدأ الاهتمام اكثر بالنظرية الماركسية خاصة في مجال الدراسات السوسيولوجية والمهتمة بواقع التنمية بالمجتمعات النامية، وقد جاء هذا الاهتمام كطرح بديل لكافة النظريات المحافظة، والتي تعتبر ان التخلف ظاهرة "متأصلة أصيلة في الشعوب المتخلفة حيث ترى ان التنمية هي عملية التخلي عن متغيرات النمط التقليدي وتبني متغيرات النمط السائد في المجتمعات الرأسمالية، واهم ما يوجه لتلك النظريات من نقد هو إغفالها للتجارب التاريخية للمجتمعات النامية".([2]).

وقد قامت النظرية الماركسية بالأساس على تحديد عدة مراحل تاريخية للنمو الاجتماعي والإقتصادي، حيث ترى أن الأساليب السائدة في الانتاج تفرض نظاما اجتماعيا يمثل الأساس الذي تقوم عليه الحياة الإجتماعية.

وجاءت النظرية كنقد للمقومات الاساسية للنظرية الرأسمالية التقليدية في تفسيرها لحركات النمو، حيث يرى **ماركس** "في البيان الشيوعي" **أن التقدم الاقتصادي يتعرض في**

---

[1]) - **نبيل السمالوطي: مرجع سابق ، ص** 66، 67.

[2]) **مريم أحمد مصطفى: مرجع سابق، ص** 48.

ظل النظام الراسمالي الى الانتكاسات المتعددة والدورية ولا يمكن ان يتحقق له الاستقرار ما لم يتحقق التوازن بين الاستثمار والاستهلاك مع التاكيد على العلاقة بين التقدم التكنولوجي والبطالة وتوزيع الدخل وامكانيات التقدم...

ويمكن بلورة الفكر الماركسي فيما يتعلق بعملية التنمة بالمجتمعات النامية وفق الأبعاد الأربعة التالية :

اولا: المفهوم الدياليكتيكي، حيث أثر تأثيرا عميقا في تفكير ماركس للظواهر الإجتماعية، ففهم النظام لايمكن بلوغه دون نقده ووضعه ضمن قضية عكسية.

ثانيا: العلاقة بين البناء الاقتصادي الأساسي "Economique Structure" والبناء العلوي، حيث ان كل نسق من الانتاج الاقتصادي يبدأ بحالة الثبات حتى يكون أكثر النظم الممكنة كفاءة في ذلك الوقت، لكنه متى عزز اجتماعيا يصبح عقبة أمام التطور والتقدم التكنولوجي فالنظام المعزز اجتماعيا ينبغي القضاء عليه من خلال ثورة إجتماعية تخلق نظاما مركبا من الجديد والقديم.

ثالثا: ازدهار الرأسمالية ودورها في عملية التغيير.

رابعا: حتمية الثورة، بمعنى انه كلما ازداد التطور في المجتمع الرأسمالي ارتفع مستوى الدخل وتركزت القوة الاقتصادية بيد جماعة من الافراد وهم المالكون. وفي هذه الحالة يتطلب على اغلبية المجتمع بإحداث حركية وتغيير على مستوى البناء والنظام الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي([1]). وهكذا تعالج قضية التخلف والنمو من خلال جملة من المفاهيم والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعتبرها أساسية لفهم عملية التنمية من كونها عملية حتمية تغييرية.

وقد طور الماركسيون المحدثون هذه الآراء بما يتفق والواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة، والظروف التاريخية التي مرت بها وتمثل الماركسية **المحدثة استجابة لكل من الأسلوب الذي وظفه "ماو" " Mao " وروستو" "Rostow".**

[1]) **نفس المرجع** : **ص** 48، 53.

حيث يرى "**بتلهايم**" Bettelheim" أن ظاهرة التخلف بالمجتمعات النامية ترتبط بعدة عوامل منها التبعية والاستغلال، وأكد على إبراز دور الاستعمار في تخلف المجتمعات النامية، كما بين أيضا دور التصنيع واهميته في انجاح عملية التنمية.

كما تناول ايضا "جوندر فرانك" "Frank.G" التخلف باعتباره نتاجا للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وبالرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت للفكر السوسيولوجي الماركسي في قضية التنمية الا انه يكفي الاشارة إلى أن معالجة قضايا التنمية في المجتمعات النامية لا يمكن أن تكتمل الا بإستعراض واسع للمنظور الماركسي.

أ - الماركسية المحدثة وواقع التنمية للمجتمعات النامية:

لقد جاءت النظرية الماركسية المحدثة كتغيير للواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتماعت النامية، وللظروف التاريخية التي مرت بها، وتمثل هذه الآراء في محتوياتها تحديثا لآراء الماركسيين التقليديين، وهو بمثابة استجابة لكل من الأسلوب الذي استخدمه "**هاو وماو**" "**HO et MAO**"، وأيضا للفشل المتكرر للبعض الآخر ومنهم "**روستو**" "**Rousteau**"(كما ذكر سابقا).

ويتناول هذا الاتجاه دول العالم الثالث في ضوء النظام الدولي الشامل مدعما ذلك بتحليل تاريخي لبناء شامل للعلاقات المعقدة (التاريخية المعاصرة) بين الغرب وبين دول العالم الثالث، تلك العلاقات التي اسهمت الى حد كبير في تشكيل النظام الدولي المعاصر الذي يقوم على وجود أمم متفاوتة التقدم والتخلف.([1])

ويشمل التصور الماركسي المحدث للتخلف نمط الإنتاج بما يتضمنه من قوى وعلاقات إنتاج متخلفة، كما يشمل التكوين الاجتماعي بما يتضمنه من علاقات اجتماعية

[1]) **محمد شفيق: مرجع سابق، ص 44.**

وعي اجتماعي متخلف، أي أن ظاهرة التخلف تتكون من عنصرين أساسيين هما العنصر الاقتصادي والعنصر الاجتماعي.

وينطلق الفكر الماركسي المحدث من أنه يعتبر بأن العالم وحدة متكاملة فضلا عن الخصوصية الثقافية والتاريخية للبناء الاجتماعي، وأن التنمية تكون ضمن أطر ذاتية، ذلك أن كل تحول يجب أن يكون ذاتيا بالدرجة الاولى. ([1])

وقد أسهمت مجموعة من الظروف العالمية في ظهور هذا الاتجاه وخاصة بعدما برزت فكرة تقسيم العالم إلى دول صناعية، ودول منتجة للمواد الأولية، وسوقا لبضائع الدول الصناعية.

يرى "**بول باران**" أن الأسلوب التدريجي كوسيلة للتنمية في المجتمعات النامية أمر غير مقبول، حيث أكد على أن التنمية ثورية وليست تطورية، وأن السبيل الى التنمية وتحقيق التقدم يكمن في اتباع أسلوب التخطيط الاشتراكي، وانتقد أيضا النظريات الرأسمالية والمحافظة، وخاصة بعد اغفالها المتعمد للواقع التاريخي والاختلاف الثقافي للبلدان النامية، ومن هنا فإن فرض أي نموذج تنموي على المجتمعات النامية لن يؤدي إلا الى تشويه الواقع، فضلا عن صعوبة تغييره وتراكم تخلفه.

ويتفق الكثير من الدارسين في حقل علم الاجتماع أن النظرية الماركسية عالجت قضية التنمية في المجتمعات النامية من خلال جملة من المفاهيم الأساسية التي تشكل محور الدراسات السوسيولوجية الماركسية، الصراع كقوة دافعة للتقدم، والعوامل الاقتصادية كمحددة لوضع المجتمع التاريخي وبنائه الاجتماعي، والمراحل التاريخية كمراحل حتمية بفعل التطور الجدلي للمجتمع، والعلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الانتاج، والنظام الإنتاجي، والطبقة كوسيلة لإحداث التغيير والتنمية([2]) .

وفي هذا الصدد يقول "**محمود عودة**" في كتابه "الفلاحون والدولـــــة" ان عمليـــــة التنميـــة (التحديث) مرتبطة بثلاثة أبعاد هي:

---

[1]) **عطية مهدي سليمان: التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف ج 1، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 1973.**

[2]) **HENRI LE FEBVER : La Sociologie de Marx, , Paris, Ed Seuil 1972, P 195.**

1. الاتجاه الذي يفهم عملية التحديث بوصفها عملية تباين وتفاضل مستمر في البناء.
2. الاتجاه الذي يرى أن التحديث يعني التغير أو التحول الشامل لأنساق القيم التقليدية للمجتمع.
3. الاتجاه الثالث والذي يفهم عملية التحديث بوصفها عملية تكامل بين العناصر التقليدية والعناصر الحديثة.

وأخيرا لقد وجهت انتقادات عديدة للفكر الماركسي السوسيولوجي المحدث وخاصة عند تناوله مشكلة التنمية والأطروحات التي حددها من اجل فهم أكثر واستيعاب أوسع لعملية التنمية بالمجتمعات النامية وبالرغم من كل الانتقادات يمكن الإشارة هنا إلى أن معالجة قضايا التنمية في الدول النامية لا يمكن أن تكتمل وتتضح إلا باستعراض واسع النطاق للمنظور الماركسي، وذلك لان أي معالجة خاصة لموضوع التنمية بعيدا عن الطرح الماركسي يعكس في نظرنا توجها ناقصا أو خاطئا.

باعتبار أن جل المفاهيم السوسيولوجية لماركس تعتبر أساسية وجوهرية في تحليل قضايا التنمية والتغير في الدول النامية، أهمها مفهوم التغير الثوري الذي يهدف إلى ترتيب وتبني تحولا جذريا لكافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

إن الدول النامية اليوم لديها القدرة على تحديد مسار تنميتها وأن ذلك يتطلب تغيير التوجيه السياسي للتنمية بشكل عام. فبدل من تطلعها إلى الخارج عليها الاهتمام بالداخل . " فهي تواجه اليوم تحدي الاختيار الأيديولوجي على مستوى الفكر والتطبيق، خاصة إزاء مواجهة المشاكل المتفاقمة، وتصاعد فاق المستويات الواقعية للتنمية وزيادة المعانات الإنسانية بعد أن سيطرت الاتجاهات التوازنية على توجيه مسار التنمية في معظم البلدان النامية خلال أكثر من أربعة عقود من التجريب".([1])

3-2 - نماذج التنمية:

كما ذكرنا سابقا أن موضوع التنمية يعد بالضرورة من أهم المواضيع التي شغلت اهتمام الباحثين في حقل علم الاجتماع بالخصوص، باعتبار أنها أخذ ت على أساس كونها

[1]) **مريم احمد مصطفى: مرجع سابق ، ص 61**

قضية مصيرية جاءت بعد حصول الدول النامية على استقلالها السياسي، ومن هنا أصبحت تمثل من جهة تحديا كبيرا باعتبار أن هذه المجتمعات تعيش واقعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا تميز بمواقف وبمشاكل عديدة، ومن جهة ثانية أصبحت هذه القضية تمثل مخرجا حقيقيا لهذه المجتمعات النامية.

فقد عرفت عملية التنمية عدة نماذج تطورت بتطور التجارب التنموية التي عايشتها المجتمعات النامية بكل مراحلها و من أهمها:

النموذج الاقتصادي، نموذج التحديث، نموذج الثقافة، نموذج التبعية ونموذج الحضارة.(وقد جاء هذا الترتيب بعد استشارة التراث السوسيولوجي وفق قراءاتنا وتتبعنا للكثير من الدراسات والنظريات والمصادر العلمية المعرفية وخاصة منها المترجمة من اللغات الأجنبية الى اللغة العربية).

3-2-1- النموذج الاقتصادي:

و يرتكز هذا النموذج على العناصر الاقتصادية منها الإنتاج، و قد اكتسب أهمية عالية للدول النامية، ومنه ظهرت مفاهيم عديدة جاءت كتصنيف لمختلف المستويات الاقتصادية لدول العالم:

1- دول فقيرة ، **2**- دول متخلفة، **3**- دول نامية، **4**- دول شبه متقدمة،
5 - دول صناعية متقدمة.

و قد اهتم كثيرا بهذا النموذج خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهم الدارسين للتنمية الاقتصادية نجد: الباحث "**هامش**"**A. HANSENE**" صاحب نظرية النضج الاقتصادي، والعالم "**روستو**" صاحب نظرية مراحل التطور الذي تمت الإشارة إليه سابقا، وأيضا في نفس الإطار الباحثان "**روزنشتين رودام**" "**R.ROSENSTEIN** " و**نجنر نيركس** "**REGNAR.NURKS**" ونظريتهما التي تعتمد كثيرا فكرة النمو المتوازن للقطاعات الأساسية في تحقيق التنمية.

كما نجد أيضا النظرية **الماركسية التقليدية والمحدثة معا**، والتي تركز على دراسة المراحل التاريخية للنمو الاجتماعي والاقتصادي كما تهتم أيضا بالعناصر الاقتصادية في تفسير عملية التنمية بما في ذلك نظام الإنتاج وعناصر الإنتاج وعلاقة الإنتاج بالمجتمع.

ويذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن التحسين في الظروف الاقتصادية (أي المادية) لأفراد المجتمع يولد تقدما وتطورا باعتبار أن العوامل الاقتصادية -لإنتاج- الدخل – الاستثمار- السوق.....الخ. هي بمثابة المحرك الأساسي لعملية التنمية، مع مقارنة مستوى النمو بالمجتمعات المتخلفة مع مستوى النمو بالمجتمعات المتقدمة . فالفكرة فكرة موازنة بأعلى نمط اقتصادي قائم وصل إليه مجتمع بشري معاصر سواء باعتبار التقدم الاقتصادي غاية في نفسه، أو باعتباره وسيلة لرفع مستوى حياة الناس الذين يصنعون مثل ذلك النشاط الاقتصادي ويعيشون فيه.([1])

وقد وظف هذا النموذج إلى حد كبير بالمجتمعات النامية خاصة بعد حصولها على الاستقلال السياسي.

وقد كان له آثار إيجابية وأخرى سلبية حيث ساعدت في إرساء عناصر تنموية أولية وخاصة على مستوى البنية التحتية، وحاولت تهيئة مجتمعات اقتصادية ضمن حقائق تاريخية وسياسية، ارتبطت إلى حد كبير بمفهوم الصراع العالمي الذي كان قائما، والذي اعتبر كنتاج لمشروعين مختلفين تأسسا بعد الحرب العالمية الثانية أين كان للدول المتقدمة الدور الأساسي والمحرك لهذا الصراع، وما كان على المجتمعات المتخلفة إلا مسايرة ومحاولة الانفتاح من خلال هذه الحقائق العالمية وانطلاقا من مميزات واقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

[1]) محي الدين صابر : التغيير الحضاري و تنمية المجتمع، بيروت ، منشورات المكتبة العصرية ، 1962، ص 188.

3-2-2- نموذج التحديث :

وتهتم هذه النظرية على أن عملية التنمية بالأساس عملية تغييريه شاملة تهدف أصلا إلى تحديث المجتمع على مستوى كل الميادين.

وتنطلق هذه الرؤية من خلال المقارنة بين الدول المتقدمة وواقعها الاجتماعي والاقتصادي قبل وبعد الحرب العالمية الثانية ودول العالم النامي. وقد قام بتأسيس هذا المنظور دارسون في حقل العلوم الاجتماعية وفي الاقتصاد والسياسة، حيث يهتم أصحاب هذا المنظور بالخصائص الثقافية للأمم الحديثة في محاولة تحديد إمكانياتها للنمو، حيث أن هذه العوامل غير الاقتصادية تعتبر حجر الزاوية في نظريات تحديث مجتمعات العالم النامي.([1])

إضافة إلى ذلك فقد أكد أصحاب هذا النموذج على أنه لا يمكن إحداث أي تنمية بمجتمعات العالم النامي كما لا يمكن أن تصل هذه المجتمعات إلى مصاف المجتمعات الحديثة والعصرية، إلا إذا أخذت بنفس السبيل والآليات التي اتخذتها وطبقتها المجتمعات المتقدمة أثناء المراحل المختلفة التي عايشتها.

غير أن هذه النظرية اتصفت بضعف تركيزها على المتغيرات الاقتصادية في التنمية، والتأثيرات الخارجية والدولية ودورها في تشكيل الظروف الواقعية التي تعيشها المجتمعات النامية، ومن هنا يتضح أن نظرية التحديث لم تستمد منطلقاتها النظرية والميدانية من واقع المجتمعات النامية وإنما جاءت من اجل إحداث تغيير بعيد كل البعد عن واقع هذه المجتمعات وفق منظور مجتمع رأسمالي صناعي.

وما يؤخذ على هذه المقاربة لهذين النموذجين أن طبيعة الاستقطاب النظري الذي أسسه أنصار التحديث بين نموذج المجتمعات التقليدية ونموذج المجتمعات الحديثة هما في الحقيقة نموذجين مجردين، افتراضيين لا يعطيان صورة صحيحة عن واقع المجتمعات النامية وحتى المتقدمة.

---

[1]) الفت حسن آغا: الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالث، السياسة الدولية، مصر، عدد106، أكتوبر 1991، ص36

فلقد بينت دراسات مختلفة أن المجتمعات النامية تتوفر على مظاهر حديثة وعصرية، كما هناك مظاهر تقليدية بالمجتمعات المتقدمة.

كذلك التأكيد على أن تقدم المجتمعات النامية يبدأ من النقطة التي انطلقت منها المجتمعات المتقدمة وأن عملية التطور تنتهي عند النقطة التي يتوقف عليها تطور هذه المجتمعات وهي أوربا وأمريكا، وهذا أيضا غير ممكن التحقيق، وذلك بسبب الاختلافات الجوهرية سواء على المستوى الحضاري أو الثقافي بين المجتمعات.

إضافة إلى ذلك فان التقدم الحاصل في المجتمعات المتطورة هو نتاج لسياسات سابقة منها الاستعمار الذي نهب ثروات المجتمعات المتخلفة ولمدة تجاوزت القرون وقد كان لهذا العامل دور أساسي في تخلف مجتمعات العالم الثالث.

وفي هذا الإطار نجد العالم " **ويلبورث مور** " **M.. WILBERT** " " سنة 1963 يوضح التحديث على أنه عبارة عن انتقال كلي للتقليد ولما قبل المجتمع الحديث، لما له من أنماط للتكنولوجيا والمؤسسات الاجتماعية المتقدمة اقتصاديا وتتمتع بالرخاء والاستقرار السياسي كما هو موجود في العالم الغربي.([1])

وهناك عدة سمات توجد في نظرية التحديث، والتي نشأت من اتحاد كل من النظرية التطورية والوظيفية والوضعية وهي:

1- تحديث التنمية من داخل المجتمع والعوامل الخارجية مثل الاحتلال، والعوامل الثقافية ليس لها تأثير هام.
2- التنمية تتبع نفس الأنماط في كل المجتمعات.
3- النتيجة للتنمية هي الثراء والاستقرار السياسي.
4- أن الدراسة العلمية والتاريخية تساعد في تحديد نماذج من الخبرات.([2])

---

[1]) توني بارنت: علم الاجتماع والتنمية، ط/1، القاهرة ، دار المعارف، 1992، ص 26.
[2])نفس المرجع، ص 26.

وانطلاقا من هذه الانتقادات والآراء يرى الباحث "الفت حسن آغا" في كتابه الموسوم "الاتصال الجماهيري و تنمية العالم الثالث" انه ظهرت مجالات تبنتها مدرسة التنمية الأمريكية بهدف تخطي السطحية النظرية لمفهومي التقليدي والحديث.

فلقد دعا "**بريبانتي**" " **BRAIBANTI**" إلى رفض مصطلحي التقدم والتخلف اللذين يؤديان إلى التقسيم الوهمي لدول العالم إلى أنظمة متخلفة وأخرى متقدمة، فهو يرى أن كل دول العالم تمارس التنمية بشكل مستمر، كما أن لكل دولة مظاهر متقدمة وأخرى متخلفة.

3-2-3- نموذج التبعية:

بعد تتبعنا لنظرية التحديث والقائلة بأن التحديث في العالم يمكن تفسيره أساسا في ضوء تطور وانتقال القيم من مجتمع متقدم إلى مجتمع آخر نام (متخلف)، ومن بين الذين دافعوا على هذا الاتجاه نجد أصحاب رؤوس الأموال الذين يستخدمون الفائض المالي المتراكم في العمليات الاستثمارية والتوسع الصناعي، وتحقيق فائض أكبر قابل لتطوير وتحسين مستويات الاستثمار.

ومن هنا نجد أن البلد الذي يريد التنمية قد ينقصه نسق القيم، ومهارات التنظيم المطلوبة للاستثمار أي فائض، بعد مواجهة الاحتياجات الضرورية للأفراد بالمجتمع. وقد رأينا أيضا بعض الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، حيث ينقصها الشواهد المدعمة وقوة التحليل مع أنها لا تتضمن أي تصورات فيما يتصل "باللامساواة في القوة والصراع الطبقي الذي يعتبر أمرا هاما عند كثير من علماء الاجتماع بل يعتبر عند البعض الآخر من أهم العوامل المؤثرة في نمط التغير الاجتماعي والتنمية".([1])

وفي الوقت الذي تعتمد فيه نظرية التحديث على تفسيرات كل من "**دوركايهم**"، و"**فيبر**"، ظهر مفكرون آخرون أرادوا تقديم بناء تفسيري جديد يعتبر في مجمله أن الصراع الطبقي هو المحرك الرئيسي للتغير التاريخي ويعود هذا الرأي إلى ما جاء به([2]) "**كارل ماركس**" الذي تقدم هو الآخر بمفاهيم وتفسيرات مختلفة عن نظرية التحديث

---

[1]) أندرو بستر: علم اجتماع التنمية، ترجمة د/ عبد الهادي محمد والي، مصر ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995، ص 133.

[2]) الفت حسن آغا: مرجع سابق، ص 48.

والتنمية، تتمثل في تحليل الاقتصاد السياسي للتنمية، وإبراز دور النظام الرأسمالي في تخلف المجتمعات النامية، وتقديم طرح جديد يتمثل في المجتمع الاشتراكي كنظام لمعالجة مشكلة التنمية بالمجتمعات المتخلفة.

وبالرغم من أن جذور نظرية التبعية تعود إلى الخمسينات إلا أنها لم تلفت الأنظار إلا في نهاية الستينات، حيث بدأ الانتباه يتحول إلى المنادين بالتبعية "**DEPENTISTAS**" كما كان يطلق عليهم في أمريكا اللاتينية التي ظهر فيها هذا الاتجاه.

ومن أهم المفكرين الذين نادوا بهذا الاتجاه (التبعية) نجد([1]) "**بول بران**" " **PAUL BARAN**"، **وسيلصو فرتادو** "**CESLO. F**"، **د .سانتوس** "**D. SANTOS**" و"**أندريه جو ندار فرنك** "**A.G. FRANK**" الذي يرتبط أكثر من غيره بالرأي القائل "أن استمرار فقر العالم الثالث هو انعكاس لتبعيته، وأن فترات الرأسمالية التبعية والاستثمار فرض تقسيم العمل، والتخصص في الإنتاج على بلدان العالم الثالث، التي كانت تتجه أصلا للتصدير المحدود وتعتمد على تلبية احتياجات القوى الإمبريالية من المواد الخام ونجد "**شارل بتلهايم**" يقول أن المجتمعات النامية تعيش حالة تبعية تتجلى في مستويين:

أ- المستوى السياسي

ب-والمستوى الاقتصادي.

ويقصد بالتبعية السياسية كون أن المجتمعات النامية مازالت تربطها علاقات سياسية مع المستعمر، ويرتكز هذا المستوى من التبعية على ارتباط صفوة العالم الثالث التي كونها المستعمر، والتي ارتبط أسلوب معاشها واعتمدت ثروتها على أوجه نشاط الصفوة الاقتصادية في المركز أو ما يطلق عليه "**فرانك**" البلد **الميترو بوليتان**. ([2]) إضافة إلى فساد فريق من رجال السياسة القياديين في البلاد التابعة، وتتميز البلاد الخاضعة في هذا النوع من التبعية بعدم الاستقرار السياسي والانقلابات على الأنظمة وغيرها ([3]).

---

[1]) **أندرو بستر: مرجع سابق، ص 154.**
[2]) **نفس المرجع ، ص 154.**
[3]) **شارل بتلهايم: مرجع سابق، ص 32.**

أما المستوى الاقتصادي فهو نتاج للتبعية السياسية ونتيجة لهذه العلاقة غير المتكافئة نجد معظم شعوب العالم النامي تعيش في تخلف وفوضى وفقر وحرمان ذلك أن فائض إنتاجهم يسلب منهم بشتى الطرق والمعايير الاقتصادية، حيث يقول "فرانك"([1]) أن هناك سلسلة من التبعية تتجه من المراكز الدنيا إلى المراكز العليا المتقدمة في العالم الاقتصادي، حتى يصل إلى "الميتروبوليس" مرورا بمن يخضعون لهذا المركز.

وبالتالي تبقى اقتصاديات الدول النامية مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاد العالم المتقدم، بحيث لا تستطيع هذه الاقتصاديات من تحقيق التنمية المنشودة بسبب أنها مكبلة بشتى الوسائل منها المديونية.

وهذا ما نجده عند الباحث "**سمير أمين**"([2]) في كتابه "**علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الأيديولوجي العربي**" حيث قدم تفسيره لما يسميه بالعلاقة بين المركز والأطراف أي بين الدول المتقدمة الصناعية الرأسمالية والدول النامية، إذ ميز هذه العلاقة من وجهتين: الوجهة الاقتصادية التي أنتجت تقسيما للعمل وهو مرتبط أساسا بجوهر نمط الإنتاج، والوجهة السياسية ويقصد بها التحالف الطبقي الدولي المتمشي مع أشكال من مختلف مراحل هذا التقسيم غير المتكافئ.

فالتخلف الذي تعيشه المجتمعات النامية، والتقدم الذي تعرفه الدول الصناعية الكبرى هو في الحقيقة وجهان لعملة واحدة ، بمعنى أنه كلما حدث تطور وتقدم وتوسع في النشاط الاقتصادي للمجتمعات المتقدمة حدث تخلف وفقر وانكماش بالمجتمعات النامية. وهذا ما يشير إليه "أندرو وبستر" ففي الوقت الذي تستطيع فيه بلاد المراكز المتقدمة من تحقيق نموها الذاتـــي، فان الأطراف (المجتمعات النامية) يحققون نموهم في حالة واحدة، هي حالة نمو "**الميتروبول**" المهيمن. و لكن مثل هذا النمو، أو التوسع يكون دائما تحت سيطرة " **الميتروبول**" لان أي فائض توسعي، سوف ينتقل إلى أعلى بشكل آلي، عبر من يدورون في فلك هذا **الميتروبول**.([3])

---

[1]) **أندرو بستر: مرجع سابق، ص 155.**

[2])**د. سمير أمين: علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الأيديولوجي العربي، ط1، لبنان، دار الحداثة، 1983، ص 102، 103.**

[3]) **أندرو بستر: مرجع سابق، ص 155.**

ويرى أصحاب هذه النظرية (التبعية) أن الحل الوحيد لوقف استغلال هذا الفائض أمام الدول النامية هو تكسير سلسلة التبعية القائمة (الاقتصادية بالخصوص) والتي ينتقل الفائض بواسطتها والطبقة الوحيدة القادرة على ذلك هي طبقة العمال والوسيلة التي بيدها هي الثورة الاشتراكية.

ومن خلال ما تم ذكره يتضح أن نظرية التبعية حاولت في مجمل تحليلها تشخيص ظاهرة التخلف للمجتمعات النامية وإضافة تقديم أدوات لتحليل هذه الظاهرة والقضاء عليها.

وقد حظيت هذه النظرية اهتمام وتأييد الماركسيين المحدثين، وقد جاءت بعض المحاولات قصد إخضاع نظرية (التبعية) للبحث التجريبي، حيث قدم "**لونج**" "**LONG**"([1]) شواهد مفيدة في التعرف على المستويات المختلفة للاستعمال، بدأ من المستويات المحلية والإقليمية ثم الأعلى، وبالرغم من هذه الجهود البحثية إلا أن نظرية التبعية ظهرت ضعيفة وناقصة في كثير من الموضوعات و منفصلة بكثير عن واقع المجتمعات النامية، وخاصة العوامل للمتغيرات الداخلية للدول النامية واعتبار أن العوامل الخارجية هي الأساس في عملية التنمية.

كذلك نجد أن تصورها للتبعية تصور غامض يكتنفه كثير من الغموض وخاصة عند اعتبار بأن واقع الدول النامية واقعا ثابتا أو إستاتيكيا.

إضافة إلى ذلك فإن التزاماتها الإيديولوجية بتفضيل النظام الاشتراكي كحل أساسي وجوهري للمشكلة دون إحداث تعديلات ولو جزئية في واقع المجتمعات النامية يؤكد في حقيقة الأمر أن نظرية التبعية تعيش عملية انفصام بينها وبين الواقع للمجتمعات النامية.

غير أنه وحسب "**ألفت حسن أغا**" فقد استطاعت نظرية التبعية تقديم تحليل أفضل لظاهرة التخلف باعتمادها على متغيرات عديدة ومتباينة (الاستعمار، الرأسمالية الصفوة،...) إلا أنها لم توقف في تفسير وتحليل مشكلة التنمية مثل فهمها للتخلف وهذا ما جعلها نظرية تبحث في ظاهرة التخلف أكثر من التنمية.

---

[1]) **نفس المرجع: ص 156.**

4-2-3 - نموذج الثقافة :

إن أول من تحدث عن هذا النموذج هم المفكرون الألمان وقد كان هذا في بداية القرن العشرين حيث كتب المفكر الاقتصادي الألماني "**جوزستاف شمولر**" " **GUSTAV. SCHMOLLER**" يقول: إن السر الكبير لكل تقدم اقتصادي يكمن في حقيقة الأمر، في تعاون و تضامن عدد من الأفراد، وهو التعاون الذي كان يتمثل في الماضي في عملية التآزر والتكامل الاجتماعي، ثم تحول إلى تقسيم العمل بأنواعه ومظاهره ومستوياته، ثم بعد ذلك إنشاء المصانع والورش، ثم تكوين الطبقات الاجتماعية، وبعدها النشاط الاقتصادي الحكومي. ولم تكن جسور التعاون هذه جميعا مجرد تعاون اقتصادي فحسب، وإنما كانت عن مجموع الحياة الروحية والفكرية للمجتمع.

إن التفاعل بين الخصائص الإنسانية والنظم الاقتصادية والاجتماعية هو المنطلق الحقيقي الفاعل لكل عمليات التقدم والنمو"([1]).

ويتضح مما ذكرنا أن هذا النموذج يهدف بالأساس إلى التأكيد على عملية التفاعل بين العنصر الاقتصادي والعناصر الثقافية والاجتماعية بالمجتمع النامي، وهذا ما نجده عند" **قولدنار**" " **Gouldner** "عندما يقول "أن الثقافة عربة الحضارة بمعنى أن الثقافة هي العامل الأساسي في تشكيل مفهوم الحضارة.

إلا أن هذه الثقافة ارتبطت أكثر بثقافة المجتمع الغربي من حيث المكونات والأهداف والمبادئ التي يرى إلزامية تطبيقها بالمجتمعات النامية وتوظيفها كعنصر فعال في عملية التنمية. إن النموذج الثقافي اخذ مكانته ضمن عملية التحليل والتفسير لمشكلة النمو وخاصة بعد إجراء البحوث التي أجريت حول تغير الاتجاهات، إضافة إلى ذلك فشل معظم التجارب التنموية المستنسخة من النماذج المقترحة من الغربيين، ومما لا شك فيه إن فرص نجاح ودوام التغير الاجتماعي تكون اكبر عندما يتوافق هذا التغير مع القيم والعادات والتقاليد وأساليب الحياة السائدة في المجتمع([2]).

---

[1]) - **محمد الجوهري: مقدمة في علم الاجتماع التنمية، القاهرة، دار الكتاب للتوزيع، 1979، ط2، ص 76.**

[2]) -**حسين تومي: مشكلة النمو الديمغرافي وتنمية مجتمعات العالم الثالث (1962-1989)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1998، ص 114.**

3-2-5 - النموذج التكاملي:

لقد كان لبعض المجهودات البحثية بالمجتمعات النامية دور أساسي في الوصول إلى تبيين وتفسير الحقيقة العلمية التنموية، من خلال المنهج التكاملي الذي تحدد وفق إدراك الباحثين الاجتماعيين، على أن العوامل الاجتماعية وما يترتب عنها من آثار، قد تشكل بعض المعوقات في سبيل تحقيق الأهداف المحددة للتنمية المطروحة، "وقد مهدت بعض المفاهيم والمعارف في العلوم الاجتماعية المختلفة إلى المناداة بأهمية استخدام مدخل متعدد الأغراض لإحداث التغير الاجتماعي المقصود، أي استخدام مفهوم التنمية المتكاملة([1]).

ويشير مفهوم التكامل هنا إلى إشراك كافة الوحدات الإنمائية مشكلة بذلك كلا متكاملا، ويظهر النموذج التكاملي من خلال كون أن التنمية هي إما تنمية كامل الأقاليم والمناطق، وإما زيادة التوافق والترابط فيما بينها.

وعليه فإن هذا النموذج في نظر الدكتور "السمالوطي" يتمثل في مجموعات البرامج التي تنطلق على المستوى القومي، والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية للتنمية وكافة المناطق الجغرافية في الدولة، أي تلك البرامج المحققة للتوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والمحققة للتنسيق الكامل بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستشارة.([2])

ويعتبر "**جو نار ميردال**" و"**سوروكين**" و"**بيروكس**" و"**باترا**" و"**ماستون**" من أبرز مؤيدي هذا النموذج.

فأما "**جو نار ميردال**" فقد عبر عن اتجاهه التكاملي في التنمية من خلال شرحه لنظريته في العلية الدائرية التراكمية التي أشار فيها إلى مجموعة من القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتضافر معا لإحداث أي تغير منشود.

---

[1]) - **المغرب طنجة: المنظمة العربية للعلوم الادارية،إدارة التنمية الريفية، المجلد الاول، 1978، ص 1.**

[2]) -**نبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص 197.**

كما نجد أيضا "**سوروكين**" يشير إلى طبيعة الواقع الاجتماعي والمكونات البنائية للظواهر الاجتماعية وما يحدث من علاقات تفاعل بينهما، موضحا في نفس الوقت عملية الترابط بين جملة العناصر، وهذا ما يؤكد على أن الحياة الاجتماعية وحدة متكاملة.

"فالتنمية المتكاملة على هذا الأساس تقوم على حقيقة أساسية وهي أنه ليسمن السهل وضع الفواصل بين أجزاء الحياة الاجتماعية التي تقوم بين عناصرها وأجزائها تداخلات وتفاعلات عميقة".([1])

وقد حذر "**ما ستون**" من مغبة ممارسة أي عملية تنموية بدون الأخذ بعين الاعتبار بالمنهج التكاملي، فقد أشار "إلى أن الحضارة التي لا تقوم على التكامل سوف تتخللها صراعات داخلية وجملة من الاضطرابات والفوضى"([2]) وفي نفس الإطار نجد " **عبد الباسط محمد الحسن**" يؤكد على" أن إجراءات التنمية التي تصطبغ بصبغة اقتصادية بحتة دون أن يرافقها إجراءات اجتماعية واضحة ومحددة لا يترتب عليها بالضرورة تحقيق أهداف اجتماعية، بل قد تؤدي إلى خلق فوضى في الحركية التنموية بصفة عامة ويتضح مما سبق أن المجتمع التكاملي يرتكز على إطار تصوري مفاده أن المجتمع الإنساني كل متكامل ويتكون من وحدات ونظم متعددة ومختلفة، غير انه يقوم بينها تساند وظيفي وعلاقات متبادلة ومستمرة.

وبالتالي فإن حدوث أي تغير لأي نظام او ظاهرة اجتماعية قد يؤدي إلى تغير في الظواهر أو النظم الأخرى، ومنه فان عملية التنمية وفق هذا المنظور لا تقوم على مجرد تنمية لعامل أو متغير أو جانب واحد فقط وإنما تستند التنمية إلى كافة العوامل والعناصر والمتغيرات المشكلة للمجتمع النامي.

وقد وضح كل من "**دافيد سميت**" و"**الكس انكلز**" أهمية هذا المنهج انطلاقا من تعدد القوى والعوامل الداخلية في إحداث عملية التنمية حيث أشار إلى أن التنمية تشير في حقيقة الأمر إلى بعض القوى والعوامل البنائية أو إلى وضع كلي شامل يتميز بمجموعة من

---

[1]) ALVIN. L. BERTRAND : Rural Sociology Macgraw,Hill1, Book – Company, INC. U.S.A 1958. P. 88.

[2])- انبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص 197 .

الخصائص المعقدة أو المركبة التي تشتمل على التحضر ومستويات عالية من التعليم، والتصنيع ومعدلات عالية من الحراك الاجتماعي([1]) .

وانه عندما تطبق التنمية على الأفراد فانه يشير إلى مجموعة من القيم والاتجاهات وأساليب العمل التي تعتبر أساسيه في المشاركة الفعالة في المجتمع الحديث، حيث أن هناك علاقة بين الخصائص الاجتماعية والبناء الاجتماعي.

كما يشير إليه "**د. محمد زكي شافعي**" أن التنمية ليست نموا اقتصاديا فحسب، ذلك أنه من الممكن الحصول على نمو اقتصادي بغير عدالة التوزيع وبدون جهود مناسبة في الصحة أو التعليم، وبتحسن الحياة الاجتماعية من معيشة وسكن ...الخ([2]).

إن النمو الاقتصادي كما نعلم ضروري، ولكنه وحده بعيد عن الظروف الكافية للتنمية الحقيقية، إن مركز الاهتمام يجب أن يكون تحقيقا لإنسانية الإنسان، وليس مجرد زيادة الدخل القومي العام الذي لا يعد سوى إحدى الوسائل، كما لا يجب الخلط بين الوسائل والغايات.

إن النموذج التكاملي هو الذي يأخذ بعين الاعتبار وبكل اهتمام العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عملية التنمية، حيث يركز على فلسفة مؤداها أن المجتمع يشكل وحدة متكاملة، وأن عملية التنمية تستند بالأساس إلى مجموعة العوامل، ومن هنا يتضح أننا نفضل هذا النموذج ليس باعتباره الأشمل والأكثر موضوعية وإنما باعتباره يستجيب أكثر لخصوصيات واقع المجتمعات النامية من جهة ويساند مفهومنا للتنمية باعتبارها وحدة متكاملة.

كذلك أن تحليل الواقع الاجتماعي للمجتمعات النامية وحصره في عنصر أو بضع عناصر لا يساعدنا على فهم أكثر لحقائق هذه المجتمعات وما تتطلبه، وعليه فإن تركيزنا على التنمية من منطلق مفهوم الكل (البناء الاجتماعي) في إطار الديناميكية الاجتماعية هو الذي سيسمح لنا بالمساهمة في إثراء موضوع التنمية بدول العالم النامي.

---

[1]) MANFARED STANLY: Social Development. Basic.books inc. Publishes. New york USA 1972. P. 8.

[2])- محمد زكي شافعي: محاضرات في التنمية والتخطيط، جامعة بيروت العربية، بيروت، دار الاحد، 1973، ص 53.

انطلاقا من أن الاستعمار (الإمبريالية) هو السبب الرئيسي في بقاء هذه المجتمعات متخلفة، واعتبار أن الطبقة الاجتماعية (البروليتاريا) هي آلية التغيير.

إضافة إلى ذلك النموذج الذي يعتبر أن العوامل والعناصر الداخلية للمجتمعات النامية هي بمثابة القوى الحقيقية التي تؤدي حتما إلى بلوغ عملية التنمية أهدافها.

ويبقى هذا الاختلاف قائما من حيث المحتويات النظرية التي حددت الأطر المرجعية لكل نموذج من جهة، وقدرته على التطبيق وتحقيق عملية التفاعل لكافة العناصر المشكلة للتنمية بالمجتمع من جهة أخرى.

ويحسن بنا هنا تقديم المثال من الواقع الذي جاء به " **محمد عاطف غيث**"([1]). في أن بناء مصنع في منطقة معينة أو زيادة الإنتاجية الزراعية لا يمكن أن يتحقق باستخدام الوسائل الفنية وتطبيق المعادلة الاقتصادية عليها بمعزل عن طبيعة المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي والصحي.

غير انه تبرز أهمية النموذج التكاملي لكونه يأخذ بعين الاعتبار مختلف التكوينات الاجتماعية والتشكيلات الثقافية والتنظيمات الاقتصادية السائدة في المجتمع في أية عملية تنموية يراد تحقيقها على ارض الواقع. و في بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى ظهور مشكلات يصعب التغلب عليها وإزالة آثارها([2])، وبنفس المنظور الذي يرى به معظم الدارسين في مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا حيث ان التنمية الاقتصادية تستلزم ان تصاحبها تنمية اجتماعية.

وهناك من يرى بأنه لا توجد تنمية اقتصادية بدون تنمية اجتماعية، وأن الحديث يجب بلورته وفق مفهوم التنمية الشاملة لا غير.

ويبقى أن نشير هنا إلى ان نماذج التنمية التي تم التعرض لها ترتكز على كثير من المعطيات الموضوعية والأفكار السليمة التي تحقق أهدافا حقيقية للنهوض بالمجتمعات النامية وتنميتها وبالتالي تقدمها وتطورها.

---

[1])- محمد عاطف غيث: محمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1986، ص 27.

[2])-عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، ط3، القاهرة، مكتبة وهبة، 1977، ص 14.

غير ان نموذجا واحدا من هذه النماذج لا يحقق لوحده الأهداف المنشودة باعتباره عاجزا عن تقديم إطار نظري شامل يسبر غور العملية التنموية بجميع أبعادها ومكوناتها وعناصرها، ذلك لان كل نموذج نظر إلى موضوع التنمية من منظوره الخاص، وحاول دراسة وتتبع العملية التنموية وفق مرجعيته الفكرية والنظرية، وبالتالي تطبيق نموذجه التنموي من جانب معين مع إغفاله للجوانب الأخرى. فنماذج التنمية التي تندرج ضمن النموذج الفكري الرأسمالي التي ترتكز على تنمية القطاعات الاقتصادية والدوافع السيكولوجية، والنموذج الماركسي يركز هو الآخر على الصيرورة التاريخية للمجتمعات النامية.

ويكاد أن يكون هناك شبه إجماع بين علماء التنمية في أن التنمية تتطلب فهما أعمق لعدد من الموضوعات، مثل التاريخ والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والتدرج الطبقي وانساق الأنشطة المختلفة وأدوار الناس ومراكزهم وضبط السلوك والموجهات القيمية.([1])

وعلى هذا الأساس نجد الباحثين في مجال السوسيولوجيا لا يهتمون بالعمليات التنموية في حد ذاتها، وإنما يهتمون أكثر بنتائج وانعكاسات العملية التنموية على الإنسان من الناحية الاقتصادية، الصحية، التعليمية ...الخ.

ذلك أن التنمية تتطلب في المقام الأول التعامل مع الإنسان، باعتبار أن حاجات الإنسان الاجتماعية والمادية والتقنية...الخ تتغير وتتجدد والاستجابة لكل هذه المطالب المختلفة والمعقدة يتطلب فهما موضوعيا وعقليا للمتغيرات المحيطة بالإنسان والنابعة منه، منها القيم والعادات والتقاليد، التي بدون العمل على إحداث تغير على مستواها يجعل من عملية التنمية عملية محدودة الفائدة والنجاح.

فبقدر ما تتناول التنمية المتكاملة عناصر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتعددة، يحقق ذلك نسبة عالية من النجاح ويتحقق بذلك توازن في البرامج الإنمائية للمجتمع النامي.

---

[1]) -**محمد عاطف غيث : مرجع سابق، ص 27**

إن التنمية الاقتصادية تتطلب بالضرورة نظرية في التغير الاجتماعي تلقي الضوء على العوامل التي تحكم تغير قيم الأفراد ودوافعها وتنشئ التنظيمات الاجتماعية وتطورها.

3-2-6 - نموذج الحضارة:

إن الأحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتسارعة التي عايشها ويعيشها العالم اليوم، والتي كان لها الأثر الكبير في تشكيل فروقات واسعة واختلافات متعددة بين الدول الاستعمارية سابقا المتقدمة صناعيا حاليا، والدول المستعمرة والمتخلفة في الوقت الحاضر، وقد ظهرت هذه الفرو قات أكثر عندما بدأت دول العالم الثالث الاهتمام بمشاكلها والعمل على ترسخ برامج تنموية تساعدها في تحقيق استقرارها السياسي والاقتصادي، وضمان توازنها الاجتماعي والثقافي.

فبالرغم من الاجتهادات المتعددة في مجال التنمية الشاملة، وما جاءت به من أفكار وآراء وسياسات مختلفة حاولت أن تطرح المشكلة التنموية في إطار النظرية التطبيقية المتباينة أيضا، إلا أن معظم هذه النماذج كانت في نظر بعض الدارسين في حقل علم الاجتماع نابعة من واقع اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي يختلف بكثير في أبعاده ومكوناته عن واقع المجتمعات النامية.

بحيث أن عملية الانتقال الحضاري التي صنفت في إطار الفكر الرأسمالي والاشتراكي باعتبارها عملية آلية وحتمية، تصبح المجتمعات النامية مطالبة بعملية الانتقال والاحتكاك هذا ما دفع ببعض المفكرين في العالم النامي إلى طرح تصور آخر، وفق الفكرة القائلة بأن ظاهرة التخلف تمثل في المقام الأول الوجه لعملية جدلية تركيبية شاملة، وأن النهضة الحضارية تقوم على أساس تحديد مشروع حضاري، يجمع بين الخصوصية الأصيلة ومنابع الفكر التاريخي، وبين الحياة المعاصرة في اتجاه مستقبلي، يأخذ بالجديد من خلال الرواسب الفكرية والحضارية للمجتمعات.

بمعنى أن هذا النموذج جاء كي يجيب على سؤال مفاده أن ظاهرة التبعية مهما تباينت من حيث التطبيق هي مرفوضة بالأساس، باعتبار أن تخلف المجتمعات النامية ما هو إلا انعكاس حقيقي لهذه التبعية.

ومن أنصار هذا التوجه نجد المفكر الجزائري "**مالك بن نبي**" الذي نادى في كثير من كتاباته بمشروع حضاري تنموي خاص بالمجتمعات (حديثة القدرات)، واعتبر أن

مشكلة التخلف التي تعيشها المجتمعات النامية هي ليست وليدة عوامل داخلية، وإنما هي نتيجة الهيمنة والتبعية الخارجية، كما اعتبر أيضا أن تطبيق النماذج التنموية الضرورية لا يمكن لها أن تحقق مستوى أفضل من التقدم والرفاهية، ذلك أن النماذج المطروحة لا تقدم للعالم الثالث الأفكار والمعرفة التي بواسطتها يتم تحقيق التقدم الذي تعيشه الدول الرأسمالية الصناعية، حيث يقول: "أن التغيرات التي نشاهد نتائجها بعد مدة طويلة في عالم الاقتصاد وهي في جوهرها تغيرات حضارية تعتري القيم والأذواق في منعطفات التاريخ، بحيث تتغير معالم الحياة بتحول الإنسان نفسه في إرادته واتجاهاته عندما يدرك معنى جديدا لوجود الكون"([1]).

وحاول بن نبي تحديد جملة من العناصر التي يقوم عليها نموذجه للتنمية والتي تظهر في علاقة تفاعلية بين ثلاثة متغيرات هي: الإنسان+ التراب+الوقت، التي ستولد لنا حضارة.

غير أن مكونات النموذج تظهر في شكل وحدات أكثر منها اجتماعية كالثقافة، الفكر الديني، الإنسان، الأخلاق، ذلك أن المجتمع المنشود يجب أن تسوده الثقافة التي هي أساسية في نشر الوعي وخلق شبكة من العلاقات، تسمح بإحداث عملية الإقلاع الحضاري، كذلك وجود الفكرة الدينية (الأيديولوجية) التي تلعب دور المركب في بناء الحضارة والانتقال من حالة التكديس إلى الإبداع إضافة إلى العامل الأخلاقي الذي يلعب دور التركيب والتماسك بين كافة هذه المكونات والذي بدونه قد لا تتحقق العملية المنشودة.

وعلى ضوء ما تقدم تفهم النظرة الفلسفية لنموذج "**مالك بن نبي**" الذي يعتبر أن مشكلة التنمية في جوهرها هي خلق شروط الإقلاع الحضاري، حيث أنها ليست مرتبطة بحل مشكلة التخلف الاقتصادي أو مشكلة النمو السكاني أو مشكلة التكنولوجيا أو مشكلة التبعية...الخ. وإنما هي مشكلة حضارة في الأساس.

إن التطور العالمي أكد أن قضية التنمية مازالت إحدى القضايا التي تحظى باهتمام خاص على المستويين العالمي والقومي، وأنها ليست تغيرات اقتصادية ومادية محضة

---

[1])- مالك بن نبي: فكرة الافريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونج، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق، دار الفكر، 1981، ص 124.

وإنما التنمية الحقيقية هي التغيرات الحضارية والتحولات الواقعية التي تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية والإطار الثقافي والاجتماعي والنسق القيمي والمعايير وأنماط السلوك في المجتمع.(1)

3-2-7- التنمية المستدامة.

إن كانت هناك سمات لعالمنا ومجتمعاتنا اليوم ، فلعل أهم سمة هي التغير والتحول وسرعة الانتقال من وضع إلى آخر .إن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي اليوم يختلف بكثير عن الواقع بالأمس ، بحيث يبدوا وكأنه مجرد تاريخ ، ذلك أن سرعة التحول والتغير هائلة جدا فبالرغم من أن التغيرات الاجتماعية تتصف بالبطء ،إلا أن معدلات وقوعها ومدى تفاعلها وتأثيرها بالوحدات الأخرى قد تعني كل ما عرفه ووقف عليه التاريخ البشري في عالمنا هذا .

لقد كان العالم وحتى سنوات قليلة مضت يعيش على التوازن والتنافس القائم على التناقض بين إيديولوجيتين متنافرتين ، ولقد استمر هذا الوضع أربعين سنة من بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حين بدى أول مظاهر انهيار إحدى هاتين الإيديولوجيتين وبروز الفكر الرأسمالي الحر بما احتواه من مفاهيم ومتغيرات، اقتصاد السوق،الديمقراطية،حرية المرأة والطفل،حقوق الإنسان.....

فاصبح لزاما على المجتمعات النامية باختلاف أوضاعها وقناعتها مسايرة هذه التغيرات والتحولات وفق عناصر اكثر شمولية ، تهدف إلى وضع هذه المجتمعات في إطار عالمي اختلف في أهدافه و أبعاده ومكوناته عما كان قائما عليه في السابق.

إن البحث عن نموذج تنموي جديد في ظل الظروف الحديثة والمتغيرة ، وفي ظل عالم يتجه يوما بعد آخر إلى التكتل(تكتل نافطا ،الوحدة الأوربية ، شرق آسيا...) اصبح يفرض نفسه اكثر من أي وقت مضى بالنسبة للمجتمعات النامية وذلك حتى يتسنى لها مكانا محترما في عالم جديد ، تضبطه عناصر وعوامل اقتصادية وسياسية وثقافية جديدة تتصف باللاتجانس واللااتساق في القيم.

---

[1]) -نفس المرجع، ص 25.

لقد اكتسبت مرحلة نهاية القرن العشرين قوة دفع هائلة لم يشهدها التاريخ من قبل وحدثت أحداث وتطورات عالمية ساهمت في ظهور بوادر أولية لنموذج تنموي جديد، ساهمت في تشكيله إلى حد كبير الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عايشها العالم بشكل عام ومن أهمها يمكن ذكر مايلي:

1- انتهاء الحرب الباردة بين قطبي النظام العالمي.

2- تزايد التناقضات في المجتمع الدولي بين الاتجاه إلى التكامل" **INTEGRATION**" من ناحية ، وبين ظهور الانقسام والتشتت" **FRAGMONTATION** "من ناحية أخرى.

3- زيادة ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل في العلاقات بين الدول ، واتضح ذلك اكثر عندما انعكس دور الدولة كقوة مركزية لصالح الشركات متعددة الجنسيات.

4- بروز ثورة عميقة في المعلومات والاتصالات والتي أعطت للإنسان قدرة كبيرة في التفاعل مع المجتمعات الأخرى.

5- اتساع حجم التكتلات الإقليمية والجهوية والدولية.

6- تبني منظمة الأمم المتحدة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل.

7- إزالة الحواجز الجمركية أمام انتقال عناصر الإنتاج.

هذه العوامل أعطت فرصة اكبر للمتغيرات الدولية للتأثير في اقتصاديات دول العالم وخاصة المجتمعات النامية ، وساهمت أيضا في بروز أزمات كان لها التأثير البارز في نوعية العملية التنموية لهذه المجتمعات ، والتي لم تعد تخضع لعوامل داخلية محلية وانما أصبحت تتفاعل بعوامل خارجية ، وما حدث لدول جنوب شرق آسيا سنة 1997 لخير دليل على ذلك ([1]).

---

[1]) - **أحمد هاشم اليوشع : البحث في مصادر الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا ، مجلة شؤون اجتماعية ، جمعية الاجتماعيين ، العدد 61 ، الإمارات العربية المتحدة ، الشارقة ، 1999، ص 37.**

وبالرغم من النظريات والاتجاهات التي جاءت من أجل تفسير وتحليل وإقتراح نموذجا في التنمية ، إلا أنها لم تعد قادرة في الوقت الحاضر على الإجابة على التساؤلات المطروحة على مستوى العالم ككل ، باعتبار أنها لم تعد قادرة على تفهم وإدراك واضح للقضايا الجوهرية والمصيرية التي أصبحت تفرض نفسها يوما بعد آخر.

فإذا كانت المجتمعات النامية تعيش تكوينا اجتماعيا متعدد الأنماط باعتباره سببا ونتيجة لظواهر ما يعرف بالتتاءات الثلاث([1]): التخلف،التجزئة،التبعية التي تطبع هذه المجتمعات فلا مناص أن تطرح قضية التنمية من خلال جملة من الأبعاد وفق الحقائق التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ولكي نتبنى هذه الرواية الخاصة لا يسمح لنا من التأكد إلا على أن التطور والتقدم ما هو في حقيقة الأمر سوى عملية تفاعلية بين جملة من الاتجاهات والمعارف العلمية ، باعتبار إن المعرفة العلمية هي بالأساس عملية تأثير وتأثر،وبالتالي فان نفي هذه المقاربة المعرفية يعتبر نفيا للمنظور السوسيولوجي لقضية التنمية بشكل عام.

إننا إذا راجعنا بدقة كل ما حدث خلال العقود القليلة الماضية ، فانه ينبغي الاعتراف بان تقدما اقتصاديا هائلا قد تم لدى 5/1 سكان العالم بينما نجد5/4 سكان العالم ما زالوا يعيشون في أوضاع مزرية ، هذه الأخيرة تشكل محتوى الفكر التنموي الواجب تحديده للمجتمعات النامية (الفقر،التهميش،الإقصاء،الأوبئة،الأمراض.....) ، ولكن إذا اعتبرنا أن هذه الحقائق ماهي في حقيقة الحال سوى نتائج لمحاولة إحداث مقاربة نظرية بين مفهومي التبعية/التحديث ، فانه يجدر الإشارة إلى المستقبل ، هل لهذا التباين في النمو أن يستمر ويزداد في ظل موارد طبيعية مستنزفة ومخاوف بيئية قائمة تهدد منجزات البشرية ومستقبلها؟

إن التنمية الحقيقية ليست هي التنمية الاقتصادية فحسب ، فكما هو واضح ان تلك التنمية قد تمت على حساب القاعدة الأساسية للموارد الطبيعية في المجال الحيوي لكرتنا الأرضية ، وهي تنمية لا تنبئ عن تمكنها من تحسين حياة الفرد ، فان ما حدث من نمو

---

2)- قيرة إسماعيل و غربي علي : سوسيولوجية التنمية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001، ص 28.

وتنمية اقتصادية قد حسن بالفعل من نوعية حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم ولكن وبعد أن بدأت بوادر انهيار وتدهور قاعدة الموارد الأساسية وبعد أن اكتضت المدن وازداد الإقبال على التوطن في الحضر وصارت الحياة اكثر عرضة للمشاكل والأزمات والأمراض الجديدة والآلام الاجتماعية ، فان مثل هذه التنمية الاقتصادية لم تعد هي الهدف أو الغاية ([1]).

ان نموذجا آخر من التنمية اصبح اكثر مقصدا للدارسين والمهتمين،انه ذلك النموذج الذي يهدف الى سعادة الإنسان بتحسين نوعية حياته،ويساعده للتطلع الى الاستقرار والاستمرار،إنها التنمية المستدامة **Développement durable**.

إن مفهوم التنمية المستدامة ظهر بداية في الولايات المتحدة وهذا في بداية الثمانينات بعد المنعطف الذي أخذته حركة الخضر ، والذي اعترف بمشروعية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، انطلاقا من عملية البحث على العلاقة بين التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

وفي شهر جوان من عام 1990 انعقد **مؤتمر الأرض بريودي جونيرو بالبرازيل** حيث تم تحديد مفهوم التنمية المستدامة على كونها نموذج تنموي يتطلب على كل بلدان العالم اتباعه ، باعتباره يحقق الحاجات الحالية للمجتمعات بدون أن ترهق مستقبل الأجيال القادمة . واعتبر على انه مفهوم سياسي يتجاوز الاعتبارات الأساسية للسياسات العمومية ويفرض الحفاظ على البيئة ،وهذا على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الحفاظ على التنوع الثقافي) ([1]).

ومن أهم خصائص التنمية المستدامة نذكر مايلي:

1-أنها تنمية تعتبر البعد الزمني أساسي ، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقرير إمكانيات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات.

---

1 -)- C. BOUNI : L'enjeu des indications du développement , notions , sciences et sociétés, vol 6 (3) , 1998 .

2-أنها تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية ،وتعمل على الحفاظ عليها.

3-أنها تقوم في المقام الأول على تلبية الاحتياجات الأساسية للناس وخاصة الفقراء (غ[1]ذاء ، سكن ، عمل ، تعليم.....) ذلك أن المجتمعات الفقيرة في وسط عالم غني هي مجتمعات لا تملك سوى استنزاف مواردها الطبيعية لضمان الحياة وهو ما يهدد سلامة البيئة ، وهذه المجتمعات المحرومة هي معرضة اكثر للفوضى و الثورات.

4-تراعي التنمية المستدامة الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء الماء ، مصادر الطاقة.....

5-أنها تنمية متكاملة ويعتبر تنمية الجانب البشري من اهتماماتها الأولى لذلك فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل.

6-أنها تحافظ على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الايكولوجية (الحفاظ على التنوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها).

7-هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد،واتجاهات الاستثمارات،والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي،بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية بما يحافظ عليها،ويحقق التنمية(1).

إن قمة الأرض قد علمت المجتمع الدولي الكثير من الدروس المهمة وعن الكيفية التي يغير بها الأهداف السياسية ، والكيفية التي يحقق بها التعاون الدولي ولكن كان يجب أن يكون لهذه الدروس مردودها وأثرها في أعمال المتابعة من جانب القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ([2]).

---

[1])- **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مرجع سابق، ص 11 و 12 .**

[1])- **إنجي كول : خطوات نحو التقدم الاجتماعي في الالفية الجديدة ، المجلة الدولية للعلوم ، العدد 126 ، ديسمبر 1999 اليونسكو .**

فقد نص القرار الصادر عن الأمم المتحدة على أن هدف" **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة**" هو تحديد الأعمال المطلوبة لوقف التدهور البيئي لكوكب الأرض ، وقد ساعد القرار على ضمان عدم الاستقطاب غير الضروري للعملية التالية بين الشمال والجنوب، وفي البداية كان هناك افتراض أساسي بان الدول النامية يجب أن تحصل على التقنيات البيئية المتميزة . أما العقبة الثانية فتمثل وجهة النظر القائلة أن الموارد المالية الجديدة والإضافية يجب أن توجه إلى الدول النامية لضمان مشاركتها الكاملة في الجهود الدولية لحماية البيئة ،وهو ما يعني أن الدول النامية يجب أن يحدد الثمن الذي يريده لهذا(تكلفة حصول المجتمعات النامية على التقنيات التي لا تضر بالبيئة) ([1])، **باعتبار إن التقنيات التي لا تضر بالبيئة تعد مرادفا للتقنيات الحديثة.**

يبدو جليا انه لا توجد رؤية واضحة المعالم والأهداف بخصوص علاقة التنمية المستدامة والمجتمعات النامية،حيث يرى الكثير من الباحثين في هذا المجال أن نتيجة **مؤتمر الأرض كان عبارة عن سيناريو يشبه الكابوس يتم من خلاله تشجيع الدول النامية على اتباع النموذج الاقتصادي الصناعي للمجتمعات المتقدمة ،ومنه فرض على المجتمعات النامية جملة من الشروط التي تهدف إلى المشاركة في تخفيض تكاليف التنمية وخاصة في مجال البيئة ، حيث تعتبر المجتمعات النامية مجتمعات استهلاكية بالأساس ، بينما تقوم الدول الصناعية بتطوير تقنياتها لمعالجة أعراضها المرضية ، أما الأموال التي كانت تقدم لمساعدة الدول النامية على اقتناء هذه التقنيات فيما سبق فلن تقدم لها مستقبلا بمبالغ معقولة** .

إن وضع سياسة تنموية جديدة يتطلب في المقام الأول العمل على أيجاد حلول أولية للقضايا المطروحة بالمجتمعات النامية ، والذي لا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة العمل على استيعاب كل العناصر التنموية وتفعيلها.

كما أن ظهور نموذج صناعي جديد بالمجتمعات النامية اصبح أمرا ليس بالسهل ، ذلك انه يفرض :

1-توجيه ذكي وقوي للقوى التجارية التي تسمح بدفع سرعة التنمية الصناعية.

---

[2]) – **دافيد والاس : مرجع سابق ، ص 68.**

2-العمل على كبح نجاح النشاط غير المستديم.

3-البحث عن الطريقة السهلة للحصول على افضل المعارف الغربية وتوظيفها في اتجاه جديد.

يتضح مما سبق انه لا يوجد نموذج واضح المعالم والأهداف في مجال التنمية المستدامة وحتى أن مشروع التنمية المستدامة لا يمكن اعتباره نموذج قد يعتني بقضايا التنمية للدول النامية مهما كان مستوى تقدمها وتطورها.

ذلك أن المعطيات المادية والاجتماعية التي جاء بها مشروع التنمية المستدامة لا يتوافق كلية مع ما عايشته وتعيشه المجتمعات النامية وقد يبرز ذلك جليا من خلال المساعدات المالية والنقدية التي تقدمها البلدان المتقدمة صناعيا للبلدان النامية والتي لم تصل إلى المستوى المطلوب (حد الكفاف) ، كذلك أن الدول الغنية لم تساعد في خلق علاقات تكامل بقدر ما ساهمت في احتكار المعارف والتجارب.

إن قضية تنمية المجتمعات النامية لم تصل بعد إلى المستوى العقول ذلك أنها في حقيقة الأمر لا تتحقق إلا عن طريق تحمل المسؤوليات وتوفر روح المبادرة ،حتى ولو تأخرت مساعدات الدول المتقدمة ، باعتبار أنها لا تمثل سوى مساهمة بسيطة لجهود المجتمعات النامية.

إن المجتمعات النامية ترجع سبب تخلفها إلى طبيعة الأنظمة المالية والنقدية والتجارية العالمية و التي تخدم مصالح الدول المتقدمة ، وتتناسى في حقيقة الأمر الأسباب الداخلية لهذه المجتمعات كطبيعة الأنظمة الريعية والحكم الدكتاتوري والمستبد والذي كان وراء الكثير من الأزمات والفوضى الداخلية كتهميش النخب والفساد والتبذير وغياب الاستراتيجيات والتي تعتبر بمثابة عوامل مهمة لم تساعد في تبني نموذج تنموي معين ومنه تصبح مشكلة التنمية في نظرنا لا تعد قضية اقتصادية او نقص الموارد المادية ولكن قضية سياسية وأخلاقية تمس طبيعة إنسان المجتمعات النامية بالدرجة الأولى.

الخلاصة .

يتضح مما سبق ذكره أن الكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعايشها المجتمعات النامية اليوم ، تشكل تساؤلات صعبة أكثر مما تشكل حقائق إجتماعية كما كان ينضر اليها عالم الاجتماع " **دوركايهم**" عندما يقول "إن الحقيقة الاجتماعية لايمكن تفسيرها إلا من خلال حقيقة إجتماعية أخرى " .

إن الاتجاهات المختلفة التي حاولت بناء اطار نظري ومنه تقديم تفسيرات لموضوع التنمية ، بالإضافة الى النماذج المتعددة التي طرحت كمشاريع نظرية وتطبيقية لقضية التنمية ، فبالرغم من الافكار والمفاهيم والاطروحات التي نوقشت الا انها أصبحت في نضرنا تطرح أكثر من إشكال سواء على مستوى الواقع (التوافق والتفاعل) او على مستوى النقد (الاختلاف واللإتساق في القيم) بإعتبار أن قضية التنمية هي قضية اجتماعية مركبة ومعقدة بالأساس .

إن التحديات والرهانات الحالية أصبحت تفرض على المجتمعات النامية إعادة النضر في الاستراتيجيات التي أتبعت والمتبعة في الوقت الحاضر ، وهذا من خلال تحليل معمق وتقييم نقدي وموضوعي لكافة العناصر المادية والاجتماعية الموظفة ، وطبيعة الأهداف الواجب إنجازها وفق رؤية إقتصادية وإجتماعية شاملة ، تترجم بصورة ديناميكية وفعالة مبدأ التعددية التي من شأنها تحقيق التوافق في المفاهيم والآليات والأهداف للمجتمعات الإنسانية مهما كان مستوى تطور كل واحدة منها .

وما جاء به مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992 ، وما جاءت به القمةالعالمية للتنمية الاجتماعية **بكوبنهاجن** عام 1995 ، وما خرجت به الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000 كان له الأثر البارز في تشكيل الوعي السياسي والاجتماعي للمجتمعات النامية بالقضايا الوطنية والخاصة بها والتي اصبحت تطرح أكثر من قضية وإشكال ليس فقط على مستوى التباين والتمايز وانما ايضا على مستوى العلاقات المتبادلة.

إن التطور العالمي أكد أن قضية التنمية مازالت إحدى القضايا التي تحضى باهتمام واسع سواء على المستوى القومي أو العالمي ، وأنها ليست تغيرات إقتصادية ومادية محضة وإنما التنمية الحقيقية هي التغيرات الحضارية والتحولات الواقعيةالتي تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية والاطار الثقافي والاجتماعي للنسق القيمي والمعايير وأنماط السلوك في المجتمع .

الفصل الرابع: معوقات التنمية بالمجتمعات النامية.

تمهيد

4-1 –المعوقات من الناحية الاجتماعية .

4-2- المعوقات من الناحية الاقتصادية.

4-3- المعوقات من الناحية الإدارية.

4-4- المعوقات من الناحية السياسية.

- **الخلاصة.**

معوقات التنمية بالمجتمعات النامية:

تـــمـــهـــيـــد.

تمثل معوقات التنمية الشاملة للمجتمعات النامية تحديا كبيرا أمـــام محاولـــة التقـــدم والتحديث، بالرغم من تعدد النظريات التي جاءت في إطار النسق المعرفي السوسيولوجي من أجل تحديد عناصر ومقومات التنمية بالمجتمعات المتخلفة إلا أن معظمها يسودها نوع من الغموض والتباين في كثير من الحالات، وخاصة فيما يتعلق بتحديد المعوقـــات التـــي تواجه العملية التنموية بالمجتمع النامي.

وعلى ضوء هذا أصبحت هذه الأخيرة موضوعا استقطب الكثير من الدارسين فـــي حقل علم اجتماع التنمية، وهذا ضمن إطار تكاملي باعتبار أن التنمية هي عملية اقتصادية اجتماعية هدفها هو حل المشكلات التي تواجه الإنسان من خلال مجالات متعددة ومن هنا تتضح، أن هذه المشكلات قد تصنف معظمها ضمن معوقات التنمية.

وبوجه عام تعتبر عملية التنمية قضية معقدة ومتشابكة الجوانب، تختلف معوقاتها في عديد من الأبعاد المتداخلة التي لها خصائص مختلفة ولكنها مترابطـــة ومتداخلـــة تعمـــل بعضها من خلال بعض ويؤثر بعضها في البعض، مما يسمح بالتأكيد علـــى أن معوقـــات التنمية أو تحديات التقدم ومظاهر التخلف متعددة ومتباينة تبعـــا لظـــروف كـــل مجتمـــع وخصائصه وإمكانياته([1]).

وانطلاقا من أن التنمية يجب أن تنبع من الواقع الاجتماعي لا أن تستمد من ثقافـــات مختلفة على اعتبار أن أي مشروع تنمية في مجتمع ما يهتم باستخدام المـــوارد الماليـــة والبشرية وغيرها لتحقيق الأهداف المرسومة.

وإن كنا نود التأكيد على أن معوقات التنمية ليست على درجة واحدة مـــن الأهميـــة والتأثير في عملية التنمية وتختلف درجة حدتها وشدتها وتعقيدها من واقع اجتماعي لآخر باختلاف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لكن يبقى لها وزن ودور كبيرين فيما

[1]) **محمد شفيق: مرجع سابق، ص 48**

يتعلق بدرجة تأثيرها (يمكن أن يكون ايجابيا أو هامشيا)، فقد يصل البعض منها إلى حد إعاقة كاملة لعملية التنمية، وقد يكون لبعضها مجرد دور المساهمة مع غيرها في هذه الإعاقة وبدرجة هامشية.

وعموما يمكن أن نذكر أهم معوقات التنمية التي واجهت وتواجه عملية التنمية ضمن كافة الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، الثقافية، الإدارية وغيرها... حيث قد تم ترتيبها وفق درجة تأثيرها.

4 -1 : أهم معوقات التنمية من الناحية الاجتماعية:

أولا : ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي ونقص الموارد الانتاجية.

حيث تعاني معظم المجتمعات النامية من ارتفاع في مستوى نموها السكاني وبالمقابل نجد هناك انكماشا أو ركودا في مستوى النمو الاقتصادي وهو أمر تكون له آثاره السلبية على التنمية.

ومشكلة الانفجار السكاني تعتبر من أهم ما يجابه المجتمعات التي هي في طور التنمية في الوقت الحاضر، إلا أن الأساليب والأدوات المتاحة لحل هذه المشكلة مازالت ضعيفة لأنها تجابه تحديا ضخما من القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية، إضافة إلى ذلك فإن النمو السكاني يعتبر بمثابة عائق محلي في وجه التنمية ولو انه اقل خطورة من الانفجار السكاني.

وترتبت عن هذه الزيادة السكانية آثار سلبية على التنمية حيث ظهرت هذه الآثار في :

1. - أن الزيادة في نسبة النمو الديمغرافي يؤدي بالضرورة إلى التقلص في مستوى الدخل القومي.
2. - ان الخدمات الاجتماعية من خدمات صحية ومواصلات ... الخ. تتأثر تأثرا مباشرا بالارتفاع في الحجم السكاني، ذلك انه يفرض على الدولة استخدام موارد إنمائية جديدة، مما يكلفها اكثر ويضعف قدراتها الاقتصادية.
3. - ان كل زيادة في السكان تستهلك الزيادة في الانتاج، وتستنزف بذلك كل عائد للجهد البشري المبذول.
4. - ان أي ارتفاع في مستوى النمو الديمغرافي يفرض على الدولة في كل الحالات من إنفاق جزء معتبر من مواردها من اجل تغطية الاحتياجات المتعددة الناتجة عن هذا الارتفاع. مما يرهق عائدات المجتمع ويقلص من حجم الاستثمار المنتج الذي هو أساس في تحريك عجلة التنمية.
5. - ان الزيادة في السكان يؤدي إلى دخول يد عاملة جديدة في سوق العمل، وبالتالي ارتفاع نسبة الطالبين عن العمل.

6. - أن الزيادة السكانية تفرض على المجتمعات النامية زيادة نسب الإعالة في المجتمع، مما يزيد من حجم الأعباء الملقات على الفئات العصرية المنتجة.
7. - أن الزيادة السكانية تفرض أيضا سياسة بيئية تتماشى والنمو الديمغرافي بشكل عام.

8. - سوء توزيع السكان بين المناطق وهو ما يشار إليه بخلل النسق الايكولوجي، والمقصود به أن المجتمعات النامية تعيش توزيعا غير عادل للسكان، وحتى في الخدمات بين المناطق، وخاصة بين الريف والمدينة.

ولما كانت المدن هي مركز التحضر والتقدم الاقتصادي والنمو الاجتماعي والتفوق الحضري فإنه من الممكن القول بأنه كلما ارتفعت نسبة التحضر في مجتمع ما زادت درجة تقدمه ومعدلات نموه والعكس صحيح.

وبالإضافة إلى انخفاض درجة التحضر ومعدلات النمو في المجتمعات المتخلفة، فان هناك ظاهرة أخرى تسود هذه المجتمعات المتخلفة ويطلق عليها اسم الثنائية الإقليمية ويقصد بها وجود هوة كبيرة تتسع باستمرار بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في داخل المجتمع الواحد وينتج عنها عدم التكافل الإقليمي.

وتستخدم ظاهرة الثنائية الإقليمية أو عدم التكامل الإقليمي كمقياس يشير إلى التخلف فالدفعة القوية وزيادة الاهتمام بالتركيز على تطوير مناطق معينة بالمجتمع وعدم توجيه الاهتمام والعناية اللازمة لمناطق أخرى قد تكون اقل نموا، وهذا الوضع هو متكرر في كثير من المجتمعات النامية.([1])

ثانيا : **انتشار الأمية وتقلص في مستويات التعليم :**

نحن نعرف بان تقدم المجتمعات تقاس بمستويات التعليم فكلما كانت نسبة الأمية بالمجتمع ضعيفة كلما كانت هناك إمكانية أكثر في تحقيق أهداف العملية التنموية، وذلك لما التعليم من أهمية باعتبار أن العملية التعليمية هي بالأساس عملية اجتماعية، وبالتالي

[1]) **عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ط 4، القاهرة، مكتبة وهبة، 1982، ص 56، 58.**

فان ارتفاع نسبة التعليم لكل المستويات يسمح بالزيادة في مشاركة الأفراد في مشروعات التنمية بالمجتمع، وبالتالي ارتفاع في مستوى النمو.

والحقيقة أن المجتمعات النامية تعيش أوضاعا نسبية في مجال التعليم سواء على مستوى البرمجة أو التنفيذ أو ضمن الإطار التعليمي ككل، وعليه يمكن ذكر بعض الخصائص التي يتصف بها النظام التعليمي بالمجتمعات النامية والذي يشكل محتوى ومقومات هذه العملية.

أ. - ارتفاع في معدلات الأمية، حيث تشير الإحصاءات إلى ان المجتمعات العربية والإفريقية تعيش تخلفا تعليميا واضحا وكبيرا، حيث تتراوح نسبة

ب. - الذين يعرفون القراءة والكتابة حوالي **27 %**، وهي نسبة قليلة بمقارنتها بالمعدل العام في العالم، والذي يبلغ حوالي**66 %**، وانه كلما كان معدل الأمية مرتفعا كلما ضعف مستوى الإدماج في العملية التنموية.

ج. - انخفاض في مستوى الإنفاق العام على التعليم والبحث العلمي في الدول النامية بحيث يبلغ **% 5** من الدخل القومي، بينما في المجتمعات المتقدمة فيتراوح ما بين **8% و 10 %**.

د. - التفاوت في التعليم بين الإناث والذكور في المجتمعات النامية.

ه. - إن معدلات انتشار التعليم يختلف بين المناطق الريفية والحضرية في المجتمع الواحد، فنجد التعليم (وسائل وإمكانيات) منتشرة بنسبة عالية في المناطق الحضرية بينما نجد الريف يعيش حرمانا كبيرا من هذه الخدمات.

و. - تعيش البلدان النامية عجزا كبيرا في الوسائل والإمكانيات أو البرامج والهياكل التعليمية (التأطير والوسائل التربوية – المناهج التعليمية – المباني ...الخ)

إن الأمية وضعف مستويات التعليم يعد بحق إحدى التحديات التي تواجه المجتمعات النامية في تحقيق نمو متكامل وشامل، وذلك للأسباب التالية كما يراها الدكتور "علي لطفي" في كتابه التنمية الاقتصادية.

*- أن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المتعددة والمتباينة وبالتالي دورها في مقاومة التخلف.

*- أن عدم الإقبال على التعليم الفني والمهني يؤدي إلى نقص طاقات المتخصصين في المجال التصنيعي وهو أحد الأعمدة الأساسية في تنمية المجتمع.

*- يرتبط التعليم بالمستوى الصحي، فكلما ارتفعت نسبة الأميين في المجتمع كلما انخفض المستوى الصحي، ومما لاشك فيه أن الفرد الأمي لا يعي المبادئ الصحية مما يسهل انتشار الأمراض، ومن ثم ارتفاع معدل الوفيات، وهو ما يفرض على الدول توجيه جزء من ميزانيتها لمحاربة الأوبئة والأمراض المتنقلة وعلاج المواطنين، وهذه الموارد كان من الضروري توجيهها لعملية التنمية.

ثالثا : **انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع:**

إن الوضع الصحي في كثير من البلدان النامية ضعيف جدا ذلك أن المنظومة الصحية بهذه البلدان إذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة نجدها منخفضة سواء على مستوى الوسائل المادية المتوفرة، أو الإمكانيات البشرية الموجهة لهذا القطاع، ويتميز المستوى الصحي بالمجتمعات النامية بجملة من الخصائص نذكر منها : ([1])

أ. - إرتفاع في معدلات الوفيات، وهذا نظرا لقلة الأدوية وضعف العناية الصحية.
ب. - يقل متوسط طول العمر في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة.
ج. - عجز المجتمعات النامية في تحقيق توازن في التغذية، مما يؤدي إلى نقص في السعرات الكافية للفرد، والذي يترتب عن هذه الحالة ضعف صحي عام يؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج، كما نجد الأمراض المزمنة والأوبئة منتشرة بكثرة.

[1]) **علي لطفي : التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1980، ص 76، 79.**

د. - ضعف المنظومة الصحية بشكل عام في الدول النامية، حيث يتمثل أساسا في نقص الأطباء والممرضين والأدوية، والوسائل وضعف البنية التحتية بمقارنتها بالنمو الديمغرافي الذي تعيشه هذه المجتمعات سنويا.

ه. - تعاني المجتمعات النامية من عدم انتشار الوعي الصحي بين فئات المجتمع، مما ساعد في انتشار الأمراض وانتقالها بسهولة بين أفراد المجتمع الواحد.

و. - ان الظروف الصحية للمساكن، ونوعية المياه الصالحة للشرب وأنظمة صرف المياه الموجهة للسكان غير كافية، وفي وضع مأساوي مما زاد في انتشار الأمراض والأوبئة واتساعها.

رابعا : **انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال وعدم إدماج المرأة في نظام الشغل بشكل واسع:**

تنتشر بين الدول النامية ظاهرة اشتغال الأطفال خاصة في المناطق الريفية ويعود هذا إلى عدة أسباب، منها ضعف مستوى الدخل الأسرى، ارتفاع في مستوى حاجيات الأسر، وعدم التوزيع العادل للدخل القومي وضعف النظام التربوي والتعليمي...الخ.

إضافة إلى ذلك عدم توفر هذه المجتمعات على منظومة قانونية تمنع تشغيل الأطفال.

وينجم في نظر الكثير من الدارسين في حقل علم اجتماع التنمية عن تشغيل الأطفال آثار سلبية معوقة للتنمية نذكر منها:

حرمان هؤلاء الأطفال من الالتحاق بمعاهد التعليم والتكوين، وهو ما يؤثر سلبا على المستوى التعليمي لهذه الفئة، فضلا عن إصابة كثير من الأطفال بأمراض مهنية وضعف عام وتعرضهم للخطر والحوادث المختلفة...الخ. وهو ما يؤثر سلبا على عملية التنمية.([1])

[1]) **محمد شفيق: مرجع سابق، ص 58.**

خامسا : **انتشار عادات وتقاليد سلبية مرتبطة خاصة بالنظام الاستهلاكي.**

تنتشر بين المجتمعات النامية عادات ومظاهر إضافية لا تساهم في دفع عملية التنمية نحو الأفضل، ومنها عادات الإنفاق البذخي وصور التبذير خاصة أثناء المناسبات الخاصة بالزواج والوفاة والمناسبات الدينية، والإسراف في استهلاك المياه والطاقة والكماليات...الخ.

4-2 -أهم معوقات التنمية من الناحية الإقتصادية:

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم المعوقات التي تواجه المجتمعات النامية في تنميتها، ذلك أن انتشار البطالة وبشكل واسع بين الأفراد يقلص من اشتراك نسبة عالية في عملية التنمية، وبالتالي يؤثر ذلك في الإنتاج الكلي للمجتمع من جهة، وفي ارتفاع مستوى النفقات الموجهة للمجتمع (الخدمات) من جهة أخرى، وهذا يعود بالضرورة إلى تقاسم دخل واحد من قبل مجموعة من الأفراد مما ينتج عنه انخفاض في مستوى الدخل الفردي وتقليل معدل توفير رأس المال، وبالتالي التقليل من مستوى الاستثمار، وهي عناصر تؤثر إلى حد كبير في عملية التنمية.

أولا : **انتشار مستويات عالية من البطالة بالمجتمع.**

أ- البطالة الكلية: "chômage total" يخص هذا النوع عدد من السكان بصورة مباشرة بحيث لا يعملون كلية.

ب- البطالة الموسمية: ويكون فيها عدد من أفراد المجتمع في حالة بطالة جزئية أثناء السنة، وينتشر هذا النوع في القطاع الزراعي.

ج- البطالة المقنعة: وهي الزيادة في قوة العمل التي لا يقابلها زيادة في الإنتاج.

ثانيا : **ضعف البنيان الصناعي :**

تعد الصناعة أحد مقومات التنمية في المجتمع باعتبارها أحد مجالات الأنشطة الاقتصادية الأساسية، وذلك بخلاف كل من النشاط الفلاحي والخدمي، وتعاني الدول النامية عجزا كبيرا في التصنيع بحيث أن بنيانها الصناعي من حيث الإنتاج الصناعي (التكنولوجيا) أو تشغيل اليد العاملة ضعيفا.

فبينما تبلغ نسبة العاملين في المجالات الصناعية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية على التوالي **10 %**، و **11 %**، و **17 %** من مجموع سكانها فان النسبة في أمريكا الشمالية هي **37 %** وفي أوربا **42 %**([1]).

أضف إلى ذلك فان معظم المشتغلين في قطاع الصناعة يعملون في الصناعات الخفيفة مثل الغزل والنسيج ...الخ عكس اكبر المستغلين منهم في نفس القطاع بالدول الصناعية المتقدمة حيث نجد أكثر عدد من العمال موجودون بالصناعات الثقيلة.

ثالثا : **ضعف البنيان الزراعي:**

يتصف البنيان الزراعي بالدول النامية بالضعف والفوضى سواء من حيث الحجم الإنتاجي والتشغيل أو طبيعة الملكية وطرق استغلال الأراضي الصالحة للزراعة ...الخ.

وعموما نجد أن القطاع الزراعي بالدول النامية يعيش نقائص عديدة منها:

أ-عدم استخدام المكننة المتطورة في استغلال الأراضي.

ب-ارتفاع نسبة اليد العاملة في هذا القطاع مقارنتها بالمساحات الفلاحية المستغلة، بمعنى عدم التكافؤ بين العمالة والمساحات الزراعية (من حيث الإنتاج والتوظيف).

ج- عدم توفر نظام معين يسمح بتوزيع عادل للملكية الزراعية مما أدى بالضرورة إلى بروز طبقتين (طبقة الأغنياء، طبقة الفقراء)، هذا الوضع ساهم في ضعف توزيع

[1]) - **علي لطفي : مرجع سابق، ص 37.**

الدخل القومي بطريقة عادلة وبالتالي انخفاض الإنفاق بالشكل الذي لم يساعد فئة واسعة من المجتمع النامي على الادخار .

د- عدم فعالية الإصلاحات التي أتبعت في القطاع الزراعي، وخاصة فيما يتعلق بمحاربة الأمراض والآفات الزراعية، وطرق ووسائل الري، ونوعية البذور، طبيعة الملكية، هجرة اليد العاملة الريفية ...الخ

ه-سيادة الإنتاج الواحد، حيث يعتمد الدخل القومي في البلدان النامية على سلعة أو مادة واحدة من المنتجات الموجهة للتصدير، وهو ما يؤدي إلى أن تصبح اقتصادياتها عرضة لتقلبات عنيفة قد تسببها العوامل البيئية الطبيعية غير المواتية. فضلا عن السياسة الاقتصادية الصناعية التي تجعل اقتصادها تحت رحمة الأسواق العالمية وما يصيبها من كساد أو رواج.

رابعا : **عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة:**

من بين الصعوبات التي تواجه الدول النامية عدم القدرة على خلق ثروات بديلة باستطاعتها تعويض المنتجات الأولية المصدرة، وهذا في حالة انخفاض أسعارها بالسوق، ويرجع هذا في نظر الدكتور"علي لطفي" في كتابه "التنمية الاقتصادية" إلى :

1-عدم اتباع الأسلوب العلمي في مجال الاستقلال الاقتصادي لمواردالطبيعة.

2-عدم توافر العناصر الفنية الخبيرة والمدربة في هذه المجالات.

3-ارتفاع تكاليف الإنتاج والعمليات الاستخراجية.

4-عدم توافر عناصر إنتاج أخرى لازمة لاستغلال تلك الموارد.

5-ضيق السوق المحلي وعدم قدرته على استغلال تلك الثروات مع صعوبة تصديرها إلى الخارج.

6-سوء إدارة الوحدات الإنتاجية التي تتولى استغلال الموارد الطبيعية بوجه عام.

خامسا : **نقص رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار:**

وتعتبر من أهم المشكلات التي تعيشها المجتمعات النامية، والتي لم تسمح بتحقيق تنمية واقعية ومستمرة، ومن بين عواملها نجد:

أ. - نقص الادخار سواء الادخار الفردي أو القومي، وقد أدى هذا إلى نقص في رؤوس الأموال الموجهة للاستثمارات، فبينما تصل نسبة الادخار إلى الدخل الكلي في البلدان المتقدمة إلى **15 %**، و **20 %** إنها لا تتعدى نسبة **5 %** في البلدان النامية. إضافة إلى ذلك فإن نقص الادخار ينتج عنه انخفاض في القوة الإنتاجية في المجتمع، وانخفاض مستوى الدخول، وبالتالي ضعف القوة الشرائية.

ب. - نقص المؤسسات الادخارية والمالية النقدية، حيث تعاني المجتمعات النامية من عجز كبير في المؤسسات النقدية المالية كالبنوك الادخارية وصناديق التوفير، والبنوك ...الخ.

ج. - الاكتناز حيث تمثل نسبة الاكتناز إلى حوالي 10 % من الدخل القومي في بعض البلدان النامية، وهي نسبة عالية ولها آثارها السلبية على التنمية.

د. - هروب رؤوس الأموال نحو الخارج، إذ تعيش الدول النامية هجرة كبيرة في رؤوس الأموال نحو الخارج، حيث يفضل أصحاب رؤوس الأموال بالمجتمعات النامية توظيفها بالبلدان المتقدمة وهذا لاعتبارات عديدة.

ه. - الاستثمار غير المنتج حيث نجد معظم أصحاب رؤوس الأموال بالبلدان النامية يوظفون أموالهم في مجالات غير منتجة، لا تحقق زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا تساعد في خلق مصادر استثمارات جديدة.

و. - محاكاة نمط الإنفاق الاستهلاكي ويقصد به اقتناء المواد والمنتجات الكمالية التي تضعف الادخار.

ز. - تضخم النفقات الإدارية في الدول حيث نجد الدول النامية تنفق أموالا ضخمة من مجموع إجراءات ميزانية الدولة في نفقات غير رشيدة.

ح. - انخفاض متوسط الدخل الفردي والقوة الشرائية وفي هذا الصدد يرى "الدكتور محمد شفيق" في كتابه الموسوم "التنمية الاجتماعية" أن نسبة متوسط الدخل الفردي في الدول النامية إلى الدول المتقدمة يمثل الـ: **15/1** تقريبا، وهذا لا ينطبق على الدول البترولية الذي تزداد في بعضها نسبة متوسط الدخل الفردي فيها ثلاثة أو أربعة أضعاف في بعض الدول المتقدمة.

لكن لا يعني هذا أن الدول البترولية أكثر تقدما من الدول الصناعية، إنما يرجع ذلك إلى اثر الزيادة المفاجئة الكبيرة في أسعار البترول والتي حصلت ابتداء من عام **1974** وليس لتحقيقها تنمية اقتصادية حقيقية.([1])

ويعود سبب الانخفاض في متوسط الدخل إلى نقص في مستوى الادخار، وبالتالي انخفاض حجم رؤوس الأموال الموجهة نحو الاستثمار.

هذا إذا علمنا أن نصيب البلدان النامية من الإنتاج العالمي يمثل **20 %**، ونصيبها من الإنتاج الصناعي لا يتجاوز **5 %**، ونصيبها من الدخل القومي للتجارة الخارجية يقدر بـ **25 %**، بينما نجد **75 %** بيد الدول الصناعية.([2])

ويمثل هذا التوزيع غير العادل في الدخل الكلي العالمي صعوبات جوهرية ومهمة في انتقال اقتصاديات دول العالم النامي من مرحلة الانكماش والضعف إلى مرحلة الحركة والتطور والنمو.

---

[1]) - **محمد شفيق: مرجع سابق، ص 72.**

[2]) - **نفس المرجع ، ص 72.**

3-4 -أهم معوقات التنمية من الناحية الإدارية.

تتمثل هذه المعوقات في كون أن المشكلة الإدارية في المجتمعات النامية لا تساعد في تحقيق تنمية متوازنة، وتظهر هذه المعوقات الإدارية في المجتمع النامي في جملة من النقاط منها:

أ. - الاعتماد على الأساليب الإدارية التقليدية سواء في توزيع التخصصات أو في توزيع المهام وعدم توظيف الأساليب والطرق الإدارية الحديثة.

ب. - البطء الشديد في اتخاذ الاجراءات والقرارات اللازمة في تسيير الموارد البشرية والمالية والتهرب من تحمل المسؤولية مع تفشي ظاهرة البيروقراطية.

ج. - مركزية النشر.

د. - عدم واقعية الأهداف التي تحدد ضمن إستراتيجيات مختلفة سواء في المجال التعليمي أو الصناعي أو الزراعي الخ.... مع رفع شعارات لا تتماشى والأهداف المرسومة. " مما يضطر المسؤولين في البلدان النامية إلى تسطير برامج إنمائية خيالية مثل إفتتاح خطوط جوية مردوديتها تكون محدودة، أو إنشاء مصانع ذات إنتاج متخصص تتطلب موارد مالية عالية تكون الدولة عاجزة على تحقيقها مما يؤدي إلى إهدار الموارد الطبيعية والطاقات البشرية واستنزاف القدرات الاقتصادية لتلك الدول"([1]).

ه. - عدم تتبع نظام واضح في كثير من الميادين خاصة الميدان التجاري يهدف أساسا إلى ضبط المعاملات الناتجة عن توزيع المنتجات، الضرائب، الأسعار ...الخ .

و. - تسرب العمالة الماهرة المتخصصة في كثير من القطاعات والميادين الإنتاجية التي تعتبر أساسية إلى خارج المجتمع.

ز. - ضعف كبير في مستوى الخدمات المتعددة المقدمة لأفراد المجتمع مع تعرضهم إلى معاناة في كثير من مجالات الحياة: نقص الكهرباء الغاز، المياه،...الخ، مما يؤثر سلبا في تنمية المجتمع.

---

[1])- محمد صلاح بسيوني : التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية، دراسة مقارنة على نمادج من المجتمعات المحلية المخططة في بعض الدول الافريقية، الاسكندرية، 1977، ص 88، 90.

ح. - عدم نزاهة المسؤولين وعدم صلاحيتهم في تسيير الشؤون العامة للمجتمع، مع بروز انحرافات كثيرة لدى القيادة والحكام.

ط. - الاعتماد على الجهوية والمحسوبية في التعيينات بعيدا عن القدرة والتخصص والكفاءة.

إن عدم وجود سياسة واضحة تعمل على متابعة المشاريع الواجب إنجازها وتقييمها، وبالتالي غياب القانون في كثير من الحالات مع التستر على الأخطاء الإدارية والمالية، وعدم تنفيذ القواعد الإدارية المعمول بها في تسيير الشؤون العامة للمجتمع النامي كل هذا لا يسمح بتحقيق تنمية واسعة ومستمرة بالمجتمعات النامية . ([1])

4- 4 - المعوقات من الناحية السياسية:

من أهم المعوقات في المجال السياسي يمكن ذكر ما يلي :

أولا : التبعية السياسية إذ نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطا واضحة على الدول النامية حتى تصبح موالية لها، وقد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث ثورات واضطرابات داخل هذه البلدان النامية.

وما المساعدات (الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية) التي تتشدق بها الدول الصناعية للدول النامية إلا عامل من العوامل التي تبقى على تبعية هذه الدول لها ولنظامها الاقتصادي والسياسي.

أضف إلى ذلك فإن الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمقابل معين كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات على أراضيها أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة...الخ.

ثانيا : أن الوضع الاستعماري الذي عايشته معظم البلدان النامية بقيت آثاره السلبية إلى حد الآن، مما يصبح متغيرا جوهريا في بناء أي خطة تنموية يجب اتخاذها.

---

[1]) - **احمد مجدي حجازي وشادية قناوي : مرجع سابق ، ص 197.**

ثالثا : أن المجتمعات النامية تشتهر بعدم الاستقرار السياسي، وهذا من حيث انتشار الحروب الأهلية والاضطرابات العرقية التي تعد عاملا يؤثر سلبا في تنمية المجتمع.

رابعا : أن جل المجتمعات النامية تفتقر إلى حد كبير لنظام ديمقراطي يسمح بمشاركة سياسية مهمة تفتح المجال أمام كل أفراد المجتمع من اجل التداول على الحكم.

خامسا : عموما نجد القوة الاقتصادية والسياسية بالمجتمعات النامية متمركزة في طبقة اجتماعية واحدة هذا إن لم نقل في يد أسرة أو جماعة واحدة حاكمة وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى احتكار السلطة وبالتالي اللاعدالة في توزيعها.

سادسا : ضعف الوعي السياسي لدى الفرد بالمجتمعات النامية ويظهر هذا جليا في ضعف المشاركة السياسية وتدني الثقافة السياسية بالمجتمع.

سابعا : تأثير العلاقات غير الرسمية (من عادات وتقاليد وأعراف والروابط التقليدية القبلية) على النظم السياسية، ومنه على عملية اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي عملية تنموية بالمجتمع.([1])

[1]) - **نفس المرجع ، ص 197، 198**.

الخلاصة:

إذا كانت المجتمعات النامية قد واجهت تحديات فرضها عليها التطور التاريخي المرتبط بالاستعمار، فبعد نيلها الاستقلال السياسي نجدها قد واجهت تحديات اكبر وأعظم من إحداث التغيير والتحول باتجاه أوضاع جديدة ومستقرة.

فمن وضعية الاختيار بين النماذج والأساليب التنموية المطروحة (إن كانت هناك حقيقة حرية الاختيار لهذه المجتمعات)، إلى وضعية الصراع ومواجهة المشكلات والعوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية، والتي بدون شك أثرت إلى حد كبير في السياسة التنموية، وبالتالي لم تسهل في بعث هذه العملية على أسس سليمة ودائمة.

فبالرغم من حدة وتناقض وتعدد المعوقات التي واجهت تنمية المجتمعات النامية، إلا أن هذه الأخيرة قد حاولت في كثير من المراحل مواجهة كل من الأوضاع الداخلية والوقائع العالمية التي لم تكن تقبل الضعفاء، حقيقة أن تخطي هذه العقبات قد كلف المجتمعات النامية كثيرا.

سنحاول ضمن الفصول القادمة تتبع ذلك من خلال مدى الترابط بين السياسة التنموية كآلية للتطبيق والمعايشة وواقع هذه المجتمعات.

الفصل الخامس: إستراتيجية ونظريات التصنيع بالمجتمعات النامية

تمهيد:

5-1 إستراتيجية التصنيع

5-1-1- مفهوم التصنيع

5-1- 2- أهمية التصنيع

5-1- 3- ظروف التصنيع

5-1 -4- أنماط التصنيع

5-5-1- التصنيع والتغيير الاجتماعي

5-2- نظريات التصنيع

تمهيد

5-2-1- نظريات النمو.

أ- نظرية النمو المتوازن.

ب- نظرية النمو غير المتوازن.

5-2-2- نظرية أقطاب النمو.

5-2-3- نظرية الصناعة المصنعة.

5-3 -التصنيع بالمجتمعات النامية

تمهيد

5-3-1- مراحل التصنيع بالمجتمعات النامية.

5-3-2- عوامل التصنيع بالمجتمعات النامية.

5-3-3- نتائج التصنيع بالمجتمعات النامية.

خلاصة

إستراتيجية ونظريات التصنيع بالمجتمعات النامية

تـــمـــهـــيـــد:

يعد التصنيع موضوعا مركزيا في علم اجتماع التنمية، وذلك بالرغم من تشعبه وتعقيداته، حيث ان اهمية هذا الموضوع ترتكز بالضرورة على ما يقدمه من حلول لجملة المشكلات التي واجهت المجتمعات النامية مقارنة بما حدث ويحدث في مجال التنمية للمجتمعات المتقدمة، اضافة الى الآثار التي ترتبت عن هذه العملية بالمجتمعات حديثة الاستقلال منها الجزائر مثلا.

ان حقيقة ما يحدث بالمجتمعات النامية من تحولات جوهرية على مستوى النظم الاجتماعية والاقتصادية هو بالضبط ما نريد طرحه ضمن عناصر هذا الفصل معتبرين ان النمو الصناعي فرض جملة من الاتجاهات الاجتماعية سواء على مستوى النسق الاجتماعي العام او على مستوى تطبيق هذه الاستراتيجية لعملية التنمية في الواقع.

فهل يمكن ان تحدث بالمجتمعات النامية نفس عمليات التصنيع بالمجتمعات المتطورة، وهل قد بدات بالحدوث وكيف يمكن النظر لمستقبل هذه المجتمعات (النامية) على ضوء التحولات والتغيرات التي مارستها جملة من النظم الاقتصادية والتصورات التنموية بما في ذلك التصنيع كاستراتيجية مستمرة ومركبة من اجل تحقيق التنمية الشاملة؟

ذلك ان ابراز فكرة واضحة لموضوع التصنيع تسمح لنا بالضرورة من فهم المعنى الحقيقي لخصائص العملية الاجتماعية للتصنيع.

5-1-1- مفهوم التصنيع:

يعتبر مصطلح التصنيع من المصطلحات الحديثة، حيث بدأ استعماله في الدراسات والأبحاث المختلفة، وبصور موجهة ودقيقة منذ أربعين سنة خلت لتصنيف المجتمعات التي أخذت سياسة التصنيع بهدف تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير معظم قواميس اللغة إلى أن كلمة صناعة مشتقة من الفعل صنع أي تحمل أو وجد كقوله تعالى: "**صنع الله الذي أتقن كل شيئ**"([1])، الصناعة بالمفهوم اللغوي هي الحرفة التي يؤديها الشخص يدوية أو عقلية.

ويدل التصنيع كذلك على نواحي شتى ومتعددة من النشاط الاقتصادي والفني أي كل ما يتعلق بالإنتاج الإنساني المادي والفكري، سواء كان ذلك في المصنع أو في المتجر أو في المكتب...الخ. بينما التصنيع بالمعنى المحدود ينحصر في كل مجهود يبذله الإنسان في أنشطة إنتاجية مرتبطة بالمواد الأولية من حيث استخراجها وتحويلها وتشكيلها من حالتها الطبيعية إلى سلع إنتاجية واستهلاكية من اجل إشباع حاجات الناس.

ومن هنا يتضح أن التصنيع عمل إنساني يقوم به الصانع لإضافة أشياء جديدة إلى الطبيعة لم تكن موجودة من قبل، ويهدف الإنسان من صنعها إلى تقوية قدراته على استغلال الطبيعة والسيطرة عليها وزيادة رفاهيته([2]).

ويتفق الكثير على أن التصنيع هو عبارة عن عملية بمقتضاها ينتقل البلد غير المصنع إلى بلد مصنع (أي ينتقل من حالة إلى حالة أخرى)، ويعرفه "عبد الهادي يموت" في كتابة الموسوم أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية "أن التصنيع هو القطاع الذي يجب أن يساهم في بناء اقتصادي متكامل باستعمال الآلات وبزيادة التراكم وبإنقاص الكلفة، بحيث يتحقق رفع مستوى الإنسان بشكل أفضل"([3]).

---

[1]) – القرآن الكريم ، سورة النمل ، آية 88.

[2]) - حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص25 ، 26.

[3]) - يموت عبد الهادي: أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية ط1، بيروت، معهد الانماء العربي، 1984، ص 06.

والمقصود من هذا هو أن التصنيع يعتبر عنصرا أساسيا وفاعلا في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، كما يسمح أيضا بتحسين قطاع الخدمات للمجتمع ككل.

ويعرف الدكتور "السيد الحسين"([1])، في كتابه التنمية والتخلف أن التصنيع جهد موجه نحو إعادة بناء الاقتصاد القومي على النحو الذي يضمن تحويله إلى أساليب الإنتاج الآلي، بعبارة أخرى فان جوهر التصنيع يتمثل في تعبئة الموارد القومية بهدف تطوير الهيكل الاقتصادي حول قطاع تحويلي ينتج كلا من وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك.

وعلى ضوء هذا التعريف يتضح تعقد عملية التصنيع وتعدد جوانبها، فهي تعيد تشكيل البناء الاقتصادي من خلال الإنتاج وإعادة الإنتاج، وخلق مصادر إنمائية جديدة ومن جهة أخرى تعيد تشكيل البناء الاجتماعي من خلال تغيير أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة.

وقدمت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تعريفا للتصنيع، وهذا ضمن اجتماعها الثالث عام 1963، أن التصنيع هو عملية من عمليات التنمية يتم بمقتضاها تعبئة جزء متزايد من الموارد القومية من اجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تكنيكيا، قوامه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج كلا من أدوات الإنتاج والسلع الاستهلاكية القادرة على تأمين الوتائر السريعة للنمو من اجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي([2]).

ويرى "**ريمون آرون**" أن التصنيع هو عامل من العوامل الذي يجعل الهيكل الاقتصادي للمجتمع يأخذ طابعا معينا يختلف عن غيره الذي يسيطر عليه لون من ألوان النشاط الاقتصادي كالزراعة والتجارة.

ويذهب "**ويلبرت مور**" في تحليله حول التصنيع إلى التأكيد على المقاربة الفكرية بين التصنيع كعملية إنمائية، والمجتمع الصناعي كنتيجة وهدف لعملية التصنيع، حيث أن التصنيع يفرض على المجتمعات بنية اقتصادية واجتماعية جديدة، تؤدي إلى طرح جملة من الملامح الكثيرة التعقيد.

---

[1]) - السيد الحسين: مرجع سابق، ص 294.

[2]) - عبد الشفيع محمد: قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي الجديد ط1، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1981، ص 17.

بمعنى أن جوهر عملية التصنيع لا تقتصر على مجرد خلق أنماط جديدة للإنتاج وبالتالي إحداث حركية على مستوى البناء الاقتصادي بما في ذلك رفع مستويات الاستثمار، وإنما عملية التصنيع هي أعمق من ذلك بحيث أنها تمس البناء الاجتماعي، بما في ذلك حركية واسعة التغيير التي تحدثها على مستوى كافة الوحدات الاجتماعية بما في ذلك الأسرة، نسق العلاقات الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية...الخ. من العمليات الاجتماعية المصاحبة لعملية التحول والذي من الصعب تجاهل ما قد يحدث من تغيرات هامة على البناء الطبقي والمراكز الحضرية والمناطق الريفية (انتقال اليد العاملة الريفية مثلا)...إلخ.

والذي يمكن فهمه من هذه التعريفات السابقة الذكر أن التصنيع يمكن أخذه على أساس جملة من المراحل تتفاعل وتتشابك فيما بينها محدثة تغييرا على الجوانب المادية والاجتماعية بالمجتمع.

اضافة إلى ذلك أن الملامح البنائية المشتركة بين المجتمعات الصناعية كثيرة ومتعددة، لا يمكن تجاهلها، إلا انه من غير المعقول أن تصبح خصائص المجتمعات الصناعية التي تتجه نحو التصنيع متجانسة للمجتمعات النامية شهدت بعد الحرب العالمية الثانية اندفاعا سريعا نحو التصنيع، وذلك بتنمية قطاعها الصناعي عن طريق رفع مستوى الاستثمار، بإقامة مصانع كبيرة الحجم، حيث أدركت أن التصنيع هو الوسيلة الرئيسة للخروج من حلقة التخلف ومنه الخروج من التبعية الاقتصادية.

فعن طريق التصنيع يمكن تصحيح العلاقة بين الموارد المادية والطاقات البشرية، وذلك من خلال استعابه لقوة العمل الفائضة في مجال الزراعة، فضلا عما يؤدي إليه من تنوع مصادر الاقتصاد الوطني.

فعلى الرغم من أن هناك مبررات عديدة وموضوعية دفعت بالمجتمعات النامية نحو التوسع في عملية التصنيع، إلا أن نجاح هذه العملية ارتبط إلى حد كبير بجملة من المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية، ومنها ندرة رؤوس الأموال، ضيق نطاق الأسواق، عجز الزراعة عن تحقيق فائض اقتصادي، انخفاض الإنتاجية بوجه عام مع

ارتفاع النمو الديمغرافي، ارتفاع معدلات الأمية...الخ([1])، وهذا ما سيتم التطرق إليه وبكل دقة في الفصل القادم .

5-1-2- أهمية التصنيع:

معظم المجتمعات النامية انطلقت في النصف الثاني من القرن العشرين في المسيرة التنموية، وقد اختلفت مستويات هذا الانطلاق من مجتمع إلى آخر، إلا أن هذه التنمية تميزت بالأساس بعملية التصنيع التي اعتبرت من أهم المقومات التي تسمح بتحقيق تقدم وتطور في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ومنه تقليص حدة تبعية هذه المجتمعات بالدول المتقدمة "أن تجارب التصنيع في دول كمصر والعراق والجزائر تختلف عن تلك التي أنجزتها دول أخرى كالعربية السعودية والكويت والبحرين، ومعنى ذلك أن فهم الإطار البنائي والسياق التاريخي لتجارب التصنيع هو مطلب أساسي لتحديد أهميته وأبعاده"([2]).

وبالفعل حققت بعض الدول النامية معدلات عالية ومهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل اهتمامها بالتصنيع، وتحقيق مكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة بين دول العالم، حيث برزت في جنوب شرق آسيا، وفي أمريكا اللاتينية التي حققت نموا سريعا وكبيرا في اقتصادها وبالتالي مكانة اقتصادية في السوق العالمية، وهذا مؤشرعلى أهمية التصنيع في عملية التنمية الذي يعتمد على استراتيجية إنشاء المناطق الصناعية التي تقوم على أسس علمية مدروسة يراعى فيها عمليات التخطيط الصناعي والايكولوجي والحضري الحديث، نظرا لأهمية تلك المناطق في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء الوحدات الصناعية المتطورة وتشجيع القطاع العام والخاص ليأخذ المبادرة في التنمية الشاملة. فجوهر التنمية كما يشير إليه "العشري حسين درويش"([3])، هو محاولة الخروج من دائرة التخلف، والقيام بتطوير قوي الإنتاج، وذلك بإحلال و سائل

---

[1])- **السيد الحسين: التنمية والتخلف – دراسة تاريخية بنائية ، مرجع سابق، ص 394.**

[2])- **نفس المرجع ، ص 411،412 .**

[3])- **العشري حسين درويش : التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهضة العربية، 1978، ص63.**

إنتاج حديثة محل وسائل الانتاج القديمة بهدف تلبية حاجيات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا فإن التصنيع بالمجتمعات وفي نظر الكثير من الباحثين الاقتصادين والاجتماعيين يعتبر حجر الزاوية في إحداث حركية مستمرة وفعالة على مستوى البنية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، باعتباره يفرض نظما مغايرة لما هي موجودة (انتاجية واستهلاكية) وتتضح هذه الاهمية بالخصوص في النقاط التالية:

1- يحقق التصنيع زيادة كبيرة في مستوى الدخل الفردي والدخل الوطني بالشكل عام.

2- إن التصنيع فرض علاقة تكاملية بين جميع القطاعات الأخرى، منها قطاع الزراعة حيث أدى إلى تنمية الزراعة ذاتها وتحولها إلى صناعة.

3- يسمح التصنيع بخلق تنوع كبير في الانتاج، وهو ما يحقق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي.

4- يسمح التصنيع بخلق مناصب عمل جديدة ومتنوعة، مما يؤدي إلى رفع في مستوى الدخل الفردي الذي يزيد في قدر الادخار الذي يوجه هو الاخر إلى الاستثمار، وبالتالي استمرار العملية التنموية.

5- يساهم التصنيع في فتح أسواق جديدة سواء المواد الاستثمارية أو المنتجات الاستهلاكية.

6- يسمح التصنيع بخلق مجالات تجارية عديدة، منها التصدير ومما لاشك فيه أن هذا العنصر قد يخفف من بعض المشكلات التي تواجهها الدول النامية في مجال الاستيراد والتصدير.

7- يؤدي التصنيع أيضا إلى بناء قوة اجتماعية وتشكيلها وفق المعطيات الجديدة بحيث يسمح بنمو جماعات جديدة ويضعف جماعات اخرى موجودة بالمجتمع.

8- يسمح التصنيع بتغيير النسق القيمي السائد بإعادة تشكيله حتى يتلاءم والتحولات الاقتصادية التي يحدثها التصنيع.

9- يؤدي التصنيع إلى توظيف أكثر لمفهوم التحضر، أي نمو حضري كبير بحيث يتسع حجم المدن، وتصبح بمثابة مراكز جذب كبيرة لرؤوس الأموال والقوة العاملة، هي تلك بعض العناصر التي تشكل أهمية التصنيع بالبلدان النامية بالخصوص([1]).

فالتنمية الصناعية تقتضي حقيقة جملة من التضحيات سواء على مستوى تكاليف الإنتاج التي تظهر في البداية على أنها كبيرة وذات حجم هائل، قد تتعدى القدرات الحقيقية للبلد، وكذلك التغير الذي يصيب البنية الاجتماعية من حيث إدخال نظام إنتاجي جديد ومتطور، وما يفرضه هذا الأخير على النظم الموجودة أو العلاقات الاجتماعية، أو النسق القيمي والثقافي أو غيره، ومن هنا تتضح أهمية الدراسة السوسولوجية لعملية التصنيع التي قد تتوصل إليه لفهم هذه العملية وانعكاساتها السوسيو اقتصادية بشكل عام.

5-1-3- ظروف التصنيع:

يتفق الكثير من الباحثين في مجال الصناعة أن عملية التصنيع في المجتمعات النامية تتم في ظروف مختلفة تماما عن الظروف التي تمت في ظلها عملية التصنيع بالمجتمعات المتقدمة، حيث أن المجتمعات النامية لم تشهد خلال فترات نموها ثورات أو تحولات عميقة مست بنيتها الاقتصادية مثل ما حدث في الدول المتقدمة، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى خضوعها للاستعمار الغربي، والسيطرة الاقتصادية والسياسية التي تعرضت لها ولمدة طويلة من جانب الرأسمالية العالمية([2])، فإذا كان النظام الاستعماري قد أحدث تحولات جوهرية واسعة النطاق مست البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات النامية فإنها لم تساعد في تحقيق تنمية شاملة بإمكانها التخفيف من حدة التخلف والفقر من جهة وإحداث استقرار يسمح لها ببلوغ مستوى من التقدم ومواكبة التطور التكنولوجي العالمي من جهة أخرى.

ويبقى أن نشير هنا، إلى أن طبيعة العلاقات بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة (المستعمرة) تعتبر من بين الظروف التي ساهمت بصورة كبيرة في قيام صناعات بها، باعتبارها أنها أصبحت تمثل أسواقا قابلة على استعاب المنتجات المصنعة

[1])- **السيد الحسين:مرجع سابق، ص 396.**

[2])- **حسين عبد الحميد رشوان : مرجع سابق، ص 41.**

ونصف المصنعة، على سبيل المثال فان اغلب البلدان التي كانت مستعمرة عواصمها موانئ، إضافة إلى ذلك فقد اتصفت الدول النامية ببطئ كبير في نموها الاقتصادي وفي تطورها الاجتماعي، ويعود ذلك إلى اعتمادها على قطاع إنتاجي واحد ألا وهو القطاع الزراعي الذي يشكو من نقص كبير في رؤوس الأموال المستثمرة، وضعف الوسائل والإمكانيات المستخدمة.

وللخروج من هذه الوضعية كان عليها الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على الناتج الزراعي إلى اقتصاد عصري تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتعددة (الصناعية منها والتجارية)، وتسمح هي الأخرى بفتح مجالات جديدة تكون فاعلة في الاستخدام الامثل والدائم للموارد الأولية وللعمالة من سوق عمل إلى سوق موارد الاستثمار.

هذه الأوضاع دفعت بالكثير من البلدان النامية الى البحث عن سبيل جديدة وحديثة ومنه نموذج جديد، يعتني بقضايا المجتمعات النامية، التي وكما ذكرنا آنفا تختلف بكثير عن قضايا ومشاكل كل المجتمعات المتقدمة، فكانت الآلية التي فتحت لها آفاق النمو والتقدم وبالتالي الانتقال من حالة إلى حالة أخرى مرغوب فيها هي التنمية الصناعية ويرى "**توني بارنت**"([1])، أن جذور التصنيع واهتمام المجتمعات النامية بالصناعة يعود إلى صدمة الحرب العالمية الثانية عندما انقطعت دول العالم كإقليم عن الدول الصناعية فكونت ما يسمى بدول العالم الثالث، وتبعا لواقعها اشتدت الحاجة إلى طلب التنمية الصناعية في هذه البلاد، ويذكر "مور" جملة من الظروف العامة للتصنيع منها:

1- تغير القيم حيث يعتبر أساسيا، ويشمل تبني الطرق المتعلقة أو الرشيدة في حل المشاكل.

2- التغير في النظم، حيث أن التغير يقوم على تنمية العلاقات في السوق وخاصة في العمالة وفي الثروة.

3- التغير في المؤسسات، ويقصد به توفر نظام إداري هرمي وحكومي.

---

[1])-**توني بارنت : مرجع سابق، ص 86.**

4- التغير في الدوافع، والمقصود به هو قابلية التغير نحو حياة أفضل، والتي ترتبط بانتشار المشاركة لكي يشعر الناس بأنهم ضمن التغير، وأن التنمية في نظر "**مور**" يمكن تحقيقها من خلال عملية الذوبان في الأفكار والثقافة والتكنولوجيا الحديثة .

ويبقى هذا الموقف قابلا للنقد، باعتبار أن ليس كل المجتمعات النامية قادرة على تحقيق هذه التغيرات التي تمس بنيانها الاجتماعي والثقافي بالخصوص.

مع العلم أن الظروف التي ساعدت في تبني الدول النامية التنمية الصناعية كانت مرتبطة إلى حد كبير بمستوى نموها الاقتصادي، اضافة إلى ذلك فان التغير الذي جاء نتيجة التصنيع كان بطيئا جدا، وأن العوامل الخارجية والداخلية لم تساعد في إنجاح هذه العملية، ومن الظروف التي ساعدت في نمو التصنيع بالمجتمعات النامية هو تحطيم العلاقات الاجتماعية التي كانت قائمة والتي كانت تحول دون تحويل سكان الريف مثلا إلى قوة عاملة قابلة للانتقال لسد مطالب الصناعة، اضافة إلى ذلك فان للظروف السياسية دورا هاما في تبني هذه المجتمعات التنمية الصناعية، وخاصة بعد بروز مفهوم الدولة الوطنية التي عملت من اجل استراتيجية تنموية تهدف بالأساس إلى تحقيق تحول في البنى الاجتماعية والثقافية، تسمح بالدرجة الأولى في تسهيل عملية الانتقال إلى مجتمع أكثر حداثة وتطورا، ومنه القضاء على التبعية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

فالتصنيع في نظر" **د.حسين عبد الحميد احمد رشوان** "([1])، يعد سياسة ينتهجها المجتمع لنفسه اقتصاديا واجتماعيا، ذلك أن العائد الذي يرتبط بالعمل الصناعي يضاف مباشرة إلى الدخل القومي، والذي ينتج لأفراد المجتمع فرصا أوسع لإشباع حاجياتهم الاجتماعية المتعددة، كذلك أن انتشار التصنيع في المجتمعات النامية كان مرتبطا بتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يرتبط بشكل مباشر بتحقيق الاستقلال السياسي.

تلك هي بعض العوامل والظروف التي أحاطت باسترتيجية التصنيع بالمجتمعات النامية، وسنحاول تحليلها أكثر لاحقا.

---

[1]) **-حسين عبد الحميد رشوان : مرجع سابق ، ص 55 و 56 .**

5-1-4- أنماط التصنيع:

باتخاذها للتنمية الصناعية كمنطلق حتمي للنهوض بالاقتصاد، وبالتالي تحقيق التقدم والتطور المنشود، واجهت الدول النامية صعوبات بالغة عند اختيارها لنمط التصنيع الذي يتلائم وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية والسكانية، وكذا طبيعة مطالبها واحتياجاتها.

فهناك من الدول من ركزت على التوظيف والتوسع في استخدام الصناعة الخفيفة **(العمل + راس المال)**، أي بناء مصانع تحويلية تعتمد بالأساس على راس مال قليل، ويد عاملة كبيرة، بينما دول نامية أخرى اعتمدت على الصناعات الثقيلة **(راس المال+العمل)**، وهي صناعات كثيفة وكبيرة الحجم، سواء من حيث الاستخدام لعناصر الإنتاج، حجم الإنتاج، أو من حيث طبيعة العلاقات الاقتصادية (التبادلية) التي ستربطها بالقطاعات الإنتاجية الإخرى.

وهناك من وازن بين النمطين، وأقرب مثال عن ذلك من سلك المنهج الأول نجد بعض دول جنوب شرق أسيا (كوريا الجنوبية، تايوان هونغ كونغ) والتي اعتمدت كثيرا على الصناعات التحويلية (الأنسجة، الغذائية).

بينما الدول التي اعتمدت في تنميتها على نمط الصناعة الثقيلة، فهي الدول التي سلكت النظام الاشتراكي، كنموذج اقتصادي وسياسي واجتماعي ومنها: (الجزائر ، مصر و كوبا)، ونتائج هذا الإختيار تباين من بلد لآخر، وتبقى الإشارة هنا إلى أن عملية التصنيع بالمجتمعات النامية لم تمس كل البلدان بنفس الدرجة وبنفس التأثير، حيث عمل الاقتصاديون وبعض المنظمات الدولية على تصنيفها حسب مستوى ودرجة تصنيعها، واستعملوا في ذلك عدة مقاييس منها النمو الديمغرافي (السكان)، الدخل الفردي، نصيب الصناعة التحويلية في الناتج الخام، نسبة اليد العاملة الموظفة في هذا القطاع، نصيب المنتوجات من الصادرات ، النقل، الخدمات الاجتماعية المتوفرة...الخ([1])، وعلى هذا الاساسي تم تصنيف الدول إلى:

[1]- **W.CADET : LA PERCEE INDUSTRIELLE DU TIERS MONDE. , PARIS , 1987, P90.**

1- الدول ما قبل الصناعة.
2- الدول السائرة في طريق التصنيع.
3- الدول نصف المصنعة.
4- الدول المصنعة حديثا.

وقد تبدو صعوبة الاختيار هنا واضحة، إذا ما نظرنا إلى هاتين الصناعتين في ضوء نمط التكنولوجيا المناسبة لرفع إنتاجية كل من العمل ورأس المال، وإذا كان بعض الدارسين يهتمون بمناقشة موضوع التحول التكنولوجي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية في ضوء مفاهيم فنية خالصة، إلا أننا نميل إلى مناقشتها والنظر إليها من حيث كونها معيارا حضاريا.

باعتبار أن الانتقال التكنولوجي لا يمكن النظر إليه من الجوانب التقنية فحسب، بل أن الانتقال في الحقيقة هو نقل لنمط إنتاجي واستهلاكي معينين ونسق صناعي لا يكون متسقا مع طبيعة وخصوصية المجتمعات النامية، وضمن هذا الإطار نجد "**السيد الحسيني**"([1]) أستاذ علم الاجتماع يرى بأن على الدول النامية أن تسعى إلى خلق التكنولوجيا المناسبة لا مجرد نقلها، ويبدأ هذا الخلق بتطوير التكنولوجيا المحلية مع تطوير السياق الاجتماعي الثقافي الذي من خلاله تستطيع قوة العمل المحلية استعادة قدرتها على الإبداع التكنولوجي، لذلك فإن تطور التكنولوجيا يجب أن يتم في إطار عملية حضارية شاملة، تتعدى مجرد استيراد منجزات الحضارة الأجنبية.

وهذا ما عاشته الجزائر في بداية السبعينات، عندما انتهجت استراتيجية تنموية تمثلت في التصنيع واعتمدت في ذلك سياسة المفتاح في اليد، أي نقل التكنولوجيا من البلدان الصناعية من اجل التوسيع في النسيج الصناعي، وقد نتج عن هذا الانتقال نتائج مست إلى حد كبير النسق القيمي والثقافي والاجتماعي للمجتمع، حيث أن نقل تكنولوجيا من دولة صناعية إلى دولة نامية، هو بالدرجة الأولى نقل لنمط معين لاستخدام العناصر

[1]) - **السيد الحسيني : مرجع سابق، ص 298.**

التكنولوجية من العمل ورأس المال([1])، وهذا ما دفع بالبعض إلى المطالبة بنقل المعرفة التكنولوجية بدل نقل التكنولوجيا في حد ذاتها.

إضافة إلى ذلك نجد الدول النامية تواجه مشكلات مرتبطة أساسا بطبيعة الاختيار الذي اتبعته في ارساء دعائم التنمية الصناعية، ومنها التوافق بين النمطين للصناعة الثقيلة والخفيفة، من حيث الاستخدام للعناصر الإنتاجية من رأس مال ويد عاملة، وكذلك مدى قدرتها في المحافظة على الصناعات الحرفية والتقليدية التي كانت موجودة، حيث نجد أن معظم الدول الصناعية قد شهدت انهيارا واسعا في صناعتها الحرفية الصغيرة بفضل نظام المجتمع الحديث.

إن المجتمعات النامية ما تزال تحافظ على نمط الصناعة الحرفية الصغيرة الذي يلعب دورا مهما في توفير الغذاء وصناعة المنتجات المحلية، وهذا باعتمادها على الموارد الأولية والعناصر الإنتاجية المتوفرة بالمجتمع.

وفي كل الاحوال فإن على الدول النامية البحث عن صيغة ملائمة تسمح لها من الحصول على مزايا تنتجها كل من الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة بدون إهمال الصناعات المحلية، وخاصة منها التي تعتمد على موارد تتصف بالندرة النسبية.

كذلك فإن الصناعة التي اعتمدتها المجتمعات النامية طرحت أيضا قضية جوهرية تمثلت في مشكلة التوفيق بين الصناعة الموجهة إلى التصدير والصناعة الموجهة لتغطية الاحتياجات الداخلية، وخلق بذلك ديناميكية داخل النسق الاقتصادي بشكل عام، وضمن هذا الإطار، نجد أن الدول النامية قد أسندت برامجها الصناعية إلى مجموعة من التصورات النظرية التي تقول بإحلال الواردات قد يؤدي إلى الانتقال من الصناعة الخفيفة إلى الصناعة الثقيلة، مما يسمح بالضرورة إلى بروز صناعة وطنية تستجيب كلية إلى الاحتياجات المحلية، والتي بدأت في التوسع أكثر فأكثر.

ومن بين النظريات المدعمة لسياسة إحلال الواردات أن التصنيع في الدول النامية قد يساعدها في نهاية الأمر على التحرر من التبعية للدول المتقدمة، في مجال التجارة

---

[1]) - **نفس المرجع ، ص،298، 299** .

الخارجية، اضافة إلى هذا فإن سياسة إحلال الواردات في الدول النامية تساعد في المدى البعيد على مواجهة حالة "الاغتراب الثقافي" وذلك بإقامة هياكل إنتاجية قومية مستقلة([1]) .

لكن لو تتبعنا واقع المجتمعات النامية التي اتبعت سياسة التصنيع وأخذت ببرامجه الواسعة النطاق، لعرفنا أن هذه البرامج كان معظمها موجها لإشباع الحاجيات الأساسية للصفوة وعمال المصانع، بحيث لم يستفد منها كثير من فقراء المدن وصغار الفلاحين وعلى الرغم من أن برامج التصنيع هذه قد خلقت قطاعا لا يستهان به من العمال الصناعيين في الدول النامية، إلا أن مشاركتهم السياسية كانت ضعيفة ومحدودة للغاية.

ولقد بدأت بعض البلدان النامية تدرك مؤخرا الصعوبات التي تواجهها أثناء إقامتها لصناعة موجهة لإحلال الواردات، بسبب ضيق نطاق أسواقها وافتقارها إلى العمالة الوفيرة و الرخيصة نسبيا، وعلى ضوء هذا نجدها بدأت تتجه نحو تطبيق سياسة مختلفة تهدف إلى خدمة التصدير.

وهذا ما تمثله الدول المنتجة للبترول مثلا، فمن الطبيعي أن تعتمد هذه الدول على تنمية صناعية ترتكز على مشاريع ذات تكنولوجيا متقدمة ورؤوس أموال ضخمة وعمالة حيث غالبا ما تتجه منتوجاتها نحو التصدير الخارجي بسبب ضعف استيعاب السوق الداخلية . وفي المقابل نجد من يرى بأن واقع الدول الصناعية قد بدأت تحتكر لنفسها التكنولوجيا ذات الاستعمال الواسع والتطور، بينما تحاول التخلي عن الصناعات المتقادمة والتي تكلف كثيرا، وتتطلب عمالة كبيرة، أو تلك التي لها درجة عالية في تلوث البيئة([2]).

وتبقى الإشارة هنا إلى أن بعض الدارسين يميلون في تفسير اختلاف خبرات التصنيع في المجتمعات النامية في ضوء تفاوت مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والايدولوجية، فضلا عن عوامل أخرى، كالثقافة والديمقراطية والبيئة...الخ.

إضافة إلى ذلك فإن جل هذه الأنماط الصناعية التي اتبعتها وطبقتها المجتمعات النامية كان لها الأثر البارز خاصة من الناحية المادية، إذ سمحت بخلق ثروة وتنويع مصادرها، وبذلك ساهمت في إحداث تغيير عميق للبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع، بما

---

[1]) -**نفس المرجع ، ص 401 و402**.

[2]) -**نفس المرجع ، ص 402 و403**.

في ذلك نسق القيم، هذا التغير أصبح في نظر الكثير من الدارسين لعلم الاجتماع من أهم المواضيع السيوسولوجية المعاصرة، والذي أصبحت عناصرة ومكوناته نقطة انطلاق لتفسير واقع المجتمعات النامية حديثا، وسنحاول التطرق إلى جزء من هذا الموضوع ضمن محتويات العنصر التالي.

5-1-5- التصنيع والتغير الاجتماعي:

إن التغير الاجتماعي حقيقة أساسية ثابتة وواقعية إنسانية، ولا يمكن حدوثه بطريقة عفوية، بل هناك عوامل داخلية وخارجية عن المجتمع الإنساني هي التي تحرك وتوجه عملية التغير الاجتماعي.

إن تاريخ المجتمع الإنساني وتطوره الحضاري هو تاريخ الأدوات والآلات وتطورها واستخداماتها لتسهيل الحياة وتخفيف أعباء العمل الإنساني، وهذا ما دفع ببعض العلماء إلى وصف الإنسان بأنه: "حيوان يصنع الآلات"، فإن كانت الفلسفة واللاهوت والفن تعتبر في الماضي من أهم المنجزات الإنسانية، فإن التكنولوجيا تعتبر من أهم منجزات الإنسان في العصر الحالي، وإن التطور السريع والمتسارع للتكنولوجيا والصناعة بصفة خاصة، دفع إلى حدوث تغيرات موازية في المجالات الاجتماعية المختلفة، وبشكل أصبح معه الحاضر يفلت من قبضة التحليل الميداني المتأني والمقارن، وجعل الأبصار شاخصة دوما نحو الأمام، نحو المستقبل([1]).

إن أي تغير عميق في المجتمع يبدأ أول ما يبدأ بزرع وانتشار وتفاعل عناصر جديدة في الجسم الاجتماعي للمجتمع، الذي تحدث فيه تغيرات شبه حتمية، أي أن التغير يبدأ بالعناصر ثم بالكل الذي تعود إليه العناصر نفسها، وتبرز هذه الفكرة وبصفة جلية حقيقة المجتمع الذي هو كائن طبيعي يسير وفق قانون طبيعي، ووفق تفاعل العناصر والآليات المتضمنة في جسمه.

بمعنى أن لا مجال لتصور الانطلاق دفعة واحدة وبصفة شاملة وكلية، بل لابد من أن يسبق الانطلاق الكلي انطلاق العناصر بعد زرعها واحتلال مواقعها في الجسم

---

[1]) - **محمد احمد الزعبي : التغير الاجتماعي ط 3، القاهرة ، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982، ص 85-86.**

الاجتماعي للمجتمع، وهذه الحقيقة السيوسولوجية تكتسي أهمية بالغة في حقل العمل الاجتماعي التنموي بصفة عامة، والصناعي بصفة خاصة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه في المسائل الاجتماعية اصطلاح صناعة التغيير([1]).

بعد أن تطرقنا إلى أهمية وظروف وأنماط التصنيع بالمجتمعات النامية، فإننا سنحاول تتبع بعض الانعكاسات التي نتجت عن المشروعات الصناعية التي عاشتها المجتمعات النامية.

وقد ترتب على التحول اللامحدود لوسائل الإنتاج الفنية والقفزات الهائلة الواسعة في ميدان العلم والتطور التكنولوجي والتنمية الصناعية تغيرات واسعة في البناء الاجتماعي والعلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها من مقومات الحياة الحضرية.

وهذا ما نجده في كتاب "وليام اوجبرن" التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، حيث ربط التغير الاجتماعي بالتغير التكنولوجي، كذلك أشار "شنيدر" في كتابه الموسوم "علم الاجتماعي الصناعي" عام 1957 إذ جعل من التصنيع عنصرا أساسيا في تفسيرات ما حدث في المجتمع الصناعي بوجه عام.

فالتصنيع بالمجتمعات النامية لم يصب الجوانب المادية (الدخل، القدرة الشرائية، الشغل...) بقدر ما أصاب في حركة انتقاله وامتداده، البناء الاجتماعي ونسق القيم والعلاقات الاجتماعية التي كانت قائمة، حيث أن الصناعة في المجتمعات النامية تمت من خلال اعتبارات سياسية دون وعي كامل بانعكاساتها وأبعادها الاجتماعية، ذلك أن هذه المجتمعات كانت بحاجة ماسة إلى رفع وتنويع دخلها القومي، ومنه حل مشكلات عديدة منها التعليم، التغذية، السكن، الصحة...الخ .

فالعملية الصناعية نجدها قد فرضت على المجتمعات حركة سريعة حتمية وتغييرا مستمرا، وقواعد اتصفت بالعمومية الشديدة وهو ما تعارض في كثير من الأحيان مع أنساق ثقافية تؤكد العلاقات الشخصية أو القبلية، ويتصل بذلك ارتباط التصنيع بنمو المعرفة العلمية التي تمكنه من الانطلاق.

---

[1]) -**محمود بومخلوف** : **مرجع سابق ، ص 64 65.**

فإذا كانت العوامل والقوى التي ساهمت في نجاح تجربة التصنيع عديدة ومتنوعة، فإن النتائج والآثار المترتبة على هذه العملية كانت أكثر شمولية، وسنحاول الإشارة هنا إلى نتائج التصنيع بالمجتمعات النامية والتي نراها تعبر حقيقة عن طبيعة هذه العلاقة وتقدم تفسيرا أوليا عن هذا التغير السريع.

ويمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلي:

أ. أن الصناعة فرضت نظام عمل جديد على المجتمع وهذا عن طريق التخصص الدقيق الذي جاءت به الآلة المعقدة ، ومنه ظهر تقسيم عمل جديد.

ب. تغير نسق القيم بصورة واضحة وبالتالي استبدلت قيم قديمة بقيم وعادات وتقاليد جديدة فرضتها التكنولوجيا وحداثة المرحلة.

ج. أن المجتمعات النامية وأثناء المراحل الاولى من التصنيع شهدت نموا حضريا مضطربا، ومنه يتضح أن معظم المدن الكبرى تمثل مراكز جذب أساسية للمشروعات الصناعية بسبب ما تتمتع به من بنية تحتية وعمالة وكبر حجم الأسواق، إن المدن الكبرى في الدول النامية تمثل متغيرا يحكم إلى حد كبير علاقة التصنيع بالتحضر([1]).

لذلك نجد الدول النامية وبسبب افتقارها إلى رؤوس الأموال تلجأ إلى سياسة مركزية من شأنها إقامة الصناعات في المراكز الحضرية... ... بل يمثل أيضا حلا للتضخم الحضري الذي تعاني منه مدنها، وينعكس التضخم الحضري في مجالات عديدة منها نمو الأحياء المختلفة وانخفاظ مستوى المرافق والخدمات، ونمو المهن الهامشية التي لا تسهم في نمو الاقتصاد الحضري([2]).

د. تمركز التصنيع بالمدن جعلها مناطق جذب اليد العاملة الريفية، مما نتج عنه هجرة ريفية باتجاه المناطق الحضرية الكبرى، هذه الوضعية أثرت كثيرا على مستوى

---

[1])- **السيد الحسيني : مرجع سابق، ص 415.**

[2]) - **نبيل السمالوطي: مرجع سابق، ص 336.**

نمو المناطق الريفية، بسبب افتقادها يدا عاملة نشطة، وساهمت أيضا في نمو حضري (سكاني) للمدن.

ه. ساهم التصنيع في خروج المرأة من المنزل، وإدخالها عالم الحياة العملية وخاصة في المصنع والمكتب، الأمر الذي ترتب عليه تغيير كبير في دور ومركز المرأة بالمجتمع، " إن تغير المكانة الاجتماعية للمراة هو سبب ونتيجة في آن واحد للتغير في بناء الأسرة وفي وظائفها"([1]).

و. بروز أنماط جديدة للأسرة، والتي نجمت عن النمو الصناعي، حيث يرى الكثير من علماء الاجتماع أن التصنيع قد ساهم في تفكك العلاقات الأسرية والقرابية التقليدية، واختفاء الأسرة الممتدة، وظهور الأسرة النواة (الزواجية)، حيث يعتمد النظام الصناعي على الكفاءة والقدرة، لا على الانتماءات القرابية والدينية أو الحرفية.

ز. زيادة التمايز الاجتماعي بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا، فاتساع نطاق التصنيع يؤدي بالضرورة إلى التنوع المهني والتباين في المداخيل، مما يدفع إلى بروز الانقسام والتمايز الاجتماعي بين الأفراد.

ح. والى جانب المعايير التقليدية المكتسبة للتمايز والتباين الاجتماعيين القائمين داخل المجتمع التقليدي، مثل تلك التي تقوم على أساس ديني أو قبلي أو عائلي، تظهر معايير جديدة للتمايز تقوم على أساس الوضع الاقتصادي والتعليمي، أو المهني والبيروقراطي، أو ما يطلق عليه "روشر": " التباين من حيث الهيئة أو المكانة البيروقراطية، ويقصد به المركز الذي يحتله الشخص داخل التنظيمات البيروقراطية المتناهية داخل المجتمع " ([2]).

ط. تغير في المكونات والعناصر الثقافية للمجتمع، بحيث انتقلت الثقافة التقليدية التي كانت تقوم على أساس الثقافة الفردية والمكانة الاجتماعية والمعايير المكتسبة والعلاقات القرابية إلى ثقافة أكثر حداثة أتصفت بحرية الفكر وحرية التعبير واتساع التعليم...الخ.

---

[1]) **نفس المرجع ، ص 416، 417.**

[2]) **نفس المرجع ، ص 336.**

هي تلك بعض النتائج التي جاءت نتيجة تبني استراتيجية التصنيع كمقـــوم أساســـي لتحقيق التنمية بالمجتمع، وسنحاول التطرق إليها أكثر وبالتفصيل ضمن محتويات الفصول القادمة.

5-2- نظريات التصنيع.

لقد أشار "نسبيت" "NESBET" إلى الثورة الصناعية من قبل كواحدة من الثـــورتين الثانية سياسية، تتمثل في الثورة الفرنسية التي بلغ تأثيرها في التغير وأنها أدت إلى ظهور علم الاجتماع نفسه كحقل معرفي جديد يدرس القضايا الاجتماعية المطروحة ضمن عملية التغير التي حصلت بسبب عملية التصنيع.

وعلى ضوء ذلك جاءت جملة من النظريات، حاولت تقـــديم تفســـيرات متعـــددة لعمليـــة التصنيع، وخاصة بالمجتمعات النامية التي حاولت إيجاد تفسيرات أولية لإحـــداث عمليـــة الارتباط والتوافق بين هذه العملية وبين واقعها الاجتماعي والثقافي.

إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المأســـاوية التـــي عايشـــتها جملـــة الـــدول النامية،والتي ترتبت عن السياسة الاستعمارية المجحفة والظالمة، التي ساهمت في تخلف هذه المجتمعات، وشكلت ثروة وتقدم الدول الرأسمالية، هذه الأوضاع دفعت بالمجتمعـــات النامية إلى البحث عن مخرج أو منهج أو نموذج يساعدها على تغيير أوضاعها، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي يحافظ على ثروتها، ومنه على استقلالها السياسي.

فاعتمد بذلك على عملية التصنيع الذي كان في نهاية الحرب العالمية الثانية النموذج التنموي الوحيد الذي جلب اهتمام الكثير من الدارسين في حقـــل علـــم الاجتمـــاع وعلـــم الاقتصاد بالخصوص، وقد أخذت هذه العملية كمنطلق للتنمية مرحلتين أساســـيتين: قبـــل وبعد الحرب العالمية الثانية:

فقبل سنة 1935 سادت فترة الاقتصاديات الزراعية والاســـتخراجية، وبعـــد ســـنة 1945 عرف الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة مست الجوانب المالية والتجارية والسياسية، فظهرت بذلك منظمات عالمية عملت على توجيه الاقتصاد العالمي، وتحررت معظم دول العالم النامي، فكان عليها العمل على تنمية اقتصادياتها ضمن ما تفرضه هذه التحـــولات، تنمية تطلبت في اغلب الأحيان تغييرا في الهياكل والبنى الاجتماعية الاقتصادية، نتيجـــة

استراتجيات معينة تبعت مشاكل كثيرة عايشتها هذه المجتمعات من فقر وتخلف وسكن وتشغيل وتعليم وصحة...الخ .

كل هذه الأوضاع كانت حافزا قويا في تبني استرتيجية التصنيع وتوجيهها بالمجتمعات النامية، قصد تحقيق تنمية شاملة، وعليه قدم الكثير من الدارسين أبحاثا حول مفهوم التنمية الصناعية بالدول النامية، تحددت على ضوئها نظريات متعددة ومختلفة حول التنمية الصناعية منها:

5-2-1 - نظريات النمو :

أ- نظرية النمو المتوازن:

لقد جاءت هذه النظرية على يد "**نيركس**" "**NURKSE**"، والذي اعتمد في تحليله على نظرية الدفعة القوية "لرودان"، حيث بدأ دراسته حول مشكلة الفقر والذي اعتبرها بمثابة دائرة مفرغة، والتي تحاول شرح وتفسير ظاهرة التخلف بالمجتمعات النامية ، انطلاقا من أنها (هذه الأخيرة) تعاني انخفاضا في طلب رؤوس الأموال نظرا لانخفاض الميل للاستثمار بهذه البلاد، ويرجع ذلك إلى ضيق حجم السوق، نتيجة لانخفاض مستويات الدخل، الأمر الذي يعرض الاستثمار في مشروع واحد وصناعة واحدة لمخاطر كبيرة، وهو ما يتطلب إحداث صناعات عديدة متلازمة تخلق علاقة تكاملية بينها من اجل تحقيق كل المنتجات الصناعية المطلوبة، وعليه يمكن استخلاص ملاحظتين أساسيتين حول هذه النظرية:

1- أنها تنادي بتحقيق توازن أفقي بين صناعات الاستهلاك، وهي في ذلك لا تستلزم تحقيق توازن راسي بين الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية والاستثمارات في الصناعات الرأسمالية.
2- أنها تتطلب توفر سوق داخلي قادرا على استيعاب المنتوجات التي تشكل صعوبة في دخول الأسواق الخارجية (أي أسواق بديلة واسعة)، وتبقى الإشارة هنا إلى أن هذه النظرية ومن اجل تطبيقيها، ينبغي توفر جملة من العوامل والشروط منها:

أ. توفير رؤوس أموال كبيرة.

ب. تتطلب هذه النظرية من الدول النامية أن تبدأ نموها من عدم، أي بدون وجود صناعات أولية.

ج. أن هذه النظرية قد تفرض نموا في القطاع الصناعي و تأخرا في القطاع الفلاحي.

د. أن هذه الاستراتيجية تتطلب إقامة حشد كبير من الصناعات في الاستهلاكية المتزامنة([1]).

وفي الاخير يمكن أن نقول بأن نظرية النمو المتوازن تتطلب موارد إنمائية كبيرة وضخمة لا تسمح بتوفرها بالمجتمعات النامية، ومنه يصبح من الصعب تنفيذها بهذه البلدان .

ب- <u>نظرية النمو غير المتوازن:</u>

تنسب هذه النظرية للاقتصادي "البرت هيرشمان" الذي بنى نظريته على أساس الانتقادات التي وجهها لنظرية النمو المتوازن، حيث يرى أن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة إنما قد تحقق في صورة انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى إلى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى إلى مضمار النمو الاقتصادي([2]).

والمقصود من هذا كله هو أن النمو عند "**هرشمان**" يتحقق أولا في عدد من القطاعات الأساسية، ثم ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

فأما الطريقة المباشرة فتتم بزيادة الطلب على السلع الوسطية والخدمات، بينما الطريقة غير المباشرة فتتم عن طريق زيادة دخل الأفراد، ومنه ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية، (فكلما زاد الدخل الفردي كلما تبعته زيادة في مستوى طلب المنتجات الاستهلاكية) ويحقق الاستثمار في الصناعات الأساسية إلى حدوث اختلال في التوازن

---

[1]) درويش حسين: التنمية الاقتصادية، ط1، دمشق، مديرية الكتب الجامعية، 1977، ص 112.

[2]) نامق صلاح الدين: نظريات النمو الاقنصادي ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 1969، ص 224.

بينما الاستثمارات التي تنتج عن الصناعات الأخرى تعمل من جانبها على استعادة التوازن الذي اختل وهكذا تحدث التنمية تبعا لأسلوب النمو غير المتوازن على شكل مراحل متتابعة من الاستثمار تنقل الاقتصاد الوطني إلى حالة عدم التوازن، وكل مرحلة من هذه المراحل ترتبت على اختلال جديد في التوازن.

إن التنمية في نظر "هيشمان" تتطلب فحسب توفير([1]) الموارد اللازمة للقيام بالاستثمار في الصناعات الأساسية، وما يؤخذ على هذه النظرية، هو أنها انطلقت من الواقع الاقتصادي للمجتمعات الرأسمالية، أي نمو عن طريق المبادرات الفردية وليس عن طريق الأهمية التي تعطى للدولة باعتبارها الموجه الأساسي لعملية التنمية.

إضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تعتبر أن النمو يتم عن طريق إنشاء قطاعات اقتصادية وإهمال أخرى، بينما أن التنمية هي تنمية شاملة، فلا يمكن تنمية قطاع دون قطاع آخر، وبالتالي تقترح هذه النظرية نموا تفضيليا، أي تمييزيا، بمعنى تنمية مستمدة من خلال عملية تفضيل قطاعات عن أخرى.

فالقطاعات التي تمتاز بالتفوق يستلزم تعبئتها بالموارد، ومنه يؤثر هذا القطاع في القطاعات الأخرى، وبالتالي فان عملية التنمية التي تقترحها هذه النظرية لا تتماشى والحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات النامية.

5-2-2- نظرية أقطاب النمو:

تنسب هذه النظرية بالأساس إلى الاقتصادي "فرانسوا بيرو" الذي يرى في دراسته والخاصة بالمجتمعات المتقدمة، أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة وفي كل مكان، ولكن يتجلى في أماكن أو نقاط تدعى أقطاب النمو"([2]).

---

[1]) زرقي عبود: صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 1996، ص 18، 19.

[2] -F . perroux : L' économie du xx siele , Paris Presse universtaires de France ،1969 , P 179.

بينما تقوم عملية التنمية بالمجتمعات المتخلفة على أساس إحداث تغيرات تقنية وذهنية واجتماعية تسمح بتهيئة المناخ الملائم لانتشار كافة آثار هذه الأقطاب، ونجد "**فرانسوا بيرو**" يفرق بين مفهومين وهما:

أقطاب النمو وأقطاب التنمية.

فأقطاب النمو، هو بمثابة وحدة اقتصادية أو مجموعة مركبة من الوحدات، فهو خاص بالمجتمعات الصناعية المتقدمة نتيجة لما تتوفر عليه من أو ساط اقتصادية واجتماعية وثقافية مهيأة لممارسة هذه الأقطاب.

بينما أقطاب التنمية، فتخص به المجتمعات النامية، والتي باستطاعتها أن تحقق تنمية للمجتمعات النامية، تأخذ بعين الاعتبار العوامل الفنية والتعليمية والاجتماعية للعمال والفلاحين.

فالمجتمعات النامية من مقدورها تأكيد تنميتها بواسطة إقامة العديد من هذه الأقطاب، لكن الممارسة العملية التي تحدثها أقطاب التنمية على وسط المجتمعات النامية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لم تكتمل بعد ولم تصل إلى مستوى معين من التوازن، فإن هذه العملية قد تخلق اختلالات اقتصادية واجتماعية عديدة بحيث تحدث تنمية منطقة اقتصاديا (صناعيا) دون أخرى، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث هجرة واسعة لليد العاملة وما قد يترتب عن ذلك من انعكاسات اجتماعية وثقافية على الوسط الجديد، إضافة إلى ذلك فإن نظرية أقطاب النمو تؤدي الى تمركز الاستثمارات في منطقة دون أخرى، مما قد لا يسمح بأن تكون لعملية التصنيع وظيفة توزيع الاستثمارات بطريقة عادلة، بل تخلق بمقابل ذلك إعادة الانتشار والتوزيع لرؤوس الأموال المستثمرة، ومنه المناطق الصناعية بشكل لا يؤدي إلى تحقيق تنمية متكاملة ومستمرة لكافة مناطق البلد.

إن نظرية أقطاب النمو قد أحدثت آثارا ايجابية بالمجتمعات الصناعية الرأسمالية، حيث أقامت نسيجا صناعيا قويا ومتكاملا، بينما كانت النتائج بالمجتمعات النامية مخيبة للآمال، حيث واجهت هذه النظرية عوائق وقيود اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية لم تسمح بتحقيق أهدافها.

وبعد هذا العرض الوجيز لنظرية أقطاب النمو، يمكن الإشارة إلى أن هذه النظرية لا يزال تطبيقها محدودا، كما أنها تعتمد على مفهوم التوطن الصناعي وتوطن باقي الأنشطة الاقتصادية، زيادة على ارتباطها بالكتل العمرانية ومميزاتها الاقتصادية، وتبقى لهذه النظرية محاسن كاستراتيجية في التنمية الاقتصادية، وبالأخص في تنمية بعض الجهات المتخلفة اقتصاديا، ولكنها في نفس الوقت تترك أماكن أخرى على هامش التنمية، وهذا ما يزيد من هوة الفوارق الجهوية([1])، والتي تعتبر مشكلا عويصا يواجه هذه المجتمعات.

وانطلاقا مما جاءت به هذه النظرية، استنبط "**ديستان دوبرنيس**" نظريته حول الصناعة المصنعة بالمجتمعات النامية، والذي أصبح فيما بعد بمثابة نموذج "الصناعات المصنعة" والتي طبقتها الجزائر واعتمدتها كنموذج لعملية التنمية، وقد جاء ذلك ضمن مخططاتها التنموية للمرحلة ما بين 1970 و1977، والذي جاء كحل لمعظم المشكلات التي واجهت الحكومة الجزائرية في ذلك الوقت، منها ضعف الدخل، نقص الاستثمارات البطالة، اتساع رقعة الفقر والعوز...الخ.

5-2-3- نظرية الصناعات المصنعة :

يعتبر "ديستان دوبرنيس" الباحث الأول الذي نادى بفكرة الصناعة المصنعة والذي يعتبره البعض الأب الروحي لهذه النظرية، الذي استمد قواعدها واسسها الأولى كما ذكرناه سابقا (بخصوص نظرية أقطاب النمو) والتي جاءت كانسجام مع الواقع الاقتصادي لمجتمعات العالم، وخاصة المجتمعات النامية، وقد تمحورت عناصر هذه النظرية حول فكرة رئيسية وهي أن كل صناعة قادرة على توليد صناعة أخرى أو تساهم في بناء صناعة جديدة أو عدة صناعات، وعليه تعتبر صناعة مصنعة وتمارس وفق اتجاهين:

إلى الأمام وإلى الخلف، أو في الاتجاهين معا، فمثلا الصناعات الاستهلاكية تتميز بروابط خلفية مرتفعة، في حين تتميز الصناعات الاستراتيجية بروابط أمامية مرتفعة، أما الصناعات الميكانيكية فتتميز بروابط خلفية وأمامية مرتفعة.

---

[1])-**بشير محمد التجاني: مرجع سابق ، ص 55.**

ويذكر "**ج .د. برنيس**"([1]) أن الصناعة لا تكون مصنعة إلا إذا سمحت بتغيير في البنية الاقتصادية وتحولات في وظائف النظام الإنتاجي، وهذا لا يتأتي إلا بإدخال تكنولوجيا جديدة تحقق الزيادة في الإنتاجية، والتي هي بمثابة

العامل الأساس في العملية الإنتاجية الكلية، ومنه فإن الصناعة المصنعة:

1- تتطلب استثمارات هائلة وضخمة.
2- أن حجمها الإنتاجي يتعدى الأسواق الداخلية .
3- أنها تنتمي للقطاع الانتاجي.
4- أنها تتميز بروابط امامية وخلفية مرتفعة.
5- أنها تتطلب فترة زمنية طويلة من أجل مباشرتها للإنتاج.

وحسب هذه النظرية، فإن عملية التكامل الصناعي تتم على أساس انتقاء الصناعات التي تتميز بارتفاع روابطها الأمامية والخلفية، وتتشكل من الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد الصلب والمكيانيكا...الخ.

ولقد حدد "**ج. د. برنيس**" جملة من الشروط من الواجب توفرها قصد تطبيق هذا النموذج بالبلدان النامية ومنها:

1- الزامية توفر المجتمعات النامية على سوق كبيرة الحجم.
2- يجب إحداث تنظيم فعال لانتشار الآثار التصنيعية.
3- التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد، وهذا قصد التوجيه والمراقبة الدائمة للأنشطة الصناعية الأساسية.
4- يتطلب تحقيق إدخار محلي كبير يسمح بتوفير رؤوس أموال كبيرة توجه للاستثمار في هذه الصناعة.
5- يجب توفر نظام تخطيطي قادر على توجيه ومراقبة وتنفيذ العملية الاستثمارية.
6- خلق علاقة تكاملية بين التصنيع والزراعة، وهذا لا يتم إلا من خلال إحداث إصلاح زراعي يهتم بتطوير البنية الاقتصادية لهذا القطاع.

---

[1]- **G . DE BERNIS : INDUSTRIE INDUSTRIALISATIONS ET INTEGRATION ECONOMIQUE , PARIS , ECO , 1968 P.416.**

والمتتبع لهذه النظرية يجد بأن شروط تطبيقها تتجاوز الإمكانيات الحقيقية للقدرات الواقعية والإمكانيات المتوفرة بالمجتمعات النامية، ذلك أن عملية تصنيع مجتمع نام نال استقلاله السياسي حديثا ، يصعب عليه تغيير أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اتجاه يسمح باستقطاب تنمية صناعية تتطلب يدعاملة كفئة ومختصة، ورؤوس أموال ضخمة، وسوق مفتوحة و واسعة ذات أبعاد تجارية ونقدية قادرة على الانتقال والتغير بسرعة.

إضافة إلى ما سبق، فإن تكاليف الصناعة المصنعة مرتفعة باعتبار أن مشـــاريعها الصناعية ضخمة جدا، ولكن هذا لا يعني بأن المجتمعات لم تنح هذا النموذج الصـــناعي، بل نجد الكثير من هذه المجتمعات منها الجزائر قد حاولت تطبيـــق هـــذه الاســـتراتيجية الصناعية من اجل عملية الإقلاع والنهوض بالمجتمع ككل، حيث حققت نتائج ايجابية في كافة المجالات، إذ خلقت سوق للعمالة وللاستهلاك جديدين، وأيضا سمحت بتحقيق اكتفاء ذاتي في الناتج الصناعي، وكذلك خلقت ديناميكية جديدة في النظام الاقتصادي ممـــا هيـــأ ظروفا موضوعية حققت تنمية شاملة ولو بصفة جزئية.

5-3- التصنيع بالمجتمعات النامية

تمهيد

عندما ننظر في الخيارات التنموية والأساليب والأنماط التي اتبعتها المجتمعات النامية في تطوير وتنمية مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية، سواء على المستوى البعيد أو القريب (الماضي أو الحاضر)، يتضح لنا جليا بأنه كان هناك خياران أو نموذجان عامان في استراتيجية التنمية يتطابقان إلى حد بعيد مع ثنائية (**التبعية/التحديث**)([1]).

ومع ذلك فإنه يجب التأكيد هنا على أن الدور الاقتصادي التقليدي للعالم النامي، لم يكن صناعيا على الإطلاق، ولكنه تخصص في انتاج المعادن والموارد الأولية بما في ذلك المحاصيل الزراعية الموجهة إلى الصناعة الغربية، وهذا ما ذهب إليه بعض الاقتصاديين الغربيين إلى القول بأن أقطار العالم النامي لا تصلح إلا أن تتخصص في إنتاج المادة الخام الموجهة للمصانع الغربية، وعن طريق هذا التخصص سيسمح لهذه البلدان تبادل موادها الأولية بالبضائع المنتجة في الدول المتقدمة، فتكسب بذلك أقطار العالم النامي مبالغ كافية تسمح بتراكم رأس المال الذي يسمح لها بخلق تنمية وفق معطياتها الذاتية.

لا يخفى على أي أحد أن المجتمعات النامية معظمها حديثة الاستقلال السياسي، بمعنى أنها لم تكن تسير أمورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بنفسها، وفق متطلباتها وحاجاتها الضرورية والملحة، وعليه كان من الضروري رسم خطة واستراتيجية تنموية محددة من أجل الإنتقال من حالة التبعية الكاملة إلى الاستقلالية، وذلك بتوفير الوسائل التي تسمح بعملية الإقلاع الاقتصادي غير أنه ومن الضروري أن يتم هذا وفق المعطيات الواقعية الحقيقية المعاشة والمتمثلة كما (ذكر سابقا) في انهيار البنى الاجتماعية والاقتصادية، وضعف المؤسسات السياسية والإدارية التي كانت قائمة بمعنى غياب كلي للشروط الضرورية والملازمة لأي عملية تحويل، وهذا ما دفع بخبراء البنك الدولي

---

[1]) **ميشيل هارا لاموس : اتجاهات جديدة في علم الاجتماع ، بغداد، دار الحكمة، 2001 ، ص 167.**

للتنمية والتعمير وصندوق النقد الدولي بابداء النصح إلى البلدان النامية وخاصة الأكثر تخلفا منها، بأن تركز جميع مجهوداتها من أجل إنشاء هيكل سفلي إنتاجي وبعد ذلك تقوم ببناء مشروعات صناعية.

إن تنمية الهيكل السفلي (البنية التحتية) يمكن أن يحدد في الإطار العام للبلد بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتنظيمية، والعلاقات المتبادلة بين مختلف القطاعات والفروع.

وهكذا فإن مسألة اختيار استراتيجية التصنيع، باعتبارها مزيج من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات العمل والسياسات التنموية والتنظيمات والاجراءات الواجب القيام بها لبلوغ الأهداف المحددة وفق متغيرات موضوعية عديدة.

إن مسألة اختيار التصنيع كعملية شاملة ومستمرة قادرة على خلق توازن وحركة على مستوى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها بالبلد، تعتبر في حقيقية الأمر قضية حاسمة ومحور التنمية لأي بلد، وتتوقف صحة هذا المسار على الدقة في اختيار الاتجاهات المشار إليها مما يتحتم على المجتمعات النامية القيام بدراسة وتحليل للآثار التي قد تترتب عن ذلك في ظل الواقع الصناعي والاقتصادي والاجتماعي...الخ بغية بلورة الاتجاهات المثلى في إطار استراتيجية للتصنيع تكون استجابة موضوعية للواقع([1]).

وباعتبار أن المجتمعات النامية مختلفة عن بعضها البعض، وأن الظروف والوقائع والأحداث التي تعيشها وعاشتها هذه المجتمعات مختلفة أيضا، إضافة إلى أن الحاجات والمتطلبات التي تطلبها جماهيرها تتعدد وتتباين هي الاخرى، فإنه يتضح أن العوامل والظروف التي أثرت بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والتي كان لها الدور البارز في تبني هذه المجتمعات هذا المسار التنموي بكل خصائصه وأبعاده و قيمه المتعددة والكثيرة، هي أيضا مختلفة.

[1] -**عدنان شموط : مرجع سابق ، ص 59.**

5-3-1- مراحل التصنيع بالمجتمعات النامية.

اعتبرت لجنة "**التنمية الاقتصادية التابعة للامم المتحدة**" في دورتها الثالثة المنعقدة عام 1963 أن التصنيع بالمجتمعات النامية هو بمثابة عملية تطوير اقتصادي، ويتم في هذه العملية تعبئة قسم متزايد من المصادر والموارد الوطنية بهدف تطوير وتنمية البنية الاقتصادية من الجوانب المتعددة و النواحي التقنية، كما تتميز البيئة الاقتصادية بوجود قطاع ديناميكي لصناعة الآلات ، هذا القطاع أيضا يكون قادرا على تأمين نمو مرتفع لمجمل الاقتصاد من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي([1]).

وينتج عن هذا المدخل أن لجنة الأمم المتحدة ترى بأن التصنيع بالمجتمعات النامية يرتكز أساسا على الصناعات الثقيلة، التي تعتبرها كأداة رئيسية في تحقيق النمو، وبالتالي التخفيف من حدة التخلف الذي تعيشه هذه المجتمعات، بمعنى أن عملية التصنيع لهذه الأخيرة، هي بمثابة عملية استراتيجية تقوم على أساس بناء مشاريع صناعية تسمح بتحويل الموارد الاولية ومواد الخام إلى سلعة مصنعة ونصف مصنعة، أي خلق نسيج صناعي حديث ومتكامل، بحيث يصبح هو القطاع الموجه والقائد في الهيكل الاقتصادي المحلي، ومنه تصبح اقتصاديات المجتمعات النامية اقتصاديات صناعية، بالرغم من وجود اختلافات بين بلدان العالم النامي ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وغيرها...الخ.

فهي لا تمثل نظاما واحدا، بمعنى لا تحدد نموذجا واحدا، بل تشترك في عدة خصائص ومميزات كان لها دور في إحداث حركة تنموية اعتمد جلها على عملية التصنيع، فهناك مجتمعات حققت تقدما كبيرا في مجال تنمية قدراتها الاقتصادية، وحققت تنمية اجتماعية معتبرة، وهناك من لم تستطع إحداث تحويل سليم يسمح لها بتحقيق انتقال نوعي في مجال تنميتها الشاملة، وهذا لا يعني أن اخفاق استراتيجية التصنيع بهذه المجتمعات في تحقيق تقدم يعود إلى العملية التصنيعية، وإنما في نظرنا إلى وجود أسباب

---

[1])-مارتين بوشمان : التصنيع في البلدان النامية ، دمشق ، دار التقدم العربي ، ص 38.

عديدة سياسية واقتصادية وتاريخية واجتماعية، لم تساعد في النهوض باقتصادياتها، ومنه تحقيق علاقة ترابطية بين القطاعات الاقتصادية للمجتمعات النامية.

فلهذا اتخذت عملية التصنيع بهذه المجتمعات مسلكا بطيئا يمكن تقسيمه حسب أراء الكثير من الدارسين إلى فترتين :

الفترة الاولى : فترة ما قبل 1945 .

لم يكن التصنيع قائما بصفة واسعة كما هو في الوقت الحالي، حيث ان الصناعة في تلك القترة كانت محدودة جدا واقتصرت على الصناعات التحويلية النسيجية والتغذية، والتي سيطرت عليها الرأسمالية العالمية لخدمة أهدافها بغرض التوسع الصناعي، وبالمقابل نجد هذه المجتمعات النامية تعيش في أوضاع اقتصادية واجتماعية مزرية، بحيث كانت معظم قدراتها الاقتصادية والبشرية موجهة بالأساس نحو تطوير اقتصاديات الدول الصناعية الرأسمالية.

وقد شكلت الأوضاع العامة التي تميزت بها مجتمعات العالم النامي بعد الحرب العالمية الاولى تأخرا كبيرا على انطلاق عملية التصنيع لهذه المجتمعات، وإنشاء صناعات حديثة قصد تقوية اقتصادها، فتميزت الفترة الممتدة ما بين 1913 و1928 بطلب معتبر على المنتجات الزراعية، الموارد الاولية من طرف الصناعات الأوروبية، وكذلك ضعف المنافسة الصناعية، إضافة إلى إرتفاع نسبة السكان وانخفاض الناتج القومي ونمو الطلب على المنتجات الصناعية، واستعداد الدول الصناعية على تقديم مساعدات متنوعة للمجتمعات النامية (وخاصة الدول الصناعية التي نهجت النظام الاشتراكية).

كل هذه العوامل ساعدت في خلق نسيج صناعي بالمجتمعات النامية، ففي أمريكا اللاتينية مثلا، وما حدث بالارجنتين بالذات، فإن قيمة الانتاج الصناعي انتقلت من مؤشر **10** مليار دولار سنة 1914 إلى **23** مليار دولار سنة 1928.

وما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن في هذه الفترة الممتدة من 1929 إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 بدأت فيها تسود الكثير من الدول النامية حركات سياسية

وفكرية وطنية اصبحت تطالب أكثر فأكثر باستقلالها الوطني ومناهضة للإستثمارات الأجنبية.

فالتصنيع كان يخص القليل من المجتمعات النامية، وذلك لما كان يتطلبه من امكانيات مادية وبشرية لم يكن باستطاعة هذه الدول توفيرها في فترة كان معظمها فيها تحت نير الاستعمار.

الفترة الثانية : مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

تعتبر أهم مرحلة اهتمت بها الدول النامية بالتصنيع هي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد حاولت تنمية قطاعها الاقتصادي من خلال الاعتماد أكثر على نموذج الاقتصاديات المصنعة.

إن المجتمعات النامية حققت نموا صناعيا مرتفعا يفوق معدل النمو في الدول الشمالية في نفس الفترة، حيث قدر بـ **66.8%** سنويا، وأحسن نتيجة سجلت بدول جنوب شرق آسيا وهذا باعتمادها على روؤس الأموال الأجنبية، إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج كان يتمثل في إعادة الإنتاج الصناعي، أي إنتاج ما كان يستورد، أما فيما يتعلق بهيكل الإنتاج فإن أكثر من ثلث **1/3** القيمة المضافة يأتي من الصناعة الثقيلة، وما يقارب **65 %** ناتج عن الصناعة الخفيفة، حيث سجلت هذه الأخيرة معدل نمو **7.6 %** أكبر مما سجل بأمريكا اللاتينية **(بـ 4.2 %)** ويبقى أعلى مستوى في النمو الصناعي مسجلا بدول آسيا الجنوبية، وهذا بمعدل **بـ11 %**.([1])

وفي المرحلة الثالثة الممتدة ما بين السنتين 1965-1980 تميزت بانخفاض نسبي في مستويات النمو الصناعي، غير أن هذا التراجع يختلف من دولة إلى أخرى نظرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسة الداخلية، منها أن ألازمة التي سايرت الدول الرأسمالية سنة 1971، والتي كانت من أهم نتائجها انخفاض في المستوى الاستثمار الخاص وضعف النشاطات، مست كذلك صناعات الدول النامية، حيث كان معدل زيادة

[1]) **W. CADET : OP.Cit , P 80.**

الإنتاج ضعيفا، ففي "البرازيل" ارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي من **4** مليار كروزيـــروس (العملة المحلية) في سنة 1914 إلى **12** مليار في سنة 1928.

لكن القطاع الاقتصادي بقي مرتكزا على الزيادة الإنتاجية فـــي القطـــاع الزراعـــي والصناعات النسيجية، أما المرحلة (1929-1945) فهي إلتي تعتبر أكثـــر أهميـــة لمـــا أبرزته من نمو صناعي كبير، وخاصة في مجال الصناعة الميكانيكية والحديدية، فظهرت بذلك دول "كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين والصين و الهند وكوريـــا" تعـــدت بواســـطة نشاطها الصناعي المرحلة الأولى لتشكيل قطاعها الصـــناعي، وذلـــك بـــالتركيز علـــى الصناعات الثقيلة.

حيث اصبحت من بين الدول التي تمتلك ورشـــات التصـــليح ومعامـــل لـــلآلات والأدوات، إذ شكلت هذه الدول بما يسمى بالدول السائرة في طريـــق التصـــنيع (**P.E.I**)، وحققت بذلك نموا صناعيا ساهم في رفع مستويات الدخل الوطني من جهة، وفتح ســـوق صناعية جديدة ففي امريكا اللاتينية، انتقل نصيب صناعة الحديد والميكانيكا مـــن القيمـــة الاجمالية للانتاج من **15 %** إلى **25 %** في سنة 1945.

أما في آسيا الجنوبية "كوريا" كمثال فقد قدر معدل النمو السنوي المتوسط للانتـــاج الصناعي بـــ **9.7 %**، وهذا في الفترة الممتدة ما بين 1939-1941، وفي "الهند" انتقـــل الانتاج الصناعي من **1.3** مليون طن الى أكثر من **4** ملايين طن وهذا في سنة 1941.

خلال الفترة الممتدة ما بين (1980-1983) فإن الضعف لم يمس كل الدول النامية، حيث نجد على سبيل المثال دول آسيا الجنوبية الشرقية حافظـــت علـــى وتيـــرة نموهـــا الصناعي، ويعود ذلك إلى مرونة جهازها الانتاجي المستخدم في المؤسســـات المتوســـطة والصغيرة الصناعية، ويبقى القول بأن انخفاظ معدل نموها يرجع أساســـا إلـــى الأزمـــة التجارية والمالية التي مست الاقتصاد العالمي([1]).

---

[1] **-مصطفى زروتي : الاستراتيجية الصناعية في الاقتصاديات المصنعة حديثا، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 31.**

وعموما، يمكن أن نشير إلى أن عملية التصنيع بالمجتمعات النامية لم تمس كل المجتمعات بنفس الحدة والدرجة، وهذا نظرا لأوضاعها وامكانياتها الاقتصادية والاجتماعية التي كانت موجودة.

ففي الواقع نجد أن بعد الحرب العالمية الثانية احدثت تحولات اقتصادية وسياسية كبيرة مست كل دول العالم، وكان لهذه التحولات والتغيرات الأثر البارز على المستويات المالية والتجارية، نذكر منها على سبيل المثال، ظهور منظمات نقدية ومالية وتجارية عالمية، أصبحت تنظر إلى **الدول النامية كمنقذ وأدات لعملية توسيع حجم انتاجها الصناعي، ومنفذا لتطوير وتحديث بنيتها الاقتصادية، إضافة إلى ذلك بروز فكر تحرري ولد رغبة كبيرة للمجتمعات النامية من أجل الخروج من بؤر التخلف واقتطاع مكانة لها ضمن التحولات السياسية الاقتصادية والاجتماعية العالمية.**

كل هذه العوامل دفعت بالدول النامية إلى تبني عملية التصنيع من أجل إحداث حركية تنموية مست عناصرها ومكوناتها كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويبقى ان نضيف أنه من الصعب التعرض لكامل الدول النامية ضمن حركة التصنيع التي سايرتها هذه المجتمعات، وذلك بسب الاختلافات الجوهرية الموجودة بين هذه البلدان، والتي اتخذت أبعادا متعددة كما اسلفنا الذكر، ذلك أنها لا تمثل نموذجا واحدا ولا تجربة واحدة بالرغم من قيمة التطور الذي مورس على هذه المجتمعات بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها قد تشترك في كثير من الخصائص وتلتقي أيضا في مواطن ومواقف عديدة.

ومن أجل ما تقدم، وحتى يتم وضعه في إطار البحث الذي نحن بصدد دراسته ضمن الجدلية المعرفية المحددة وفق منظور العلاقة الترابطية بين التصنيع والمجتمعات النامية، على ضوء النموذج التكاملي لعملية التنمية، سنحاول استنطاق العوامل العامة والمشتركة التي كان لها الدور الجوهري في تجسيد العملية الصناعية، والتي تبقى في نظرنا وفي نظر الكثير من الدارسين على انها منطلق أساسي لفهم حركية التحول وأبعادها واتجهاتها ضمن السيرورة التاريخية لنظرية التنمية، ومنه النمو التنموي الذي تميزت البلدان حديثة الاستقلال.

5-3-2- عوامل التصنيع بالمجتمعات النامية:

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي عرفتها المجتمعات النامية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة لم تكن سوى نتاج لعملية تزاوج بين المعرفة (المعارف) وحتمية التطور والتغير الذي مس جوهر الحركة المتعددة الأبعاد والاتجاهات معظم المفاهيم والتصورات والقيم التي كانت سائدة في واقع تقليدي ومتخلف.

وعليه فإن عملية التصنيع بالمجتمعات النامية لا يمكن فهمها إلا من خلال الواقع الذي انجبها بتعدد الاطروحات التي ظهرت.

وبالرغم من تعدد العوامل التي اثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية التصنيع بهذه المجتمعات، إلا أنه ينكن حصرها (أي هذه العوامل) ضمن أربعة محاور:

1- العوامل التاريخية والسياسية.
2- العوامل التكنولوجية.
3- المناخ الفكري العالمي.
4- العوامل التنظيمية.

1- العوامل التاريخية والسياسية:

هي نفس العوامل تقريبا التي عايشتها المجتمعات النامية، والتي تتمثل في الظاهرة الاستعمارية التي مرت بها خلال حقبة تاريخية معينة اختلفت حدتها ومدتها من بلد إلى آخر.

ولم تبدأ هذه المجتمعات العمل في تطبيق نموذج تنموي شامل إلا بعد حصولها على الاستقلال السياسي الذي جاء على إثر ثورات وحروب اختلفت حدتها ومدتها من مجتمع لآخر أيضا، وانقسمت هذه العوامل إلى عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أ - العوامل المباشرة:

وتتمثل في العمليات الصناعية التي تمت بهذه البلدان أثناء الحقبة الاستعمارية، والتي خضعت عموما في رسمها وإنشائها إلى المنطق الاستعماري، بمعنى أنها هي الصناعات التي نبتت وفق الشروط الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الاستعمارية، أي أن الصناعات كانت تهدف إلى تكملة الانتاج الصناعي بالبلدان الرأسمالية، ومنه رفع مستوى النشاط الاقتصادي العام للدولة المستعمرة.

ب - العوامل غير المباشرة:

وتظهر أكثر في المحددات المادية والبشرية المتوفرة بمختلف مناطق الدول النامية، بحيث أن إنشاء الصناعات ارتبط إلى حد كبير بجملة من الظروف المشجعة، مثل توفر الموارد الاولية، الهياكل القاعدية، وتوفر الحد الأدنى من أجل الإقلاع الصناعي، وقد أثرت هذه العوامل في توجيه العملية الصناعية خاصة بعد الاستقلال.

حيث اصبحت المدن الكبرى بالمجتمعات النامية تؤثر في القرارات الصناعية، لأنها تعتبر كأهم مركز لقيام المصانع بسبب تواجد المقومات الصناعية الأساسية للصناعات، وظهور نوع من التمركز الصناعي في نقاط معينة ببلدان العالم الثالث([1]).

2 - عوامل نقل التكنولوجيا:

تعتبر التكنولوجيا في نظر الكثير نظاما متكاملا من المعرفة والمعلومات والخبرة والإبداع والإختراعات، وتطبيقاتها في مجال تطوير العمليات والمنتجات أيضا، والمعدات والتجهيزات والآلات، ومواضيع العمل المختلفة، والخدمات الإنتاجية والقدرات التنظيمية، في كل متكامل ومترابط بفعالية مع الخصائص النوعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد والأهداف التي تسعى إليها([2]).

---

[1])- **بشير محمد التجاني: مرجع سابق ص: 96.**

[2])- **عدنان كركور: التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجيا وتطويرها، الجزائر، مكتبة الشعب، 1981، ص 11.**

وعليه نجد أن توفر التكنولوجيا أمر أساسي لأي عملية تنموية بالمجتمع.

إن صناعة المجتمعات النامية جاءت بالأساس عن طريق نقل التكنولوجيا من البلدان الصناعية، بحيث عملت البلدان النامية على استيراد تكنولوجيا، تمثلت في الآليات والمعدات المختلفة والدقيقة، من أجل تحقيق بنية صناعية قادرة على خلق مؤسسات صناعية كبيرة الحجم الانتاجي والتوظيف، تعتمد على موارد استثمارية ضخمة يمكن لها من جانب آخر، خلق شروط وتحقيق علاقات ترابطية وتكاملية بينها وبين القطاعات الانتاجية الأخرى.

ومن هنا اتضح أن معظم الدول النامية اعتمدت ما بين 1960 و1980 على سياسة واحدة وهي التحويل التكنولوجي، الذي اعتبر في تلك الفترة على أنه المنفذ الوحيد الذي يمكن من خلاله الوصول إلى تحقيق أهداف التصنيع، وبالتالي إمتلاك معرفة وخبرة ضرورية في تحقيق تنمية واسعة من جهة، وتحقيق إنفتاح اقتصادي يسمح بجلب رؤوس أموال استثمارية أجنبية بالخصوص من جهة أخرى، خاصة وأن إرادة هذه البلدان في التصنيع والبحث عن التكنولوجيا في الفرة (1950-1960) تزامنت مع دخول الصناعة بالدول الرأسمالية في مرحلة ثانية كبرى عرفها التطور المجالي للصناعة، والمتميزة بإعادة الهيكلة والبحث عن مجالات أقل تصنيعا، وهذا بعد تحقيق قفزة نوعية هامة في الميدان التكنولوجي، تمثل بالخصوص في معيارية الانتاج وآليته من جهة، وتطور وسائل الاتصال من جهة اخرى([1]).

لقد كان للتحول التكنولوجي دور بالغ الأهمية في دفع عملية التصنيع إلى الأمام، وقد اتخذ عدة اشكال، أهمها: استثمارات أجنبية مباشرة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات، بإبرام عقود الصناعات التكميلية الدولية وشراء رخص واستيراد تجهيزات مختلفة([2]).

---

[1]- **BENKO GEORGES : Espace Industriel , Logique deLocalisation et Developpement Regional Espasce et Socité , Revue Trimestrielle N ° :3-4-1991 , page 140 .**

[2])-**مصطفى زروتي: مرجع سابق ، ص 182.**

3- المناخ الفكري الدولي.

إن الاهتمام العالمي المتزايد بقضايا التصنيع والتطور الذي حصل بالبلدان المتقدمة أثر بدرجات مختلفة ومتفاوتة في توجيه وتبني سياسات صناعية بالمجتمعات النامية.

وعليه، يمكن التأكيد على أن نمط التصنيع الذي تبعته البلدان الصناعية كان بمثابة المثل الأعلى للبلدان النامية، وذلك لما حققته التنمية الصناعية بهذه المجتمعات، وهذا ما يدفع بالكثير إلى اعتبار أن عملية التصنيع بالمجتمعات النامية لا يمكن فهمها إلا في إطار دينامية تعميق الصناعة الغربية وتوسعها، أي أنه لا يفهم إلا من خلال استراتيجية العالم المصنع واطروحاته الفكرية ونظرية البلدان النامية التي تمثل بالنسبة إليه:

1- مجالا حيويا للحركة والمناورة.
2- مجالا خصبا لتصدير منتوجاته النهائية والوسطية والجهاز الإنتاجي المستهلك .
3- مجالا واسعا للمواد الأولية لا يمكن التخلي عنه([1]).

5-3-3- نتائج التصنيع بالمجتمعات النامية:

إن الأقطار المختلفة تتباين بدرجة كبيرة في حجمها ومناخها ومصادرها الطبيعية، فضلا عن تباينها في التاريخ والبناء الاجتماعي ونوع النظام السياسي والاقتصادي والمشروع الثقافي والفكري، وأهداف التنمية من حيث كونها ترتبط بالوجود الاجتماعي ذاته، ومستمرة باستمراريته، يفترض ان تتسم بالمرحلية على الدوام، لكي يأخذ تطور ذلك الوجود طابعا علميا محددا، وهذه المرحلية في نظر الكثير هي المآل المنظور إليه عند وضع وبلورة الاتجاهات الاستراتيجية للتصنيع.

إن هدف الحصول على معدلات عالية للدخل، قد ينسجم مع أهداف الكفاءة المتمثلة في خفض تكاليف الانتاج إلى الحد الادنى، ورفع انتاجية العمل إلى الحد الاقصى، مع استغلال كامل للطاقات الانتاجية، غير أن أهداف تنويع ورفع مستوى الانتاج الصناعي

[1] -**محمد بومخلوف : مرجع سابق، ص 135.**

وتوسيع فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة قد تتعارض مع أهداف التنمية الشاملة ويؤدي إلى عرقلة البناء الشامل للهيكل الاقتصادي والاجتماعي.([1])

وفي نفس الاتجاه يرى "**ميشيل هارا لاموس**" أن التصنيع لا يمكن اعتباره عملية اجتماعية مجردة، ولكن كمشروع محدد، كشيئ يقوم به بعض الناس على حساب بعضهم الآخر، حيث يقول: "إن نتائج هذه العملية يمكن النظر إليها وفق طريقتين مترابطتين:

الطريقة الأولى: وهي أن عملية التصنيع واتساع حجمها، فرضت أنماطا استهلاكية جديدة في سبيل أن يأخذ الاستثمار طريقه.

الطريقة الثانية: أن التصنيع فرض مسألة طبقية إلى حد كبير، ففي المجتمعات التي هي بالأساس زراعية، فإن الفلاحين هم الذين يعانون (سكان المدن وسكان الريف)([2]).

وفي نفس السياق أوضح "**درويش حسين**" أن التنمية الصناعية تقتضي من الشعوب تضحيات كبيرة، منها أن تكاليف الإنتاج الصناعي تكون أكثر ارتفاعا في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة، وقد تشمل هذه التكاليف أجزاء كبيرة من الموارد المالية، الطاقات والموارد الأولية التي تكون هذه المجتمعات بحاجة ماسة اليها.([3])

كما لاحظ "**بارنجون مور**" 1966 أن غالبية الناس في أي مجتمع يتلهفون إلى المجتمع الصناعي، ومهما كانت فؤائد التصنيع المادية وغير المادية، فإنه في الوقت نفسه تعد عملية مكلفة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

فكعملية اقتصادية، فإن التصنيع يضمن تحول الموازنة من الاستهلاك إلى الاستثمار، وغالبا ما يكون ذلك بنسبة عالية ولمدة طويلة، فالتصنيع بالمجتمعات النامية ارتبط حتى الآن بمفهوم الدولة.

---

[1] - محمود احمد الشافعي : التخطيط الصناعي و البرمجة الصناعية ، دمشق ، معهد التخطيط ، 1974 ص 22.

[2])-ميشيل هارا لاموس : مرجع سابق ، ص 185..

[3])- درويش حسين : مرجع سابق ، ص176 .

أما التصنيع كعملية اجتماعية فقد كان له الأثر البارز في عملية الإحلال التي حدثت للمجتمع على مستوى القيم والعادات الاجتماعية، اضافة إلى ما طرحه، أي التصنيع، من علاقات اجتماعية بين الطبقات الاجتماعية التي تشكلت حديثا.

وللتصنيع كلفته الثقافية، ذلك أن الأساليب القديمة تضعف أو تقتلع من جذورها، ويحتل الصدارة مجتمع صناعي حضري جديد، بينما يدفع إلى الهامش العالم الريفي القديم، والطابع الرسمي اللاشخصي يحل محل الطابع الشخصي، كما ان التنظيم يحل محل المجتمع المحلي([1]).

صحيح أننا إذا اردنا القيام بعملية تقييم للتنمية الصناعية بالبلدان النامية ومنها الجزائر، فإننا نجد هناك اختلافا كبيرا وواضحا في الاراء والمواقف، فمن القائلين بان الصناعة قد خطت خطوات كبيرة وسمحت بانتقال المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، وأن الانعكاسات السلبية المترتبة عن هذه العملية تعود بالضرورة إلى حداثة المجتمع بالتصنيع، بينما يرى البعض الآخر ان التنمية الصناعية لم تحقق الانتقال المطلوب والحركية الاقتصادية التي جاءت من أجلها، وبالتالي لم تؤد إلى حركة تنموية شاملة، وفي هذا الاتجاه نجد "**ويت**" "**WHITE**" 1984 الذي يرى أن الاقطار حديثة التصنيع، تمثل تنمية التخلف بمفهوم "جونار فرانك"، حيث يرى عدم امكانية تحقيق تقدم ونمو في ظل الرأسمالية الحالية في أي مجتمع نام، ويعود ذلك في نظره إلى ثلاثة أمور:

الأمر الاول: هو أن كل ماحدث (التصنيع أو النمو أو التطور) كان عن طريق سيطرة رأس المال الاجنبي، وعليه فإنه لا يشكل تنمية اصيلة مستقلة.

الأمر الثاني: وهو مرتبط بالشروط السياسية لهذا النموذج (التصنيع) ذلك أن الفائدة المقارنة التي تتحصل عليها المجتمعات النامية حديثة العهد بالتصنيع قائمة على الأجور المنخفضة أو العمل الرخيص، والتي تحافظ عليها عن طريق القمع السياسي للنقابات العمالية وللديمقراطية.

---

[1])- **ميشيل هارا لاموس : مرجع سابق ، ص184 - 186.**

الأمر الثالث: أن الصناعات التي وصلت إليها هذه المجتمعات لم تخرج عن نطاق الصناعات التحويلية للموارد الاولية الموجودة فعلا بالمجتمعات النامية، بمعنى أنها لم تصل إلى تحقيق تراكم اقتصادي يعتمد على تصدير بضائع اقتصادية حقيقية([1]).

إن المتتبع لاستراتيجية التصنيع بالمجتمعات النامية يرى أن هذه الاستراتيجية، وبعد أكثر من أربعين سنة من العمل والتحضير والدعم المالي والتكنولوجي الذي تلقاه بالنسبة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى والسياسات المتضاربة التي طبقت، لم تحقق ما كان مطلوبا منها.

إن أشكال السياسات التي اعتمدت في مجال التصنيع للعديد من اقطار العالم الثالث، من حيث عدم تلاؤم متطلبات الواقع الصناعي والاقتصادي لهذه الاقطار، لم يكن اعتمادها محققا على نحو مرض لهدف التقدم الصناعي والاقتصادي المرجو([2]).

ويمكن تلخيص واقع التنمية الصناعية بالمجتمعات النامية ضمن النقاط التالية:

1- أنها لا تزال حديثة العهد بحركة التصنيع وهي ضعيفة الانتاج قليلة التأثير في الحركة الانتاجية بشكل واسع وعام.

2- أن عملية التصنيع مازالت قاصرة على قيادة الحركة التنموية بالمجتمعات النامية، حيث فشلت في كثير من الأحيان في خلق علاقات قوية ومتكاملة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ماعدا في بعض الدول ومنها الاسيوية.

3- أنها لم تسمح بدعم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي.

"فالصناعة التي أقيمت بغرض دعم الاستقلال الاقتصادي، واستهدفت الوفاء بالحاجات المحلية بدلا من استيرادها، والتي كان يفترض أن تكون عاملا إيجابيا في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تنويع القاعدة وتوسيعها وتدعيم الاكتفاء الذاتي، أصبحت من أهم النشاطات التي تلتهم الموارد المالية، إذ لجأت إلى العالم الخارجي ليس

---

[1] -**نفس المرجع ، ص 174-175.**

[2] -**عدنان شموط : مرجع سابق ص 59 .**

فقط لتستورد منه أهم استثمارتها من الآلات والمعدات الرئيسية، بل أيضا من اجل الاستفادة من دراساته الأولية للاسواق والسلع نصف المصنعة ...الخ"([1]).

4-عملت الصناعة على تكريس تبعيةالاقتصاد الوطني نحو الخارج، حيث ارتكزت هذه السيطرة في كثير من الأحيان على قطاع الصناعة التحويلية فتركت الانتاج الصناعي لسلسلة من الشركات المحلية الموزعة في العديد من الاقطار النامية، واهتمت هي بعملية التجميع الأخيرة للانتاج، وخصوصا بتقديم الخدمات الصناعية المتخصصة في هذا الإنتاج، وقد أثبت هذا التحول أنه يمكن من خلاله السيطرة على القطاع، وتسمح من خلال ذلك اتمام دمج الدول النامية في إطار النظام الرسمالي الدولي([2]).

6-الاعتماد على انتاج سلع استقلالية تركيبية ونصف مصنعة، وعدم الدخول في انتاج السلع الرأسمالية المصنعة.

7-أن سياسة التصنيع بالبلدان النامية لم تسمح بتطوير صناعات بدائل للمستوردات، مما لم يؤد إلى خلق تنوع في الإنتاج، ومنه في سوق الموارد الاستهلاكية بما في ذلك اتساع حجم سوق العمل (العمالة).

---

[1])- يوسف حلباوي : ازمة التنمية الصناعية العربية ، مجلة الشؤون العربية ، القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية العدد 98-1988 ص 46 .

[2])-نفس المرجع ، ص 47 و 48.

الخلاصة.

معظم المجتمعات النامية عايشت وضعيات اجتماعية واقتصادية وتنظيمية صعبة وهذا منذ حصولها على الاستقلال، فكان على هذه البلدان الأخذ بزمام الأمور والاتجاه نحو التأكيد والمحافظة على الاستقلال السياسي عن طريق ايجاد نموذج تنموي يسمح لها من تجفيف منابع القهر والتخلف.

وعليه اخذت الكثير من هذه البلدان بنمط التصنيع وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أين برزت أهمية ودور التصنيع في رخاء وتطور وتقدم المجتمعات، وخاصة المجتمعات الصناعية الغربية التي ظهرت للكثير بمثابة المثل الذي يجب الاقتداء به.

فلم يرتبط هذا التوجه بتصدير المنتجات نحو الخارج فحسب، وانما ارتبط بالقضايا المطروحة داخليا، أو بمفهوم آخر باحتمالات التغيير الذي طرأ على كل المستويات بالمجتمعات المتخلفة.

إن الهدف مما ذكر هو أن نظهر للمهتمين بقضايا التنمية في المجتمعات النامية، أن الإطار النظري للتصنيع يحتوي على جملة من النظريات المتعددة والمتباينة، ولكل نظرية موقف خاص يتعلق بأسس وآليات وأبعاد السياسة التنموية، بمعنى أن الدول كان أمامها مساحة واسعة للاختيار بين جملة من النظريات وليست نظرية واحدة للتطبيق.

فنظريات النمو ركزت على معدلات الاستثمار كمتغير أساسي في تحقيق التنمية وإن هذا المؤشر لا يتحقق إلا في أوضاع أين يكون البلد فيها مستقرا ويمتلك ثروات هائلة، وهذا لا تتوفر عليه البلدان النامية.

أما نظرية أقطاب النمو، فتعتمد هي الأخرى على فكرة الصناعة الرائدة التي باستطاعتها أن تحقق صناعات أخرى، ولا تتحقق هذه الاطروحة إلا بوجود قاعدة صناعية مهمة بالبلد.

بينما نظرية الصناعة المصنعة، فهي تقترب من نظرية أقطاب النمو، وتختلف عنها في عملية التشكيل، أي أن نظرية الصناعة المصنعة تدخل في إطار بعث عملية التصنيع للمجتمع من جهة، وإحداث تحول جذري للبنية التحتية للمجتمع وفقا لما يتماشى والتنمية الشاملة ومبادئ عملية التطبيق من جهة ، وعلى ضوء هذا التفضيل اهتمت معظم البلدان النامية بنظرية الصناعة المصنعة باعتبارها عملية شاملة.

إن اختيار استراتيجية التصنيع بهدف تحقيق تنمية شاملة بالمجتمعات النامية اعتبرت ومازالت من العمليات المهمة والشائكة في نفس الوقت، تتطلب تحليلا واسعا وعميقا للاتجاهات والنتائج المتعددة والمختلفة التي طرحتها وتطرحها في الوقت الحاضر، وما يحدث بينها من تفاعل على مستوى اجزائها وعناصرها، وتناقض بين محتويات ومكونات هذه الاستراتيجية التنموية والواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

فبالرغم من أن المجتمعات النامية جاءت متأخرة في طريق التصنيع، لكن كما لا يجب على أي احد ان يعيد اختراع العجلة من الناحية التكنولوجية ، فمن الناحية الاجتماعية يجب ان يكون ممكنا في نظر "**شومخر**" "**E.F.SCHUMACHER**" 1974.

إن المعطيات التي ذكرت سابقا تمثل في حقيقة الأمر قضايا عملية وعلمية ، وبدونها لا يمكن تحقيق الانطلاقة الصحيحة بالنسبة للمجتمعات النامية ومنه عبور الهوة التي تفصل بينها وبين المجتمعات المتقدمة.

صحيح أن عملية التصنيع قد ساعدت في الاسراع بانتقال المجتمع من حالة اقتصادية متأزمة إلى حالة أحسن، لكن هذا الإنتقال لم يمر بدون آثار اجتماعية كبيرة كان لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على كل المجالات، مما طرح أسئلة مركزية حول مدى تطابق اسس هذا النموذج التنموي وواقع هذه المجتمعات.

إن إعادة النظر في حقائق وأبعاد ومعطيات المسيرة التنموية للمجتمعات النامية والتي تعتبر الجزائر جزءا منها، ضرورية وأساسية، بغية تبني استراتيجية في التصنيع محددة المعالم والأهداف ضمن حركة القوانين الاجتماعية للمجتمعات النامية، وهذا قصد

تأمين التطور المنسجم لقوى الإنتاج، مع إعادة تشكيل البنى التحتية للمجتمع وفق ما يفرضه الواقع المعاصر بكل تحدياته ورهاناته.

باعتبار أن أي مشروع تنموي هو بالأساس تغيير وتحويل باتجاه أحسن، ومنه فهو جزئيا مشروع مجتمع بكل ما يحتويه هذا المفهوم.

الفصل السادس : التجربة الجزائرية وواقع وأبعاد التصنيع في عملية التنمية.

مدخل عام :

6-1- وضعية التصنيع بالجزائر بين الأمس واليوم.

تمهيد:

6-1-1- وضعية التصنيع أثناء فترة الاستعمار.

6-1-2- التصنيع أثناء فترة 1962 – 1967.

6-1-3- الأسس الأيديولوجية لعملية التصنيع بالجزائر.

6-2- إستراتيجية التصنيع بالجزائر.

- تمهيد:

6-2-1- إستراتيجية التصنيع بالجزائر

6-2-2- المبادئ العامة لإستراتيجية التصنيع بالجزائر

أ- التوازن الجهوي.

ب- التأمين وبناء القطاع

ج- بناء اقتصاد وطني.

-خلاصة:

التجربة الجزائرية واقع وأبعاد التصنيع في عملية التنمية .

مدخل عام:

إن كل بلد نام يحاول بناء استراتيجية تنموية اقتصادية واجتماعية تتلاءم وظروفه الخاصة، وتستجيب لاحتياجاته وامكانياته وقراراته المادية والبشرية.

حيث أن قيم واحتياجات وأهداف أي بلد تتطور وتتغير وفق مراحل متعددة متباينة ومتفاوتة، فإستراتيجية التنمية المتبعة والمحددة، تتقرر وفق محور زمني يتطلب تحديده ورسمه إما عن طريق تنمية طويلة الأمد، أو متوسطة الأمد، أو قصيرة الأمد، وهذا حسب:

1- طبيعية الأهداف التي رسمت وفق الاستراتيجية والواجب تحقيقها خلال مدة زمنية معينة.
2- معرفة وضبط وإحصاء الوسائل والامكانات البشرية والمادية التي تساهم في ترجمة هذه الأهداف.

ويبقى ان نشير إلى أنه حسب مطالعتنا وتصفحنا لمعظم الدراسات السوسيولوجية والاقتصادية في مجال التنمية، اتضح ان استراتيجية التصنيع التي جاءت كموضوع أساسي لخلق وتوطيد حركة تنموية شاملة تتضح عموما وفق شكلين هما:

أ- استراتيجية التنمية المتوازنة التي ترتكز على تطوير مختلف القطاعات والفروع الصناعية بصورة متوازنة ومتناسقة ومتكاملة بين الصناعة وبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى، وهذا ما نص عليه الميثاق الوطني الجزائري لسنة 1976.
ب- استراتيجية التنمية غير المتوازنة والتي تبنى على أساس الصناعات الرائدة أو القائدة، والتي يؤدي تنميتها إلى تطوير وتنمية القطاعات الأخرى.

وما يمكن ملاحظته هو أن معظم البلدان النامية سارت وفق هذين النموذجين باعتبار أن عملية التصنيع تصبح هي المحرك الأساسي لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى ذلك فإن القطاع الصناعي يعتبر هو المحور الذي تنمو حوله الفروع الاقتصادية

الإنتاجية والخدماتية، والتي من خلالها تتأسس العلاقة التكاملية بين عناصر التنمية الشاملة.

وباعتبار ان الجزائر بلد نام، عملت الكثير من أجل تحقيق تنمية شاملة وفق هذا النموذج الذي كان بمثابة المخرج الحقيقي من ظاهرة التخلف التي اصابت كل الفروع والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وحسب الأسس الايدولوجية لعملية التصنيع بالجزائر، فإن هذا الاختيار يعود بالدرجة الأولى إلى جملة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، منها:

1- أن عدم تحقيق تنمية، ومنه قاعدة مادية انمائية صحيحة، قد يؤدي إلى بروز جملة من التناقضات الشديدة، تؤثر إلى حد كبير في استمرار ظواهر وأزمات، سواء كانت داخلية أم خارجية والتي تنعكس بحدة على الجوانب الاجتماعية.

وبالتالي فإن التنمية لم تعد مطلبا سياسيا بقدر ما هي مطلبا جماهيريا يهدف إلى خلق توازن ضمن الاطار العام.

2- العمل على الإسراع بعملية التنمية من حيث كونها استقصاء للعناصر والمكونات المادية البشرية للمجتمع واعادة دمجها من جديد، ضمن حركة اقتصادية اجتماعية مستمرة، تعمل على خلق العمل والإنتاج الملازمين للبقاء واستمرار المجتمع.

3- إن استراتيجية التصنيع تمثل شطرا جوهريا من الاستراتيجية العامة للتنمية الشاملة، فهي بمثابة مزيج من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات وأنماط التصنيع بالمجتمع الجزائري.

4- العمل على خلق علاقات إنتاج وعلاقات اجتماعية جديدة، ومحاولة فهم النسق الاجتماعي المرتبط بمتغيرات التنمية الصناعية، وهذا قصد تصنيف علاقات العمل والإنتاج الموجودة، وتطوير قوى المجتمع السياسي انطلاقا من كون أن التصنيع عنصرا أساسيا في خلق ديناميكية تنموية تسمح بمشاركة جماهيرية أكثر في عملية التنمية الشاملة.

5- بخصوص الموقف السياسي من المسألة التنموية، فإن كان المجتمع هو الغاية النهائية في النشاط الاقتصادي، فإن نمو القوى المنتجة يجب أن تهدف إلى رفع

مستوى الإنتاج ومنه إشباع الحاجات المهمة لأفراد المجتمع المتنامية بكل عدالة ونظام.

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع التأكيد على أن إستراتيجية التصنيع كان عليها تجديد الأهداف وترتيبها حسب أهميتها والاولويات الواجب تحقيقها من أجل الحصول على أكبر ناتج بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية وفي اقل فترة زمنية ممكنة.

إن هدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستخدام الكامل للطاقات الإنتاجية، وبالتالي رفع في مستوى الدخل وتخفيض في مستوى البطالة قد ينسجم إلى حد كبير مع السياسة العامة المسطرة لعملية التصنيع، غير أن هذه الأهداف قد تتنافى أو تتعارض مع أهداف التنمية المطلوبة، ويؤدي بذلك إلى عرقلة تحقيق إعادة البناء الشامل للهيكل الاقتصادي.

فمزيج من الأهداف المتناسقة والمتكاملة فيما بينها وبين مكوناتها، هو الذي يجعل استراتيجية التصنيع أداة صحيحة وعملية متوازنة تهدف إلى ترجمة السياسية التنموية بكل بأبعادها بالمجتمع.

إن التسرع في وضع الأهداف دون الحساب الكافي للوسائل والامكانات أدى بالكثير من الدول النامية ومنها الجزائر إلى وضع خطة انتقالية بغية تعديل هيكلي لعناصر التنمية.

لذلك فإن السياسة الصناعية التي طبقت بالجزائر لم تكن مفيدة إلى حد كبير باعتبار أنها جاءت وفق حركة تاريخية وسياسية معينة اتصفت بالانتقام من واقع اقتصادي واجتماعي وثقافي، أكثر من كونها جاءت وفق حركة وسيرورة تنموية اقتصادية واجتماعية متكاملة.

حيث كان على السياسة الصناعية معالجة الأساليب والوسائل والموارد التي كان من المفروض توظيفها، سواء كانت مادية او بشرية أو نقدية...الخ.

وهذا ما نجده مؤكدا عند بعض الباحثين الذين يقولون ان التصنيع بـــالجزائر دعـــم مفهوم التبعية الصناعية التكنولوجية اكثر من الاستقلالية، بحيث لم يحقق اســـتخدام هـــذه الأساليب في سير عملية التصنيع وفق الاتجاهات الموضوعية لبلوغ الأهداف.

فإذا كانت الاولوية لهدف زيادة الدخل الصناعي إلى حده الاقصى فإنه يمكن تحقيق ذلك باقإمة صناعات مرتفعة الكفاءة، بصرف النظر عن قلة ما تستوعبه من يد عاملة، في حين أنه إذا أعطيت الأولوية لتوسيع فرص العمل كهدف، فإن ذلك يتطلب إمـــا التركيـــز على انشاء صناعات صغيرة الحجم تستخدم أساليب إنتاج كثيفة العمل، وإما باختيار مزيج من الصناعات الكبيرة الكثيفة التي تستخدم تقنية عالية مع صناعات صغيرة الحجم، تكون كلها مجموعة من الصناعات المتكاملة والمتداخلة والتي بينها ترابطات قوية([1]).

[1]) **عدنان شموط: مرجع سابق ، ص 49.**

6-1- وضعية التصنيع بالجزائر بين الامس واليوم.

تمهيد:

لسنا هنا بحاجة إلى دراسة مكونات وعناصر التصنيع كعملية تقنية، أو كإجراءات فنية وتكنولوجية ضمن مسار اقتصادي محدد، وإنما سنحاول ضمن هذا الفصل تتبع حركة التصنيع كعملية اجتماعية بالأساس ضمن فترات تاريخية محددة، انطلاقا من الفرضية القائلة بأن فهم الظاهرة الاجتماعية لا يتم الا من خلال مخاطبة الجانب التاريخي لها، بمعنى ان أي ظاهرة اجتماعية هي بالأساس جزء من تاريخ المجتمع الانساني الذي انشأته، وبالتالي فان تتبع عملية التصنيع ضمن الحركة التنموية التي نمت بالجزائر، هو أمر ضروري وأساسي لفهم واقع تنمية الصناعة بالجزائر، وهذا ما نجده ممثلا أيضا بكامل المجتمعات النامية.

إن الجزائر تشترك مع البلدان النامية في هذا الميدان في عاملين رئيسين: عامل الاستعمار، وعامل المحيط الدولي، وفي نفس الوقت تختلف عنها في عامل هام ورئيسي، وهو عامل الثورة، التي حظيت بالاجماع الوطني، واستطاعت أن تحدث التحاما شعبيا كبيرا بين القيادة الثورية وفئات الشعب، والذي تم بفضله استرجاع الاستقلال الوطني، وبإمكانه الاستمرار في دفع الجهود من اجل استكمال الاستقلال الثقافي وتصحيح الواقع الاقتصادي([1]).

وقد امتدت النظرة الثورية إلى ما بعد الاستقلال، حيث اعتبر أن التغيير لا يمكن أن يكون سوى من خلال إحداث حركية عميقة على مستوى كل البنى، من اجل تغيير جذري لعلاقات العمل والإنتاج والقيم والمفاهيم التي كانت سائدة.

إن فهم وتحليل التنمية الصناعية في الجزائر لا يتم في نظرنا الا من خلال تصفح الفترات التي عايشتها وهي خمس فترات، بداية من فترة الاستعمار إلى غاية فترة

[1]) **محمد بومخلوف**: **مرجع سابق ، ص 150**.

التسعينات والأزمة المالية التي عايشها الاقتصاد الجزائري، وسيتم تتبع هـذه المراحـل ضمن التقييم التالي:

الفترة الاولى: وضعية التنمية الصناعية اثناء الفترة الاستعمارية.

الفترة الثانية: وضعية التنمية الصناعية أثناء الفترة 1962-1966.

الفترة الثالثة: وضعية التنمية الصناعية اثناءالفترة 1967-1977.

الفترة الرابعة: وضعية التنمية الصناعية اثناء الفترة 1978-1989.

الفترة الخامسة: وهي الفترة الأخيرة، والتي اتصفت بمفهوم الاصلاح الاقتصـادي والاجتماعي التنموي، وهي الفترة الممتدة ما بين 1990-2000، وسنحاول تتبع حقـائق وأبعاد ونتائج هذه الفترات التي صنفت في محتواياتها التنمية الصناعية بالجزائر.

6-1-1- وضعية التصنيع بالجزائر اثناء فترة الاستعمار.

إن معظم الدراسات السوسيوتاريخية التي أجريت حول الجزائر، وخاصة تلك التي تناولت البنية الاقتصادية أثناء فترة الاستعمار، ومنها دراسة "**بيار بورديو**" " **Pierre Bourdieu**" و"**فاضل سياد**" **حول** "**Le Déracinement**" أجمعت كلها على أن المجتمع الجزائري في تلك الحقبة لم تكن تملك نسيجا صناعيا استثماريا معتبرا ومهما ماعدا بعض الصناعات التحويلية البسيطة، والتي تدخل في اطار تغطية الاحتياجات اليومية للمعمرين بالخصوص، إضافة إلى بعض الصناعات الخفيفة والتقليدية التي لم يتجاوز إنتاجها الاسواق المحلية.

أما الصناعات المركبة الاخرى فقد كانت موجودة بيد المستعمر، وتتكون من القطاع المنجمي، بحيث كان استغلاله الكلي يهدف إلى رفع مستوى إنتاج وتغطية العجز الحاصل في الموارد الاولية بالمجتمع الفرنسي، بمعنى ان معظم الإنتاج للمناجم الموجودة من حديد وصلب وفوسفات كلها كانت موجهة لخلق ثروة بالمجتمع "الأم" فرنسا، وبالتالي فإن استغلال مخرجاتها بالمجتمع الجزائري لم يكن له وجود.

إن هذه الصناعة كانت مهيكلة مع الصناعة الأم([1])، وهذا يعني أن ليس لها أثر انعكاسي محلي، إلا ما كان ناتجا عن حتميات معينة تتمثل في الاستفادة من يد عاملة محلية ذات مستوى تاهيلي محدود، علاوة على كونها تتميز بأنها صناعة خفيفة، واستراتيجية، وتابعة إلى الصناعة الفرنسية .

وعموما يمكن التأكيد على أن طبيعة الصناعة بالجزائر أثناء حقبة الاستعمار ومن اجل فهم مستواها، يمكن تقسيمها إلى قسمين: قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها.

فقبل الحرب العالمية الثانية لم تكن الصناعة موجودة بالشكل الواضح والمهم، وهذا ما ذكر سابقا، ويعود إلى جملة من الاسباب، نذكر منها:

---

[1]) DESTAINE G DE BERNIS : Deux Stratigies pour L'industrialsation du Tiers Monde les Industries Industrialisantes et les Options Algerienne , Paris , PUF , p 546.

1- أن المجتمع الجزائري في تلك الفترة لم يكن يتوفر على قاعدة أساسية وبنية تحتية مهمة منها على سبيل المثال: الطرقات والمواصلات والموانئ والسوق...الخ.

2- أن النظام الجمركي الذي كان قائما لم يكن يسمح بخلق صناعة متوازنة وقادرة على خلق الثروة، بحيث أن القوانين الجمركية كانت تساعد المعمرين في الحصول على امتيازات اقتصادية كثيرة، وأن التصدير لم يكن يخضع لقانون الضرائب الجمركية، ومعنى ذلك أن القوانين الجمركية كانت تهدف إلى تحقيق واستمرار سيطرة المعمرين على الطاقات الإنتاجية القائمة.

وبالتالي فإن إقامة أي نوع من الصناعات ستترتب عليه تكاليف باهظة، لم يكن الرأسماليون مستعدون لدفعها وبالخصوص في هذه الفترة، لأنهم يبحثون دائما عن استثمارات تدر عليهم ربحا مباشرا، لهذا لم تحقق قاعدة صناعية بالجزائر إلى غاية 1957.([1])

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فمن المعروف ان البنية الاقتصادية للمجتمع الفرنسي قد تحطمت بعد الحرب، وهذا ما دفع فرنسا إلى التعجيل في بناء اقتصادها من جديد، حيث وضعت مخططات تنموية لها بالجزائر كمخطط "**موني**" والذي كان من بين ما يهدف إليه هو توفير الإنتاج الذي يحتاجه المعمرين.

فقد عملت بعض الشركات الفرنسية خلال فترة ما بعد الحرب، وهذا من أجل إنشاء فروع لها بالجزائر، غير أن هذه السياسة وهذا التوجيه كان محدودا، ولم يكن قادرا على توسيع القدرة الاستثمارية للطاقات الإنتاجية الموجودة، إضافة إلى ذلك فانها كانت مقتصرة على بعض المناطق فقط، كالمناطق الساحلية.

ولمعرفة واقع النمو الصناعي بالجزائر أثناء هذه الفترة يمكن تقديم بعض النسب المئوية الموضحة لهذه الوضعية، ومنها أن في فترة (1954 إلى غاية 1960) لم يتجاوز مستوى الإنتاج الصناعي **8.7 %** سنويا.

---

1) HAMIDE THAMAR : STRUCTURE ET MODELE DE DEVELOPPEMENT DE L'ALGERIE , SNED , ALGER 1974 , P35.

أما بخصوص توظيف اليد العاملة، وفي نفس الفترة، وهذا في القطاع الصناعي، بما فيها المناجم والصيد البحري، فقد قدربـــ **350000** عاملا من مجموع السكان الذين هـــم في سن العمل والذي قدر ب **3500000** أي بنسبة **10 %** من مجموع اليد العاملة.

بينما في قطاع الصناعة فقط فقد قدرت نسبة الادماج لليد العاملة**2.1%** .([1])

والجدول التالي يوضح مستوى استغلال الخامات المعدنية في الفترة الاســـتعمارية، وعلى ضوء نسبة استغلالها يتضح مستوى الاستثمار، وبالتالي مستوى الإنتاج والإدماج.

جدول رقم (1) : يوضح مستوى استغلال المعادن في الفترة الاستعمارية بالجزائر.

المعدن	الاستغلال المحلي	المصدر إلى فرنسا الف طن	المصدر خارج فرنسا	السنة
زئبق	13	/	5500 الف طن	1948
بترول	46	349	/	1952
رصاص	04	/	5.2 الف طن	1952
زمك	11	14	/	1952
انتيمون	1308	588 الف طن	/	1952
فضة	01	/	24 الف طن	1952
فوسفات	693	100	/	1952
حديد	03 مليون طن	43 مليون طن	/	1952
نحاس	600	/	/	1952
ملح	96	/	/	1952
فحم	269.0	57 مليون طن	/	1955

[1])- **الاختيار الصناعي الجزائري، وزارة الاعلام والثقافة، نوفمبر 1974، ص 7، عن عجابي خديجة: التصنيع والنمو الحضري بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1989، ص 51.**

إن الذي يمكن فهمه من خلال هذه البيانات أن فرنسا لم تكن حريصة على ان تصبح الجزائر بلدا صناعيا بالرغم من أنها كانت تتوفر على العناصر والمؤشرات الحقيقية لعملية النمو الصناعي قبل الاستعمار.

ومن اجل التراكم الرأسمالي، عملت فرنسا على ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي ببناء مصانع تحويلية واستراتيجية بمدن ساحلية من اجل تلبية طلبات الصناعات المصنعة بالمجتمع الفرنسي.

بالإضافة إلى ذلك فإن إسهام الفروع الصناعية في تكوين وتنمية الإنتاج المحلي (مجموع القيم المضافة) بلغ حوالي **26 %** بين سنوات 1954 و1959 والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2): نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي.

الفئة السنة	1954	1955	1956	1957	1958	1959
القيمة المضافة مناجم الطاقة	% 5.1	%4.96	%4.48	%5.04	%5.72	%4.86
القيمة المضافة الصناعة	%22.10	%22.08	%20	%23.2	%21.41	%23.31
إنتاج داخلي خام بملايين الفرنكات	591.1	61.94	715	813	942	1150

يتضح من هذا الجدول ان السياسة الصناعية الفرنسية اتجهت دائما نحو القطاعات التي حققت من ورائها ارباح طائلة.

وقد حاولت فرنسا رسم بعض المخططات التنموية، والتي جاءت من أجل القضاء على الثورة والظهور للشعب الجزائري بصورة مدافع عن مصالحه، ومن بين هذه

المخططات "**مخطط قسنطينة**" الذي وضع سنة 1958، وتضمن هذا المخطط التنموي بعدين اساسين:

أولا : البعد الاقتصادي: يهدف هذا المشروع إلى توفير الإنتاج من خلال تبني صناعة متنوعة، وبالتالي الاتساع الاستهلاك للموارد الإنتاجية.

ثانيا : البعد السياسي: إذ يهدف هذا المخطط إلى خلق وظائف جديدة للعمل وتحسين ظروف المعيشة، وخاصة في الأرياف أين تتركز قوى الثورة، ولذلك نجده يوفر خدمات اجتماعية منها: التعليم، الصحة، السكن...الخ([1]).

وبالرغم من الايجابيات القليلة التي جاءت بها مثل هذه المخططات، إلا أنها بقيت ضمن أهداف سياسية، بمعنى أن هذا المخطط كان جوابا اقتصاديا لقضية سياسية ألا وهي حرب التحرير.

إن هذا المشروع قد تضمن سياسة صناعية خفيفة تنفذ على مدى خمس سنوات، والتي لا يمكن أن تخرج عن المنطقين، وهما: المنطق الحر والمنطق الاستعماري الذي ترك بلدا زراعيا وليس صناعيا.

ولهذا لم تورث الجزائر أي قاعدة صناعية ثقيلة في تلك الفترة تسمح لها بتحقيق انطلاقة قوية في مجال التصنيع، ومن كل ما سبق يتضح جليا ما يلي :

أ. بالرغم من القدرات المادية البشرية التي كانت تتوفر عليها الجزائر اقتصر القطاع الصناعي على استخراج المواد الأولية وعدم تصنيعها أي تحويلها.
ب. أن هدف مخطط قسنطينة لم يكن سوى محاولة من المستعمر بعزل الثورة عن الشعب.
ج. انتشار البطالة وضعف القدرة الشرائية، ومنه اتساع رقعة الفقر وانتشار الأمراض التي أثرت كثيرا في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.
د. تمركز معظم الأراضي الصالحة للزراعة والمهن والحرف والوظائف في يد المعمرين.

---

[1]) -**عجابي خديجة** : **مرجع سابق ، ص 54**.

6-1-2- التصنيع اثناء فترة: 1962-1967.

تعتبر الفترة الأولى من الاستقلال والتي يمكن تحديدها ما بين سنتين 1962 و1966، من أصعب المراحل التي عاشها المجتمع الجزائري، باعتبار أن الجزائر كانت تعيش فراغا على مستوى المؤسسات الإدارية والتنظيمية والنقدية والمالية والاقتصادية وغيرها...

ويعتبر البعض أن هذه المرحلة كانت انتقالية بصفة عامة، وخضعت إلى حتميات سياسية اقتصادية ولدت أحداث وازمات صعبة في مواجهتها، وكان على السلطة الثورية الأخذ بزمام الامور ومحاولة تحقيق جزء من الاستقرار والتوازن على كل المستويات، بهدف الحفاظ على الاستقلال الوطني ومنه إيجاد حلول ولو جزئية للمشكلات التي واجهها الشعب بعد حرب دامت أكثر من سبع سنوات.

وانطلاقا من الوضعية الاقتصادية المزدوجة التي جمعت في تلك الفترة قطاعا صناعيا تابعا للاقتصاد والسوق الفرنسية، وقطاعا صناعيا تقليديا ضعيفا تمثل في بعض الحرف والمهن والفلاحة، وغير قادر على مواجهة متطلبات السوق المحلية.

فالإنتاج الصناعي كان ضعيفا إن لم نقل لم يعد موجودا، وخاصة وأن جل المؤسسات كانت تابعة للاسواق الفرنسية، خاصة على مستوى موارد الاستثمار.

والجدول رقم(03): يبين بعض المؤشرات التي كان يتميز بها القطاع الصناعي في تلك الفترة عام 1963([1])

الفروع	عدد المؤسسات	عدد العاملين	الطاقات المستخدمة
صناعة النسيج	78	3593	% 50
الصناعات الغذائية	323	18630	%60
الصناعات المعدنية والميكانيكية والإلكترونية	344	13866	% 25
الصناعات الميكانيكية	85	3857	% 50
صناعات أخرى باستثناء قطاع الأشغال العمومية	504	15535	%55
المجموع	1334	55481	/

يتضح جليا من خلال هذا الجدول أن وضعية الصناعة في سنة 1963، أي سنة بعد الاستقلال كانت سيئة، بدليل أن معظم هذه الصناعات كانت موجهة لترقية وتنمية صناعة المستعمر، وحتى وان كان الإنتاج موجها للداخل فانه كان يهدف إلى تلبية حاجات استهلاكية آنية، فمن الطبيعي أن تستهدف السياسة الاستعمارية تحطيم كل القدرات الإنمائية، مع عدم توجيهها وتفعيلها من أجل خلق صناعة منتجة للثروات وتخلق التكامل بين الفروع المكونة لها.

وعليه، كان على الحكومة الجزائرية في تلك الفترة الإهتمام أكثر بالقطاع الصناعي ومده بكل الوسائل المادية والبشرية، وقد كان ذلك واضحا في السنوات الأولى من الإستقلال، حيث تم إعادة بناء وتطوير القطاع الصناعي من خلال إنشاء شركات ومؤسسات وطنية مهمتها تسيير وتنمية القطاع العام.

[1])- **زرقين عبود : مرجع سابق ، ص 35.**

وقد نص ميثاق طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964، على تأميم الثروات الزراعية التي تشكل الدعامة الأساسية للتصنيع، كما تم (في تلك الفترة) إنشاء الشركة الوطنية "سوناطراك" التي كانت تعمل على تسويق المحروقات، ولم تتعد مجالات البحث والتنقيب إلا بعد عام 1965.

وعلى هذا الأساس، بدأ العمل باسترجاع الثروات الوطنية وجعل الصناعة الأساسية الركيزة التي ينطلق منها التصنيع، إضافة إلى ذلك بناء قاعدة صناعية تعير الإهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، وتعمل على حل المشاكل الاجتماعية التي يعيشها الشعب([1]).

فبالرغم من الصعوبات والمعوقات التي واجهت المشرفين على التنمية في تلك الفترة، إلا أنها لم تؤثر كثيرا على السعي التنموي، الذي أريد ليرى النور، فأتخذت بذلك جملة من التدابير نذكر منها:

1- السعي لحل مشكلة التراكم عن طريق تأميم رأس المال الأجنبي، وقد أدى هذا التأميم إلى إنشاء قطاع دولة صناعي كبير.
2- التكفل بالتجارة الخارجية كتدبير يرمي إلى تحسين شروط التحكم بالتنمية.
3- انطلاق الإصلاح الزراعي رغم أن هذا الإصلاح جاء متأخرا بعض الشيء عن عملية الصناعية.
4- التركيز على الصناعات الثقيلة وبما فيها الخفيفة، أي الصناعة المصنعة باعتبارها هي الأساس في بعث التنمية الصناعية.
5- التخفيف من مستوى تصدير مواد الخام ومضاعفة تحويلها.
6- توسيع السوق المحلية من خلال رفع العرض والطلب.
7- زيادة حجم العمالة.
8- توفير ما يحتاجه القطاع الزراعي من معدات وآلات.
9- تصنيع المنتجات الزراعية.
10- العمل على تحقيق التوازن الجهوي([2]).

---

[1]) **نفس المرجع، ص 36.**
[2]) **نفس المرجع، ص 38.**

6-1-3- الأسس الأيديولوجية لعملية التصنيع:

يتضح مما سبق ذكره أن التصنيع بالجزائر لم يكن عملية سهلة التحقيق والتكوين، بل كانت مهمة صعبة تحفها كثير من المشكلات المادية والتقنية والفنية وغيرها، باعتبار أن التصنيع هو إحدى المحاور الأساسية لحركة التنمية الشاملة، والتي أصبحت تستقطب اهتمام الكثير من الدول النامية منها الجزائر.

وإيمانا بكون استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر كانت نتاجا لكثير من الأحداث والضغوط السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأيديولوجية الفكرية التي حملت في طياتها جملة من المفاهيم والمتغيرات، والتي على أساسها شكلت جملة من الأهداف على كل المستويات، وهذا ما نجده في مختلف النصوص النظرية والمواثيق كبرنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964، ومجمل المخططات التنموية (ميثاق الجزائر 1976 و1986).

وضمن هذه الوثائق مجتمعة، وعلى ضوء التجربة أيضا، تمت صياغة استراتيجية التنمية التي يحتل فيها موضوع التصنيع المكانة البارزة والمركزية، منشغلا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والمعقدة التي عرفها المجتمع الجزائري.

وعلى ضوء هذه النصوص النظرية أيضا يمكن وضع هذه الاستراتيجية التنموية والتي تعتبر التصنيع كعنصر مركزي لها في إطارها الحقيقي وواقعها الأصلي الذي جاءت منه ولأجله.

1- برنامج طرابلس 1962:

يعتبر هذا البرنامج من المواضيع النظرية التي جاءت بها الدولة الجزائرية، حيث تم إعداده من قبل "جبهة التحرير الوطني للثورة" في جوان 1962، ومن بين ما نص عليه "أن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى البعيد تتوقف على إقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعة عصرية، ولهذا الغرض توفر الجزائر إمكانات ضخمة للصناعة البترولية وصناعة الحديد والصلب، مما يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة

لإنشاء صناعة ثقيلة، "ويجب ألا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية المحلية على غرار ما حدث في بعض البلدان لاسيما عندما تستطيع أن تضع حدا لتنميتها باتخاذ إجراءات ملائمة"([1]).

ومن بين ما ألح عليه هذا البرنامج ما يلي:

1- العمل على تغيير الهياكل الاقتصادية والتقليدية الموروثة من الاستعمار.

2- انتهاج سياسة اقتصادية ترفض جميع أشكال التبعية الأجنبية.

3- العمل على فرض تنمية شاملة تضمن للشعب الجزائري مستوى معيشيا مرتفعا.

وما يمكن استخلاصه من هذا البرنامج هو ما يلي:

أ. أن تحقيق تنمية دائمة ومستمرة لا يتم إلا من خلال بناء قاعدة صناعية في إطار أهداف وطنية.

ب.خلق علاقة ترابطية وتكاملية بين الصناعة والقطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعة.

ج.أن استراتيجية التصنيع والتنمية بصفة عامة يجب أن تشرف عليها الدولة باعتبار أن رأس المال الخاص عاجز على تلبية هذا المطلب.

يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في اتجاه إتقان الصناعة الحرفية واقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت ام جهوية، وهذا لاستغلال الموارد الأولية ذات الصفة الزراعية.([2])

وما يمكن ملاحضته من خلال نصوص هذا البرنامج هو أنه حدد جملة من الأولويات المركزية وخاصة في مجال التنمية، انطلاقا من تأكيده على أنه يجب المحافظة على الاستقلال السياسي وأن هذا الهدف لا يتجسد إلا من خلال بناء قاعدة اقتصادية قوية حقيقية، كما أن برنامج طرابلس "حدد أهدافا طموحة على المدى البعيد وأكد على ضرورة التمهيد لقيام صناعة ثقيلة مع التزامه جانب التحفظ فيما يتعلق بتحديد سياسة التصنيع([3]).

---

[1]) الاختيار الصناعي الجزائري ، وزارة الاعلام والثقافة ، نوفمبر 1971 ، ص 21.

[2]) كنوش عاشور: صناعة الأسمدة بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية 1994 ص 54.

[3])- عجابي خديجة: مرجع سابق ، ص:58.

2- ميثاق الجزائر افريل 1964:

على عكس ما جاء به برنامج طرابلس حول موضوع التنمية الصناعية، فإننا نجد ميثاق الجزائر 1964 قد اعطى أهمية اكبر من خلال البنود التي سطرها والقرارات التي خرج بها، ويمكن تحديد الأهداف التي حاول تسطيرها ومنه، تحقيقها فيما يلي:

أ- خلق مناصب شغل تتجاوب مع مستويات طلبات التوظيف.

ب- العمل على تخفيض مستويات الاستيراد بواسطة رفع الإنتاج المحلي ومواجهة الطلب المتزايد للسكان.

ج- خلق وتوسيع اسواق استهلاكية جديدة سواء للمنتجات الاستهلاكية الآنية أو المنتجات الصناعية، مما يساعد على النمو حيث "أن الدولة يجب أن تعطي الاسبقية لتحقيق هذه الأهداف، وهذا من خلال قيام مصانع من شانها أن ترسي قواعد الصناعة الثقيلة"([1]).

وما يلاحظ من خلال هذا الميثاق أنه ركز على الجانب الاجتماعي، واعتبر نموذج الصناعة الثقيلة حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية باعتبارها مبدأ سياسيا قبل أن يتحول إلى مبدأ اقتصادي، وقد ورد ضمن بنود الميثاق أن التخطيط شرط التنمية، أي مركزية التسيير والتوجيه والإنتاج، (أي أن الدولة بمفهومها السياسي هي المالك لكافة الفعاليات الاقتصادية للنشاط الاقتصادي).

3- الميثاق الوطني 1976:

بمجئ الميثاق الوطني 1976 اتضحت معالم التنمية الشاملة بالجزائر، وفق نموذج صناعي تمثل في الصناعة المصنعة بكل وضوح، حيث كان لهذا الاختيار مبرراته الاقتصادية والسياسية.

فمن وجهة النظر السياسية: يتمثل في التخلص من مشكلة الاستغلال الامبريالي، وقيام الدولة الوطنية في إطار المبادئ والقدرات الموجودة.

---

[1]) - **نفس المرجع ، ص 59.**

بينما من وجهة النظر الاقتصادية فقد تثمل اصلا في تحقيق إنتاج يطلبه المجتمع، من خلال ادماج وإعادة ادماج القدرات والإمكانات المادية والبشرية للمجتمع على ضوء المبادء والأبعاد والمعالم الاساسية للاستراتيجية التنموية التي حددت وفق النصوص والقوانين المتفق حولها.

ومن بين الأهداف التنموية التي نص عليها ميثاق الجزائر 1976 نذكر مايلي:

1- تحقيق صناعة كبيرة ومتوازنة تخلق فرص عمل، وتلبي حاجيات المواطن وتبني علاقات ترابطية بينها وبين القطاعات الأخرى.
2- التنوع في المنتجات الصناعية والعمل على تطويرها وتحسينها.
3- ترقية الصناعة لبلوغ مستوى معين من التقدم التكنولوجي.

ورغم هذه المبررات والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها هذه الاستراتيجية (الصناعة المصنعة) تبقى هناك عيوب ونقائص لا يمكن التستر عنها، بحيث أن هذا النموذج الصناعي يتطلب من اجل تنفيذه يد عاملة كفأة وذات خبرة عالية ورؤوس اموال ضخمة، بدون أن ننسى سوقا استهلاكية كبيرة ذات قدرة تنافسية عالية، وهذا مالم يكن متوفرا في تلك الفترة، مما فرض نوعا آخر من التبعية.

إضافة إلى ذلك فإن استخدام التكنولوجيا وبنسب عالية، لا يسمح بخلق مناصب شغل مناسبة لهذا الاستخدام، بمعنى أن المشكلة الاجتماعية والمتمثلة في البطالة تبقى مطروحة.

فكان من الاسلم اتخاذ جملة من الشروط والأولويات تتماشى والظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ومنها:

1- الضرورة المطلقة للقضاء على مشكل البطالة، والتي تأتي على رأس المشكلات.
2- التوظيف الامثل لكل الطاقات والقدرات والثروات الوطنية المادية والبشرية.
3- إنشاء مؤسسات تستقبل إنتاج نصف المصنع الذي تنتجه المؤسسات الأخرى وإعادة تشكيله([1]).

[1] **) HACHEMI LARBI : OPTIONS SUR L'ECONOMIE ALGERIENNES , SNED , ALGERE 1973 P13 .**

وهذا ما كان يرمي إليه **الميثاق الوطني** 1976 ضمن أحد بنوده، الدي نص فيه على "أن للتصنيع في الجزائر مدلول وأبعاد ثورة حقيقية يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات استثمار وما يحدثه من أنشطة وضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة عن الإختيار الاشتراكي، التغير العميق للإنسان وإعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد"([1]).

ويتحول بذلك التصنيع من منظور الميثاق الوطني 1976 إلى مؤسسة سياسية كاملة تعمل على إقامة علاقة إنتاج اجتماعية تأخذ على عاتقها العديد من المهام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية([2]).

4- الميثاق الوطني لسنة **1986**:

لقد جاء الميثاق الوطني 1986 في ظروف نستطيع أن نقول عنها بأنها كانت استثنائية سواء بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، أو بسبب الاوضاع العالمية وما نتج عنها من أزمة اقتصادية، خاصة انهيار الأسهم واسعار المواد الأولية الخام بالأسواق العالمية.

فمن ناحية المطالب الداخلية، نجد أن الأهداف التي سطرت ضمن النصوص والقرارات التي اتخذت أثناء السبعينات، وخاصة في مجال الصناعة، فقد تم تحقيق الكثير مما كان مطلوبا منها، وبالتالي بدأ ضغط اجتماعي يظهر ويتشكل، خصوصا من جانب المطالب التي ارتبطت إلى حد كبير بمستوى النمو الديمغرافي.

إضافة إلى ذلك، فإن الشركات التي بنيت وفق منظور اشتراكي أصبحت تشكل مشكلا كبيرا، ليس فقط على مستوى التسيير والتنظيم والتحكم، وإنما أيضا على مستوى الأهداف التي وجدت من أجلها، وهذا بعد بروز تغيرات في العلاقات الدولية، وما فرضه من تحولات جديدة ضمن النسق الاقتصادي الجديد والعلاقة الجديدة بين اقتصاد السوق و العالم النامي.

---

[1])- **الميثاق الوطني : 1976 منشورات جبهة التحرير الوطني مطبعة المعهد الوطني ، 1976 ص 105.**

[2])- **زرقين عبود : مرجع سابق ص 44.**

وعلى ضوء ذلك، نجد أن الميثاق الوطني 1986 جاء معبرا عند جملة من الأهداف وخاصة في مجال التنمية الصناعة ومنها:

1- إعادة هيكلة القطاع الصناعي وتكثيفه، أي جعل العلاقات القائمة في مختلف فروع الإنتاج والخدمات أكثر انتظاما، قصد خلق علاقات توازن وتكامل بين كل القطاعات الاقتصادية، واعتبرت عملية التصنيع بمثابة الأداة الفاعلة في إحداث تنمية شاملة من شأنها أن تساعد الاقتصاد الوطني على تحقيق التكامل والاندماج في جميع القطاعات.

2- أن الصناعات القاعدية، والتي تمثل السند والعنصر الأساسي في تشكيل النسيج الصناعي للبلد، تتطلب من القائمين عليها تطويرها وتنميتها وتحسين مستوى استخدامها، كي تسمح بتجديد القاعدة الصناعية (التحديث الصناعي).

3- يتطلب أن تصبح الصناعة في خدمة القطاعات الإنتاجية الأخرى وخاصة الفلاحة والتعمير.

4- العمل على تطوير وتنمية الإنتاج الصناعي خارج إطار المحروقات، يسمح بخلق ثروة، وبالتالي فتح مجالات استثمارية بديلة ودائمة.

كما اهتم الميثاق الوطني 1986 بنموذج التصنيع عن طريق احلال الواردات وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر حجر الزاوية لعملية التنمية الشاملة، ويمثل هذا اتجاه جديد للتنمية الصناعية بالبلدان المصنعة حديثا، أو التي اخذت بالتصنيع كآلية لتنميتها. وتتمثل هذه السياسية في تبديل جزء من الوارادت بمنتوجات يصبح البلد قادرا على إنتاجها محليا، ومعنى ذلك أن المجتمع يصبح ينتج محليا ما كان يستورده سابقا، وقد طبقت هذه السياسية عند بداية الثمانينات.

ويبقى أن نشير إلى أن هذه السياسة واجهت بعض الصعوبات التي أثرت في نجاحها وتحقيقها بالقدر الكافي، ومنها:

1-ضعف القدرة الشرائية للسكان.

2-ضعف المستوى التكنولوجي المستخدم والموجه لهذه العملية.

3-استيراد الآلات من الخارج يتطلب توفير عملة صعبة من جهة، والتمويل عن طريق الاستدانة من جهة أخرى.

4-الائتمان مرتفع للمنتجات المحصل عليها([1]).

[1]) - **مصطفى زروتي : رجع سابق ص152.**

6-2- إستراتيجية التصنيع بالجزائر.

تـــمـــهـــيـــد:

إن تبني أي مشروع تنموي في أي بلد نام، يتطلب جملة من الشروط الضرورية واللازمة، والمبادئ الأساسية التي على ضوئها يمكن تطبيق هذه الإستراتيجية، وبالتالي توجيهها وفق الأهداف العامة التي رسمت من قبل.

والجزائر كبلد نام، شهدت تحولات وتطورات هائلة خلال العقود الأخيرة، سواء تلك التي تعلقت بالمؤشرات الاقتصادية والمالية، أو التغيرات الهيكلية التنظيمية، أو تلك المتعلقة بالجوانب الاجتماعية كالبطالة.

مما صعبت في حقيقة الأمر تقييم عملية التنمية الصناعية التي طبقت بالمجتمع ، حيث انتهجت الجزائر تحت هذه الأوضاع الصعبة الاقتصادية والاجتماعية نظرية التغيير المخطط بهدف بناء اقتصاد متكامل ومتوازن يعمل على تحقيق التقدم والنمو.

وسنحاول ضمن هذا الفصل معرفة حقائق الاختيار الصناعي الذي انتهجته الجزائر معتبرة إياه كمحرك أساسي لعملية التنمية، والوقوف على أهم مبادئه ونتائجه على ضوء الوقائع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

6-2-1 - استراتيجية التصنيع بالجزائر:

يفترض في كل بلد أن يقرر استراتيجية تنموية تتلاءم وظروفه الاقتصادية والاجتماعية، وتتفق مع امكاناته وقدراته ومطالبه الاجتماعية، وتجارب الدول النامية أثبتت أن توفر البيئة الملائمة للتنمية شرط أولي من شروط نجاح برامج التنمية وتحقيق الأهداف المسطرة، وعلى ضوء ما ذكر سابقا حول الإطار الفكري والنظري لاستراتيجية التصنيع ودورها في عملية التنمية يتضح جليا، أن هناك عناصر مهمة قدمت تحليلا موضوعيا لواقع وحقائق التنمية بالجزائر، من خلالها يمكن استخلاص مبادئ وأسس تنمية لا يمكن تجاهلها.

حيث تحققت أثناء مراحل تطبيقها المختلفة تنمية ولو جزئية، تناسبت إلى حد بعيد والأهداف التي كان من المنتظر تحقيقها.

فقد اعتمدت الجزائر في سياستها التنموية على التصنيع السريع والمكثف، ووضعت خطة سياسية تستهدف توفير وسائل التحكم في هذه التنمية إذ تركز المجهود الوطني في مجال التصنيع على توفير الظروف التي تجعل البلد قادرا على خلق صناعة قوية ومتطورة ومتنوعة، ولذلك تركزت الجهود في المرحلة الأولى على إقامة الهياكل التي تشكل المنطلق والقاعدة المتينة لخوض معركة التصنيع، وعلى دراسة معمقة لأحسن الوسائل والامكانات القادرة على الإنجازات الصناعية ومع تحديد وتطوير الوحدات الموروثة([1]).

هذه العوامل شجعت على تبني استراتيجية الصناعات المصنعة التي اتفق حولها الكثير من المختصين في قضايا التنمية معتبرين أنها-نظرية الصناعات المصنعة- جوهر استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر.

ذلك رغم التباين في وجهات النظر بخصوص هذا النموذج لدى كل من "**BERNIS G. DE**" وبعض الدارسين في حقل التنمية حيث يرى "برنيس" أن مفهوم التصنيع

[1] **) THEMAR HAMID :OP.CIT.P 18.**

وحركته تحدث ضمن الإطار العام كدول متقدمة أو متخلفة بدون النظر إلى الخصوصيات الداخلية والتي على ضوئها يمكن فهم أشياء كثيرة، بينما يضع الباحث الجزائري "**بن يسعد**" الصناعة المصنعة في إطار تاريخي مرتبط أساسا بالنظام الإنتاجي ومكوناته بما فيها المرحلة الحالية ،حيث يرى بأن هذا النموذج -استراتيجية الصناعة المصنعة بالجزائر- اعتمدت على استثمارات طويلة المدى مما نتج عنه نظام إنتاجي بطيء التحول وقيمة اجتماعية عالية([1]).

وارتبط هذا الاختبار بالصناعة الثقيلة بدل الصناعة التحويلية الخفيفة كما اعتمدته بعض البلدان النامية الأخرى، واعتبر التصنيع بمثابة المحرك للتطور والتنمية، يهدف إلى تحقيق التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع.

إذا فالصناعة المصنعة بالجزائر جاءت كحل لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي من خلال ما تقترحه من إجابات موضوعية وواقعية لحقائق الأوضاع التي يعيشها الشعب من جهة، وكنموذج تنموي يهدف إلى إحداث تغيير جذري على كل المستويات والنظم من جهة اخرى .

كما نجد "**كلارك**" في كتابه "الصناعة وأثرها على المجتمعات والأفراد" يرى " أن هذا النموذج هو بمثابة عملية اجتماعية شاملة، ذات بداية تسير في حلقات مرتبطة تجمع بين كافة العناصر التنموية...، تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق قسط من الرفاهية والراحة النفسية والجسمية "([2]).

وقد استندت هذه الاستراتيجية إلى جملة من الفرضيات نذكر منها:

1- أن التركيز على الصناعة المصنعة يتطلب رؤوس أموال ضخمة وقد وجدت هذه الفرضية حلا لها عن طريق الإيرادات التي تأتي من خلال الاستثمارات في قطاع المحروقات إضافة إلى القروض الأجنبية.

---

[1]) **BENISSAD M.E : ECONOMIE DE DEVELOPPEMENT DE L'ALGERIE. O.P. U , Alger , 1979 , p 113.**

[2]) **كلارك واخرون: مرجع سابق، ص 48.**

2- الإعتماد على التخطيط الذي يسمح باحصاء الإمكانيات المادية والبشرية للمجتمع وتوجيهها في عملية التنمية وما يلعبه من دور في توزيع الناتج والاستثمارات على القطاعات والمناطق، "إن انسجام وتوافر كافة العوامل الاقتصادية مرهونة بمدى سلامة وكفاءة وظيفية التخطيط"([1]).

3- من الواجب توفر قطاع اقتصادي إنتاجي كبير وقوي قادر على تحمل كافة الأعباء ونتائج الأزمات الدورية التي قد تلحق بالاقتصاد بشكل عام.

4- تغيير البنية التحتية للمجتمع الريفي وفق ما كانت تتطلبه المرحلة والاتجاه السياسي والتنموي المتبع، وذلك بواسطة إدخال نظام إنتاجي زراعي جديد يهدف إلى تحقيق إصلاح في القطاع الفلاحي يمس علاقات الإنتاج، طبيعية الإنتاج والنظام الداخلي لهذا القطاع.

وعلى ضوء هذه الفرضيات تتضح أهداف هذه الاستراتيجية:

أ- إقامة صناعات أساسية (ثقيلة) والعمل على تطويرها كوسيلة للتنمية الصناعية والزراعية.

ب- فتح وإيجاد مجالات استثمارية في الموارد الطبيعية.

ج- فتح وتوسيع سوق العمل عن طريق خلق مناصب شغل جديدة من اجل رفع في مستوى الاستثمارات وترقية العمال اجتماعيا وتقنيا.

د- إشباع الحاجات الأساسية بواسطة الإنتاج الداخلي.

ه- جعل السوق الاستهلاكي الداخلي المنفذ الرئيسي لتوزيع واستغلا الإنتاج المحلي.

وكملاحظة للمخططات التنموية التي طبقت في الجزائر نجد:

- المخطط الثلاثي (1967-1970).
- المخطط الرباعي الأول (1970-1973).
- المخطط الرباعي الثاني (1973-1977).

---

[1]) بيبي يوسف: دور قطاع المحروقات في التنمية الصناعية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة 1989 ص 09.

- المخطط الخماسي الأول (1977-1981).

وعلى هذا الأساس نستطيع التأكيد على أن الدولة اعتمدت في سياستها التنموية على التصنيع السريع والمكثف عن طريق وضع خطط تنموية تهدف إلى توفير الوسائل والإمكانيات الضرورية لتعجيل عملية التنمية.

ويوضح الميثاق الوطني 1976 أن الصناعات الأساسية مثل التعدين، ومصانع الآلات الميكانيكية...الخ، تقوم بدور استراتيجي حاسم لأنها تؤمن استقلال الصناعة الوطنية، ومن أجل إنجاح استراتيجية تنمية البلاد، قررت القيادة الثورية تجهيز الجزائر بالصناعات الأساسية التي هي في حاجة إليها ووضع هذه الصناعات ضمن الأهداف ذات الأولوية ([1]).

فالجزائر رفضت منذ البداية الإعتماد على الصناعة الخفيفة كما حدث لدى العديد من البلدان النامية، ذلك لأن هذا النمط من التصنيع لا يحقق المهام والطموحات المرجوة وهي إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل كلي.

وبملاحظة بعض البيانات الإحصائية التي رسمتها المخططات التنموية تتضح الأهمية الكبرى التي أولتها القيادة السياسية لعنصر التصنيع في عملية التنمية.

إذ كان نصيب الصناعة من مجمل الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي في المخطط الثلاثي**52.05 %**، وفي المخطط الرباعي الأول **44.7 %**، وفي المخطط الرباعي الثاني **43**.4 **%**.

والجدول التالي يوضح مدى التركيز على الصناعة ضمن الفترة الممتدة ما بين 1973-1977 ([2]).

[1]) **الميثاق الوطني جبهة التحرير الوطني الجزائري: مرجع سابق، ص 245.**

[2] **) THEMER. H : O.P .Cit . P 46.**

جدول رقم (04) يوضح التركيز الصناعي للفترة الممتدة ما بين 1973-1977.

السنة / القطاعات	1973	1977
الصناعات	%45	%43
الزراعة	%15	%10
الجهاز الارتكازي	%8.3	%10
التربية	%11.9	%9
قطاعات أخرى	%20.7	%22.7
المجموع	%100	%100

يتضح من النسب المبينة في الجدول رقم (04) أن الصناعات قد استفادت من استثمارات كبيرة ومهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

إن هذا التركيز أدى بالضرورة إلى توزيع غير عادل للمداخيل ووظائف الشغل وغيرها... ولكن يبقى من أهداف هذه الاستراتيجية التنموية، تشكيل قطاع اقتصادي إنتاجي قوي قادر على دفع حركة التنمية، وبالتالي توجيهها وقيادتها.

وهذا ما يوضحه **الجدول رقم** (05) الذي يبين تطور اليد العاملة غير الزراعية تبعا للقطاعات من سنة (1966-1977) ([1]).

القطاعات / السنة	1966	1977	الفرق
الصناعة	172 .400	401 .462	229.062+
البناء والأشغال العامة	900.90	345 .816	254.961+
التجارة	100.140	183 .580	43.480+
المواصلات	75 .500	420.132	56.920+
الإدارة	800.336	397 .019	60.219+
المصالح الأخرى	56 .900	184 .515	127.615+
المجموع	600.872	812.1644	772.252+

[1]) **Ibid op . cit. P 46**

إن حركة التصنيع بالجزائر بدأت سنة 1965 وخاصة بعد سياسة التأميم للمحروقات والمناجم التي اتبعتها الجزائر والتي وفرت في حقيقة الأمر كثيرا من المصادر المالية سمحت للدولة بتوظيفها واستغلالها في إنشاء صناعات كثيفة الحجم الإنتاجي.

إن التصنيع كسياسة للتنمية يعتبر من المبادئ الأولى التي ركزت عليها الدولة الجزائرية، وذلك "لما لها من دور في دفع عجلة التنمية من خلال بناء الأسس القاعدية لصناعات دائمة تكون جوابا منطقيا لمشكلة النموالديمغرافي"([1]).

هذا الأخير لا يمكن أن يجد مصبا له إلا ضمن القطاع الصناعي بحيث أنه هو الذي يستطيع امتصاص البطالة واستيفاء اليد العاملة الفائضة وخاصة في القطاع الزراعي الذي لم يستفد كما تتبعنا بنفس الموارد الاستثمارية، وهذا الاختلاف في مستويات التشغيل وفي توظيف رؤوس الأموال خلق تباينا على مستوى المداخيل فرض هو الآخر تقسيما طبقيا جديدا عما كان يعيشه المجتمع الجزائري.

والجدول رقم (6) يوضح توزيع المداخيل بين طبقات السكان لفترة 1970 -1977([2]).

الطبقات	الدخول بالملايين الدينارات		السكان بالمليون نسمة	
الطبقة الفقيرة	4.4	% 36.9	8.8	%66.6
الطبقة المتوسطة	2.8	%23.7	2.5	18.9
الطبقة الغنية	4.7	%39.34	1.2	%14.5
المجموع	3 مليارات متمركزة في يد 300000 نسمة			
	11.9	%100	13.2	%100

يتضح من الجدول رقم(05) أن **66.6 %** من السكان يتحصلون على دخل قومي يقدر بـــ **36.9%** وأن **14.5%** من السكان يقتسمون **25%** من الدخل الوطني، مع الملاحظة أن أثناء الفترة الممتدة ما بين سنتي (1970-1977) زاد الدخل الوطني بمقدار

[1]) **عجابي خديجة: مرجع سابق،ص 68.**

[2]) **نفس المرجع، ص 71.**

3.5 مليار دينار جزائري حيث استفادت الطبقة الفقيرة منه بمقدار مليار واحد بينما بقية الدخل استفادت منه الطبقتان المتوسطة والغنية.

وما يمكن استنتاجه هو أن هذا التمايز في المداخيل ارتبط إلى حد بعيد بنمو الصناعة، وبالتالي بروز طبقة العمال الصناعيين التي امتازت بمستوى دخل معتبر، كذلك أن هذه الوضعية نتجت عنها مشاكل اجتماعية واقتصادية ونفسية هامة خصت فئة كبيرة من المجتمع الجزائري الذي كان فلاحيا بنسبة **80%** منها الحراك الاجتماعي (الهجرة الريفية) والمهني، الذي أدى إلى زيادة النمو الديمغرافي في المدن بـــ **5%** وهذا ما بين الفترة 1977/1974.

6-2-2 - <u>المبادئ العامة لاستراتيجية التصنيع بالجزائر:</u>

لقد إزداد الاهتمام بالتصنيع خاصة في العشرية الثانية بعد الاستقلال، وتجلى ذلك في خلق شبكة صناعية واسعة تكونت أصلا من وحدات صناعية بداخل الوطن، وقد برز هذا الانشغال أكثر من خلال التوصيات العامة لسياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني وكذلك ما نص عليه المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، فالتوسع في التشغيل ما يزال هو أحسن وسيلة تضمن لكل جزائري دخلا مستقرا ومستوى معيشيا لائقا وملائما، وإعادة توزيع العائدات واستخدام جميع الموارد البشرية والطبيعية الموجودة استخداما كاملا.

كما حث أيضا المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والذي قدر لخمسة عشر سنة سواء على مستوى الشغل، أو النمو الديمغرافي، أو نمو الدخل...الخ.

وعلى ضوء ما تقدم فإن التنمية الصناعية بالجزائر جاءت وفق مبادئ جوهرية عكست هي الأخرى حتميات اجتماعية كانت بمثابة الهدف الذي بنيت من أجله هذه الاستراتيجية من جهة، وكذلك أوضحت الخصائص العامة للمجتمع الجزائر الذي تكفل واحتضن هذه الاستراتيجية من جهة ثانية.

وهذا ما أشار إليه "**بن سعد محمد الحسين**" في كتابه " **Le Développement Eonomique en Algérie** " في كون أن المبادئ العامة للتجربة الجزائرية في مجال

التنمية تعكس الإرادة القوية في تدارك الوضع المتدهور الذي وصلت إليه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري، والتي بدأت تبرز أثناء ثورة التحرير.

بمعنى أن السياسية التنموية بالجزائر، وحسب النتائج المتوصل إليها والوقائع التي أحدثتها فإننا نضعها وفق **منظور اقتصادي** أكثر منه **اجتماعي ثوري**، أي أن هذا التوجه كان يهدف إلى بناء قاعدة مادية اقتصادية تبعا للإمكانيات البشرية والطبيعية المتوفرة بغرض إحداث تغيير جذري على مستوى عناصر النظام الاجتماعي ككل (**أي كما يقول البعض ثورة داخل ثورة**) ولكن في حقيقة الأمر، نجد أن الجانب الاقتصادي للتنمية الصناعية طغى على الجانب الاجتماعي وهذا ما نجده مرتبطا بمعدلات التكاليف المختلفة لعملية التوسع الصناعي سواء المالية النقدية منها أو الاجتماعية.

وعليه، فبالرغم من هذه الآثار فإن عملية التنمية الصناعية بالجزائر (الصناعة المصنعة) جاءت انطلاقا من جملة المبادئ الثورية وفق الطموحات السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد، والتي تركزت حول مبدأ أساسي وهو كيف تسمح لأفراد الشعب العيش في رفاهية وتقدم في كنف الاستقلال.

ومن أهم مبادئ الصناعة المصنعة بالجزائر نذكر مايلي :

أ- التوازن الجهوي.

ب- تأميم المحروقات والمناهج.

ج- هيكلة اقتصاد وطني قوي.

أ – التوازن الجهوي:

لقد نصت كل المواثيق الوطنية على أن التوازن الجهوي هو من بين السياسات الهامة التي تهدف إليها عملية التنمية بالجزائر، حيث تعتبر مبدأ ثابتا لا يقبل التنازل عنه، ويتجلى في تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد الشعب الجزائري عن طريق توزيع الدخل القومي بصفة عادلة، وهذا عن طريق توزيع الاستثمارات على كافة مناطق البلد دون استثناء والذي يسمح بتوفير مناصب الشغل، والسكن، ورفع

مستوى القدرة الشرائية، والقضاء على كل الفوارق الجهوية بين مختلف المناطق أو بما يسمى: الشمال والجنوب.

ب- التأميم وبناء القطاع العام:

ويعتبر بمثابة المبدأ الذي جاء لدعم الاستقلال السياسي ويقضي على التبعية الاقتصادية. ومن أهم التأميمات التي تمت بالجزائر المستقلة تأميم القطاع المصرفي سنة 1966 ثم تأميم قطاع المناجم الحديد والفوسفات وأخيرا تأميم المحروقات سنة 1971 بما في ذلك الإنتاج والنقل والتوزيع.

فعن طريق سياسة التأميم استطاعت الجزائر أن تبني قاعدة صناعية قوية أصبحت معالمها تتضح أكثر فأكثر وهذا من خلال نموذج الصناعة المصنعة.

إضافة إلى كون الشروط الضرورية كانت متوفرة من أجل تشكيل هذا القطاع الاقتصادي حسب نظرة "**بن آشنهو عبد اللطيف**" والمتمثلة "في ضعف البرجوازية المحلية والقضاء على الرأسمال الأجنبي وتوفير إمكانية تمويل هذا القطاع داخليا دون اللجوء إلى الخارج مثل ما حدث في تونس ومصر"([1]).

وهكذا تم توفير كل الشروط من أجل بناء قطاع اقتصادي قوي ورائد بعيدا عن أي منافسة داخلية للرأسمال الأجنبي، وقادر على قيادة وتوجيه العملية التنموية بالبلد، وهي فرصة لم تتوفر عليها بعض الدول النامية كما هو الحال بدول أمريكا اللاتينية التي يتحكم الرأسمال الأجنبي في الاقتصاد الوطني([2]).

ج- بناء اقتصاد قوي:

نحن نعرف جيدا أنه عند خروج المستعمر من الجزائر لم تكن هناك قاعدة اقتصادية ولا هياكل إنتاجية تستحق الاهتمام والإعتماد عليها من أجل إحداث انطلاقة تنموية ممكنة، بمعنى أن الوضع الاقتصادي (صناعي أو غير صناعي) بالجزائر كان وضعا كارثيا ومتأزما.

---

[1])**BEN ACHENHOU A : Planification et Développement en Algérie (1962 - 1980) Alger E. N imprimerie commercial , 1980, p.15**

[2]) **محمد بومخلوف: مرجع سابق، ص 163 ، 164.**

لذلك كان على المسئولين التفكير والتحضير لمبادرة موضوعية وصحيحة ودقيقة تسمح بتحقيق انطلاقة حديثة في تنمية البلد، سواء على مستوى العناصر المادية أو على مستوى القيم الفكرية والثقافية والاجتماعية التي ستحتوي عناصر هذه التنمية.

ومنه كان يتطلب إحداث ثورة عميقة في بنى المجتمع كي يسمح بإنتقال المجتمع من حالة التأزم والفوضى إلى حالة النمو والتقدم، وبذلك رفعت شعارات الثورات الثلاث، الثورة الصناعية والثورة الزراعية والثورة الثقافية.

وقد اختلفت في مكوناتها وأهدافها عما عايشته بعض المجتمعات النامية الأخرى والمتقدمة (كوبا، مصر والصين) وتضهر هذه الثورات على النحو التالي:

1-الثورة الصناعية:

لقد جاءت الثورة الصناعية من منطلق اقتصادي يهدف إلى خلق أسواق جديدة ورفع مستوى الاستثمار مع إحداث تحولات جذرية في النظم والعلاقات الإنتاجية وفق اتجاه ايديولوجي اشتراكي يسمح بأن يكون أداة في تحقيق العدالة الاجتماعية، ويضمن ربط علاقات متناسقة ومتكاملة بين كل القطاعات الإنتاجية بالبلد.

2- الثورة الزراعية:

انطلقت هذه العملية على أساس القرار الرئاسي في 8 نوفمبر 1974، فالبعض وضعها في إطار اجتماعي اقتصادي، أي تكملة لسياسة التنمية بالبلد، والبعض الآخر وضعها في إطار اجتماعي سياسي، أي مكافأة سكان الريف لما قدموه أثناء حرب التحرير، لكن هي في نظرنا الاثنين معا، أي أن الثورة الزراعية كان لها بعد اقتصادي وبعد اجتماعي وبعد سياسي.

فالتحولات التي جاءت بها الثورة الزراعية كانت تهدف إلى بناء قطاع إنتاجي مكمل للقطاع الصناعي، وكذلك إحداث تغيير في البنية التحتية للمجتمع الريفي وفق ما كانت تتطلبه المرحلة، وتظهر هذه الاهداف في:

*- فرض نظم وطرق جديدة للتسيير في القطاع الفلاحي وتوفير الشروط الضرورية لحياة أفضل: القرى الفلاحية، السكن، الشغل، توزيع الاراضي ...الخ، من أجل بقاء اليد العاملة في أماكن تواجدها، ومنه التخفيف من حدة الهجرة الريفية.

*- تطبيق نظام إنتاجي جديد يعتمد على التكنولوجيا الحديثة مع تطوير وسائل الإنتاج وتحسين ظروف توزيعه.

*- تأسيس سوق جديدة للموارد الاستثمارية والعمل على توسيعها.

3 - الثورة الثقافية:

وشملت قطاعات التربية والتعليم والثقافة، وكانت موجهة بالأساس إلى تدعيم القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) وتكوين النخب والإطارات المسيرة لهذه القطاعات، حيث اعتمدت على إجبارية وديمقراطية التعليم والتكوين.

الخلاصة:

بعد هذا العرض حول استراتيجية الصناعة المصنعة، والمبادئ العامة لعملية التصنيع بالجزائر، **و** بعد تتبعنا لعملية التصنيع ضمن المراحل التي مرت بها، وفي إطار المرجعية الفكرية والنظرية لها، نستطيع التأكيد على أن عملية التصنيع بالجزائر كانت موجودة ومؤكدة ضمن النصوص والقرارات، ولكن كانت أيضا تعبيرا عن واقع اقتصادي واجتماعي وثقافي ممزق ومختل، بمعنى أن النظرة الغالبة في المرحلة الاولى للاستقلال كانت تتمثل في إيجاد إجابة لكل التساؤلات المطروحة وحل للمشكلات التي تركها المستعمر لشعب عايش التشرد والفقر والخوف.

ذلك أن عملية التصنيع في كل من ميثاق طرابلس 1962، وميثاق الجزائر 1964 كانت بمثابة عملية شاملة الأبعاد وضعت في اطار ايديولوجي أكثر منه تقني، وكانت مبادئها أكثر مثالية، بينما الميثاق الوطني 1976، والميثاق الوطني 1986، فقد تم في إطارهما تشكيل التنمية الصناعية باعتبارها استراتيجية فعلية واقعية تهدف بالأساس إلى تنظيم وتجديد مشروع مجتمع صناعي.

وقد تجلى ذلك أكثر عند ما نصت كل القرارات و النصوص على إحداث تغيير جذري على مستوى كل القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، وظهر ذلك أكثر في مفهوم الثورات الثلاث :

-**منها الثورة الصناعية** والتي اعتبر على أساسها التصنيع هو المحرك للتطور والتنمية، فهو يسير في حلقات مترابطة فيما بينها تجمع كل العناصر التنموية في الزمن الطويل والقصير وفي هذا الاطار نجد "**ج .د .بيرنيس**" الذي يرى" أن الصناعة لا تكون مصنعة إلا إذا أدت إلى تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية بواسطة إدخال تكنولوجيا جديدة قادرة على تحقيق الانطلاقة التنموية".

فقد جاء هذه المواثيق أيضا لتثبيت هذه الاستراتيجية التنموية من جهة وإدخال تعديلات جوهرية عليها من جهة أخرى، وخاصة عند اعتبار سياسة إحلال الوارادات وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة كعنصر مركزي لاستراتيجية التصنيع.

كما يمكن الخروج بفكرة أساسية أخرى وهي أن المنهجية السياسية الصناعية بالجزائر كانت تهدف أساسا إلى خلق توازن واستقرار وتكامل لعناصر القاعدة الاقتصادية بشكل عام، مع تحقيق علاقة ترابطية وتكاملية بين القطاعات المنتجة.

ولكن بالرغم مما قدمته هذه الاستراتيجية من حلول لمشكلات عديدة وتشكيل عناصر اقتصادية تنموية مهمة إلا أن هذا النموذج قد سجل جملة من التناقضات الهامة والتي لم تسمح بالتأكيد على مصداقية المبادئ الأساسية لهذه الاستراتيجية في إطارها الثوري من جهة، والتنبؤ بالمشكلات التي ظهرت ضمن الحركية التغييرية التي أصابت بنى المجتمع الجزائري على ضوء التحديات المعاصرة من جهة أخرى، هي تلك معادلة كبيرة ومهمة في نفس الوقت .

ويبقى أن نشير هنا إلى أن نقد وتحليل ودراسة استراتيجية التصنيع ضمن عملية التنمية بالجزائر، تتطلب معرفة شاملة وكاملة للاوضاع والشروط التي جاءت على أساسها وطبقت وفق متطلباتها، وسنحاول التطرق إلى هذا الجانب، أكثر ضمن اجزاء الفصل القادم الذي سيسمح لنا من خلال فقراته تحليل العلاقة المعرفية والواقعية بين عناصر هذه الاستراتيجية التنموية بالجزائر، والتي تعتبر في نظرنا امتدادا لنفس النموذج لدى الكثير من المجتمعات النامية، والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم (أو بما يسمى بالعولمة).

الفصل السابع : **التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية.**

تمهيد

7-1- التغيرات العالمية والتنمية.

7-2- التنمية والاصلاح الاقتصادي بالجزائر.

تمهيد:

7-2-1- واقع وآفاق الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.

7-2-2- مراحل الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.

أ- المرحلة الممتدة من 1988 إلى عام 1999.

7-2-3- الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي.

-خلاصة

التغيرات العالمية وقضية التنمية بالمجتمعات النامية.

تـــمـــهـــيـــد:

لقد عايش العالم في الفترات الاخيرة تحولات عميقة أصابت كل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك بلدان العالم النامي.

حيث أضيفت إلى هذه التحولات أبعاد جديدة زادت مفهوم التنمية غموضا وتعقيدا، فلم تعد التنمية مجرد عملية مجتمعية "**Process-Societal**" محكومة بعوامل داخلية خاصة بالمجتمع، هي المقصود من هذه العملية فحسب، بل أخذت تحكمها وتوجهها عوامل خارجية أكثر تأثيرا عن سابقتها، وأصبحت تتأثر بعلاقات الدول وحجم المصالح المتبادلة بين الدول المتقدمة والنامية، ومنه أصبح لازما على المهتمين بقضايا التنمية في الوقت الحاضر دراستها وتحليلها من خلال الانعكاسات التي فرضها النظام العالمي، وإن عدم إدارج هذا التأثير ضمن التغيرات والطروحات الواقعية يعتبر أمرا غير مفيد.

فمع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين حدثت من المتغيرات الدولية الإقليمية أشياء لم تكن في حسبان الكثيرين، حيث ألقت بضلالها على عمليات التنمية في العالم، كما ساهمت تلك المتغيرات في ظهور نظام عالمي تحتل فيه مجموعة قليلة من الدول مقعد القيادة وتمارس مختلف أشكال السيطرة والهيمنة على كل المستويات.

إن النماذج التنموية التي اتبعت وطبقت بالمجتمعات النامية والتي كانت تهدف إلى تحقيق الاستقلالية في الإنتاج والتوزيع وغيره، أصبح اليوم أمرا غير ممكن إلى حد كبير باعتبار أن هذه المجتمعات أصبحت مطالبة بمسايرة النموذج العالمي الجديد والذي تتزعمه أكبر دولة في العالم "أمريكا" .

لقد القت العولمة بتداعياتها على الواقع برمته وبدأت آثارها تظهر في مختلف بلدان العالم والبلدان النامية بالخصوص، بعد أن دخلت كثير من هذه الدول دائرة الغرب واهتماماته

بشكل واضح وفتحت آفاقا للترابط مع النظام الجديد على نحو يصعب الفكاك منه على الأقل في المستقبل المنظور([1]).

سنحاول ضمن عناصر هذا الفصل توضيف وتحليل قضية التنمية من خلال مفهوم العولمة، وهذا على ضوء الإصلاحات التي حدثت بالجزائر، مع التركيز على أهدافها وحقائقها الاجتماعية والاقتصادية ونتائجها وموقع موضوع التنمية منها.

[1])--خلاف خلف الشاذلي: آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الالفية الثالثة، الشؤون العربية، مجلة دورية، العدد 105 مارس 2001، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ص 37.

7-1- التغيرات العالمية والتنمية:

يمر العالم بمرحلة انتقالية تدخل فيها الكثير من الدول فيما يسمى بعصر ما بعد الحداثة "**post- modernism**"، وهذا ما يراه الكثير من الباحثين في هذا المجال، وإن كانت الدول النامية والمتخلفة لم تحقق بعد مستوى مهما من التحديث والعصرنة، فان عليها بالضرورة أن تتعامل مع القواعد والشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي بدأت تفرضها الدول المتقدمة بمعنى الدول الرأسمالية التقليدية.

وأيا كانت المرحلة التي ستندمج فيها المجتمعات النامية في هذه القواعد الجديدة، فإن هناك مجموعة من المتغيرات والتداعيات المصاحبة لهذا التغير الشمولي الواسع والتي أخذت تشكل تحديات تفرض نفسها على مسيرة التنمية بالعالم النامي.

وتستلزم ضرورة العمل على تعظيم الايجابيات على قدر الإمكان وتقليل السلبيات التي يمكن أن تلقي بضلالها على واقع التنمية الذي تعتبر نتاجا لسياسات سابقة ، اخذت على عاتقها تغيير هذا الواقع والتحضير لمستقبل زاهر لهذه المجتمعات.

فإن أولى مراحل هذا التغيير تتمثل في الفهم الموضوعي لهذا الواقع وتحديد جوانب الخلل فيه، ومن ثم تحتم النظرة الواقعية ضرورة النظر إلى التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

"واذا كانت نظريات التنمية في الدول النامية تنطوي أو إنطوت على غموض فيما يتعلق بتصوراتها حول آليات المساعدة لتحقيق التنمية، فإنها تنطوي أيضا على خلط فيما يتعلق بتصوراتها عن تحقيق التنمية وتحدياتها بوجه عام" ([1]).

لقد وجدت المجتمعات النامية نفسها أمام أساليب جديدة للعلاقات الاقتصادية والسياسية اتصفت بالاستغلالية والهيمنة قصد تكريس أوضاع غير متكافئة، في إطارنظام دولي تسيطر عليه قوى الرأسمالية المعاصرة.

---

[1])- **نفس المرجع، ص 38.**

حيث ظهرت في السنوات الاخيرة مجموعة من المفاهيم التي تحاول إستخدام تحاليل ما يحدث في العالم، مثل النظام العالمي الجديد، الحضارة العالمية الجديدة، العالمية الكوكبة، كما يستخدم مفهوم الثقافة العالمية للاشارة إلى ما يتوقع أن يسود العالم من علاقات ثقافية كما يقوم هذا العالم على افتراض معين هوأن العالم ينتقل إلى حقبة جديدة لها سمات خاصة تبرر الحديث عن حالة من التجانس يتشكل فيها وعي كوني يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة([1]).

ومهما يكن فإن التغيرات التي حدثت بالمجتمعات الإنسانية اقتصادية كانت أم سياسية أم ثقافية، جاءت عموما لتبرر فشل النماذج التي كانت قائمة من جهة، وفرضت نظما ونماذج جديدة، بمعنى أن هذا التحول لم يكن وليد الصدفة، بل جاء وفق آليات وقواعد رسمت معالمه ضمن طبيعة العلاقات بين الشمال والجنوب، أو ما يسمى بين دول متقدمة ودول متخلفة.

ويشير " **عبد القادر محمد عبد القادر عطية** "(2) في كتابه الموسوم "اتجاهات حديثة في التنمية" أن التغيرات التي حدثت بدول العالم كانت سريعة وكان لها تأثيرعلى معظم اقتصاديات المجتمعات النامية ومن أهم خصائصها أنها متشابكة يغذي بعضها بعضا بحيث يصعب تحديد أيها السبب وأيها النتيجة، ويمكن تلخيص هذه التغيرات في أربعة عناصر أساسية تتمثل في:

1- زيادة موجة التحرر الاقتصادي.
2- إقامة منظمة التجارة العالمية.
3- تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية.
4- ظهور العولمة وسرعة انتشارها.

---

[1])- سلاطنية بقاسم: الجزائر وتحديات العولمة،الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري، قسم علم الاجتماع، قسنطينة،2001، ص 313.

[2]) - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، مصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 229.

فمع تحول ماهية التنمية في البلدان الصناعية عن شكلها ودورها التقليدي أي انتقال التنمية الصناعية من قاعدة التصدير إلى عملية تعتمد بالدرجة الأولى على رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة أصبح مفهوم اندماج السوق الدولية عنصرا رئيسيا وسمة من سمات التنمية في نطاق هذه البلدان.

غير أن مبدأ استفادة الدول النامية من هذه المناخات المستجدة في الاقتصاد والسوق العالميين كانت ضئيلة جدا ، مما كشف فارقا كبيرا بين ما تحقق لهذه الدول وما بلغته الدول المتقدمة خلال العقدين الأخيرين.

على أية حال فان نصيب الدول النامية من مكاسب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي قد اختلفت وتباينت مستوياته من مجتمع لآخر، فمنه من تسنى له تحقيق معدلات نمو مستقرة، في حين أخفقت مجتمعات أخرى في تحقيق وملامسة تنمية واسعة، واصبح على آخرين تطوير آلية السوق المحلية، ونوع آخر من الدول النامية لا يزال يعاني من عدم التوافق بين متطلبات الاندماج وما يفرضه من قيم وقوانين جديدة تصبح متعارضة مع ما كان موروثا.

إن الدول النامية ازاء هذا المد وهذا التيار فقدت مساحة الخيار ولم يبق أمامها سوى العمل وفق الأمر الواقع.

فلم يعد لها امكانية المقاومة كما حدثت في السابق، فتقيم تنميتها من خلف هذا الحائط غيرعابئة بثورة التقنيات.

فعند مراجعتنا للسياسات التنموية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات نجد سلسلة من حلقات متغيرة تمثل تجارب متباينة ومختلفة في الآداء والنتائج، بقيت ضعيفة في قدرتها على خلق اندماج واسع وكثيف في النسق الاقتصادي العالمي([1])، وهذا ما دفع بكثير من الدول النامية في الآونة الاخيرة إلى إعادة توزيع الادوار بين الحكومة (المركز) والسوق والاتجاه الذي ساد أكثر هو زيادة دور السوق في إدارة وتنظيم وتوجيه عناصر ومكونات التنمية، اعتقادا من أن الحرية الاقتصادية (القطاع الخاص) هي الأساس في تحقيق النمو

[1])- **أحمد كيكسو: العولمة والتنمية الاقتصادية، لبنان ، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت 2002، ص110 ، 111.**

وأن المطالب الإجتماعية ماهي إلا إنعكاسا لمستويات الثروة التـــي بإســـتطاعة الســـوق تكوينها.

وقد تمثل هذا الاتجاه في تخلي العديد من الحكومات (في الدول النامية) عن جزء من ملكياتها وإدارتها للمال العام وتحويله إلى القطاع الخاص، مع ازالتها لكثير من القيود المفروضة على نشاط هذا القطاع "**La privatisation**" .

ولعل من أبرز عمليات الانتقال والتحول التي حدثت في نهاية القرن العشرين هو تحول الاقتصاديات الاشتراكية واعتناقها لمبادئ الاقتصاد الحر حيث اصبحت الدول النامية تعرف بمجموعة الاقتصادات المتحولة "**Economies Transitoires** " حيث تفيد التقديرات انه في غضون خمس سنوات في مرحلة التسعينات تخلت **30** دولةعن التخطيط المركزي كوسيلة لتخصيص الموارد وقامت 80 دولة بتحريرالسياسات المشجعة للاستثمارالأجنبي المباشر([1]) .

ويبقى أن نشير هنا إلى أن هذا التحول والانتقال كانت له آثار ايجابية وسلبية على اقتصاديات الدول النامية، وخاصة على السياسة التنموية بشكل اشمل ومنها:

أولا : الآثار الايجابية.

أ. التخلص من عناصر القطاع العام الذي استهلك كثيرا من الموارد الماليـــة للبلـــد، وهذا من حيث مسايرته للسياسات المركزية، سواء في توزيع الـــدخل أو تحديـــد الاسعار أو اتخاذ القرارات في مجال الاستثمار، بمعنى أن القطاع العام كان مسيرا بمنهج لا يسمح من رفع في مستوى الانتاج وتحسينه وزيادة المخزون، بـــل كـــان سببا في ارتفاع مستويات المديونية للمؤسسة الإنتاجية.

ب. بتحرير السوق والمبادلات التجارية ظهر القطاع الخاص الذي خلق تنافسية بـــين المنتجات المحلية والاجنبية، ومنه رفعت الكفاءة الانتاجية وزادت معدلات الأرباح وهذا ما حفز القطاعات الانتاجية والخدماتية في رفع مستوى القطاعات وتوظيـــف احسن للمصادر المالية.

---

[1] **) DUNNING.JOHN : THE ADVENT OF ALLIANCE CAPITALISM , THE NEW GLOBALSIM AND DEVELOPING COURTING U.N 1997 , P15.**

ج. خفظ الإنفاق العمومي على القطاعات العامة التي كانت تستهلك مستويات عالية من الأموال، وهذا بسبب التخلص من الدعم المالي الموجه للقطاع العام.

د. رفع عجلة التنمية بواسطة إنشاء بمشاريع إنتاجية قادرة على العمل والمنافسة داخل سوق حرة، وبالتالي سمحت هذه المشاريع برفع مستويات التوظيف والإنتاج معا.

ثانيا : الآثار السلبية.

من الطبيعي تولد العلاقات غير المتكافئة الاقتصادية والسياسية منها، والتي أصبحت تربط الدول المتقدمة بالدول النامية نتائج سلبية على مسارها التنموي داخليا من جهة، وعلى نمط العلاقات واتجاهاتها الإقليمية والعالمية من جهة أخرى.

" فازداد الركود وفقدت القدرة الداخليةعلى تحقيق تنمية حقيقية، وتسارعت وتيرة التبعية للدوائر المهيمنة والموجهة للنظام الدولي الجديد ".([1])

وبالتالي فإن الآثار السلبية التي ظهرت على مستوى الدول النامية تمثلت أصلا في زيادة العبء الاقتصادي على الفقراء، وبروز تفاوت طبقي رهيب داخل هذه المجتمعات لم تشهده من قبل، ويمكن ذكر أهم هذه الانعكاسات في النقاط التالية:

1- إن الدول النامية بدأت تفقد أسواقها التي كانت تربطها بالدول الاخرى وخاصة الاشتراكية.

2- استحواذ الدول المتقدمة على ما يقارب **75%** من الدخل العالمي،منها **35%** بيد أمريكا، وتحصلت اقتصاديات الدول المتحولة على **15%**، وهذا خلال الفترة (1990-1995).

3- أدى تحرير الأسعار إلى التوسع في القطاع الخاص وتحريره من كثير من القيود الاقتصادية وتشجيع رأسمالية محلية مشوهة وطفيلية.([2])

---

[1]) قيرة اسماعيل: العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد، الملتقى الوطني حول الجزائر والعولمة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2001 ص 328.

[2]) نفس المرجع، ص 328.

4- انهيار مفهوم الدولة الاجتماعية مما أدى إلى تخلي الدولة عن الدعم الذي تقوم به تجاه الفئات المحرومة و ضعيفة الدخل ، كما ادى إلى غياب العدالة الاجتماعية التي كانت بمثابة الهدف الاجتماعي للسياسة التنموية بهذه المجتمعات.

"فقد ترتب على تحول بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص الاستغناء عن العمالة الزائدة، وهو ما حول البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة وزاد بذلك من معدل البطالة الرسمي المعلن بين الفقراء" .([1])

وما يمكن الخروج به هنا، هو أن قضية العولمة بسلبياتها وإيجابياتها احتلت مكانا مهما في تفكير الباحثين والدارسين، وذلك قصد فهم هذه الظاهرة التي اصبحت واقعا يفرض نفسه، ليس على مستوى الاقتصاد فقط، وإنما على المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية كذلك.

فالدول النامية التي كانت تبحث عن تحقيق مسار تنموي أو نموذج تنموي يأخذ بخصوصياتها وأبعادها الثقافية والتاريخية، اصبح من اللازم عليها اليوم إدارج مفاهيم جديدة، تعمل على فرض تطبيق اصلاحات عميقة في كل المجالات تتماشى والرهانات المفروضة على ضوء هذا المفهوم **(العولمة المعاصرة)**، ذلك أنها تعني الخضوع لمجموعة من القواعد والمعايير الدولية التي تنظم كامل المجالات.

ووفق هذه القواعد باشرت الجزائر كبلد نام جملة من الإصلاحات التي دخلت في إطار إعادة بناء وتشكيل الاقتصاد ضمن مسار تنموي، يرتكز أساسا على جملة من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي اصبحت ملازمة لأي تشكيل لسياسة تنموية معينة منها:

التدخل في صميم سيادة دولة حقوق الانسان في المجال السياسي، إزالة القيود على انتقال رأس المال والسلع والخدمات بكل حرية، وانتقال الافكار في المجال الثقافي...([2]) والتي سنحاول تدارسها ضمن العنصر القادم.

---

[1]) **خلاف خلف الشاذلي : مرجع سابق ص 42.**

[2])**نفس المرجع ، ص 42.**

لقد أصبحت المصلحة الاقتصادية هي الهدف الأساس الذي تعمل على تحقيقه الدولة بدل المبادئ الايديولوجية، وفي هذا الإطار نجد **الدكتور "قيرة اسماعيل"** في مقاله الموسوم : "العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد"([1]) " وتبعا لهذه الأوضاع التي تعيشها الدول النامية ومنها الجزائر)، يرى أنه يتطلب إعادة النظر في الأوضاع والبدئ بتقييم واقعي للامكانيات المتوفرة، وتطوير استراتيجية تقوم على الاعتماد على الذات والمشاركة في مسيرة الثورة التقنية ومحاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيات الجيل الجديد، حتى يمكن بناء مستقبل المجتمعات النامية، والانطلاق من جديد .

كما يقتضي ذلك بدوره تحديد القوى والمتغيرات الحاكمة لحركة المستقبل وتخطيط التنمية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وحشد كل الموارد والامكانات المتاحة لتحقيق الوحدة والاستقرار والتنمية الشاملة.

ولم تكد الدول الأقل نموا ومن بينها الدول العربية، تتجاوز مؤشرات التخلف التقليدية حتى وجدت العالم مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين تحكمه آليات "العولمة المعاصرة" مثل: الخصخصة، الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاعلامية والتنافس في التجارة العالمية...الخ وظهرت مؤشرات جديدة للتخلف والتقدم، أصبحت تشكل معايير للاندماج في العولمة أو النظام العالمي الجديد([2]).

---

[1]) **قيرة اسماعيل: مرجع سابق،ص 329.**

[2]) **خلاف خلف الشاذلي: مرجع سابق ص 46.**

7-2- التنمية والاصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر:

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي باشرت جملة من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي خصت الواقع المتردي الذي نتج خاصة بعد الأزمة البترولية 1986، والتي أدت إلى إنخفاض في معدلات الدخل وبالتالي تقلص في مستويات التبادل، ولما كان النموذج التنموي الذي اعتمدته الجزائر كبلد اشتراكي هو تنمية وتطوير البنية التحتية الصناعية بالخصوص فإنه يعتمد في استمراره وتطوره على الموارد المالية التي تأتي من خلال الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن أي أزمة تصيب قطاع المحروقات يؤثر سلبا على نمو وتقدم أي قطاع.

إضافة إلى ذلك يرى بعض الدارسين في هذا المجال أن المشروع الاصلاحي في الجزائر جاء متأخرا نسبيا عن بعض الدول النامية، ومنها الدول العربية، و يعود ذلك بالأساس إلى طبيعة وأبعاد وخصوصية المسار التنموي الذي اعتمدته الجزائر منذ الاستقلال.

فقد شرعت الجزائر في تنفيذ جملة من الاجراءات الاقتصادية بالخصوص انطلاقا من هذه الأوضاع قصد تحقيق اصلاحات هيكلية أولية، من أجل المحافظة على الاستقرار الكلي، وكانت هذه العملية بطيئة في البداية، حيث لم تحقق الكثير كما ذكرنا سابقا وانتظرت حتى سنة 1995، حين اتجهت الجزائر لصندوق النقد الدولي، وهذا لأسباب الأزمة المالية التي عاشها الاقتصاد الجزائري والمرتبطة بارتفاع مستويات المديونية فبدأت على ضوء هذه المعطيات، تطبيق برنامج الخوصصة، والتعديل الهيكلي في قطاعات كثيرة منها الصناعة، وهذا ما سنحاول تتبعه ضمن العناصر الاتية.

7-2-1- واقع وآفاق الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.

يعد موضوع الإصلاح من أهم المواضيع الذي ارتبط بقضية التنمية أو النمو في العالم النامي عامة، وفي الجزائر على وجه الخصوص، ففي إطارالجهود التي بذلت انتشرت جملة من المسميات منها: إعادة الهيكلة، التعديل الهيكلي، برامج التكيف الاقتصادي...الخ.

ومهما كان الإختلاف القائم بين هذه المصطلحات، فإنها كلها تهدف إلى إحداث إصلاح القاعدة الاقتصادية بالبلد، والذي يستند إلى تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون ومشكلاتها والتعديلات الضرورية في هيكل الاقتصاد والعلاج للمشكلات الاقتصادية مثل: التضخم، المديونية، نقص توظيف رؤوس الأموال ورفع مستوى الإنتاج...الخ ([1]).

وقد شملت هذه السياسة الإصلاحية المطبقة على جملة من المبادئ العامة والتي ارتبطت إلى حد كبير بمشكلة المديونية وعملية تسييرها ونذكر منها ما يلي:

1- تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية.

2- التحكم أكثر في السيولة النقدية ورفع معدل الفائدة على الودائع المحلية.

3- تخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواء بالتخفيض المباشر أو من خلال الضغط عليها بزيادة معدلات البطالة.

غير أن هذه الإجراءات المتبعة في المدى القصير عموما، قد لا تحقق التعديل أو الانطلاقة،وعندئذ تبدأ برامج التكيف الهيكلي"**Programme d'Ajustement Structurel**" والتي يشرف عليه البنك الدولي، بحيث اعتمد هذا البرنامج على تخفيض وتوزيع الموارد ومن أهم إجراءاته نذكر منها:

---

[1]) **نادر فرجاني: آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية إصدار م ع ت المجلد 1 العدد 01 ، 1998 ، ص 51، 52.**

أ - تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات السوق.

ب- الإسراع في تبني الخوصصة، أي نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، ومنه الثروة.

ج - تحرير التجارة من خلال القضاء على القيود الجمركية وزيادة التصدير([1]).

فبرغم الأهداف التي كانت ترمي إليها هذه الاجراءات وخاصة عند بداية التفكير فيها في الفترة الممتدة من سنة (1986-1990)، لم يتحقق أي هدف منها، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري بقي مسيرا من قبل فكر ريعي يعتمد في تحريك النشاط الاقتصاد على أساس الارادات الكلية لقطاع البترول (المحروقات)، حيث كان الوضع الاقتصادي يمر بأزمة كبيرة، فالمؤسسات الصناعية لم تعد قادرة على عملية التمويل، ومنه الإنتاج بنفس المعدلات والمستويات التي كانت قائمة، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى جملة من المشكلات التي واجهت هذا القطاع بالخصوص والقطاع الاقتصادي بشكل عام ومنها مثلا العجز المالي (المديونية)، التضخم، ارتفاع تكلفة الإنتاج، قدم الآلات ضعف استيعاب السوق المحلية، حدة المنافسة الخارجية...الخ .

إضافة إلى ذلك فإن التسيير المركزي بقي قائما، حيث كان كل من الإنتاج الأسعار حجم الاستثمار، الأجور والتموين...الخ.

كلها تحدد وفق خطة سياسية لم تعط المبادرة المالية والتسييرية للمؤسسات الاقتصادية، الشيئ الذي لم يسمح باستغلال وتوجيه وتوظيف أحسن لكامل القدرات والطاقات الإنتاجية الموجودة.

فمع بداية سنة 1986 انخفضت عوائدنا من العملة الصعبة بحوالي 56 % مما أدى إلى انخفاض في القدرة الشرائية لسنة 1987بـ **25 %**، وفي سنة 1988 بلغت **65%**، أضف إلى ذلك انخفاض في مستويات الاستثمار والاستهلاك وبالتالي إلغاء مشاريع

---

[1]) **سميرة ابراهيم ايوب: صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي ، دراسة تحليلية تقيمية، مصر، الاسكندرية للكتاب ، 2000 ، ص 83.**

استثمارية هامة كانت مسطرة وتنتظر التنفيذ، كذلك فإن عملية تنويع الصادرات أدت بدورها إلى إحداث ندرة في السوق المحلية على حساب الطلب المحلي (المواطن)([1]).

هذا الوضع أدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية كبيرة (أحداث اكتوبر 1988) ودفع هذا الواقع الاقتصادي المتأزم في تلك الفترة بالمهتمين بقضايا الاقتصاد الجزائري إلى التفكير نحو إيجاد آليات وسبل جديدة وميكانيزمات متطورة تعمل على تحقيق الاستقرار للفعاليات الاقتصادية، وذلك من خلال إدخال مفاهيم جديدة تسمح بانتقال الاقتصاد الوطني من التسيير (المركزي) الاداري إلى اقتصاد أكثر حرية وتنافسية، وهذا ما بدأ العمل به فعلا اثناء مرحلة (1988-1994)، والتي جاءت باجراءات عملية هيأت طرحا اقتصاديا جديدا كان هدفه إحداث اندماج بآليات اقتصاد والسوق.

7-2-2 - مراحل الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر:

أ- المرحلة الممتدة من عام **1988**-الى عام **1999**:

بعد مراجعتنا لبعض الدراسات حول الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر اتضح أن هذه المرحلة بدأت أصلا بعد فترة الاستراحة التي سجلت (1990/1979) حيث نتجت عن هذه الاستراتيجية نظرة جديدة للوضع الاقتصادي، الذي أتصف بجملة من الأخطاء التي كان يجب حسب التصريح الرسمي تصحيحها، ومنها:

أ- عدم الاعتناء المباشر بالفلاحة: وهذا ما لاحظناه سابقا من خلال نسبة الموارد الاستثمارية الموجهة لهذا القطاع مقارنة بالقطاع الصناعي.

فقد كان في نظر السلطات أن بناء مصنع الجرارات (قسنطينة) ومركبات كيميائية (أرزيو) ومركب الحجار (عنابة) هو دليل على تحضير الاعتناء بالقطاع الفلاحي"([2]).

ب- إهمال القطاع الخاص: إن تراجع الاهتمام بالقطاع الخاص يعود بالضرورة إلى تبني الجزائر الإيديولوجية الاشتراكية والتي هيمنت ملكية الدولة وملكية الجماعة على كل

---

[1]) **HAMADAOUHE HAMIMI : L'ENTERPRISE ET L'ECONOMMIE ALGERIENNE QUEL AVENIR, OPU , ALGER, 1988, PP 114 , 121.**

[2]) **سعيد اوكيل: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية تسيير واتخاذ والقرارات في إطارالمنظور النظامي، مجلة بحوث العدد 2، جامعة الجزائر 1994، ص 193، 194.**

شيء، وبالتالي لم يكن للقطاع الخاص دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- التركيز على المحروقات في التصدير: انطلاقا من كون الجزائر تمتلك ثروة بترولية هائلية فإن عملية التصدير بها تركزت أساسا على المحروقات **بـ95 %** وبالتالي فإن المصدر الاساسي لتمويل القطاعات الإنتاجية الأخرى كان مرتبطا أساسا بمستويات الإيرادات للمحروقات وتدهور أسعار المحروقات أثر سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

إن هذه الحقائق اظهرت في مجملها عيب الاسلوب التنموي الذي اتبع بالجزائر منذ السنوات الأولى من الاستقلال، والذي كما سبق ذكره ركز على الصناعة المصنعة، التي اعتبرها المحرك لعملية التنمية الشاملة بالبلد.

فإقامة مشاريع صناعية كبيرة الحجم على النحو الذي كان قائما بالجزائر يتطلب امكانيات مادية وبشرية هائلة من أجل تسييرها وتنميتها وتطويرها، ذلك أن الفعالية الاقتصادية لهذه المركبات تتأكد من خلال الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج، والتي تسمح بدورها بتحقيق عملية التكامل للقطاعات الانتاجية كلها.

وعلى ضوء ذلك، جاء إعتراف السلطات بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي عانت منها الجزائر وبأخطاء الماضي منها، وهو ما حتم عليها إدخال تغييرات جذرية واصلاحات عميقة تسمح بانتقال الاقتصاد الوطني من حالة الفوضى والركود إلى حالة النمو من جديد في إطارقوانين وآليات اقتصادية وسياسية جديدة ومتطورة، تؤدي من جهتها أيضا إلى القضاء على المشكلات الاجتماعية المطروحة، والتي بدأت تؤثر فعلا في السياسات المتبعة، من خلال فرضها لاجراءات آنية.

غير أن هذه الاصلاحات كانت لها في بدايتها صبغة سياسية أكثر منها اقتصادية مما ألزم المسؤولين على العمل من أجل تجسيد المرحلة الثانية بعد هيكلة المؤسسات العمومية وهي مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية وتمثل ذلك في:

أ- اعطاء الحرية المالية للمؤسسات في القطاع العام.

ب- توظيف آلية تسيير حديثة.

ج- تحرير قدرات الموارد البشرية.

د- الاستخدام العقلاني والموضعي لكامل الطاقات والقدرات المادية والبشرية للمؤسسات.

ه- التركيز على رفع مستوى الانتاج وتحسينه.

ومن أجل تحقيق هذه العناصر بالمؤسسات العمومية، ثم صدور مجموعة من القوانين التي كان من بين أهم أهدافها هو تحضير المؤسسات العمومية الصناعية بالخصوص للتوجه التدريجي نحو نظام اقتصاد السوق([1])، بمعنى رفع الدولة يدها على تسيير وتنظيم وتوجيه المؤسسات الصناعية من خلال تبني نموذج تنموي جديد وهو النظام الليبرالي، فكان صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 وقانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ 1993/10/05.

فبالرغم من هذه الاصلاحات التي جاءت بها الدولة في إطار فتح السوق والسماح بالاستثمارات الخارجية للدخول إلى البلد، إلا أن هذه السياسة واجهت جملة من الصعوبات من أهمها الوضع الأمني الخطير الذي أدى إلى انهيار كبير للقاعدة والبنية الاقتصادية والصناعية ، حيث فقدت واتلفت الكثير من المؤسسات الصناعية والتي كانت رائدة في مجال التنمية للبلد، الشيئ الذي جعل الاقتصاد الوطني يفقد الكثير من موارده والتي بلغت حسب التصريحات الرسمية ملايير الدولارات، وانعكس هذا الوضع سلبا على البنية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، والذي كان له أيضا أثر في ظهور اختلالات كثيرة نذكر منها:

1- ارتفاع في مستويات التضخم، والذي بلغ سنة 1993 مستوى 20.8%.

2- استمرار الإرتفاع في مستويات الديون الخارجية حيث بلغت الجزائر إلى وضع مالي صعب، واصبحت عاجزة حتى على الإيفاء بالتزاماتها المالية.

3- ضعف الانتاج والتكامل الصناعي بين القطاعات المختلفة.

4- ارتفاع كبير في مستويات البطالة وضيق سوق العمل.

5- عجز في مجال السكن والمرافق الاجتماعية.

---

[1] **BOUZIDI..A.ELMADJID : 25 Questions sur le Mod de Fonctionnement de l'Economie Algerienne , imp de L'APN , Algr 1988 , p18.**

6- الاعتماد على الاستيراد بحجم كبير ومخيف.

هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية فرضت على السلطات الاتصال بالمؤسسات المالية والنقدية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) من أجل إبرام اتفاقيات "**ستاند باي 1994**"، **وبرنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995**" ".**P.A.S** ".

ومنه دخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة اتصفت بالتبعية المالية والنقدية للمنظمات النقدية العالمية، والتي اصبحت تفرض جملة من الشروط المالية والاجتماعية حيث كان لها الأثر البارز في المجالات الاجتماعية بصفة خاصة.

وعلى إثر إمضاء اتفاق "ستاند باي" تم الاتفاق في مرحلة موالية على برنامج التعديل الهيكلي، حيث كان يهدف إلى خلق التوازن الاقتصادي وتنمية وتطوير الانتاج بشتى أنواعه، وبالتالي فقد شمل هذا البرنامج اصلاح جميع القطاعات الاقتصادية بالبلد وفق سياسة اختلفت في مبادئها ومنطلقاتها وأبعادها عن السياسة السابقة مع الحفاظ على الموروث الصناعي، والعمل على تطويره وتنميته على مراحل متعددة حتى ينخرط ضمن آليات اقتصاد السوق.

فقد كلفت عملية تطهير المؤسسات حوالي **13** مليار دولار خلال الفترة (1994-1999)، إلا أنها لم تحقق كامل الأهداف التي جاءت من أجلها، باعتبار أن معظم المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية كانت تشكو في تلك المرحلة من مشكلة العجز المالي، حيث بلغ عدد المؤسسات التي خصت بهذه العملية حوالي **23** مؤسسة في القطاع العام، وهذا في نهاية 1996، كما تم وضع برنامج من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات العمومية ذات الحجم الانتاجي الكبير، وغلق المؤسسات المفلسة، والتي لا يمكن انعاشها وفق المرسوم الرئاسي رقم 95/22 والمتعلق بخوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية . وقد بدأت هذه العملية في سنة 1996، حيث خصت **200** مؤسسة محلية صغيرة وتسارعت العملية في نهاية نفس العام بحل أو خوصصة الشركات بعد إنشاء شركات جهوية قابضة، وقد ركز البرنامج الثاني للخوصصة في نهاية 1997 على بيع **250** مؤسسة خلال الفترة الممتدة من 1999/1998([1]).

---

[1]) **محمد راتول: العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد والجزائري الملتقي الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة ، الجزائر 14/13 ماي 2001.**

وشكل القطاع الصناعي القطاع الأول الذي تضرر من عملية الحل، حيث أن من بين المؤسسات التي مستها هذه العملية نجد 54 % من المؤسسات هي مؤسسات صناعية،كما بلغ عدد المسرحين إلى جوان 1998 حوالي 213 ألف عامل معظمهم ينتمون للقطاع الصناعي.

ومن أجل التسريع بعملية الخوصصة، ثم اتخاذ جملة من الإجراءات المالية والقانونية التحضيرية منها: التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الانتاجية، تشجيع الترقية العقارية، إنشاء السوق المالي([1])، حيث شملت الخوصصة معظم المؤسسات ذات الطابع الصناعي منها:

- الصناعات النسيجية والصناعات الغذائية.
- الصناعة الميكانيكية.
- الصناعة الكهربائية.
- الصناعة الإلكترونية.
- صناعة الورق.
- الصناعات الكيميائية.
- صناعة البلاستيك.
- صناعة الجلود.

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع القول بأن عملية التحويل التي تمت على مستوى القاعدة الصناعية، والتي كانت بمثابة محور السياسة التنموية لم تأت صدفة أو بإرادة داخلية، وإنما جاءت نتيجة لأوضاع سلبية أدت إلى حدوث أزمات ومشكلات لم تستطع السياسة التنموية المعتمدة والموجهة من الإستجابة لجملة المطالب المطروحة.

إضافة إلى ذلك فإن عملية الاصلاح الاقتصادي جاءت من منطلق خارجي أي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

صحيح أن هذا التوجه التنموي الجديد قد حقق جزءا مهما من الاستقرار والتوازن للنشاط الاقتصادي وظهر ذلك أكثر من خلال الإنخفاض في مستويات التضخم والإرتفاع في معدلات النمو. لكن يبقى أن نشير إلى أن هذه التحسينات والإيجابيات ترتب عنها

[1]) **عبد المجيد بوزيدي: تسعينات الاقتصاد الجزائري ، الجزائر ، موفم للنشر والتوزيع ، 1999 ، ص 86.**

عبء اجتماعي كبير تمثل في ارتفاع مستوى البطالة وانتشار الفقر بنسبة عالية وانخفاض في مستويات القدرة الشرائية للمواطنين.

وهذا ما تشير اليه دراسة **صندوق النقد الدولي**([1]) حول بلدان شمال افريقيا حيث تؤكد على انه وبالرغم من التقدم الملموس الذي حققته الجزائر في المجال المالي وهذا بموجب دعمها صندوق النقد الدولي في فترة التسعينات . فإن النمو في هذا البلد مازال أقل من الامكانات ، بحيث لم يبلغ درجةالنجاح التي بلغتها البلدان التي حققت التكامل مع الاقتصاد العالمي . فخلال الفترة 1970و1999 كان متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي سالبا بنسبة بسيطة في الجزائر ، ونتيجة لذالك ارتفعت مستويات البطالة الى 30% وبالمقابل فان وتيرة نمو اليد العاملة بلغت 3% سنويا. وكان لهذا الضعف الاثر البارز على مستوى الجوانب الاجتماعية بالخصوص فقد ازدادات حالات تفشي الفقر فعلا وبروز ازمات اجتماعية كبيرة نتيجة النمو الباهت والمرتبط بالوتيرة المتواضعة للاصلاحات الهيكلية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي .

ولذلك كان من اللازم أن تراعي عملية الاصلاح المتبعة الجوانب الاجتماعية باعتبار أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق بدون تنمية اجتماعية.

7-2-3- الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي:

إن المتتبع لعملية الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية، ومنها الجزائر وما أحدثته هذه السياسات من تغيرات وتحولات على مستوى التنسيق الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وما فرضته من تبعية جديدة للاقتصاد الرأسمالي العالمي من جهة ثانية، يكتشف بوضوح أن سياسات التنمية خلال القرن الواحد والعشرين ستكون مختلفة عن السياسات السابقة، حيث كان الاتجاه يتمحور حول ثوابت محددة وواضحة المعالم، أما اليوم فقد اصبح مرتبطا إلى حد كبير بمدى قدرة البلد على التحكم في الجانب الاقتصادي والمالي حيث أن الاستراتيجية التنموية اصبحت محددة في ثلاثة عناصر رئيسية وهي: السوق المبادارت الخاصة، وسلوك القطاع الخاص.

---

[1])- **صندوق النقد الدولي : التمويل والتنمية ، المجلد 38 ، العدد3 ، ديسمب 2001 ، ص 26.**

إن مقولة عدم الثقة في القطاع الخاص، أو المبادرات الخاصة فيما يتعلق بمبدأ الانتاج وتزويد البضائع لم يعد لها مبرر في ضوء المعطيات والمتغيرات العالمية وبالتالي فإن القول بعواقب تمس طبقات المجتمع وعدم المساواة ومصالح المستهلكين أضحى يتنافى وتوجهات نظام التجارة العالمية ، وعلى كل حال فقد بات جليا أن ندرك دور المبادرات الخاصة وأهميتها وكذلك دور الاسواق في وضع عجلة التنمية([1]).

وفي نفس الإطار نجد الكثير من المهتمين بقضايا التنمية بالبلدان النامية اليوم يرون بأن السبب الرئيسي في تخلف هذه المجتمعات يرجع بالضرورة إلى تبني سياساتها التنموية على القطاع العام، وأن كل الاخطار والشرور التي حلت بهذه المجتمعات تعود إلى الأبعاد والمكونات الحقيقية الاقتصادية لهذا القطاع.

" فالفساد الذي استشرى والمفسدون الذين اعتلوا قمم القطاع العام والإنحراف الذي ظهر، وأن خيرات وفوائد القطاع الخاص وأحلام الحياة الوردية في أحضان "العرض والطلب" وأن الخير كل الخير في النظام الرأسمالي والحرية التي سوف تطيح بالقطاع العام وتخلص المجتمعات النامية من أخطاء ومصائب القطاع العام"([2]).

لكن هذا الموقف أو الاتجاه يعد في نظرنا غير منصف وغير موضوعي ذلك أن النموذج التنموي الذي تطلبه المجتمعات النامية وتفرضه التحولات العالمية لا يمكن أن يكون بمعزل عن الواقع والحقائق التنموية الموجودة فعلا فهذا الموقف يعتبر نتاجا لجهل علمي بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن التنظير والتأسيس لمرحلة مقبلة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التكامل المنطقي والموضوعي بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة، وأن التحديث والتنمية الواقعية لا تتم في نظرنا إلا وفق عملية التراكم المادي والبشري ضمن حلقات تاريخية مختلفة ومتعددة من جهة أخرى.

إذ ليس من الإنصاف أن نحكم على أن ما يحدث من اصلاح اقتصادي وسياسي واجتماعي بالبلدان النامية هو بالضرورة اصلاح إيجابي ومفيد، تبعا للمقارنة بينه وبين ما

---

[1]) **احمد كيكسو**: **مرجع سابق، ص 120، 121.**

[2]) **عبد الحسين وداي عطية**: **مرجع سابق، ص 105.**

حدث في الماضي، ذلك أن عملية الاندماج في نظرنا لا يمكن أن تحدث إلا من خلال صراع في المواقف النظرية الواقعية، سواء كان ذلك وفق اطروحات اقتصادية او سوسيولوجية، مدركين جيدا بأن التحول إلى اقتصاد السوق والذي أصبح بمثابة التوجه الجديد لاقتصاديات المجتمعات النامية لا ولن يمر بدون انعكاسات سلبية يصعب قياسها ومعرفة شدة ودرجة تاثيرها في فترة قصيرة.

فتشكيل طبقة رأسمالية جديدة عن طريق نقل الثروة من الدولة والقطاع العام إلى فئات معينة بالمجتمع (القطاع الخاص) بغرض تشكيل طبقة رأسمالية (وطنية حسب نظرية البعض)، تعمل على إقامة علاقات تكاملية وترابطية عضوية بينها وبين الرأسمالية العالمية، لا يمكن أن تحقق سوى أزمات حادة على مستوى النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الثقافية، والتي يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها وبالتالي معالجة نتائجها، باعتبار أن هذا الانتقال أو التحول لم يكن إراديا بالشكل المعهود (كما ذكرنا سابق)، وإنما جاء نتيجة الضغوط والتحديات المفروضة على المجتمعات النامية حاليا، حيث **أن المشكلة لا تكمن في من يملك الثروة، وإنما تكمن في كيف يمكن خلقها وتوجيهها بشكل عادل للإنسان.**

ومن أهم الانعكاسات السلبية لسياسة الاصلاح المعاصرة والتي ظهرت وبدأت تتشكل بالمجتمعات النامية نذكر منها:

1- أن المبدأ الأساسي لعملية الإصلاح بالمجتمعات النامية منها الجزائر يرتكز أساسا على مبدأ الخوصصة، بمعنى أن القطاع الخاص هو الذي يصبح المسير والموجه لكامل ثروات المجتمع، وبما أن المجتمعات النامية اعتمدت بالأساس على مبدأ الملكية الجماعية للثروة، فإن هذا الإصلاح يفرض قضية إعادة التوزيع أو البيع أو غيره من المفاهيم المطروجة حاليا، فقد يتحصل عليها من يملك الأموال الكافية لشراء المؤسسات الاقتصادية، ومنه تظهر طبقة رأسمالية محلية تقوم بكل ما في وسعها من اجل التحكم أكثر والعمل على توسيع نفوذها، وهذا ما يشير إليه الكثير من المراقبين السياسيين والاقتصاديين في البلدان النامية، حيث بدأت تظهر ظاهرة غربية في كيفية تكوينها وحقيقة أبعادها في بروز طبقة رأسمالية محلية، لا تخلق رأسمال وإنما طبقة احتكارية هامشية هذا الوضع قد يتنافى مع المصلحة العامة ومع العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء الشعب،

فتمركز رؤوس أموال كبيرة في يد مجموعة صغيرة (وخاصة إذا كانت أمية) بدون توجيه تكون لها نتائج وخيمة ليس على فئات المجتمعات فقط، بل على مصير اقتصاديات الدول النامية نفسها.

2- يرى الكثير من خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أن تجربة الاصلاح الاقتصادي السياسي والاجتماعي للبلدان النامية حديثة جدا، فهي ما زالت في طريق النمو تمارس العمل الاقتصادي والفعل الاجتماعي عن طريق الخطأ والتقليد، أي تقليد الدول المتقدمة قد يؤدي إلى خلق أزمات اجتماعية يصعب التحكم فيها سواء المالية أو الاجتماعية، ذلك أن المجتمع غير مهيأ وغير قادر على تحمل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية ومنه تحمل المسؤوليات التي تضمن تحقيق الأهداف المسطرة من هذه العملية، وهذا مالاحظته تقارير صندوق النقد الدولي بخصوص الاضطرابات التي حدثت ومازالت تحدث بالمجتمعات النامية: أمريكا اللاتينية، آسيا، إفريقيا...الخ.

3- في حالة تبني آليات اقتصاد السوق فإن ذلك قد يؤدي إلى حرمان القطاع العام من مصادر التمويل من الميزانية العامة وميزانية التنمية بسبب التقليل من النفقات العمومية الذي يعتبر شرطا من شروط صندوق النقد الدولي وهذا ما يؤثر في إدامة وتوسيع البنية التحتية، علما أن هذا القطاع يمتص أكبر نسبة من اليد العاملة بالمجتمع فكلما إنخفض مستوى التمويل كلما أثر سلبيا على عملية توسيع واستمرار هذا القطاع.

4- تعتبر مشكلة تخفيض العمال أو ما يسمى البطالة من أكثر المواضيع التي أثارت الجدل والنقاش بين من يؤكد على استمرارية هذا الاصلاح، وبين من يرى عكس ذلك، ولكل طرف قناعاته، ولكن الحقيقة الواقعية هي أن المجتمعات النامية بها مستويات عالية من البطالة، فالجزائر مثلا عرفت تزايد مستمر لظاهرة البطالة وخاصة خلال سنوات الأولى للاصلاح بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست فئة واسعة من العمال وخاصة في القطاع الصناعي، وتبرز أهم الإحصائيات الموجودة أن نسبة البطالة بالجزائر انتقلت من **23 %** سنة 1993 إلى معدل **29 %** سنة 1997 ووصلت عام 1999 إلى **29.2 %**، ويعود ذلك حسب التقارير الرسمية إلى سببين إثنين ألا وهما:

أ- النمو الديمغرافي الذي عايشته الجزائر في مراحل مختلفة حيث تجاوز متوسط النمو **2.8%** وهذا ما أدى إلى تسارع في حجم القوة العاملة على سوق العمل، فانتقلت من **5.85** مليون عام 1990 إلى ما يقارب **8.25** مليون عام 1998([1]).

ب- سياسة تسريح العمال، وقد جاءت هذه السياسة نتيجة برامج الخوصصة التي شملت العديد من مؤسسات القطاع العام، حيث تفيد البيانات أن أثناء فترة 1994-1997 تمت تصفية وخوصصة حوالي **233** مؤسسة محلية و**268** مؤسسة عمومية و**85** مؤسسة خاصة أي بمجموع **986** مؤسسة، هذه الوضعية أدت إلى تسريح ما يقارب **500** ألف عامل خلال نفس الفترة، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تأزم الوضع في سوق العمل وفي نفس الإطار يوضح الديوان الوطني للإحصاء أن عدد البطالين لسنة 1997 تجاوز **2.3** مليون بطال، وفي عام 2001 بلغ العدد **2.5** مليون، مقابل **2.4** مليون سنة 2000 وفي نظرنا أن هذه الوضعية قابلة للتوسع، ويعود ذلك إلى كثير من المؤشرات منها: استمرار عمليات التسريح، زيادة معدلات النمو الديمغرافي، ضعف معدلات التوظيف بالمؤسسات، الركود الذي يمر به الإنتاج الصناعي....الخ.

إن بلوغ مستوى البطالة في الجزائر إلى **29 %** من اليد العاملة القادرة على الشغل ينبئ بحدوث أخطار كبيرة وظواهر اجتماعية خطيرة يصعب التحكم فيها ومعالجتها، وهذا ما نلاحظه في انتشار الأمراض الاجتماعية بشكل واسع كالإجرام، المخدرات، السرقة التفكك في الروابط والعلاقات الاجتماعية...الخ

وفي ظل معايشة الإرتفاع في الأسعار لمختلف السلع والخدمات مقارنة بضعف القدرة الشرائية نتيجة تحرير الأسعار وانخفاض العملة "الدينار الجزائري" بأكثر من **50 %**، مع بقاء الأجور في حالة ثبات نسبي، هذا الوضع عجل بانهيار الطبقة الوسطى وذوبانها في الطبقة الفقيرة الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين طبقتين، ومنه زيادة حدة الفوارق الاجتماعية وما ارتبط به من توزيع الدخل الوطني.

---

[1]) - روابح عبد الباقي وكمال علي: التقييم الأولى لمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقي الدولي حول العولمة وبرنامج التصحيح الهيكلي ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 1999.

5- ضعف الإنفاق على القطاع الاجتماعي كالتعليم والصحة، فكما أشار نائب رئيس البنك الدولي إلى أن قطاعات التعليم الأساسي والصحي يجب أن تبقى تحت مظلة الحكومة في حين يجب خوصصة باقي القطاعات: المياه الاتصالات، التعليم العالي...الخ، بالرغم من أن مثل هذه القطاعات الهامة لا تحتمل المنافسة التجارية([1]).

إضافة إلى ذلك فإن المعطيات المتاحة عن حالة الجزائر تقر بانخفاض نسبة الموارد المالية الموجهة للقطاعات ذات الطابع الاجتماعي.

ففي قطاع التربية مثلا انخفضت ميزانية التسيير من **4.73 %** سنة 1994 إلى **4.02** عام 1999 أي من **21.5 %** إلى **15.66 %** من ميزانية الدولة ولنفس الفترة ويعتبر هذا الاختلاف في النسبة مؤشرا يوضح بأن الاهتمام أصبح منصبا على قطاعات أخرى.

أما بخصوص قطاع الصحة فقد شهد هو الآخر انخفاضا في معدلات الموارد المالية المخصصة له، بحيث انتقلت من **1.43 %** سنة 1994 إلى **0.99 %** سنة 1999، مما أدى بالطبع إلى تدهور في مستوى الخدمات المقدمة من طرف هياكل هذا القطاع، وهذا ما يدعمه أكثر "المجلس الوطني الاقتصادي" الذي أشار إلى أن نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة 1997/1993 من **620 دج** إلى **508 دج**([2]).

6- إن الأرقام في ظل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية الراهنة تبقى غير واضحة ويسودها الكثير من الغموض، وخاصة إذا تعلق الأمر بمعرفة درجة استفادة المواطن من التحسن الذي كان هدفا لهذه السياسات الحديثة.

فالفقر والفوارق الاجتماعية والأمراض والسكن وتدني مستوى المعيشة تبقى من المشكلات الصعبة والمرتبطة بطبيعة هذا التحول، فالطبقة المتوسطة ما زالت مهددة

---

[1]) عبد الحسين وداي عطية: مرجع سابق ، ص 109.

[2])- المجلس الوطني الاقتصادي: الجزائر في بعض الأرقام رقم 28 1997.

تدريجيا بالزوال والفوارق الاجتماعية، عرفت اتساعا مطردا والاختلال في عملية توزيع الدخل الوطني حيث مازالت مستمرة بالرغم من ارتفاع في مستوى المداخيل العامة للبلد.

وما اتساع ظاهرة الانتحار بين أفراد الشعب إلا دليل آخر على الاختلالات التي حدثت في التوازن الاجتماعي الذي كان قائما، وفي هذا الصدد جاء في الملتقى الوطني الذي نظمه "جامعة منتوري بقسنطينة حول ظاهرة الانتحار" أن التزعزع المفاجئ للتوزان الاجتماعي الذي اصبح يعيشه الفرد والذي نتج عن طبيعة الاصلاحات التي شهدتها المؤسسات العمومية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية كان بمثابة الدافع لحدوث مثل هذه الظواهر الاجتماعية، ففي سنة 1998 سجلت **198** حالة انتحار، وفي سنة 2000 سجلت **426** حلة انتحار.

إن هذا الوضع ما هو في حقيقة الأمر إلا انتكاسة لوقائع اقتصادية واجتماعية كانت تهدف إلى تبني اطروحات حديثة تسمح بانتقال المجتمع النامي من حالة التخلف والتفكك إلى حالة التوازن والاستقرار، هوما لم يتجسد بعد.

الخلاصة:

إن المتتبع للنتائج العامة لسياسة الاصلاح التي طبقت في الدول الناميـــة والجزائـــر بالخصوص يكتشف أن هناك مؤشرات تدل على تحسن في مستوى التوازنات الكلية بمـــا في ذلك المداخيل ومستويات التضخم. والذي يرجع بالضرورة إلى عوامل خارجية متعددة وليس بمدى فاعلية التنظيم الاقتصادي للنشاط الاقتصـــادي وعمليـــة التفاعـــل للعناصـــر الاقتصادية بالمؤسسات محليا.

وما الأوضاع الاجتماعية السلبية التي يعايشها المواطن إلا دليل على أن فاتورة هذه الاصلاحات قد تكون باهضة.

فعلى المشرفين والموجهين للسياسة التنموية في البلدان النامية عموما والجزائر بالخصوص أن يتجنبوا الوقوع في فكرة النموذج الأوحد لسياسات التنمية الشاملة كما حدث في السابق، وأن ينظروا إلى العولمة المعاصرة (الاصلاح الحديث) من منظور مستقبلي وليس على أساس كونها نهاية أو خاتمة، وإنما وسيلة أو أداة المعاصرة لبلوغ أهداف التنمية، والتي قد تختلف وتتباين من مجتمع إلى آخر.

الفصل الثامن : عرض ومناقشة نتائج البحث:

8-1- طرح ومناقشة النتائج على ضوء تساؤلات البحث.

8-2- النتائج العامة للبحث.

8-3- الاقتراحات والتوصيات.

-الخاتمة:

عرض ومناقشة نتائج البحث:

8-1- طرح ومناقشة النتائج على ضوء تساؤلات البحث:

تعتبر الخصائص العلمية النظرية التي توصلت إليها الدراسة بمثابة محاولة تفسير وترجمة العلاقة المعرفية بين المفاهيم الأساسية التي شكلت موضوع هذا البحث، والتي تجلت أساسا في استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية والأخذ بالواقع التنموي للجزائر كحالة.

فالمقاربة الفكرية السوسيولوجية التي حاولنا إبرازها على ضوء التراث السوسيولوجي لقضية التنمية بالمجتمعات النامية كانت تتعدى في مكوناتها ومحتوياتها حقائق الواقع التنموي للجزائر كبلد نام ، وذلك انطلاقا من اعتبار أن عملية التحديث والتقدم لم تخرج عن محتوى العلاقة بين التبعية والاستقلالية في عملية التنمية ، والتي حاولت المجتمعات النامية تتبعها سواء كنموذج أو كحتمية اقتصادية واجتماعية وسياسية في فترات تاريخية سابقة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا هذه:

1- أن أهم المنطلقات الفكرية والتاريخية لقضية التنمية بالجتمعات النامية كانت متعددة ومختلفة من حيث الأهداف والأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأن عملية التبني التي تمت من قبل هذه المجتمعات لم تكن ناتجة حقيقة من أطر فكرية خاصة بهذه المجتمعات، ما عدا التصور الذي نادى به "**مالك بن نبي**" إذ حاول تشكيل مفهوم للتنمية لهذه المجتمعات من خلال تحديده لجملة من العناصر التي يقوم عليها نموذجه للتنمية، والذي اعتبر أن مشكلة التنمية في جوهرها خلق شروط الإقلاع الحضاري، حيث أنها ليست مرتبطة بحل مشكلة التخلف وإنما مرتبطة بمشكلة حضارة في الأساس، باعتبار أن مشكلة التخلف التي تعيشها هذه المجتمعات هي ليست وليدة العوامل الداخلية وإنما هي نتيجة التبعية والهيمنة الخارجية.

ويبقى أن نشير هنا إلى أن معظم النماذج والتصورات والاتجاهات التي حاولت تقديم قضية التنمية لم تكن وليدة الصدفة ، وإنما جاءت وفق اجراءات وأفكار تباينت وتعددت تبعا لأهدافها واتجاهاتها سواء كانت مادية أم فكرية، وإن في مرحلة معينة كانت المجتمعات النامية بمثابة حقل تجارب لهذه النماذج والتي لم تسمح حقيقة بإحداث عملية الإقلاع التي كانت تنتظرها هذه المجتمعات.

2- اعتبر التصنيع في فترة الخمسينات والستينات والسبعينات وبداية الثمانينات بمثابة المخرج الأساسي للاوضاع المأساوية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها المجتمعات النامية، وقد اضفت التغيرات والتحولات التي طرأت على العالم أبعادا جديدة حول قضية التنمية الصناعية، وخاصة لما أحدثته من تغيير في البنى الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتقدمة.

وبالتالي ركز الكثير على ضرورة التصنيع لنجاح عملية التنمية، حتى أن بعض اعتبره كممر حتمي في المسيرة التنموية لأي بلدي نام ، وعليه اتخذت معظم المجتمعات النامية التصنيع كأساس لدفع اقتصادياتها إلى الأمام ، ومنه المحافظة على استقلالها السياسي فمن هذه المجتمعات من اعتمدت على الصناعة الخفيفة ومنها من اعتمدت على كثافة التصنيع ، وهذا تبعا لامكانياتها المادية والبشرية واحتياجاتها وأهدافها من هذه العملية.

ولكن يبقى أن نقول بأن استراتيجية التصنيع بالمجتمعات النامية جاءت وفق المنظور السياسي أولا وذلك اعتبارا من أن معظم المجتمعات حديثة الاستقلال، إضافة إلى ذلك فإنها كانت تفتقد إلى قاعدة صناعية مهمة باستطاعتها أن تدفع بعملية التصنيع نحو الأمام.

وبالرغم من بطء التصنيف لهذه العملية إلا أنها حققت للمجتمعات النامية معدلات هائلة ومهمة في التصنيع وبناء قاعدة صناعية، وهذا ما نجده مجسدا في بعض البلدان النامية (جنوب شرق آسيا أمريكا اللاتينية) وخاصة فيما يتعلق برفع مستوى الدخل والقدرة الشرائية والنمو...الخ ، ومن أهم المؤشرات والقضايا التي حاول طرحها التصنيع

كعملية اقتصادية واجتماعية نجد أنها فرضت حركة تغييرية سريعة وحتمية ومستمرة وكذا قواعد اتصفت بالعمومية والشمولية منها:

أ- أنها فرضت نظاما انتاجيا جديدا على المجتمع من خلال تقسيم عمل يتماشى وحركة التغيير التي يتطلبها الواقع جراء تنفيذ هذه العملية.

ب- أنه حدث نمط جديد للنسق القيمي بالمجتمع النامي ، والذي ظهر كمفهوم جديد لصراع له من المدلولات السوسيولوجية أكثر منها اقتصادية.

ج- حدث تغيير كبير على مستوى المفاهيم القديمة سواء الحضرية منها أم السكانية، وهذا ما عاشته المجتمعات النامية من نمو حضري مضطرب ونمو ديمغرافي سريع...الخ.

د- زيادة التمايز الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية المشكلة للمجتمع النامي، ومنه فرض نمط للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية اختلفت بكثير عن سابقتها الموروثة.

ه- انتقال ثقافة المجتمع من التقليد والتي كانت تقوم على أساس المكانة الاجتماعية والدينية والقرابية ، إلى ثقافة أكثر حداثة ، اتصفت بحرية التعبير وحرية الفكر.

و- تبني المجتمع لسلم تقييمي جديد يختلف عن سابقه، بحيث يعتمد على أكثر على الكفاءة والقدرة والتخصيص وتقسيم العمل.

ويتضح مما سبق أن عملية التصنيع المعتمدة بالمجتمعات النامية حققت وفرضت حركة تغيير واسعة وكبيرة في البنى التحتية لهذه المجتمعات التي كان لها الدور البارز ليس فقط في إعادة تشكيل القدرات الاقتصادية أو القاعدة الصناعية للبلد ، وإنما ساهمت إلى حد كبير في تحول المجتمع من حالة التبعية بكل أشكالها إلى البحث عن الذات ضمن حركة تنموية أخذت بالانسان كعنصر أساسي ورئيسي لعملية التنمية.

ز- إن مسالة اختيار التصنيع كاستراتيجية شاملة ومستمرة باستطاعتها خلق توزان وحركة واسعة وعميقة على مستوى النظام الاقتصادي والاجتماعي بالبلد، تعتبر في حقيقة الأمر قضية محورية في عملية التنمية، وذلك لما يترتب عن هذه العملية من تأثير مباشر وغير مباشر في كل المجالات، وانطلاقا من كون المجتمعات النامية مختلفة عن بعضها البعض، وأن حاجياتها ومتطالباتها متباينة ومتعددة، فإن استراتيجية التصنيع كعملية محورية في تحقيق التنمية الشاملة تتعدد وتتباين أهدافها أيضا من مجتمع لآخر، فهناك مجتمعات تحقق لها نمو واسع وتقدم كبير جراء تبني هذا النموذج، وهناك مجتمعات نامية أخرى لم تتحصل على نفس المستوى من النمو والتطور، مما يجعلنا نعتبر بأن عملية التصنيع يمكن أن تحدد في الإطار العام للمجتمع بما في ذلك الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والعلاقات المتبادلة بين هذه العناصر.

إن الحقائق المتوصل إليها تثبت أن استراتيجية التصنيع، وبعد أكثر من أربعين سنة من العمل والتحضير والدعم المالي والتكنولوجي لم تحقق ما كان ينتظر منها ، ويعود ذلك إلى عدم تلازم متطلبات الواقع الصناعي والاقتصادي لهذه السياسات، سواء من حيث المطالب والاحتياجات أو البنية الاجتماعية، ذلك أن التصنيع هو بالأساس تغيير وتحول جذري للمجتمع.

وأن هذه العملية ما زالت قاصرة على قيادة الحركة التنموية بالمجتمعات النامية، وبالتالي لم تستطع من خلق علاقات قوية ومتكاملة بين كامل القطاعات الاقتصادية .

فبالرغم من الاصلاحات التي تبعتها معظم المجتمعات النامية منها الجزائر، التي كانت لها تجربة واسعة في عملية الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي، يبقى أن نشير بأن هذه العملية التغييرية كان لها تكاليف كبيرة وانعكاسات شديدة على المستوى إلاجتماعي بالخصوص.

فقد أثارت هذه إلاستراتيجية نزعة قوية نحو انفتاح اقتصادي مفرط للأسواق، والذي أدى في حالات كثيرة إلى عدم قدرة إلاقتصاد الوطني على تحمل أعباء المنافسة التي فرضتها مؤسسات صناعية أجنبية ذات قيمة انتاجية كبيرة وعالية.

معنى ذلك أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر مازالت في حالتها الأولىذلك أن التنمية مازالت مرتبطة بالوقائع التنموية العالمية ، وبالتالي ارتباط الاقتصاد الوطني بالأسواق العالمية سواء تعلق الأمر بالموارد الأولية أو التموينات أو المواد الإستهلاكية...الخ.

فعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي سجلت على مستوى التوازنات المالية والنقدية إلا أن التوجهات التنموية الحالية لم تحقق في إلاطار العملي النمو الذي كان مسطراحيث سجل تدهور في القدرة الشرائية وارتفاع في حجم البطالة وانخفاض في مستوى المعيشة وازدياد مستويات الفقر وانتشار الأمراض والآفات الاجتماعية بشكل مخيف...الخ.

كل هذه النتائج توضح عجز السياسات الاصلاحية التي اتبعت والتي لم تسمح بتحقيق نمو دائم ومستمر، وخاصة على المدى القصير والمتوسط.

ويتبين لنا أيضا من هذه الإصلاحات أن مثل هذه البرامج قد أدت إلى بروز فوارق طبقية وتفاوت كبير في توزيع الدخل الوطني بين أفراد الشعب، وتفاقمت بذلك أزمات متعددة وخطيرة ، مما تطلب إيجاد سبل موضوعية وواقعية من أجل التكفل بها كهدف أساسي ضمن عناصر السياسة التنموية المعتمدة والتي كان من الضروري أن تحتوي على:

1- إعداد استراتيجية تنموية شاملة متكاملة لعناصر تعمل على الحفاظ وتنمية القدرات الصناعية الموجودة.

2- إيجاد أسس علمية وموضوعية قصد تحقيق عملية تكيف البرامج الاصلاحية والتغيرات العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك للوصول إلى تنمية دائمة ومتوازنة.

3- أن التطورات العالمية في مجال التنمية أصبحت تفرض أنماطا وتصورات جديدة لموضوع التنمية ، ذلك أنها اصبحت تستند كثيرا إلى مفهوم إعادة الإنتشار للبنى الاقتصادية، وإحداث تكامل وشراكة اقتصادية بين كل البلدان .

وهذا التوجه يفرض على الجزائر عدم ممارسة نظام التقسييم الدولي القديم للعمل، وهو نفس الدور الذي مازالت تقوم به كثير من المجتمعات النامية، ما عدا بعض المجتمعات المصنعة حديثا، كذلك التخلص من جملة المفاهيم القديمة سواء على المستوى السياسي (الدولة)، أو على المستوى الاقتصاد (التسيير مركزي)، أو الاجتماعي (الدولة الاجتماعية).

ذلك (وكما سبق ذكره) أن مفهوم التنمية اليوم أصبح مرتبطا أساسا بعناصر خارجية أكثر منها داخلية، انطلاقا من أن عملية التكيف بالاقتصادي العالمي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال القدرة على التمييز بين ما هو خاص وماهو عالمي من جهة، وعلى النموذج التنموي الذي طبقته معظم المجتمعات النامية ومنها الجزائر، والذي كان نموذجا واحدا ركز في مجمل جوانبه الاديولوجية على مبدأ إلاستقلالية، ووصل في نهاية الأمر إلى التأكيد على التبعية بكل مواصفاتها التكنولوجية، المعرفية، الراسمال...الخ، من جهة أخرى.

8-2- التوصيات والاقتراحات:

بعد النتائج التي توصلت إليها دراستنا النظرية هذه والتي أخذت موضوع التصنيع والتنمية، وانطلاقا من قناعتنا المتمثلة في أن أي دراسة سوسيولوجية ما هي في حقيقة الأمر إلا بداية لدراسات سوسيولوجية أخرى، وقد حاولنا تجسيد نظرتنا حول الموضوع المتشعب والمهم في جملة من الاقتراحات التي نأمل أن يؤخذ بها من قبل المهتمين بقضايا التنمية للمجتمعات النامية عموما والمشرفين على قضية التنمية بالجزائر خصوصا، ومن أهم هذه الاقتراحات والتوصيات نذكر ما يلي:

1- أن المجتمعات النامية بحاجة ماسة إلى مثل هذه الدراسات النظرية النقدية التي تحاول في مجملها تقصي الحقائق الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها، ذلك أن فهم هذه القضايا يسمح للكثير من فهم واقع الحقيقي للمجتمعات النامية.

2- أن أي مشروع تنموي ينطلق من الذات الإنسانية، باعتبار أن الإهتمام الاقتصادي وحتى السياسي ما هو في حقيقة الحال سوى البحث عن الكيفية التي تحقق رفاهية الإنسان، لذا فإن أي اهتمام يجب أن يخص الإنسان.

3- أن مبادئ التنمية الشاملة يجب أن تتبع من داخل المجتمع أولا، ثم تتجه نحو الخارج لا العكس، فدراسة الواقع الإجتماعي والاقتصادي للمجتمعات النامية بدقة وبموضوعية قد يسمح بتوفير بيانات ومعلومات وإحصاءات تسمح برسم خطط تنموية قصيرة ومتوسطة المدى تكون قريبة أكثر لحقائق ومطالب الجماهير.

4- يتطلب إشراك كامل فئات الشعب في إعداد وتنفيذ أي مشروع تنموي، باعتبار أن قوى الجماهير تعتبر ركنا أساسيا في إنجاح التنمية بوجه عام.

5- أن التنمية عملية شمولية لا ينبغي فصل أبعادها الاقتصادية عن أبعادها الاجتماعية والثقافية.

6- المحافظة على القاعدة الصناعية، والعمل على تنميتها وتطويرها وفق ما يتطلبه الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

7- وضع وتحديد جملة من الأهداف القابلة للتحقيق تتماشى والامكانات المتوفرة الحقيقية.

8- حشد كل الامكانات الوطنية الموجودة العامة والخاصة وتوظيفها بطريقة مثلى من اجل استخدامها في مشروعات مدروسه ومنه تحقيق الوحدة والاستقرار.

9- العمل على إيجاد آليات حديثة تسمح بإدماج اقتصاديات المجتمعات النامية والاقتصاديات المتقدمة مع الحفاظ على الخصوصيات سواء تلك المتعلقة بالإنتاج أو بالاستهلاك.

10- محاولة حماية ثمار التنمية للمجتمعات النامية من منافسة الشركات المتعددة الجنسيات.

11- أن معظم المجتمعات النامية ومنها الجزائر اليوم تعاني كثيرا من مشكلة المديونية وانعكاسها على كل المستويات، والتي أصبحت تفرض أنماطا جديدة لتنمية قدراتها، ومن اجل الخروج من هذه الأوضاع فإن ذلك يتطلب في نظرنا إعتماد استراتيجية تنموية قد تأخذ بالتصنيع كآداة ولكن تكون متمحورة على الذات، التحرر الاقتصادي والسياسي، والتحكم بشكل دقيق وفعال في الموارد الوطنية، وتصاغ حسب رؤية كاملة ومتوازنة تجمع بين كل القطاعات الاقتصادية والقطاع الصناعي بالخصوص، وتنسق بين القرارات الصناعية والاجتماعية والتربوية والثقافية، وتحاول أن تخرج قرارا متكاملا يمثل رؤية واضحة لإستراتيجية التنمية أين تكون القاعدة الصناعية هي الأساس.

الخاتمة:

إن قضايا التنمية والنمو كانت ومازالت من أهم القضايا المطروحة في المحافل الدولية ومراكز الأبحاث، حيث تهم مصممي السياسات التنموية في كل البلدان المتقدمة والنامية، وقد شغلت اهتمام الكثير من العلماء والباحثين بداية من **آدم سميث** و**كارل ماركس** و**روستو** و **رولاند**..... ونهاية بالكثير من الباحثين ومنهم **رايمون آرون و شارل بيتلهايم ، بيار بورديو ، ألان توران و بودون** .....الخ.

وذلك بهدف التعرف على الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات الإنسانية والطرق أو السبل التي يمكن من خلالها إدماج هذه الحقائق والأبعاد ضمن مفاهيم وأفكار أخذت بالنموذج الذي كان بمثابة المنظور لكل واحد من المفكرين حول قضايا التنمية.

ففي عقد السبعينات تم تناول العديد من قضايا التنمية على المستوى الدولي والإقليمي والجهوي، فاتجه بذلك الفكر الخاص بالتنمية إلى مناقشة الكثير من المواضيع والمحاور التي تعلقت أساسا بعناصر التنمية منها المديونية، دور الدولة في عملية التنمية الشاملة، الاستثمار الخارجي والداخلي...الخ. وهي قضايا مازالت تهم المهتمين بعملية التنمية، وبقدر ما تشعبت الأطروحات والرؤى وتعددت المفاهيم والقضايا حول موضوع التنمية، وخاصة بالمجتمعات النامية بقدر ما أدى ذلك إلى تعرض تحديات التنمية لاختلافات في تحديدها وهذا ما كشفته النظرة التحليلية التي جاءت بها دراستنا هذه في تفسير وفهم عملية التنمية بالمجتمعات النامية، حيث بينت تعدد وجهات النظر حول متطلبات التنمية ومعوقاتها وكيفية مواجهة تلك التحديات وتحقيق التحول والنمو المنشود .

فإذا كانت الأساليب والآليات قد اختلفت وتباينت هي الأخرى، فإن الهدف بقي واحدا، فلقد أخذت المجتمعات بكثير من النماذج التنموية، فمنها من اعتمدت على التصنيع المكثف أو الخفيف، ومنها من اعتمدت على الزراعة وتنمية القطاع الفلاحي، ومنها من اعتمدت على الزراعة والصناعة، ومنها من اعتمدت على قطاعات استثمارية أخرى ولكن بالرغم من اختلاف هذه التوجهات فإن الهدف هو تحقيق مستوى من التطور والتقدم

والحداثة تدفع بتجسيد استقرار داخلي في كافة المجالات، يسمح بإحداث إنطلاقة تنموية خلاقة تجدد من خلالها عملية الادماج والتوظيف لكامل العناصر التنموية المتوفرة.

إن أوضاع المجتمعات النامية تختلف كثيرا عن تلك التي تعيشها المجتمعات التي تحققت تنميتها في القرن الماضي، ذلك أن الوقائع الاقتصادية والاجتماعية وعوائق التنمية هي الآن أشد وأكبر بكثير مما كانت عليه في المجتمعات المتقدمة اليوم، فالتنمية لا يمكن أن تكون تلقائية من حيث منطلقاتها الإيدولوجية التي كانت تنظر لقضية التنمية من وجهة نظر ثنائية الأبعاد باعتبار أن التنمية هي القضاء على التبعية وتقيق عملية التحديث وخاصة اذا علمنا أن معظم المجتمعات النامية هي حديثة الاستقلال السياسي، كما لا يمكن أن تكون هناك نظرة مزدوجة لقضية التنمية باعتبار أنها عملية لا يمكن تحقيقتها إلا من خلال تحدي أو صراع قد يحدث بين اقتصاديات متقدمة وأخرى نامية (شمال، جنوب).

كما أن المجتمعات النامية اليوم وفي جميع الأماكن ليست على درجة واحدة من التخلف، ولا تملك نفس الوسائل والإمكانات التنموية، ولا تبحث على نفس الحاجات والمتطلبات، كما لا تعاني من عقبات ومشكلات داخلية وخارجية على درجة واحدة من الصعوبة، لذلك فإن نجاعة توظيف و استخدام مبدأ دون آخر سيكون أكبر من استخدامه في بلد آخر، ولكن استعمال جميع الآليات والمبادئ بغرض الحصول على نتائج إيجابية عن طريق التنمية يصبح أمرا ضروريا، وأن استعمالها بدرجات مختلفة بالنسبة لكل حالة من حالات البلدان النامية مع التطور والتغير الذي يحدث أثناء عملية التحول من التخلف إلى التنمية يتوقف على مدى فهم هذه الآليات أو المبادئ التي يراد استخدامها من أجل دفع حركة التنمية.

وعليه فإن استراتيجية التصنيع التي اعتمدت في كثير من المجتمعات كمبدأ أساسي ومركزي لعملية التنمية، لم تحقق الكثير من الأهداف التي رسمت من أجلها، ذلك أن مزج محتويات هذه الاستراتيجية بالواقع الاجتماعي والثقافي للبلد كان يتطلب معرفة جيدة لهذا الواقع من حيث الإحتياجات والامكانات والاهتمامات والآمال، وما الإنعكاسات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الصناعي إلا دليل واضح لحقائق هذه العملية بالمجتمعات النامية، حيث أن بناء قاعدة صناعية بهذه المجتمعات قد أحدث تغييرا جذريا في الهيكل

الاقتصادي والاجتماعي لكيان هذه المجتمعات بالرغم من أنها كانت ضرورية وملازمة لهذا النموذج، إلا أنه يبقى القول بأن عملية التنمية المرتبطة بالتصنيع في المجتمعات النامية قد كانت لها تكلفة كبيرة وباهظة.

وهذا ما أشار اليه "**بتلهايم**"([1]) من أن سياسة النضال ضد التخلف تقتضي توافر شروط موضوعية تضمن تحولات تنظيمية، وشروط ذاتية أو إيديولوجية قد يصعب على المجتمعات النامية تحقيقها.

ذلك أن عملية تنمية المجتمعات النامية في عالم تحولت فيه السرعة إلى تسارع فرضت على هذه المجتمعات سياسات اجتماعية تهدف إلى الإنتقال بالمجتمع إلى وضع التحديث بأقل قدر ممكن من التكليف والتمزق، فالاختيار الاستراتيجي للتصنيع كمحرك أساسي لعملية التنمية الشاملة بالمجتمعات النامية أعتبر من العمليات الشائكة والمهمة في نفس الوقت، والذي تطلب تحليلا واسعا وفهما عميقا لنتائجه المتباينة.

إن إعادة النظر في حقائق وأبعاد المسيرة التنموية للمجتمعات النامية ومنها الجزائر أساسية، وذلك من أجل تبني استراتيجية في التصنيع محددة الأهداف ضمن حركة القوانين الاجتماعية للمجتمعات النامية، وهذا قصد تأمين عملية الإنتقال من التخلف إلى التنمية مع تشكيل بنى تحتية للمجتمع وفق ما يتطلبه التطور للواقع المعاصر، حيث أن أي مشروع تنموي هو بالأساس جزء مهم لمشروع مجتمع.

وأن استراتيجية الصناعة المصنعة التي اعتمدتها الجزائر كبلد نام كانت تهدف إلى خلق توازن واستقرار وتكامل لعناصر القاعدية الاقتصادية بشكل عام، وبالرغم مما قدمته هذه الاستراتيجية من حلول للعديد من المشكلات، إلا أنه ينبغي أن نشير بأن هذا النموذج لم يسمح بالتاكيد على مصداقية المبادئ الأساسية لهذه الاستراتيجية في إطارها الثوري أي التغيير من جهة، والتوقع للتحديات التي ظهرت ضمن عناصر الحركة التغييرية التي أصابت المجتمع الجزائري المعاصر من جهة أخرى.

---

[1]) **شارل بتلهايم**: **مرجع سابق، ص 28**.

ومع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين حدثت من المتغيرات الدولية والاقليمية والجهوية ما لم تكن في حساب الكثير، حيث ألقت بظلالها على عمليات التنمية في العالم كما ساهمت تلك المتغيرات في ظهور نظام عالمي تحتل فيه مجموعة بسيطة من الدول مقعد القيادة وتمارس مختلف أشكال السيطرة والضغط والتوجيه والتأثير على كل المستويات.

وقد ألقت العولمة بتداعياتها على الواقع الدولي برمته وبدأت آثارها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تظهر في مختلف أنحاء العالم وخاصة المجتمعات النامية وتشكل هذه الفكرة **(العولمة)** التي طرحها فرانسيس "**فوكوياما**" في "كتابه نهاية التاريخ والإنسان الآخر"، ثم ظهور مصطلح "**النظام العالمي الجديد**" وتلاه ظهور "نظرية صدام الحضارات" التي أشار إليها العالم الأمريكي "**صمويل هنتنجون**" شكلت معالم بارزة ومهمة في تبني العالم المعاصر مفاهيم جديدة حول قضية التنمية وعملية الإشراف عليها، والتي فرضت بالخصوص على المجتمعات النامية ضرورة الإسراع في الإندماج ضمن آليات "**النظام العالمي الجديد**" حتى يتسنى لهذه المجتمعات الإستفادة من التطورات التكنولوجية، وزيادة الاستثمارات الخارجية، والاندماج بصورة سليمة ضمن نظام إقتصادي وإجتماعي وسياسي أطلق عليه مفهوم اقتصاد السوق الذي يهدف إلى خلق الثروة وتنميتها في كافة المجالات وهذا في نضر أصحاب هذا التوجه.

ولبلوغ هذه الأهداف كان على المجتمعات النامية إحداث تغييرات واصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية أين أصبحت **المصلحة الاقتصادية** هي الهدف الذي تسعى إليه كل دول العالم بدون استثناء بديلا عن **المبادئ الإيديولوجية ومطالب الدولة الوطنية.**

ولم تمض فترة طويلة حتى وجدت هذه المجتمعات ومنها الجزائر اقتصادياتها تمر بمرحلة إنتقالية فرضت عليها تبني اصلاحات حاسمة تحولها نحو اقتصاد السوق، والتخلي كلية على النظام الاقتصادية القديم وكل ما تعلق بأدواته وطرق تسييره ومبادئه، والاعتماد أكثر على آليات تنموية جديدة منها الخوصصة، المعلوماتية، الإعلام ، التنافس و حرية التجارة الخارجية...الخ.

واعتبرت الجزائر من بين الدول النامية التي باشرت عملية الاصلاح الاقتصـــادي والاجتماعي والسياسي، والتي خصت الواقع المتردي خاصة بعد الأزمة البترولية لعـــام 1986.

فشرعت الجزائر في تنفيذ جملة من الاصلاحات الهيكلية الأولية، وذلك قصد الحفاظ على المكتسبات التي تحققت في ظل النظام الاشتراكي، ومنها القاعدة الصناعية، فقد كانت هذه العملية بطيئة في بداية الأمر ولم تحقق الكثير إلا بعد سنة 1995، حيث إرتبطت هذه الاصلاحات بصندوق النقد الدولي، وذلك للأسباب المالية التي كانت تعانيها كل المؤسسات الصناعية (الاقتصادية) بالجزائر، وعلى ضوء كل المعطيات للسياسة التنموية تم تطبيـــق برنامج يخالف كليا البرنامج التنموي الذي اتبع منذ الستينات الى غاية نهاية الثمانينـــات، بما في ذلك خوصصة مؤسسات القطاع العام، فتح الأسواق للتجارة الخارجية، نزع سياسة الحماية على المنتوجات المحلية، تشجيع انتقال عناصر الإنتاج بكل حرية.....الخ.

"إن وقوع الجزائر في فخ المديونية ووصول التنمية فيها الى أفقهـــا المســـدود وتردي أوضاعها الأمنية والاجتماعية والثقافية ، جعلها تفقد مكانتها الاقليمية والعالمية وتتقوقع في دائرة جهنمية من العنف والخلافات والفساد الذي عطل امكانيات وقـــدرات البلد وافقد المواطن ثقته في غد أفضل .

إن ما يؤرقنا ويزيد من مخاوفنا هو تعميق واقع إحتواء الجزائـــر فـــي النظـــام العالمي الجديد ، وما يترتب عنه من مزيد من التشويه لاقتصادها وخلق الازمات الدائمة التي يتحكم فيها الاقوياء المنتصرون الذين أطاحوا بالمعسكر الاشتراكي والدول التقدمية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الظرفية ."([1])

إن المتتبع للنتائج العامة لسياسة الاصلاح الاقتصادي بـــالجزائر كحالـــة دراســـية للمجتمعات النامية، يكتشف أن هذه التدابير قد حققت مؤشرات إيجابيـــة علـــى مســـتوى التوازنات المالية الكلية، والذي قد يعود في حقيقة الأمر إلى عوامل خارجيـــة مرتبطـــة بارتفاع معدلات اسعار النفط (التغيرات والتقلبات في المداخيل النفطيـــة أي مرتبطـــة

[1])- **علي غربي و إسماعيل قيرة : العرب وأمريكا بين التطوير والتطويع ، قسنطينة ، مخبر علم اجتماع الاتصال- جامعة منتورى، 2004 ، ص 119.**

بالاقتصاد الريعي) ، ولم تكن بالضرورة مرتبطة بعناصر التفاعل للنشـــاط الاقتصـــادي للمؤسسات الصناعية، والخدماتية والتجارية وغيرها...(أي بالقدرات الذاتية المتثلة فـــي الانتاج والابداع والاختراع والفكر الحر والمتجدد والارادة الذاتية للإنســـان الجزائـــري) وما الانعكاسات لبرامج الاصلاح إلا تعبير آخر أكثر واقعية لهذه السياسة الجديدة والتـــي أصبحت تفتقد لمصداقيتها يوما بعد آخر حول قضايا مصيرية تخص المجتمع من الداخل أكثر من الخارج .

قـــائـمـة الـمـراجـع

المصادر :

- **القرآن الكريم .**

قائمة المراجع:

1) الكتب باللغة العربية:

1-**احسان محمد الحسين**: التصنيع وتغير المجتمع، بيروت. دار الطليعة، 1981.
2-**أحمد الربايعة**: مقومات التنمية ومعوقاتها، قسم علم الاجتماع كلية الآداب، جامعة الأردن، 1988
3-**أحمد كيكسو**: العولمة والتنمية الاقتصادية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، 2002.
4-**أحمد مجدي حجازي وشادية حجازي**: التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، القاهرة، دار الكتاب للنشر والتوزيع، 1987.
5-**أحمد مصطفى خاطر**: التنمية الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002.
6-**ماعيل العربي**: التنمية الاقتصادية في الدول العربية، ط2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر، 1980 .
7-**سيد الحسيني**: التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، ط1، مصر، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1980.
8-**سيد الحسيني**: التنمية والتخلف، مصر، دار المعرفة، القاهرة، 1996.
9-**عشري حسين درويش**: التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهضة العربية، 1978.
10-**سندر سوركين**: المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في علم الاجتماع، ترجمة حاتم الكعبي، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر، 1979.
11-**رو بستر**: علم اجتماع التنمية، ترجمة د. عبد الهادي محمد وال، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1995.
12-**وان مقدسي وآخرون**: الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية، اليونيسكو، 1976.
13-**ر محمد التيجاني**: مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.

14- ساموبلس:علم الاقتصاد، ترجمة مصطفى موفق ،الجزائر، ديوان م . الجامعية، 1993.
15-بيير ماسيه: ازمة النمو، ترجمة صلاح مزهر، سوريا، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1977.
16-توني بارنت: علم الاجتماع والتنمية، ط1، القاهرة، دار المعارف، 1992.
17-جورج عورفيتش: الأطر الاجتماعية للمعرفة، ترجمة د. خليل احمد خليل، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.
18-**حسن الساعاتي**: علم الاجتماع الصناعي، ط 3 ، بيروت، دارالنهضةالعربية، 1974.
19-حسن سعفان: اتجاهات التنمية في المجتمع العربي، جامعة الدول العربية، الجزائر، مطبعة التقدم، ، 1973.
20-حسن ملحم: التحليل الاجتماعي للسلطة، الجزائر، بيروت، منشورات عويدات، 1978.
21-حسين بني هاني: التنمية في الوطن العربي، الواقع والتطلعات،ط1، الأردن، دار الكندي، 1990.
22-**حسين عبد الحميد رشوان**: المجتمع والتصنيع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، 1996.
23-دالت روستو:مراحل النموالاقتصادي ، ترجمة برهان دجاني ، بيروت ، منشورات المكتبة ،1960.
24-درويش حسين: التنمية الاقتصادية، ط1، دمشق، مديرية الكتب الجامعية، 1977.
25-رفعت المحجوب:الاقتصاد السياسي، ج 1، القاهرة، دار النهضة العربية، 1961.
26-ريمون أورن: المجتمع الصناعي، ترجمة فيكتور باسيل، لبنان، منشورات عويدات، 1980.
27-ريمون روية: الممارسة الأيديولوجية، ترجمة عادل العوا، باريس، لبنان، منشورات عويدات، بيروت، 1977.
28-ريمون روية:نقد المجتمع المعاصر،ترجمة عادل العوا،بيروت،منشورات عويدات، 1978.

29-سمير أمين: علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الأيـديولوجي العربـي، ط1، لبنـان، دار الحداثة، 1983.
30-**سمير محمد حسين**: بحوث الإعلام الأسس والمبادئ، ط1 القاهرة، مؤسسـة الشـعب 1976.
31-سميرة إبراهيم أيوب: صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقيمية، مصر، مركز الاسكندرية للكتاب، 2000.
32-**سوسن عثمان عبد اللطيف**: دراسات في التنمية المحلية، القاهرة ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1979.
33-**شارل بتلهايم**: التخطيط والتنمية، ترجمة د. إسماعيل صبري عبد الله ، القـاهرة ، دار المعارف، 1966.
34-صلاح العبد:علم الاجتماع التطبيق وتنميةالمجتمع العربي، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، 1995.
35-**عاطف غيث**: علم الاجتماع، دراسات تطبيقية، بيروت، دار النهضة العربية، 1974.
36-عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، ط3، القاهرة، مكتبة وهبة، 1977.
37-عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، ط4، القاهرة، مكتبة وهبة ، 1982.
38-عبد الرحمن عزي: الفكر الاجتماعي المعاصر والظاهرة الاعلاميـة الجزائريـة، ط1، الجزائر، دار الامة، 1995.
39-عبد الشفيع محمد: قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي الجديد، ط1، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1981.
40-**عبد العزيزعزت**: الاجتماع الصناعي، ط2، القاهرة، دار المعرفة، 1961.
41-**عبد العليم محجوب**: الادارة العامة وتنمية المجتمع، لبنان، مركـز العـالم العربـي ، 1962.
42-عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنميـة، الإسـكندرية، الـدار الجامعية، 2000.

43-عدنان شموط: استراتيجية التصنيع وضرورتها في التنمية الاقتصادية للبلدان العربية، دمشق، معهد التخطيط للتنمية، 1976.
44-عدنان كركور: التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجيا وتطويرها، الجزائر، مكتبة الشعب، 1981.
45-عطية مهدي سليمان: التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف، ج1، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 1973.
46- علي فؤاد احمد: مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، بيروت، دار النهضة العربية،.
47-علي لطفي: التنمية الاقتصادية، مصر، دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة عين شمس ، 1980.
48-**كلارك وآخرون**: الصناعة وأثرها على المجتمعات والأفراد، لبنان، ترجمة برهان الدجاني، فرنكلين للطباعة، بيروت 1962.
49-كمال التابعي:الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية،القاهرة،دارالمعارف ب.ن.س
50-مارتين بوشيمان: التصنيع في البلدان النامية، دمشق، دار التقدم العربي،بدون سنة.
51-مالك بن نبي: فكرة الافريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونج، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق، دار الفكر ، 1981.
52-محمد أحمد الزعبي: التغير الاجتماعي، ط3، القاهرة، دار الطباعة والنشر ، 1982.
53-محمد الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، ط1، القاهرة، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1973.
54-محمد الجوهري: علم الاجتماع، ط5، القاهرة، دار المعارف، 1980.
55-محمد الجوهري: مقدمة في علم الاجتماع التنمية، ط2، القاهرة ، دار الكتاب للتوزيع، 1979.
56-**محمد الغريب عبد الكريم**: البحث العلمي، التصميم والمنهج والاجراءات، ، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، 1982.
57-محمد زكي شافعي:محاضرات في التنمية والتخطيط، جامعة بيروت، دار الاحد، 1979.

58-محمد شافعي: التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1967.
59-**محمد شفيق**: **البحث العلمي**: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الاسكندرية، ط1، المطبعة المصرية ، 1986.
60-محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، مصر، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1999.
61-محمد صلاح بسيوني: التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية ، دراسة مقارنة، الاسكندرية، 1977.
62-**محمد عارف**: المنهج في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي، ط2، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية 1975.
63-محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1986.
64-محمد علي وآخرون:دراسات في التغيرالاجتماعي، ط1، القاهرة، دار الكتب الجامعية، 1974
65-محمود احمد الشافعي : التخطيط الصناعي والبرمجة الصناعية، دمشق، معهد التخطيط، 1974.
66-محي الدين صابر: التغيير الحضاري وتنمية المجتمع، بيروت، منشورات المكتبة العصرية ، 1962.
67-**مريم أحمد مصطفى**:التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية، 1999.
68-ميشال هارا لاموس: اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، بغداد، دار الحكمة، 2001.
69-نامق صلاح الدين: نظريات النمو الاقتصاد،ط1، مصر، دار النهضة العربية، 1969.
70-**نبيل السمالوطي**: علم اجتماع التنمية ، بيروت ، دار النهضة العلابية، 1981.
71-يموت عبد الهادي: أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية، ط1، بيروت، معهد الانهاء العربي، 1981.

2) الكتب باللغة الفرنسية:

1- BEN ACHENHOU.A:. Planification et Développement en Algérie (1962-1980) Alger, E.N, 1980.
2-BENISSAD M.E : Economie de dévellopement de L'Algerie, O.P. U , Alger , 1979.
3-BENKEZOUH CHABANE: La déconcentration en Algerie, éd O.P.U, Alger, 1984.
4-BOUTENFOUCHET MOSTEFA: Système social et changemet social en Algerie, O.P.U, Alger,
5-BOUZIDI El Madjid: 25 Quèstion sur le mode de fonctionnement de l'économie Algerienne, imp. de L'APN, Alger, 1988.
6- C. BOUNI : L'enjeu des indications du développement , notions sciences société vol 3, 1998.
7-CAZANEUVE JEAN: La vie dans la sociéte moderne, Ideés Gallimard, Paris, 1982.
8-D.G. de Bernis: Deux stratégies pour l'industrialsation du tièrs monde-les indestries industrialisantes et les options Algerienne, Paris, P.U.F.1978.
9-D.G.de BERNIS: Industrie industrualisation et intégration économique, Paris, éco ,1968.
10-DIMITRI WEISS: Les relations du travail, 4ème èdition, Dunod, Paris, 1978.
11- F.Perroux: L'economie du xx siècle, Paris, , PUF, 1969.
12- GEORGES GURVITCH: Dialectique et sociologie, flammarion, Paris, 1962.
13-GUY ROCHER: Le changement social, éd HMH, Paris, 1968.
14- HACHEMI Larbi: Options sur L'économie Algeriènnes, SNED, Alger, 1973.
15-HAMADAOUHE Hamimi: L'Entreprise et L'Economie Algerienne Quel Avenir, Alger, 1988.
16-HAMIDE THAMAR: Stucture et Modèle de Dévellopement de L'Algérie, SNED, Alger, 1974.
17-HENRI LE FEBRVER : La Sociologie de Marx, éd seuil, Paris, 1972.
18-HUGES PUEL: Chomage et capitalismes contemporians, èd, ouvrieres, Paris, 1971.
19-JACQUES CHEVALIER: Histoire de la pensée, Tome III, La pensée modèrne de Descartes à Kant, éd Flammarion, 1971.
20-JEANNINE VERDES-Leroux: Le travail social, éd minuit, Paris, 1971
21-MARC ECREMENT: Indépendance politique et libération économique, ENAP, ALGER.1986

22-OURABAH MAHMOUD: Les transformations économiques de l'Algerie, ENAP, Alger, 1982.
23- PETER L. BERGER: Comprendre la sociologie, èdition du centurion, Paris, 1973.
24-POULANTZAS NICOS: Pouvoir politique et classe sociales, éd MASPRO, Paris, 1975.
25-RAYMAND Boudon: les mèthodes en sociologie, èdition 3, Paris, PUF, 1973
26-W.CADET: La Percée Industirielle du Tièrs Monde. Paris, 1987.

3) - الكتب باللغة الانجليزية:

1-B. Higgins: Economic Developement, Norton co. New york 1960.
2- BATTEN.T.R.Commities and their developement, London, Oxford University, Press 1957.
3-CLARK.KER:. Industri and Indusrial,London Heirmann.1960.
4- DUNNING.John:The advent of alliance capatalism the new globalism and and developuing, UN 1997.
5-*MANFARED Stanly : Social Developement. Basic. Books. inc. Publishes. New york. USA. 1972.

3) قائمة المعاجم والقواميس :

1- أ.**ف بتروفسكي وم.ج اروشفســكي** : معجم علم النفس المعاصر ترجمة عبد الجواد وعبــد السلام رضوان ،ط1 ، العالم الجديد ، القاهرة 1996.
2-أحمد محمد الشامي والسيد حسب الله : المعجم الموسوعي ، دار المريخ للنشر الريــاض 1988.
3-ر.بودون و ف بوريكو : المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمــة ســليم حــداد ، د.م.ج الجزائر 1986.
4- سهيل ادريس و جبور عبد النور : قاموس ، دار الآداب ، بيروت 1987.
5- Enyclopedia universalis , France S.A . 2002.

4) المجلات والدوريات العربية :

الشؤون العربية الامانة العامة لجامعة الدول العربية: مجلة دورية، العدد 105 مـــارس 1998،.
الشؤون العربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: مجلة دورية، العدد 15، مـــارس 2001.
العولمة: منشورات جامعة منتوري، قسم علم الاجتماع، قسنطينة، 2001.
المجلس الوطني الاقتصادي: الجزائر في بعض الأرقام رقم 28، 1997.
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي ، تونس 1992 .
المنظمة العربية للعلوم الادارية: إدارة التنمية الريفية، المجلد الاول، 1978.
بحوث: **مجلة** دورية، العدد 2، جامعة الجزائر 1994.
عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مقال نشـــر بمعهـــد البحـــوث والدراســـات العربية، المطبعة العالمية 1970.
مجلة التنمية: مجلة دورية، المجلد 1 العدد 02، 1998.
مجلة السياسة الدولية: القاهرة، مصر، عدد 106، أكتوبر 1991.
مجلة النظام الاجتماعي:كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، 1994.
مجلة شون اجتماعية : جمعية الاجتماعيين ، العدد 61 ، الامـــارات العربيـــة المتحـــدة الشارقة ، 1999.
محي الدين نصرت وأخرون: مقال نشر في المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائيـــة، القاهرة 1971.
وزارة الاعلام والثقافة: الاختيار الصناعي الجزائري: نوفمبر 1971.

6) - المجلات والدوريات باللغة الاجنبية:

ALVIN L. BERTRAND: Rural Sociology Macgrant, Hill 1, Book Company, INC. U.S.A 1958.
BENKO Georges: Espace industriel logique de localisaion et dévelepement regional éspasce et socité, Revue trimestrielle n° 3, 4, 1991.
JOHN-Cornwell: Industrial and Industrialisation, in The social science Encyclopedia, Kuper A and J, eds Rontledge and Kegan,1985.
MC GRAHAM: D.V: Contents and Measurement of socioeconomic developement, proegor publishers, New york ,1974.
VOTH.ED: An evaluation of commnity programs in illenois, social forces, vol. 53, N°4, USA , Juin ,1975.

5) الملتقيات:

1- الملتقي الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربيـــة، جامعـــة ســـكيكدة الجزائر 14/13 ماي 2001.
2- الملتقي الدولي حول العولمة وبرنامج التصحيح الهيكلي، جامعة فرحات عبـــاس ســـطيف 1999.

8) الرسائل الجامعية:

1- **محمد بومخلوف**: التوطين الصناعي وآثاره العمرانية، دكتوراه دولة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1996.
2- **زرقين عبود**: صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رســـالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996.
3- **مصطفى زروتي**: الاستراتيجية الصناعية في الاقتصـــاديات المصـــنعة حـــديثا، رســـالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.
4- **عجابي خديجة**: التصنيع والنمو الحضري بـــالجزائر، رســـالة ماجســـتير، معهـــد علـــم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1989.
5- **كنوش عاشور**: صناعة الأسمدة بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1994.
6- **بيبي يوسف**: دور قطاع المحروقات في التنمية الصـــناعية، رســـالة ماجســـتير، كليـــة الاقتصاد، جامعة القاهرة 1989.

فهرس الجداول:

الـــــرقـــم	عـــــــنـــــوان الـــــجـــــدول	الصفحة
01	مستوى استغلال المعادن في الفترة الاستعمارية..	203
02	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي	204
03	مؤشرات القطاع الصناعي عام 1963	207
04	التركيز الصناعي في الفترة 1973-1977.	221
05	تطور يد العاملة غير الزراعية1966-1977	221
06	توزيع المداخيل بين عام 1970و.1977	222